جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية التربية
قسم اللغة العربية

الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء (ت:207هـ)
في كتابه(معاني القرآن)
دراسة نحوية

رسالة قدمها الطالب

عبد الهادي كاظم كريم الحربيّ

الى

مجلس كلية التربية/ جامعة بابل وهي جزء من
متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربية وآدابها

بإشراف
أ.م.د. صباح عطيوي عبود

1426هـ **2005م**

kjkjkjkjkjkjkj

e

[وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا]

صـــدق الله العلـــي

العظيم

(طه/114)

kjkjkjkjkjkjkj

الاهداء

O

≅ووَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ≅

صدق الله العلي العظيم

(لقمان/14)

... الى الأبوةِ الطاهرةِ... الى أبي الذي عاشَ معي في خِضَمِّ هذا البحث، وكانَ يترقب بإعتزازٍ شديد، تمامَهُ... إلاّ أنه رَحَلَ الى جوارِ ربَّهِ، وتركَني أتَقَلّبُ بَيْنَ تَجَرّع مِرارةِ الفراق والصبرِ، وبَيْنَ مواصلةِ خطوات البحثِ، اليهِ أهْدي جِهَدي العلميّ هذا براً وإحساناً اليه.

... إلى أُميَّ العزيزةِ... وفاءً لها، وجزاءً لحنانِها وعطفِها عليّ

... الى إخوتي.

... إلى أهلي.

... إلى أولادي.

... الى كلِّ مَنْ يَسْعِدُهُ تَمامَ هذا البحث

وشكراً

عبد الهادي كاظم كريم الحربيّ

Republic of Iraq
Ministry of High Education and Scientific Research
Babylon University
College of Education

Syntactical Poetic Witness in Al.Fara's Book (207 H) The Senses of Qura'n , Syntactic Studying

Research was introduced by:

Abdul Hadi Kadum Kareem Hamza Al-Harbi

To the council of education college-Babylon University
It's a part of obtainment requirements to Master of Arabic Language and its Arts / Language

Supervision

Assistant Master:

Dr. Sabah Atewi Aboud

2005

بسم الله الرحمن الرحيم

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ ـ(الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء (ت:207هـ) في كتابه(معاني القرآن) ، دراسة نحوية) **التي تقـ ـدم بهـ ـا الطالب (**عبد الهادي كاظم كريم الحربيّ**) جرى تحت إشرافي، في كليـ ـة التربية/ جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها.**

الإمضاء:

المشرف :أ.م.د.صباح عطيوي عبودي

التاريـ ـخ : / / 2005

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الإمضاء:

د.عامر عمران الخفاجي

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: / / 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ (مفاهيم حداثة الشعر العربي في القرن العشرين) التي تقدم بها الطالب(سامر فاضل عبد الكاظم) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير (   ) .

الإمضاء:
عضو اللجنة:
التاريخ: / /2005

الإمضاء:
عضو اللجنة:
التاريخ: / / 2005

الإمضاء:
عضو اللجنة(المشرف) :
التاريخ: / /2005

الإمضاء:
رئيس اللجنة:
التاريخ: / /2005

صدقت من مجلس كلية التربية / جامعة بابل

الإمضاء:
عميد كلية التربية:
التاريخ: / / 2005

YIOYIOYIO

الإهداء

- إلى من بفيضهم ازدان فكري ووجداني

أمي . . . وأبي . . . وأخي يعرب،

- وإلى زهرة بصيرتي

زوجتي أم علي .

الباحث

YIOYIOYIO

YIOYIOYIOYIOYI

F

+ وكَذَلِك أنزلْنه قُرءَاناً عربِياً
وصرفْنا فِيهِ مِن الوعِيدِ لعلّهم
يتقُونَ أو يحدِثُ لهم ذِكْراً+

(U)

طه /▤🗀🗀

YIOYIOYIOYIOYY

شكر وتقدير

عجزاً ألوذ ببضعة أحرف تعبيراً عن جزيل شكري وعظيم امتناني لأستاذي ومعلمي الدكتور قيس حمزة الخفاجي الذي رعى هذا المنجز فكرة ومشروعا , تقويما وتهذيبا ... وأبداً أبقى شاكراً لفضله وحافظاً له .

وكم أود أن تسعفني الكلمات للتعبير عن امتناني للأب الأستاذ د.علي ناصر غالب لرعايته وحرصه الكبيرين .

وأتقدم بعظيم التقدير والامتنان إلى الأستاذ د.عادل كتاب الذي أعطاني القليل ولكنه سدّ عين الشمس ،وبالشكر الجزيل مع الامتنان والعرفان إلى الأساتذة د. عدنان حسين العوادي و د. هناء جواد عبد السادة ود. عباس محمد رضا و صفاء عبيد الحفيظ و عدنان سماكة وسعدي عبود الداود وولده يسار وعامر علوش و إدريس طارق لما أبدوه من عون.... ولما أتحفوني به من المصادر النادرة... فجزاهم الله عني خير الجزاء .

وأشكر العاملين والعاملات في مكتبات جامعة بابل و بغداد والجامعة المستنصرية . ولا يفوتني تقديم الشكر إلى الآنسة نهلة هادي التي كان لصبرها أثر طيب في طباعة هذه الرسالة.

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ(الشاهد الشعري النحوي عند الفرّاء (ت:207هـ) في كتابه (معاني القرآن) دراسة نحوية) **التي تقدم بها الطالب**(عبد الهادي كاظم كريم الحربيّ) **وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير**

(   ) .

الإمضاء:
عضو اللجنة:أ.م.د. أسعد محمد علي النجار
التاريخ: / /2005

الإمضاء:
عضو اللجنة:أ.م.د. رحيم جبر الحسناوي
التاريخ: / / 2005

الإمضاء:
عضو اللجنة(المشرف): أ.م.د.صباح عطيوي عبود
التاريخ: / /2005

الإمضاء:
رئيس اللجنة: أ.د.عبد الكاظم محسن الياسري
التاريخ: / /2005

صدقت من مجلس كلية التربية / جامعة بابل

الإمضاء:
عميد كلية التربية: أ.د.عبد الاله كربل

التاريخ: /   / 2005

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	5-2
التمهيد .	22-6
الفصل الاول: المرفوعات	113-24
المبتدأ:	33-24
رفع (كل) على الابتداء لصدارته	38-33
رفع الضمير المتصل على الإبتداء بعد لولا	41-38
حذف المبتدأ	48-41
الخبر	49
خبر (من) الاستفهامية	49
تعدد الأخبار	54-50
خبر كلا وكلتا	55-54
مجيء المصدر المؤول خبراً	56
حذف الخبر	58-57
النواسخ	59
اسم كان	63-59
حذف اسم كان	65-63
خبر إن وأخواتها	67-66
دخول اللام على خبر (لكن)	70-68
مجيء خبر (إن) جملة (إن) مع اسمها وخبرها	70
العطف بالرفع على اسم إن وأخواتها قبل تمام الخبر	79-71
اتصال الفعل بالضمير مع اسناده الى اسم ظاهر	83-79
تأنيث الفعل لتأنيث الفاعل	90-83
تأنيث الفعل وفاعله مذكر	91-90
تقديم الفاعل	96-91

دخول اللام في فاعل (هيهات)	96
دلالة الفاعل والمفعول به على متكلم واحد	97-96
العطف على ضمير الفاعل المستتر في فعله	100-98
مجيء فاعل كفى بغير الباء	103-100
نَصب الفاعل	106-104
العطف بالنصب على المنادى المرفوع	108-106
نصب المنادى النكرة المقصودة	110-109
رفع الفعل المضارع بعد عامل نصب	110
رفع الفعل المضارع على الاستئناف	111
رفع الفعل المضارع على معنى الحال	113-111
الفصل الثاني : المنصوبات	205-115
النصب بـ (أن) المخففة	116-115
خبر كان	117-116
دخول الواو في خبر كان بعد (إلا) الملغاة	119-118
خبر كان والحال	120-119
تعدية الفعل مباشرةً. وحقه بحرف الجر	126-121
النصب على المدح أو على الذم	133-126
النصب على الإشتغال	134-133
المفعول لإجله	135-134
النصب على الظرفية	135
النصب على الإستثناء	145-135
نصب غير على معنى الإستثناء	149-145
النصب بالصفة المشبهة وصيغة المبالغة	152-150
الحال	153-152
مجيء الحال معرفة	154-153
نصب النعت على الحال	156-154
نصب الإسم على إضمار الفعل	159-156

النصب على الأمر	161-160
نصب اللهم	166-161
النصب على التكرير	170-167
توابع المنُصوبات	170
النعت	179-170
العطف على اسم (لا) النافية للجنس	181-179
العطف على مفعول اسم الفاعل	182-181
نصب الفعل المضارع	184-182
نصب الفعل المضارع بـ (إذن)	184
نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة	187-185
نصب الفعل المضارع بعد (أو)	190-187
نصب الفعل المضارع بعد (حتى)	199-190
نصب الفعل المضارع في جواب الأمر	202-200
نصب الفعل المضارع بعد الواو	205-202
الفصل الثالث : المجرورات	284-207
اسم الفاعل ونون الوقاية	209-207
الاضافة الى الفعل	212-209
إضافة (بين)	213-212
اضافة الشيء الى غير ما يضاف اليه لوضوح المعنى	215-213
اضافة الشيء الى نفسه	218-215
اضافة (لات)	220-218
الإضافة والخفض في العدد المركب	221-220
الجمع بين النون والمضاف اليه عند اضافة اسماء الفاعلين	223-221
حذف التاء بسبب الإضافة	225-224
حذف المضاف	226-225
حذف المضاف اليه من ظروف الزمان والمكان	230-226
حذف ياء المتكلم	232-230

حمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل في الإضافة والعمل	235-232
الخفض في الإستغاثة	237-235
خفض ياء المتكلم في الاسم المنادى	239-237
الفصل بين المتضايفين	249-239
قلب الالف ياء في الاسم المضاف الى ياء المتكلم	250-249
جر المعرفة بـ (رب)	253-250
زيادة حرف الجر (الباء) بعد (هل)	254-253
زيادة حرف الجر (مِن) لبيان المعنى	256-255
زيادة حروف الجر وتكرارها	260-256
حذف حروف الجر	266-261
دخول لام الابتداء على حرف الجر والظرف	266
عدم حذف الألف من (ما) الاستفهامية مع جرها	269-266
عودة الضمير المجرور على اسم محذوف يفهم من السياق	270-269
مجيء حرف الجر (الباء) للتشبيه بمعنى (مثل)	271
مجيء حرف الجر (في) بمعنى الباء	272-271
توابع المجرورات: النعت	273-272
نعت (من) و(ما) الموصولتين	276-273
العطف: العطف بالنصب على الضمير المخفوض	278-276
العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار	284-279
الفصل الرابع: المبحث الاول: المجزومات	323-286
الفصل المضارع المجزوم	290-286
جزم الفعل مع الفصل بينه وبين أداة الجزم	292-290
تقديم الاسم المنصوب على جواب الشرط	294-292
اضمار فعل الشرط	294
رفع الفعل بعد (من) و(ما) الشرطيتين	296-295
عدم اتفاق فعل الشرط وفعل الجواب في الصيغة وفي المعنى	299-296
ترك جواب الشرط لدلالة غيره عليه	302-299

جزم الفعل على معنى الشرط مع الاستفهام والفاء	303-302
الجزم بـ (إذا)	305-303
حذف الفاء من جواب الشرط	310-305
جزم الفعل المضارع بـ (لام) الطلب المحذوفة	313-310
إجتماع الشرط والقسم	316-313
مجيء اللام في جواب (إن) الشرطية	316
مجيء الواو الزائدة قبل جواب الشرط	319-316
إلحاق نون التوكيد في فعل جواب الشرط	320
العطف على المجزوم	322-320
نصب الفعل المضارع ، بعد الجزم على الصرف	323-322
الفصل الرابع : المبحث الثاني: المتفرقة	360-324
التعجب والتفضيل من الالوان والعاهات	326-324
التناوب بين الحروف في المعنى	330-326
مجيء (أم) بمعنى (بل)	326
مجيء (أو) بمعنى (بل)	327-326
مجيء (أو) بمعنى (إما) ومجيء (إما) بمعنى (أو)	328-327
مجيء (هل) و(أي) و(اين) بمعنى (ليس)	331-329
الجمع بين اللفظين المتطابقين لإضافة معنى جديد	331-330
الجمع بين لفظين مختلفين في معنى واحد لغير توكيد	333-331
الجمع بين اللفظين المتطابقين لغرض التوكيد	333
جواز كسر همزة (إن) وفتحها	334-333
حذف بعض الحروف والأسماء	340-334
أ. حذف (لا) النافية	436-334
حذف (من) وهي اسم موصول	337-336
حذف الواو والياء	340-337
دخول (ال) على (ألاء) و(أمس) مع بنائهما على الكسر	343-340

دخول (ال) على الاسم المعرفة المنقول على وزن (يفعل)	345-343
زيادة بعض الحروف	350-345
زيادة (أن)	346-345
زيادة (أن) بين القسم والشرط	346
زيادة (لا)	347
زيادة (ما) مع أداة الشرط (أي)	348-347
زيادة الواو قبل الضمير (إياك) وحذفها	350-348
صرف الاسم الممنوع من الصرف	353-350
مجيء (إذا) و(إذ) فجائيتين	354-353
مجيء صلة (الذي) اسماً مضافاً وليس معرفاً بالألف واللام:	354
مجيء (من) الموصولة للمفرد والمثنى والجمع	355-354
الملحق بجمع المذكر السالم	357-355
النداء بالهمزة (أ)	360-357
الخاتمة	364-362
المصادر	393-366
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى، على جزيل عطائه وكريم إحـسانه وسـوابغ نعمائه، الحمد لله الذي خلق من العدم، وعلم بالقلم، علم الانسان مالم يعلـم، والـصلاة والسلام على جميع أنبيائه ورسله وأوليائه وخلقه كافة، واخص أبا القاسم محمداً (صلى الله عليه وآله وسلم)، وآله الطيبين الطاهرين المعصومين، ومن تبعهم بإحسان الى يوم الدين.

وبعد: فإن الشعر ديوان العرب، والقرآن الكريم، نَزلَ بلـسانٍ عربـي مبـين؛ فالصلة بين المعنى القرآني والمعنى الشعري صلةٌ حميمة، تنعقد في رحم اللغة العربية المباركة.

ولذلك فقد اصبح للشاهد الشعري أهمية كبيرة في علوم اللغة جميعها بوجه عام، وفي علم النحو بوجه خاص؛ لأنه يمثل أحد اصوله الأساسية وقد كان محقاً من قال: "إن الشاهد في علم النحو هو النحو"[1]. فأخذ الشاهد الشعري يحتَل مكانة كبيرة في المؤلفات الأولى في اللغة والنحو واصبح جزءاً لاينفصل عنها.

وقد حرص اللغويون عموماً والنحويون خصوصاً على جمع الشعر والإستشهاد به لدعم ما يقولونه، وتأييد ما يقررونه من قواعد، وما يتبنونـه مـن آراء ومـذاهب ، فأطلق على هذه الأشعار مصطلح الشاهد الشعري. وقد عنى الدارسون والباحثون فـي مختلف العصور والأمكنة بتتبع هذه الشواهد الشعرية في كتب اللغة والنحو، فخـصوها بدراساتهم وابحاثهم بعد جمعها وتصنيفها وشرحها وبيان موضـع الاستـشهاد فيهـا، والتحري عن نسبتها الى قائليها قدر الإمكان.

وبحثنا هذا واحد من تلك الدراسات والبحوث، فقد خصصناه لدراسـة الـشاهد الشعري النحوي عند الفراء المؤسس الثاني بعد الكسائي لمدرسة الكوفـة، فـي كتابـه معاني القرآن الذي ضم سبعمائه وتسعة وأربعين شاهداً شعرياً، منها ثلاثمائـه وسـتةُ

---

[1] نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد طنطاوي: 192.

وستون شاهداً نحوياً، أما الشواهد الشعرية الأخرى فتخص مستويات اللغـة الأخـرى، كالصرف والدلالة وهي خارج الدراسة.

أقمتُ البحث على تمهيدٍ وأربعة فصول وخاتمة، أما التمهيد فكان مدخلاً للبحث، ضم التعريف بمصطلح الشاهد في اللغة والنحو، وبيان أهميتـه ، وتوضـيح الأسـس والشروط التي وضعها اللغويون والنحويون واعتمدوها في صـحة الـشاهد الـشعري وقبوله والأخذ به في الاستشهاد، وكذلك أوضح التمهيد المآخذ والإنتقادات التي أخـذت على اللغويين والنحاة في ذلك.

وخَصصتُ الفصل الأول لدراسة الشواهد الشعرية التي تخص المرفوعات مـن أبواب النحو كالمبتدأ والخبر واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، والفاعل ، وتوابع المرفوعات (النعت، التوكيد، العطف)، وغيرها من المسائل الأخرى التي تتعلق بتلـك الموضوعات وتتصل بها.

وكان الفصل الثاني مختصاً بالشواهد الشعرية التي تخـص المنـصوبات مـن الأسماء كخبر كان، واسم إن واخواتها، واسم (لا) النافية للجنس والمفاعيل والاستثناء ، والحال، وتوابع المنصوبات والفعل المضارع المنصوب، وبعض الموضوعات الاخرى التي تتصل بالمنصوبات.

فيما كان الفصل الثالث مقتصراً على المجرورات من الأسماء، فدرسـتُ فيـه بعض حروف الجر وتعلقها بالأفعال، وزيادتها وحذفها وبعض المعاني التي تأتي لبيانها، والاضافة وما يتصل بها وتوابع المجرورات.

وجعلتُ الفصل الرابع على مبحثين: الأول: خصصته لشواهد المجزومات ومـا يتصل بها من موضوعات كحذف الفاء من جواب الشرط وعدم اتفاق فعل الشرط وفعل الجواب في الصيغة الصرفية وترك الجواب واجتماع القسم والشرط وغيرها.

وضم المبحث الثاني شواهد موضوعات متفرقة لاتـدخل ضـمن موضـوعات الفصول المتقدمة عليه، منها: التعجب والتفضيل مـن الألـوان والعاهـات، وصـرف الممنوع من الصرف ودخول (ال) على الاسم المعرفة وعلى بعض الظروف ، وغيـر ذلك.

وخلصتُ بعد ذلك كله الى خاتمة البحث ونتائجه ، فعرضت فيها أهم النتائج التي توصلت اليها في فصول الرسالة.

أما مصادر هذه الرسالة ومراجعها، فهي كثيرةُ متنوعة، فقد اشتملت على أغلب كتب النحو، القديمة منها والحديثة، وكذلك كتب معاني القرآن وكتب التفسير وكتب القراءات القرآنية، وبعض كتب الحديث والتاريخ ، وكتب اللغة ومعجماتها، ودواوين الشعراء، وكتب الشواهد الشعرية.

ولايخلو طريق البحث من صعوبات مريرة تعيق مساره الصحيح، كان في مقدمتها تردي الحال الأمنية، وظروف البلد العسيرة، إضافة الى سعة الموضوع؛ لكثرة الشواهد؛ الأمر الذي سار بالرسالة صوب التضخم فوصلت الى هذا الحجم، وكذلك صعوبة الحصول على المصادر ولاسيما مصادر تخريج الشواهد، ونسبتها الى قائليها.

إلا أن عون الله سبحانه وتعالى، وتسديده لعباده في امورهم ، كان الملاذ في مواجهة تلك الصعوبات وتذليها.

ولا أبتغي من هذا كله جزاء ولا شكور، ولا أدعي فيه أني بلغت الكمال، ولكنّي أردت أن ُأبين أني لم أدخر فيه جهداً ولم أضن عليه بما ملكتُ، فإن وفقت فيه فبفضل الله عز وجل، وإن تكن الأخرى فهو مني وحسبي فيه أنني حاولت ، ولا تخلو المحاولة من فائدة أبتغي منها رضا الله سبحانه؛ خدمةً ِللغة القرآن الكريم والدين الإسلامي العظيم.

ولابد لي، بعد شكري لله تعالى –أن أشكر أستاذي الفاضل الدكتور صباح عطيوي عبود المشرف على رسالتي هذه، فوجدته نعم الأستاذ ونعم العون للطالب إذ كان متلطفاً معي عطوفاً علي، متحملاً مني عنَت السؤال وعناد التلميذ وإصرار المكابر، فجزاه الله سبحانه وتعالى خير الجزاء ، وادعوه أن يغمره بالصحة والعافية الدائمتين، وأن يرزقه حسن التوفيق.

وأتوجه بالشكر أيضاً الى أساتذتي في قسم اللغة العربية جميعاً، ولاسيما الأستاذ الدكتور علي ناصر غالب الذي كان له الفضل في اقتراح الموضوع، وكذلك الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم، والدكتور رحيم جبر الحسناوي والدكتور عامر عمران

الخفاجي الذين طالما احتضنوني بينهم في مراحل دراستي كلها، وكثيراً ما أفاضوا علي بمشورة صائبة وتوجيه علمي سديد فلهم مني الشكر الجزيل والـدعاء لهـم بالـصحة والعافية وحسن التوفيق. كما أشكر أيضاً كل من مد يد العون والمساعدة لي في إنجـاز بحثي هذا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

عبد الهادي كاظم كريم الحربي

التمهيد

حُجيَّة الشعر واهميتّه في تثبيت اصول النحو

تكمن أهمية الشعر والاستشهاد به، في أنه يمثل ركناً أساسياً من أركان السماع فقد عرف السماع بأنه: "الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة"[1] أو أنه : "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشَملَ كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (ρ) . وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعد الى ان فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً"[2].

وتنبع اهمية السماع من كونه الأصل الأول من أصول النحو الثلاثة، السماع والقياس والاجماع[3]. فيحتج به لإثبات قاعدة نحوية أو صحة استعمال لفظة او تركيب، وهذا الكلام الفصيح هو الذي اطلق عليه اسم الشاهد[4].

وينقسم السماع على قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر فلغة القرآن الكريم وما تواتر من السنة ، وكلام العرب. وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة، ولم يوجد فيه شرط التواتر[5].

ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة فقد حرص العلماء على مشافهة الأعراب والأخذ منهم بصورة مباشرة[6]. فقد توجه الكثير منهم الى البادية ليسمعوا اللغة من الناطقين بها وشاعت ظاهرة تتبع البصرين والكوفيين لكلام العرب الفصحاء الذين لم تفسد لغتهم"[7]. حتّى بلغ هذا الاهتمام مرتبةً كبيرةً جعلتهم يحتكمون الى الأعراب في خلافاتهم اللغوية

---

(1) الإعراب في جدل الإعراب للأنباري: 45، ولمع الأدلة في اصول النحو للأنباري: 81.

(2) الإقتراح في علم اصول النحو للسيوطي:48.

(3) ظ: الاقتراح: 4-6.

(4) ظ: النحو العربي مذاهبه وتيسره ، تأليف: د. محمد جيجان الدليمي، ود.محمد صالح التكريتي، ود.عائد كريم علوان: 24.

(5) ظ: لمع الادلة: 83-84، والمزهر للسيوطي: 1/113-114، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد عاشور السويح: 11.

(6) ظ: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: 28-30.

(7) السابق:21، وظ: الدراسات اللغوية عند العرب للدكتور محمد حسين آل ياسين: 66.

والنحوية[1]، فالسماع "طريقٌ مهم اعتمد عليه اللغويون والنحاة القدامى –من البـصريين والكوفيين- وجعلوه اساساً استندوا إليه في تقعيد القواعد"[2].

الاستشهاد بالشعر

لقد تجنى النحاة كثيراً على الشعر؛ حينما جعلوا له لُغةً خاصة يقتـصر عليهـا، تُميزه عن النثر، فهو عرضة للضرائر والعلل، بسبب ما يقتضيه وزنه وقافيته؛ ولـذلك أجازوا للشعراء مالم يجوزوه لغيرهم، وكأن شأن الشعر هو الخروج عن الكلام العربي وما يتطلبه من ضوابط واحكام ، فقط من دون أن يكون ممثلاً لكلام العرب وسننها في القول.

فقال الخليل (ت 175هـ): "الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنّى شاؤوا ويجـوز لهم ما لايجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفـظ وتعقيـده ومـد المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج مـا كلّـتْ الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب ويحتج بهم ولايحتج عليهم[3].

وقال سيبويه (ت:180هـ): "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لايجوز في الكلام"[4] ثم قال: "ما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا، لأنه موضع جمل"[5].

والى هذا ذهب أغلب النحاة القدماء، وتابعهم فيه المتأخرون أيضاً، فقـال ابـن عصفور (ت:669هـ): "اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً تُخرجـه الزيـادة فيـه والنقص منه عن صحة الوزن ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لايجوز في الكلام، اضطروا الى ذلك أم لم يضطروا اليه، لأنه موضع أُلفتْ فيه الضرائر"[6].

---

[1] ظ: الدراسات اللغوية عند العرب: 50.

[2] القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: 11.

[3] منهاج البلغاء وسراج الادباء لحازم القرطاجني: 143-144.

[4] كتاب سيبويه: 26/1.

[5] السابق: 32/1.

[6] الضرائر لابن عصفور: 13.

وقد وقف قسم من القدماء موقفاً متشدداً تجاه الشعر، فجعلوا تلك الضرائر أخطاء عابوها على الشعراء ودعوا الى منعهم من ارتكابها تحت ذريعة الضرورة. منهم قدامة بن جعفر (ت 337هـ)[1]. وأبو هلال العسكري (ت: 395هـ)[2]، وأحمد بن فارس (ت: 395هـ) الذي ألف رسالة صغيرةً في ذم الخطأ في الشعر، فقال: "ومن اضطره أن يقول شعراً لايستقيم إلاّ بإعمال الخطأ ونحن لم نَر، ولم نسمع بشاعر اضطره سلطان، أو ذو سطوة ، بسوط أو سيف الى ان يقول في شعره ما لايجوز، وما لاتجيزونه انتم في كلام غيره"[3].

وأكّد ابن فارس (ت:395هـ) هذا الموقف بقوله أيضاً: "وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود بلى للشاعر إذا لم يطّرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطاً واختصاراً وابدالاً، بعد الاّ يكون فيما يأتيه مخطئاً او لاحناً"[4].

وقد تعسفَ المحدثون كثيراً في هذه النظرة للشعر، فنادى بعضهم بضرورة الفصل بين الشعر والنثر في وضع القواعد النحوية، فقال أحد المستشرقين: "من أهم الواجبات، فصل الشعر عن النثر، عند التحدث عن بناء الجملة، ووضع قواعد لنظامها، لأنّه مادامت أية ظاهرة نحوية معينة، لاتُعرف إلاّ في الشعر، فإنها لاتصلح ظاهرة عامة تنطبق على النثر كذلك"[5].

ووافقه في هذا عدد من الباحثين العرب ، منهم الدكتور رمضان عبد التّواب[6]، والدكتور إبراهيم السامرائي[7]، والدكتور نعمة رحيم العزاوي[8].

---

(1) ظ: نقد الشعر لقدامة بن جعفر: 206.

(2) ظ: كتاب الصناعتين لأبي هلال العسكري: 156.

(3) ذم الخطأ في الشعر: 21.

(4) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: 276.

(5) نقلاً عن فصول في فقه العربية: 157.

(6) ظ: فصول في فقه العربية: 192.

(7) ظ: الفعل زمانه وأبنيته للدكتور ابراهيم السامرائي:69، والنحو العربي نقد وبناء له أيضاً: 103.

(8) ظ: في حركة تجديد النحو وتيسيره للدكتور نعمة رحيم العزاوي: 19.

وخالفهم في هذا الدكتور عفيف دمشقية فلم يعتبر مما ذهب اليه هؤلاء الباحثون، "إلاّ إذا كان الشعر ليس كلاماً وهذا لعمر الحق منتهى العنت"[1]

وقد أحسن الباحث قاسم كتاب عطا الرد على من دعا الى فصل الشعر عن النثر فقال: "...أن الفصل بين لغة الشعر ولغة النثر في القواعد أمر فيه تشويه للغة نفسها، فوضع نظامين قواعديين أحدهما للشعر والآخر للنثر في لغة واحدة منهج يخالف طبيعة اللغات، وهو يؤدي إلى كثير من الخلط والإضطراب، لأننا لايمكن أن نضع قواعد للشعر إلاّ أن نقول: للشعراء أن يقولوا ما يشاؤون دونما حساب لقواعد اللغة... كل ذلك يبين أن الفصل بين الشعر والنثر في القواعد أمر لاسبيل الى تحقيقه. ومما يمكن قوله هنا –إنصافاً بين من تعصب للشعراء ومن تعصب عليهم-: إن لغة الشعر لغةُ خاصة يقيدها الوزن وتحدها القافية، ويسودها أسلوب شعري خاص ربما عاقت اللغة بقوانينها بعض انطلاقاته ، ولذلك كان لزاماً أن يمنح الشاعر ما يميزه عن الناثر من ضروراتٍ مسموحٍ بها[2] يستعملها متى شاء دونما حرج أو مؤاخذة... وما ارتكب الشاعر من سواها فهو شذوذ لايجوز له ، ولايحق"[3]، وما ذهب اليه هذا الباحث يكاد يكون أقرب الى القبول مما ذهب اليه قبله من النحاة؛ لأن الشعر ديوان العرب وبه حفظت الانساب وعرفت المآثر، ومنه تُعلمت اللغة، وهو حجة فيما أشكل من غريب كتاب الله –جل ثناؤه- وغريب حديث رسول الله –صلهم- وحديث صحابته والتابعين"[4].

فالشعر يمثل الركن الأساس –بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف- في معرفة كلام العرب، بل يمثل مظهراً مهماً من مظاهر حياتهم فله منزلة رفيعة في نفوسهم إذ (كانوا يتناشدونه في كل مكان ضم جماعة منهم ويحفظونه ويتداولونه"[5]، ولذلك بدأ تفسير القرآن أول ما بدأ مقترناً بالاستشهاد بالشعر "ففي القرآن كلمات غريبة

---

(1) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي للدكتور عفيف دمشقية: 197، وظ: المنطلقات التأسيسية والفنية للنحو العربي له أيضاً: 103.

(2) انظر هذه الضرورات في :ميزان الذهب في صناعة شعر العرب للدكتور أحمد الهاشمي: 24-27.

(3) الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري لقاسم كتاب عطا الله: 15-16.

(4) الصاحبي في فقه اللغة لاحمد بن فارس: 275.

(5) الشواهد والاستشهاد في النحو لعبد الجبار النايلة: 32.

يحتاج المفسر عند بيان معناها الى الإستشهاد بشيء من كلام العرب، ليعلم أن التفسير لم يخرج عن حدود اللسان العربي فيطمئن الى صحة التفسير"[1]، فقد ذكر أن ابن عباس (68هـ) كان أول من ارتقى المنبر في البصرة وأخذ يفسر القرآن ويستشهد في تفسيره بالشعر[2].

وقد كان النحو أكثر علوم العربية نصيباً من الشواهد الشعرية، فلو (تأملنا في الشواهد النحوية عامة نجد أن الغالب عليها الشعر، ثم يأتي بعده النثر، ففي أي كتاب نحوي نقرأ نجد الشواهد الشعرية هي الأكثر فالآيات القرآنية، فشيء من الحديث النبوي وقليل من الأمثال والحكم ونبذ من كلام العرب، فالشعر هو المنبع الذي استقى منه النحاة على اختلاف مذاهبهم وأماكنهم وأزمانهم معظم شواهدهم"[3].

وماكان ذلك للشعر، إلا لمعرفة اللغويين والنحاة بأن الشعر يمثل الشق الآخر لكلام العرب، بعد القرآن الكريم الذي مثل شقه الأول، فالقرآن والشعر هما اللذان حفظا معظم لغة العرب إن لم أقل جميعها، ولذلك (كانت قيمة العالِم تتجلى في معرفته بالشواهد واستخراجه لها من الكلام الفصيح ، واستحضاره إياها عند الحاجة. وكان هذا شأن العلماء البصريين"[4]، و(كذلك كان للكوفيين بوجه خاص – عناية فائقة بالشواهد)[5]. وهذا ما يكشف عن حقيقة مهمة هي ان اعتماد النحاة من مختلف المذاهب وفي جميع الازمنة كان على الشاهد الشعري بالدرجة الأولى[6].

---

(1) نقض كتاب في الشعر الجاهلي، لمحمد الخضر حسين: 204.

(2) ظ: البيان والتبيين للجاحظ: 84/1 -85، 262-263، وسؤلات نافع بن الأزرق:5.

(3) الشواهد والاستشهاد في النحو: 29.

(4) السابق: 23.

(5) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة النحو واللغة للدكتور مهدي المخزومي: 381.

(6) الشواهد والاستشهاد في النحو: 30.

شروط الاستشهاد بالشعر

الشروط التي وضعها النحاة للاستشهاد بالشعر، هي الشروط نفسها التي وضعها اللغويون لأخذ اللغة عن العرب والاستشهاد بها عموماً، فحدوها بثلاثة شروط، نوجزها بما يأتي:

أولاً: شرط الزمان

فقد استشهد اللغويون والنحاة بأقوال العرب الى منتصف القرن الثاني الهجـري تقريباً في المدن والحواضر، والى نهاية القرن الرابع الهجري في اماكن البدو[1].

أما في الشعر فقد قسم النحاة الشعراء على أربع طبقات هي:

1. طبقة الشعراء الجاهلين ، كإمرئ القيس والأعشى.
2. طبقة الشعراء المخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسان بـن ثابت (ت:6هـ).
3. طبقة الشعراء الاسلاميين، وهم الذين عاشوا في صدر الاسلام كجرير (ت111هـ) والفرزدق (ت110هـ).
4. طبقة الشعراء المولدين المحدثين، كبشار بـن بـرد (ت:167هـ ـ) وأبـي نُـواس (ت:195هـ)[2].

وقد اجمعوا على الاستشهاد بشعر الطبقتين الأوليين ، وصحة الاستشهاد بشعر الطبقـة الثالثة، ولم يجوزوا الاستشهاد بشعر الطبقة الرابعة مطلقاً[3]؛ ولـذلك أرجعـوا مـسألة استشهاد لسيبويه والاخفش (ت:215هـ) بشعر بشار الى الخوف من لسانه واسـتكفافاً له[4]، وقد رد ذلك الدكتور فائز فارس لعدة اسباب[5]، وأيده الدكتور محـسن غيـاض

---

(1) ظ: ابن جني النحوي للدكتور فاضل السامرائي: 136، وأصول النحو العربي: د. محمد عبد: 122، وفي اصول النحو: محمد دراز الطنطاوي: 125.

(2) ظ: العمدة في آداب الشعر ونقده لأبن رشيق القيرواني: 133/1، وخزانة الأدب لعبد القـادر البغـدادي: 5/1-6.

(3) ظ: خزانة الأدب: 6/1.

(4) ظ: الأغاني لابي الفرج الاصفهاني: 209/3-210، وتاريخ آداب العرب، لمصطفى صـادق الرافعـي: 354/1، ونظرات في اللغة والنحو، لطه الراوي: 25، ونشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة : لمحمـد طنطاوي: 100.

(5) ظ: معاني القرآن للأخفش، تحقيق: د.فائز فارس، المقدمة: 90-91.

بقوله: "ولسنا نعتقد ذلك ولا نؤمن به فقد كان حسبهما عدم ذكر شعره وتـسقط عيوبـه ليكف عنهما أذاه وسوء لسانه. أما الاستشهاد بشعره تملقاً له، فشيء لايمكن تصديقه. إذا كان هؤلاء العلماء أشد أمانة وأكثّر خشيةُ لله أن يفعلوا ذلك أو يرضوه لأنفـسهم، ولـو صدقنا مثل هذا –وهو أمر بالغ الخطورة- لدفعنا بالضرورة الى التشكيك فـي جميـع شواهد الأخفش وسيبويه وعدم الإطمئنان إليهما، وهذا ما لايقوله عاقل ولا يرضى بـه أحد)[1]. ووافقه في هذا الدكتور عبد العال سالم مكرم أيضاً[2].

ولو رجعنا الى كتاب سيبويه لم نجد فيه بيتاً منسِب الى بشار بن برد[3]، وربمـا كان له بعض الشواهد التي لم يعرف قائليها، أو التي كانت نسبتها خاطئة، وكذلك التـي نُسبت الى أكثر من شاعر فيما بعد عند المحققين.

وذكر الجاحظ (ت:255هـ) أن يونس بن حبيب كان يستشهد بأقوال الموالي[4]، واستشهد قسم من النحاة باشعار المولدين واحتجوا بها، فقد استشهد ابو علي الفارسـي بقول أبي تمام[5]:

من كان مرعى عزمهِ وهمومهِ روض الأماني لم يزل مهزولا[6]

واستشهد ابن جني بشعر المتنبي وغيره من المولدين في مجال المعاني فقـط[7] واستشهد الزمخشري بشعر ابي تمام أيضاً، وعلل ذلك بقوله: "وهو إن كـان محـدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويـه، إلا ترى قولَ العلماء الدليل عليه بيتُ الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"[8].

---

(1) بحث (صورة بشار بن برد في كتاب الأغاني ، د. محسن غياض) مجلة المجمع العلمي العراقـي، مـج، 1970/20، ص188.

(2) ظ: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم: 96.

(3) ظ: فهرس شواهد سيبويه لأحمد راتب النّفاخ: 61-159، وفهرس شواهد الكتاب لعبد سلام هـارون: 5/ 42-88.

(4) ظ: البيان والتبيين للجاحظ: 347/1.

(5) ظ: الايضاح العضدي لأبي علي الفارسي: 102.

(6) ظ: شرح الصولي لديوان ابي تمام: 2/ 291.

(7) ظ: ابن جني النحوي للدكتور فاضل صالح السامرائي: 139-140.

(8) الكشاف للزمخشري: 1/ 220-221.

ورد تعليله، "بأن قبولَ الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع العربية والإحاطة بقوانينها، ومن البين أن إتقان الرواية لايستلزم إتقان الدراية"[(1)].

واستشهد الرضي (ت : 686هـ) بشعر المولدين أيضاً[(2)]، وكذلك ابن عقيل (ت:769هـ)[(3)] والأشموني (ت: 929هـ)[(4)].

وجعل الدكتور حامد عبد المحسن كاظم، مسألة الاستشهاد بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى مسألة شخصية قد يتقيد بها من شاء من النحويين وقد لايتقيد[(5)]. وفي الحقيقة أن مسألة الأخذ من شاعر كالمتنبي وابي تمام له باع طويلٌ في الإلمام بقوانين اللغة وعلومها ومعرفة تامة بطرق العرب في التعبير والقول، مسألة لايمكن تجاوزها بل نراها سائغة في الدخول ضمن دائرة تسجيل اللغة ونحوها.

ثانياً: شرط المكان

اعتمد النحاة واللغويون على أخذ اللغة وشواهدها على القبائل الساكنة في بوادي وسط جزيرة العرب، فلم يأخذوا من سكان الحضر، ولا من سكان اطراف الجزيرة العربية، بحجة أنهم اختلطوا بغيرهم من الامم الأخرى؛ فاختلطت لغتهم بلغاتهم، ومن ثُم ضعفت لغتهم وفسدت السنتهم، قال الفارابي (ت:339هـ) –بشأن اللغويون الذي سجلوا لغة العرب- :"فتعلموا لغتهم والفصيح منها مِن سكان البراري منهم دون أهل الحضر ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم ومِن أشدهم توحشاً وجفاء وأبعدهم إذعاناً وانقياداً، وهم قيس، وتميم، وأسد وطيء ثم هزيل، فإن هؤلاء هم معظم من نُقل عنه لسان العرب. والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء لأنهم كانوا في اطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الامم مطبوعين على سرعة إنقياد السنتهم لألفاظ سائر الأمم

(1) خزانة الأدب: 7/1.

(2) ظ: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 1/ 75، 98، 203، 208، 2/ 74.

(3) ظ: شرح ابن عقيل : 191/1.

(4) ظ: شرح الأشموني: 250/1، 293.

(5) ظ: النسفي نحوياً من خلال تفسيره، حامد عبد المحسن كاظم: 84.

المطيفة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهـل الـشام وأهـل مـصر"[1]. وأضاف السيوطي قبيلة كنانة الى القبائل التي أُخذ منها ايضاً[2].

والحقيقة أن عمل اللغويين والنحاة هذا فيه نظر كثير، وهو ما جعلهم لا يتقيدون فيما اشترطوه في ذلك في مواضع كثيرة، إحساساً منهم بأن ما جمعوه من نصوص تلك القبائل لايمثل لغة العرب على اتم وجه؛ ولذلك استشهدوا بكلام غيرهم، قال ابن جنـي (ت: 392هـ) معللاً، عدم الاخذ من القبائل الاخرى: "علة امتناع ذلك ماعرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو عِلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم، ولم يتعرض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذُ عنهم كما يؤخذ عن أهـل الوبر. وكذلك أيضاً لو نشأ في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر مـن اضـطراب الألسنة وخيالها، وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها؛ لوجب رفض لغتها، وترك تلقي ما يرد عنها"[3] فكأن النحاة (مقتنعين بأن اللغة العربية لغةُ صحراوية، تزدهر في البـداوة وتكتمل بالجزيرة العربية. وأن الإقامة في الحضر تفسد الملكة وتنقص البيان، وتجلـب اللحن"[4].

والواقع اللغوي غير ذلك –كما أثبته ابن جني- فربما فسدت لغة بعض العـرب من البدو، وفَصحت لغة غيرهم من الحضر. ولعل هذين الـسببين[5] –وغيرهـا مـن الاسباب- دفعا بالنحاة الى عدم التمسك بهذا الشرط، وهو مـا يفـسر لنـا استـشهاد البصريين بكلام غير تلك القبائل التي حددوها، وكذلك توسع الكوفيين فـي الاستـشهاد بلغات قبائل عديدة لم يحتج بها البصريون[6].

---

(1) كتاب الحروف للفارابي: 147، ظ: كتاب سـيبويه: 192/2، 86/3-87، 90/4، 181، 440، واصـلاح المنطق لابن السكين (ت:244هـ): 30/ 105، والبارع في اللغة لابي علي القالي (ت:356هـ ـ): 439-450.

(2) ظ: الاقتراح :56، والمزهر: 1/ 211-212.

(3) الخصائص: 5/2.

(4) تاريخ النقد العربي عند العرب: طه أحمد ابراهيم: 100.

(5) الأول: عدم تمثيل تلك القبائل لكلام العرب جميعاً، والثاني: تسرب اللحن الى لغة بعض القبائل.

(6) ظ: تفصيل ذلك في: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: 42-46، 67-74.

بل ربما أوقعهم هذا الشرط بالاضطراب والتناقض في عملهم وهـم يجمعـون نصوص اللغة وشواهدها، فجعل هذا مثلباً يؤاخذون عليه، وهو ما أحسن بيانه الـدكتور مهدي المخزومي. فلم يرض بما اشترطه اللغويون والنحاة ، فقال: "ولا نرى هـذا إلاّ لغو الكلام، إنهم يجهلون أن اللغة سليقة وطبيعة ويجهلون أن صاحب اللغة لايغلط فـي لغته لأنها جزء من حياته التي فُطِر عليها وعادةً من عاداته التي نشأ عليهـا وإذ كـان الجاهليون يغلطون والمخضرمون يغلطون والإسلاميون يغلطون فعلى من بعد هـؤلاء يعتمد النحاة؟! وبماذ يحتجون ومن أين جاءوا بهذه الأصول التي وضعوها وهذه القواعد التي استنبطوها؟ ألم يستنبطوها من كلام العرب الذين كـان هـؤلاء الـذين يغلطـون منهم"[1]. فقد حصروا الأخذ على تلك القبائل التي ذكرها الفارابي وهي جزء ضئيل من قبائل العرب المنتشرة في شمال الجزيرة وجنوبها وفي شرقها وغربها، ثـم زعمـوا أم ماجمعوه من تلك القبائل يمثل لغة العرب جميعاً، بل عدوا هذا النحو الذي وصلوا اليه، نحو العربية كلها وأخذوا يزنون به لهجات العرب جميعا![2].

بل إن هذا الأساس الذي جعلوه السبيل الوحيد لمعرفة لغة العرب وجمعهـا لـم يتمسكوا به أيضاً، فياليتهم تمسكوا به الى نهاية المطاف في عملهم، وليتهم فعلوا!! "فقد استشهدوا بشعر عدي بن زيد والكميت والطرماح وجرير والفرزدق وهم مـن سـكان الأمصار ، واستشهد بأقوال الموالي... واستشهدوا بشعر بشار وهو –مع أنه مولى- لم يذق عيشه البدو ولم يبرح الحاضرة إلاّ قليلا"[3].

وخير دليل يثبت عدم تمسكهم بما اشترطوه، بل تناقض عملهم وموقفهم تجاه ما اشترطوه هو جعلهم قريشاً أفصح العرب[4]، قال ابن خلدون (ت:808هـ): "كانت لغـة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها، لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثـم من اكتنفهم من ثقيف، وهذيل، وخزاعة، وبني كنانة، وغطفان، وبني أسد، وبني تمـيم،

---

(1) مدرسة الكوفة للدكتور مهدي المخزومي: 75.

(2) ظ: مدرسة الكوفة: 76.

(3) السابق: 76.

(4) ظ: الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس: 23، والدراسات اللغوية عند العرب، لمحمد حسين آل ياسين: 332.

وأما من بعد عنهم من ربيعة، ولخم، وجذام، وغسان، وإياد، وقضاعة، وعرب اليمن المجاورين لأمم الفرس والروم والحبشة، فلم تكن لغتهم تامة الملكة لمخالطتهم الأعاجم، وعلى نسبة بعدهم عن قريش كان الاحتجاج بلغاتهم في الصحة والفساد عند أهل صناعة العربية[1]".

وقول ابن خلدون هذا ليس بشيء عندي؛ لأنه (لو كان مقياس الفصاحة هو الإنعزال في كبد الصحراء وعدم الإتصال بالأجانب لكانت لغة قريش أبعد اللغات عن الفصاحة)[2]. فقد ذكر ابن عباس (ت:68هـ) أن اتصال قريش بالقبائل العربية المختلفة من جهة وبالامم الاجنبية من جهة أخرى، إتصال قديم، يدلّ عليه ما جاء في القرآن الكريم من كلمات أجنبية ، فارسية ويونانية ونبطية[3]. فهذا يدل بوضوح على اختلاط قريش بالأعاجم على اختلاف اممهم، فكيف تكون أفصح العرب؟!.

فقريش كانت على اختلاط مستمر بالقبائل العربية بسبب التجارة ومواسم الحج فأخذت تتأثر بلغات العرب الفصيحة، ثم أخذت تنتقي الأفصح والأحسن من تلك اللغات الى الحد الذي خلت فيه لغتها من كل استعمال قبيح او غير مستحسن، وحوت كل فصيح قال الفراء: "كانت العرب تحضر المواسم في كل عام وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تَكلموا بع، فصاروا أفصح العرب، دخلت لغتهم من مستشبع اللغات ومستقبح الألفاظ"[4] فالفصاحة اذن ليست راجعة الى لغة قريش نفسها وليست بنابعة منها، إنما جاءت اليها بفعل هذا الإختلاط بينها وبين القبائل العربية الفصحى وهذا ما يفهم أيضاً من قول الفارابي الذي تمسك به اللغويون واستدلّوا به على أن قريش افصح العرب، وأنا أرى عكس ما

---

[1] مقدمة ابن خلدون: 555.

[2] مدرسة: الكوفة: 77.

[3] ظ: اللغات في القرآن الكرين لإبن عباس: 159/1، وظ: ضحى الاسلام لأحمد أمين: 2/248-249.

[4] المزهر في علوم اللغة وانواعها للسيوطي: 133/1، وظ: مدرسة الكوفة: 77.

رأوه فيه: "كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسلسها عند النطـق ، وأحسنها مسموعاً وأبين إبانة عما في النفس"[1].

ولعل هذا ماجعل الفارابي يهمل لغة قريش فلم يذكرها مع القبائل التي أُخذ عنها، لأنه ثبت عنده أن قريشاً كانت كثيرة الإختلاط بالقبائل غير الفصيحة وبالاقوام الأخرى غير العربية، ولاسيما في مواسم الحج والتجارة –كما ذكر ذلك الفراء- على الرغم من إدعاء اللغويين أن لغة قريش أفصح لغات العرب واصفى لهجاتها[2]. وقد ذكر الدكتور علي عبد الواحد وافي ان انتشار لهجة قريش، يرجع الى كثرة احتكاكها بالقبائل العربية ولهجاتها المختلفة بفعل عوامل دينية واقتصادية وسياسية، وأنها كانت (أوسع اللهجـات العربية ثروةً واغزرها مادة .. وتم لها ذلك ما أُتيح لاهلها من وسائل الثقافة وما أُتـيح من فرص كثيرة للإحتكاك بمختلف اللهجات العربية)[3].

وبعد هذا كله آن لنا أن نُصرح بحقيقة أغفلها اللغويون والنحاة أو تناسوها، وهي أنهم جميعاً متفقون على أن قريش كانت اكثر القبائل العربية احتكاكاً بالقبائـل العربيـة الأخرى، وأكثرها اختلاطاً بالأقوام الأعجمية، وأنها كانت تنتقي وتختار ما تستحسنه وما تراه جميلاً من لغات القبائل العربية فتتكلم به على لسانها فيصبح منسوباً اليها. وهذا ما يجعلنا نُصحح فكرةً اعتاد عليها اللغويون والنحاة –قديماً وحديثاً- بأن لغة قريش هـي افصح اللغات، وهي فكرةٌ مغلوطةٌ يجب ان ننبه عليها، ونؤكد –بما لايدع مجالاً للشك- أن لغة قريش لم تكن أفصح لغات العرب للأسباب الاتية:

أولاً: إن قريشاً كانت حضرية تسكن مدينة تجارية تختلط فيها مئـات الأمـم، عـرب، هنود، فرس، أحباش، فكيف تكون لغُتها صافية؟![4].

---

(1) كتاب الحروف: 147، وظ: الرواية والاستشهاد باللغة للدكتور محمد عيد: 162، والعربيـة بـين امـسها وحاضرها للدكتور ابراهيم السامرائي: 23-24، وتجديد النحو العربي للـدكتور عفيـف دمـشقية: 64، المدرسة البغدادية في تاريخ النحو للدكتور محمد حسني محمود: 129.

(2) ظ: مدرسة الكوفة: 56-57.

(3) فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي: 109-111.

(4) ظ: تاريخ اليعقوبي: 1/ 237، وتاريخ الطبري: 2/ 34، 131، ومعجم البلدان لياقوت الحموي: 4/336.

ثانياً: إذا كانت لغة قريش هي الأفصح فلماذا كان القريشون يرسلون أبناءهم الى البادية يسترضعون فيها ويتعلمون الفصاحة؟ ولاسيما الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم).

ثالثاً: إن حديث لرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) : "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش واسترضعتُ في بني سعد"[1]، فهو يصف نفسه بالفصاحة على الرغم من إنتمائه الى قريش وهذا لايعني أن قريشاً افصح العرب أبداً.

أما دعوى (قريش أفصح العرب)[2] فهي دعوى نشأت بسبب التملق للحكام لأن حكام العرب في القرون السبعة الأول كانوا من قريش وكان الكثير من اللغويين يتملقون لهم خوفاً أو طمعاً. وأما دعوى (ان القرآن نزل بلغة قريش)[3] فهي الأخرى مردودة من شاء طلب المزيد فليرجع الى كتب لهجات القبائل وأولُها كتاب (اللغات في القرآن) لإبن عباس[4].

وهذا هو مذهب الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم وأنا أراه أصح ما قيل في لهجة قريش قديماً وحديثاً[5].

ثالثاً: شرط معرفة القائل

اشترط العلماء من اللغويين والنحويين أنه لابد من معرفة قائل الشاهد فلا (يجوز الاحتجاج بشعرٍ أو نثر لايعرف قائله... وعلّة ذلك مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً، أو لمولد، أو لمن لايوثق بكلامه"[6]. وقد رد النحاة الكثير من الشواهد الشعرية لعدم معرفة قائليها، فقد قال المبرد (285هـ) في احد شواهد سيبويه: "لايعرفُ قائله، فلا

---

[1] ظ: لفائف في غريب الحديث للزمخشري: 9/1، 126.

[2] ظ: تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري: (ت:370هـ): 2/ 367، وخزانة الادب لعبد القادر البغدادي: 2/ 134.

[3] ظ:محاضرات في اللهجات العربية للدكتور أنيس فريحة: 43.

[4] ظ: اللهجات العربية القديمة :تشيم رابين: 59-67، واللهجات العربية : د.ابراهيم أنيس: 28، واللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبدة الراجحي: 49-57، واللهجات العربية بحوث ودراسات : جمع واعداد: ثروت عبد السميع: 202-203.

[5] أثبت مذهبه هذا في المحاضرات التي أملاها على طلبة الدراسات العليا/ جامعة بابل/ كلية التربية عام 2002-2003م، في مادة اللسانيات ، مدونتي.

[6] خزانة الأدب: 15/1، وظ: الانصاف في مسائل الخلاف: 2/ 583.

يحتج به"[1]، وكان الزجاج (ت:311هـ) يؤاخذ الفراء على بعض الشواهد التي لايعرف قائلها، كقوله: "لو كان هذا المنشد المستشهد أعلمنا من هذا الشاعر ومن أي القبائل هـو وهل ممن يؤخذ بشعره أم لا ما كان يضره في ذلك. وليس ينبغي أن يحمل كتـاب الله على (انشدني بعضهم)[2].

وكذلك فعل النحاة المتأخرون فعقب ابن يعيش على أحد الشواهد بأنه: "مردود لا يعرف قائله"[3].

وقد رد الاستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد على النحاة في اشـتراطهم هـذا، فقال: "لانرى لك أن تُقر هذا لا في هذا الموضع ولا في غيره، ولا على لسان الكوفيين ولا البصريين –فكم من الشواهد التي يستدل بها هؤلاء وهي غير منـسوبة ، ولا لهـا سوابق او لواحق، وفي كتاب سيبويه خمسون بيتاً لم يعثر لها العلماء بعد الجهد والعناء الشديدين على نسبة لقائل معين"[4].

ولسنا مع الاستاذ محمد محيي الدين في هذا، لأن ما ذهب اليه فيـه نظـر؛ لأن (معرفة القائل تجلو الغبار عن كثير مما يحيط الشاهد من ملابسات)[5].

وذهب عدد من الباحثين المحدثين الى ضرورة معرفة القائل، ودعوا الى أبعـاد الشاهد الذي لايعرف قائله عن دائرة الاستشهاد النحوي، منهم الاستاذ سعيد الافغـاني[6] والدكتور عبد العال سالم مكرم[7]، ومحمد حسين آل ياسين[8].

---

[1] المقتضب: 2/132-133، وهو قول الشاعر: (محمد تُفدِ نفسك كل نفسٍ إذا ما خِفت من أمرٍ تبـالا) ، ظ: كتاب سيبويه: 3/ 409.

[2] معاني القرآن وأعرابه للزجاج: 2/418، وهو قول الشاعر:

(وكأنها بين النساء سبيكةٌ تمشي بسده بتها فتعي)، ظ: معاني القرآن للفراء: 1/ 412.

[3] شرح المفصل لابن يعيش: 2/ 9، وهو قول الشاعر: (إن المنايا يطلِعن على الأناسِ الأمنينا".

[4] الإنتصاف من الإنصاف على هامش الانصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد: 2/ 583.

[5] الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، لقاسم كتاب عطا الله: 19.

[6] ظ: في اصول النحو، لسعيد الافغاني: 65.

[7] ظ: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم: 374.

[8] ظ: الأضداد في اللغة لمحمد حسين آل ياسين: 115.

وتوسط عبد القادر البغدادي (ت:1093هـ) في موقفه، بين القـائلين بوجـوب معرفة القائل وبين المجيزين ، فقال: "إن الشاهد المجهول قائله وتتمته ، إن صدر مـن ثقة يعتمد عليه قُبِلَ، وإلا فلا. ولهذا السبب كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمـد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جهلَ قائلوها، وما عِيب بها ناقلوهـا"[(1)]، وقد رد الباحث قاسم كتاب عطا الله ماذهب اليه البغدادي، فقد أُخِذ علـى سـيبويه فـي الكثير من شواهد كتابه وعيبت عليه ايضاً[(2)].

ووافق الاستاذ محمد الخضر حسين ماذهب اليه البغدادي[(3)]، وكذلك الاستاذ عبد الجبار علوان النايلة بقوله: "وقد جرى في عرف النحاة على قبول الاستشهاد بالـشاهد غير المنسوب إذا كان راويه ثقة، وكان المستشهد به من النحاة المشتهرين بالصدق"[(4)]. وأرجع الاستاذ عبد الجبار اسباب عدم ذكر اسم الشاعر أو قائل البيت المستشهد به الى اسباب عدة هي[(5)]:

1. شهرة الشاعر بين العلماء.
2. قد ينسى النحوي اسم القائل وقت الاستشهاد او وقت التأليف والإملاء.
3. اختصاراً للوقت، فإن الذين كان العلماء يملون عليهم، من تلاميذ، لم يكتبـوا اسـم قائل الشاهد ، إختصاراً للوقت وتخفيفاً للمشقة أو طلباً للسرعة في تدوين مـا يملـى عليهم.
4. أو أن النحاة كانوا يأخذون عن فرادى مجهولين بالفعل، كأن يقولوا، وقال بعـض الأعراب وسمع عن بعض من يوثق بعربيته، وانشدني بعضهم... الخ.
5. التخلص من التبعة الأدبية والتاريخية التي قد تلحق بالنحاة، بسبب وضع الكثير من الابيات الشعرية وانتحالها وتحريفها.

---

(1) خزانة الأدب: 16/1.

(2) ظ: الشاهد الشعري الشاذ: 20-21.

(3) ظ: القياس في اللغة العربية، لمحمد الخضر حسين: 38.

(4) الشواهد والاستشهاد في النحو: 124، وظ: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القـرآن للفـراء: د. المختار أحمد ديرة: 189.

(5) ظ: السابق: 124-125، وظ: الرواية والاستشهاد في النحو: 181-182.

ومن الجدير بالذكر أن النحاة كانوا حريصين في التحري جهـد إمكـانهم عـن صحة الشواهد ومعرفة قائليها[1]. إلا أننا لو تتبعنا الشواهد الشعرية في كتـب النحـاة ومؤلفاتهم، فلا نكاد نجد كتاباً نحوياً واحداً –صغر ام كبر- يخلو من الشواهد المجهولة القائل. ويصح أرجاع سبب ذلك الى تلك الأسباب التي سبق ذكرها. ولكن تبقى مـسألة معرفة قائل الشاهد أمراً لابد منه لانه يؤدي الى حصر اللغة وحفظ قوانينها وانظمتهـا ويمنع الانفلات والخروج عنها، مما يجعل اللغة فوضى ليس يحكمها ضبط أو نظـام إذ قد يستشهد من لايهتم بذلك بما يحلو له من كلام سواء كان لعربي ام لغيره من العجـم. وما أظن أن النحاة اغفلوا ذلك أبداً، بل تحروا ذلك ما وجدوا اليه سبيلا، وكـذلك كـان شأن الفراء[2].

---

(1) ظ: الشواهد والاستشهاد في النحو: 125.

(2) ظ: النحو وكتب التفسير: د.إبراهيم عبد الله رفيدة: 224/1.

المبتدأ

يرى الفراء ان المبتدأ يقع بعد (هلاّ)، أي إن (هلاّ) تدخل على الجملة الإسـمية كما تدخل على الجملة الفعلية، واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

آلآن بعد لجاجتي تَلْحونني   هلا التقدم والقلوب صِحاح[1]

فـ(التقدم) عنده مرفوع على الإبتداء والواو تكون بمعنى (مع) التي تدل علـى المصاحبة والتي يستغنى معها المبتدأ عن الخبر، وهذا مذهب الكوفيين[2].

وأجاز الفراء نصب (التقدم) بنية فعل[3] وتابعه في ذلك أبو العباس أحمـد بـن يحيى ثعلب (ت 291هـ)، إذْ قال: "فالنصب معناه (هلاّ تقدمتم،...، ومن رفـع التقـدم رفعه بموضع الواو"[4]. وقد رواه ثعلب برفع (التقدم) أيضاً.

وقال الفراء في قوله تعالى: " **قَدْ كَـانَ لَكُمْ آيَـةٌ فِـي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَـا فِئَـةٌ تُقَاتِلُ فِـي سَبِيلِ اللَّـهِ وَأُخْرَى كَـافِرَةٌ**" (آل عمران/13) : "قُرِئت بالرفع وهو وجه الكـلام علـى معنى إحداهما: تقاتل في سبيل الله وأُخرى كافرة على الاستئناف"[5] ونظير ذلك عنـده قول الشاعر[6]:

فكنتُ كذي رجلين رجلٌ صحيحةٌ   ورجلٌ رمى فيها الزمان فَشلّتِ

فقد رواه الفراء بالرفع في قوله "رجلٌ صـحيحةُ" أي علـى معنـى الابتـداء، والتقدير: (منهما رجلٌ صحيحةُ) ومابعدها جملة مستأنفة بالواو.

---

(1) معاني القرآن للفراء: 198/1 ولم ينسب الى قائله، وظ: مجالس ثعلب:6/1، ومعجم شواهد العربية لعبـد السلام هارون: 1/ 86.

(2) ظ: الموفي في النحو الكوفي، لصدر الدين الكنغراوي (1349هـ) :27-28.

(3) ظ: معاني القرآن للفراء: 128/1.

(4) مجالس ثعلب لابي العباس احمد بن يحيى ثعلب: 60/1.

(5) معاني القرآن للفراء: 192/1.

(6) هو كثير عزة، والبيت في ديوان: 99.

وكان الخليل قد رواه بالخفض على معنى البدل، وأشار ايضاً الى رواية الرفـع على معنى الإبتداء[1] وتبعه في ذلك سيبويه والفراء ايضاً، فقـد أشـارا الـى روايتـه بالوجهين معاً[2]. وتبعهم في ذلك ايـضاً الأخفـش الأوسـط سـعيد بـن مـسعدة (ت 215هـ)[3] والمبرد[4](ت 285هـ) وأبو جعفر النحاس[5](ت338هـ). ومن المتأخرين رضي الدين الاستربادي[6] ورواه ابن يعيش (ت643هـ) بالخفض فقط على البدل فقط وعد الواو عاطفة[7]، وتبعه في ذلك ابن عصفور (ت669هـ)[8]، وابـن هـشام (ت 761هـ)[9]، والأشموني[10].

وقال عبد السلام هارون: "الشاهد فيه الابدال أو البيان، وجواز الرفع على القطع ايضاً"[11] وكل هذه الأوجه جائزة في هذا البيت، لإتساع القول في العربية لها جميعاً.

ولهذا البيت نظائر أُخر قد استشهد بها الفراء على ذلك، منها قول الشاعر[12]:

إذا مت كان الناس نصفين شامتُ   وآخَر مثْنٍ بالذي كنت أفعلُ

فقال الفراء: "ابتدأ الكلام بعد النصفين ففسره... والنصب فيها جائز يردهما الى النصفين"[13]. أي على معنى البدل. وروى الخليل قول الشاعر بـالرفع فالبيـت عنـده

---

(1) ظ: الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي: 207.

(2) ظ: كتاب سيبويه: 433/1، ومعاني القرآن للفراء: 192/1.

(3) ظ: معاني القرآن : للأخفش: 137، وروى البيت:

وكنتُ كذي رجلين رجلٌ صحيحةٌ   ورجلٌ بها ريب من الحدثان

(4) ظ: المقتضب للمبرد: 290/4.

(5) ظ: شرح ابيات سيبويه، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس:144، وكتابه القطع والاستئناف:217.

(6) ظ: شرح الرضي على كافية بن الحاجب: 393/2.

(7) ظ: شرح المفصل لابن يعيش:68/3.

(8) ظ: شرح جمل الزجاجي لإبن عصفور: 286/1.

(9) ظ: مغني اللبيب: 163/2.

(10) ظ: شرح الأشموني: 438/2.

(11) كتاب سيبويه: 433/1 (الهامش)

(12) العجير السلولي، شعره: 225.

(إذ مت كأن الناس صنفان شامتُ وآخر مثْنٍ بالذي كنت اصنع) ورأى أن مـن العرب من يرفع بـ(كان) الإسم والخبر وتقدير البيت عنده: الأمـر والقـضية لنـاس صنفان[1].

وقال سيبويه: "هذا باب لإضمار في ليس وكان كالإضـمار فـي إن)[2] أي أن الشاعر اضمر في كان اسمها وهو ضمير الشأن والقصة وهو في محل رفع اسم كـان وقوله (الناس صنفان) جملة في محل نصب خبرها، وروى البيت كرواية الخليل وكذلك رواه أبو جعفر النحاس[3]، وسيرافي (ت385هـ)، وذهبوا الى ماذهب اليه سـيبويه[4]. وقال ابن جني: "وقد يضمر فيها [-أي كان-] اسمها وهو ضمير الشأن، والحديث فتقع الجمل بعدها أخباراً عنها"[5] ورواه بالرفع أيضاً والتقدير عنده أي كان الشأن والحـديث الناس صنفان. والى ذلك أيضاً ذهب الأشموني[6]. قال الدكتور زهير غازي زاهد: "... فرفع بـ(كان) الاسم والخبر وبنو عبس وبنو أسد وبنو قيس يفعلون ذلك على القـصة والشأن"[7]، وعند هؤلاء النحاة جميعاً المتقدمين منهم والمتأخرين أن قوله (شامتُ) بـدلٌ من كل من قوله (نصفان أو صنفان) وخالفهم الفراء وابو زيد الانصاري (ت 215هـ) "وأبو الفرج الأصفهاني (ت 356هـ) فقد رووه ثلاثتُهم بالنصب، إما رواية الفراء فقـد تقدمت، وإما رواية أبي زيد[8]:

إذا مت كان الناس نصفين شامتُ ومثن بصر عن بعض ماكنت أصنع

وإما رواية ابي الفرج فهي:

---

(13) معاني القرآن للفراء: 192/1.

(1) ظ: الجمل للخليل بن أحمد: 145.

(2) كتاب سيبويه: 71/1.

(3) ظ: شرح ابيات سيبويه لابي جعفر النحاس:43.

(4) ظ: شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 144/1.

(5) اللمع لإبني جني : تحقيق حامد المؤمن: 99-100.

(6) ظ: شرح الاشموني:117/1، والفوائد

(7) شرح ابيات سيبويه للنحاس: 43.

(8) النوادر في اللغة، لأبي زيد: 156.

إذا مت كان الناس نصفين شامتُ ومثنٍ بالذي قد كنت ُأسدي واصنع[9]

فهاتان الروايتان مع رواية الفراء أقرب الى القياس النحوي واللغوي إذ لاتقـدير فيهن من ضمير أو اسم بل جاريتان على الاصل فالناس اسم كان مرفـوع و(نـصفين) خبرها منصوب، وشامت على ماقدره الفراء مرفوع بالإبتداء ، والتقدير عنده:

بعض شامت وبعض غير شامت[1]، فقد عنى الفراء بقوله مرفوع على الابتـداء أن مابعد (نصفين) جملة اسمية من مبتدأ و خبر وعلى تقديره يكون قد حـذف المبتـدأ فقدره بـ(بعض) لان الكوفيين يرون أن المبتدأ والخبر يترافعان[2]، أو يكون التقـدير: منهما شامتُ ومنهما غير شامتٍ فعلى هذا التقدير يكون الخبر هو المحذوف لانه شـبه جملة وشبه الجملة لايقع مبتدأ.

ومن الرفع على الابتدأ أيضاً عند الفراء قول الشاعر:

حتّى إذا ما استقل النجم في غَلَس وغودر البقلُ مِلْوي ومحصود[3]

فقدره الفراء : بعض البقل كذا، وبعضه كذا[4] أي على تقدير حذف المبتدأ مـن الجملة الأولى ومن الجملة الثانية المعطوفة على الأولى فـي قولـه (ومحـصود) أي وبعضه محصود. أو يكون التقدير فيه: (منه ملوي ومنه محصود) على تقـدير حـذف الخبر.

ومن ذلك أيضاً عند الفراء قول الشاعر[5]

وكتيبةٍ شعواء ذات أشلّة فيها الفوارس حاسر ومقنع[6]

---

[9] الأغاني لأبي الفرج الاصفهاني: 58/13.

[1] ظ: معاني القرآن للفراء: 193/1.

[2] ظ: الانصاف في مسائل الخلاف للانباري (ت577هـ): 44/1، وشـرح الاشـموني: 254/1، حاشـية الصبان: 186/1، والموفي في النحو الكوفي: 25.

[3] استقل النجم: ارتفع. الغلَس: ظلام آخر الليل : الملوي: اليابس أو الذابل.

[4] ظ: معاني القرآن للفراء: 193/1.

[5] السابق: 193/1. ولم ينسب الى قائله.

[6] شعواء: كثيرة متفرقة من قوله شجرة شعواء: منتشرة الاغصان، (أشلة) جمع شليل وهو الغلالة تلبس فوق الدرع أو هو الدرع القصير تكون تحت الكبيرة.

والتقدير عند الفراء: بعضهم حاسر وبعضهم مقنّع، أو يكون : منهم حاسر ومنهم مقنع على التفسرين المذكورين.

ومن ذلك ايضاً، قول معن بن أوس[1]:

لعمرك مانحلى بدار مضيعةٍ ولا ربها إن غاب عنها بخائفِ

وإن لها جارين لن يغدرا بها ربيب النبي وابن خير الخلائف

فقال الفراء"فرفع على الإبتداء"[2]، أي على تقدير: منهما ربيب النبي وابن خير الخلائق. وأجاز الأخفش سعيد بن مسعدة النصب فيه على البدل أيضاً[3]. واستشهد به الفراء مجوزاً الرفع في قوله تعالى: " **إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ**" (ص/46)، وقوله تعالى: " **هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ (55) جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا**" (الصافات/6)، وقوله تعالى: "**وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ (49)جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً** " (ص/ 56،55). إذ يجوز رفع (ذكرى الدار، وجهنم، وجنان) على معنى الإبتداء؛ لأنهن معارف[4]، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً. ودعم رأيه هذا ببيت الشاعر المتقدم، أما النصب في الآيات فعلى معنى البدل.

ومن هذا نرى أن الفراء يعول كثيراً على الشعر في تفسير الوجه الاعرابي في الآيات الكريمات. وكذلك فقد أجاز الفراء العطف بالرفع على الإبتداء في ما عطف على المنصوب كالمفعول به، فمن ذلك عنده قول الشاعر[5].

ومن يأتِ ممشانا يصادف غنيمة سواراً وخلخالاً وبرد مفُوفُ[6]

فقال الفراء فيه: "كأنه قال: ومع ذلك برد مفوف"[7]، فالظرف وما أضيف له في محل رفع خبر مقدم وبرد مفوف، مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب

---

(1) معاني القرآن للفراء: 187/2، 407 وديوانه: 35.

(2) معاني القرآن للفراء: 407/2.

(3) ظ: معاني القرآن للأخفش: 137.

(4) ظ: معاني القرآن للفراء: 407/2.

(5) السابق: 234/2، ولم ينسب الى قائله.

(6) البرد المفوف : الثوب الذي فيه بياض أو فيه خطوط بيضاء ويكون رقيقاً، ظ: (لسان العرب (فوف).

معطوفه على (سواراً) و(خلخالاً)، ويمكن أن يكون التقدير فيه (ولنا برد مفوف)أيـضاً، ومن هذا قول الشاعر[1]:

هزئتْ حميدة أن رأت بي رنّة   وفما به قّصم وجلد أسود[2]

فتقدير الفراء، (كأنه قال: ومع ذلك جلد أسود)[3]، ويجوز ان نقـدر لـه جـاراً ومجروراً أي: ولي جلد أسود. ومن هذا أيضاً قول الشاعر[4]:

ورأيتم لمجاشعٍ نَعماً   وبني أبيه جامِلٌ رغب[5]

فقال الفراء: "يريد: ورأيتم لبنى أبيه، فلما لم يظهر الفعل رفُع باللام)[6]، إي أن الجار والمجرور (لبني ابيه) تكون في محل رفع خبراً مقدماً، و(جامل) مبتـدأ مـؤخر وجملة المبتدأ والخبر هذه في محل نصب معطوفة على (نعماً).

ومن الرفع على الابتداء كذلك، قول حسان بن ثابت ، على رواية الرفع فيه[7]:

فكفى بنا فضلاً على من غَيرنا   حب النبي محمدٍ إيانـــا

فقد روي بالرفع والجر في قوله (غيرنا)، وقد ذكر الفـراء هـاتين الـروايتين كلتيهما.

فعلى رواية الرفع تكون 0غيرنا) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) والجملة من المبتدأ والخبر صلة الاسم الموصول (من).

---

(7) معاني القرآن للفراء: 234/2.

(1) السابق: 234/2.

(2) الرتة: حبسة في اللسان، القصم: إنكسار السن.

(3) معاني القرآن للفراء: 234/20.

(4) السابق: 356/2. ونُسيب للأسود بن جعفر في معجم ما استعجم: 279/2، وفيه (نـشباً) مكـان(نعمـاً)و (زغب) مكان (رغب)

(5) الجامل جماعة الجمال. ورغب: ضخم واسع كثير، والزغب: الكثير المالئ للمكان.

(6) معاني القرآن للفراء: 2/ 356.

(7) معاني القرآن للفراء: 21/1، ديوان:515، ونسب ايضاً الى كعب بن مالك، ديـوان: 289، و ظ: خزانـة الأدب : 120/6 ونسب أيضاً لبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب (منن)، ونسب ايضاً الى عبد الله بن رواقة ظ: الدرر 302/1 و سر صناعة الاعراب: 152/1.

أما على رواية الجر، فتكون (غيرنا) نعتاً لـ(من) الموصـولية لأنهـا نكـرة موصوفة، فـ(من) الموصولية عند الفراء تكون معرفة وتكون نكرة، فالرفع على جعلها معرفة وما بعدها صلتها، والجر على جعلها موصولية نكرة وما بعدها صفة لها، وهذا ما قصده الفراء بقوله: (وذلك جائز في (من) و(ما) لأنهما يكونان معرفة في حال ونكرة في حال) ، ثم استشهد على هذا بقول حسان هذا على روايتي الرفع والجر فيه. وهـذا مذهب سيبويه أيضاً[1]، وكذلك مذهب الخليل، إلا أنه رجح رواية الرفع؛ لأنها الأفـضل فقال: ".. وخفف (غيرنا) لانه جعل (من) نكرة كأنه قال على حي غيرنا، وقـد رفعـه ناس وهو أجود على قوله من هو غيرنا أي على هي هم غيرنا فيضمرون هم"[2] فكان الخليل حينماً فضلّ الرفع على الجر اشار الى أن مجيء (من) موصولية نكـرة قليـل والاكثر هو مجيئها معرفة ومابعدها يكون صلة لها. وجعلها الزجاجي (ت 337هـ ـ) نكرة هنا لملازمة النعت لها[3]. ورجح ابو جعفر النحاس ان تكون (من) هنا نكرة؛ لأنها لم توصل ولابد لصلتها أن تكون جملة وهنا ليست بجملة[4]، وتابعه في هذا السيرافي[5] والرضي[6].

ومن الرفع على الابتداء عند الفراء أيضاً ماكان مـستَفَهماً عنـه بعـد حـرف الاستفهام، كقول لبيد[7]

ألا تسألان المرء ماذا يحاولُ   أَنَحْب فيقضى ام ضلالٌ وباطلُ

فقد رفع الشاعر (نحب) و(ضلالٌ) على الابتداء، وقد أجاز الفراء فيه النـصب على ايقاع الفعل عليها، فقال: "رفع النحب؛ لأنه نوى أن يجعل (ما) في موضع رفـع.

---

(1) ظ: كتاب سيبويه: 105/2.

(2) الجمل: 116.

(3) ظ: الجمل للزجاجي: 311.

(4) ظ: شرح ابيات سيبويه لابي جعفر النحاس: 163.

(5) ظ: شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 535/1.

(6) ظ: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 54/3. و ظ: الفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الحميد الجامي (ت 898هـ): 107.

(7) معاني القرآن للفراء: 139/1، ظ: ديوانه: 254.

ولو قال: أنحبا فيقضى أم ضلالاً وباطلاً كان أبين في كلام العرب"[1]. فكما أن (ما) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، كذلك الامر في (نحب)، وقد رجح الفراء النّصب فيه على الرفع؛ وذلك لأنه أوضح في المعنى.

ويمكن أن يكون الرفع في (نحب وضلال) على البدلية من اسم الاستفهام (ما) وهو في موضع رفع، وهذا ما قصده الفراء بقوله السابق: (لانه نوى أن يجعل (ما) في موضع رفع). أو يكون الرفع فيهما على البدلية من الاسم الموصول (ذا فيكون المعنى ما الذي يحاول نحب ام ضلال وباطلٌ) وهذا ما ذهب اليه الخليل[2] أيضاً، وعلى هذا المعنى فسر الفراء قوله تعالى: " **يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ**" (البقرة/ 215) فقال: (وإن شئت رفعتها من وجهين؛ أحدهما أن تجعل (ذا) اسماً يرفع ما، كأنك قلت: ما الذي ينفقون، والعرب قد تذهب بهذا و ذا الى معنى الذي، فيقولون: ومن ذا يقول ذاك؟ في معنى: من الذي يقول ذاك؟)[3] ثم استشهد بقول يزيد بن مفرغ الحميري[4]:

عدس ماالعبادِ عليك أسارة   أمِنتِ وهذا تحملين طليقُ[5]

فالتقدير فيه: والذي تحملين طليق والى هذا ذهب سيبويه أيضاً فقال: "ان (ذا) تجري بمنزلة (الذي) وحدها وتجري مع (ما) بمنزلة اسم واحد فأما اجراؤهم (ذا) بمنزلة الذي فهو قولهم: ماذا رأيتَ، فيقول: متاع حسن"[6] والى هذا ايضاً ذهب ثعلب[7] وابن السراج (ت316)[8] والزجاجي[9] والنحاس[10] والزمخشري[11] (ت 358هـ)

(1) معاني القرآن للفراء: 139/1.
(2) ظ: الجمل للخليل: 181.
(3) معاني القرآن للفراء: 138/1.
(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 131/1، وديوانه: 170.
(5) عدس: اسم صوت لزجر البغل، وربما سموا البغل نفسه عدس، وعباد: اسم رجل.
(6) كتاب سيبويه: 405/1.
(7) ظ: مجالس ثعلب: 462/2.
(8) ظ: الأصول: 2/ 274.
(9) ظ: اللامات: 64.
(10) ظ: القطع والإئتناف: 488.
(11) ظ: المفصل: 190.

وابن يعيش[1]، وابن عصفور[2]، و رضي الدين الاسترابازي[3] وابن هشام[4].

ونَسب الأنباري (ت 577هـ) الى البصريين أن اسماء الاشارة لاتجيء بمعنى الأسماء الموصولة مطلقاً، فجعل هذه المسألة من مسائل الخلاف بينهم وبين الكوفيين، وليس الأمر كما حاكه فقد أوضحتُ ان معظم النحاة من بصريين وكوفيين مجمعون على ان اسم الاشارة قد يأتي بمعنى الاسم الموصول كما تقدم ذلك.

وأول قول يزيد بن مفرغ فجعل (تحملين) في محل نصب حالاً فقدره. وهذا محمولاً طليقُ كما أجاز فيه أن يكون الاسم الموصول محذوفاً للضرورة ويكون التقدير: وهذا الذي تحملين طليق[5].

وجعل أبو علي الفارسي (ت 377هـ) (تحملين) صفة لموصوف محذوف والتقدير: وهذا رجلٌ تحملين فحذف الهاء من (تحملين) كما حذفت في قولك: الناس رجلان : رجلٌ اكرمت ورجل اهنتَ[6].

ورد عبد القادر البغدادي (ت 1093هـ) قول الفارسي وضعفه، لأن حذف الموصوف الذي صفته جملة خاص بالضرورة او الشذوذ ، ورجح أن تكون جملة (تحملين) حالاً[7].

واشترط ابن هشام لمجيء (ذا) بمعنى الاسم الموصول ثلاثة شروط[8]، وجعل (هذا) في بيت يزيد بن مفرغ اسم اشارة على الأصل، وهو مبتدأ وخبره (طليق)

---

[1] ظ: شرح المفصل: 16/2.

[2] ظ: شرح الجمل: 169/1، 2/ 479.

[3] ظ: شرح الرضي في كافية ابن الحاجب: 23/3.

[4] ظ: أوضح المسالك: 159/1.

[5] ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 717-722.

[6] ظ: خزانة الأدب: 6/ 42.

[7] ظ: السابق: 6/ 43.

[8] ظ: أوضح المسالك : 1/ 162، وشرح شذور الذهب: 447، وقطر الندى وبل الصدى: 117.

و(تحملين) حال، وأجاز فيه تقدم الحال على صاحبها، والتقدير عنده: وهذا طليقُ محمولاً[1].

وما ذهب اليه الفراء ومن وافقه من النحاة –بصريين وكوفيين- في مجيء اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول هو الصواب؛ وذلك لوروده في القرآن الكريم، فضلاً عن كلام العرب. فقد وردت آياتُ كثيرةُ جاءت فيها اسماء الاشارة بمعنى الاسماء الموصول، منها قوله تعالى: " **ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ**" (البقرة/ 85)، وقوله تعالى: " **هَاأَنْتُمْ هَؤُلاَءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**" (النساء/ 109) وقوله تعالى: " **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَى**" (طه/ 17). وهذا أقرب الى الاستعمال اللغوي من غيره[2]؛ فضلاً عن أن دراسة اللغات السامية أثبتت أن اسماء الاشارة والاسماء الموصولة ترجع الى اصل واحد مؤلفُ من مقطعين: (ها) و(ذا) أو الهاء والذال[3].

أما بيتُ لبيد، فالذي سوغ فيه أن يكون (نحب) مرفوعاً –على أن مبتدأ وخبره جملة (فيقفي)، أو أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: أهو نحب؟[4] –هو الإستفهام؛ لأن الإستفهام له الصدارة في الكلام فلايجوز تقديم الفعل عليه[5].

رفع (كل) على الابتداء لصدارته

مما رفِع على الابتداء؛ لصدارته كالاستفهام والنفي، لفظ (كل) فإنها تتصدر الكلام أيضاً فلايجوز أن يقع عليها الفعل بعدها؛ فترفع على الابتداء، وهذا ما أكده الفراء بقوله: "ومما يشبه الإستفهام مما يرفع إذا تأخر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم: كل الناس ضربت. وذلك أن في (كلّ) مِثل معنى هل أحد إلا ضربت، ومثل معنى أي رجل لم أضرب، وأي بلدة لم أدخل ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: كل الناس ضربت؛ كان

---

[1] ظ: مغني اللبيب: 2/ 143.

[2] ظ/ الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري ، لقاسم كتاب عطا الله: 217.

[3] ظ: التطور النحوي لبراجبشتراسر: 83، والفلسفة اللغوية لجرجي زيدان: 121.

[4] ظ: شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 41/2.

[5] ظ: معاني القرآن للفراء: 1/ 139.

فيها معنى: ما منهم أحد إلا قد ضربت، ومعنى أيهم لم أضرب"[1]. واستشهد على ذلـك بقول مزاحم العقيلي[2]:

وقالوا تعرفْها المنازل من مِنى   وما كُل من يغشى مِنَى أنا عارف

فرفع (كل) على الإبتداء، وهي هنا اسم (ما) مرفوع، وما قصده الفراء هـو أن (كل) مرفوعه سواء كانت اسماً لـ(ما) الحجازية ام لم تكن كذلك فتكون مرفوعة علـى الابتداء ولم يقع مابعدها عليها كالفعل وما عمل عمله؛ ولذلك قال:(ولـم أسـمع أحـداً نَصب كل)[3] وربما قال هذا لأن رواية النصب لم تبلغه لكنها وردت. وقـال سـيبويه: "لزم اللغة الحجازية فرفع وكأنه قال: ليس عبد الله أنا عارفً، فاضمر الهاء في عارف، وكان الوجه عارفه حيث لم يعمل عارفٌ في كلّ وكان هذا أحسن من التقديم والتـأخير؛ لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيراً"[4].

ورواه السيرافي بالنصب في (كلّ)، وقال: "وهذا الانشاد على مذهب بني تمـيم، جعل (أنا) مبتدأ و(عارف) خبره و(كل) منصوب بعارف. وأما اهـل الحجـاز فـانهم يعملون (ما) في (كل) ويرفعون (كل) بها، ويجعلون قوله (أنا عارف) جملة في موضع الخبر ويعود الى اسم (ما) الضمير المحذوف يريد أنا عارفه"[5].

ووافق ابن جني ما ذهب اليه سيبويه والفراء في رواية البيت بالرفع في (كـل) وكذلك في تقدير الهاء المحذوفة من عارف[6].

وجعل ابن هشام (ما) نافية، ولكن ُأبطل عملُها، بسبب تقدم معمول خبرها وهـو (كل) على اسمها، فجعل (كل) منْصوبةً مفعولاً به لاسم الفاعل (عارف) ولم يقدر سقوط الهاء منه، ولذلك فقد روى الشاهد بالنصب في (كل) [1].

---

(1) السابق: 139/1.

(2) السابق: 139/1، شعره: 105.

(3) معاني القرآن للفراء: 139/1-140.

(4) كتاب سيبويه: 72/1.

(5) شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 42/2.

(6) ظ: الخصائص: 2/ 354.

ومثل هذا أيضاً قول الشاعر[2]:

وما كُل من يظنني أنا معتب   وما كُل مايروى علي أقول

فرفع (كل) في الموضعين على الإبتداء، وليس بالفعل بعدهما.

ومن الرفع في (كل) على الابتداء أيضاً قول أبي النجم العجلي[3]:

قد عِلِقت أم الخيار تَدعي   علي ذَنْبا كله لم أصنِـع

فرفع (كلّه) على الابتداء، ولم يجعله معمولاً للفعل بعده، لأنه متأخراً عنـه فلـم يعمل فيه على الرغم من حذف معمول الفعل وهو الهاء، وهذا ماذهـب اليـه سـيبويه بقوله: "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الإسم ولا يذْكر علامة إضـمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغيـر الأول، حتى يمتِنع من أن يكون يعمل فيه ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف فـي الكلام... ولا يخل به ترك إظهار الهاء فأنه قال: "كله غير مصنوع"[4].

وأجاز هذا الاخفش ولم يصفه بضعفٍ، وجعلـه كقولنـا: (عبـد الله ضـربت) والمعنى (عبد الله ضربته) فيكون عبد الله مبتدأ وجملة الفعل بعده خبراً عنه مع حـذف المفعول وهو الهاء التي تعود على عبد الله[5]. والى هذا ذهب ابـو جعفـر النحـاس[6] والسيرافي كذلك[7].

---

(1) ظ: أوضح المسالك 282/1 ومغني اللبيب : 2/ 509.

(2) معاني القرآن للفراء : 140/1، 95/2.

(3) معاني القرآن للفراء : 140/1، و ظ: الشعر والـشعراء:103، الأغـاني: 157/1، المحتـسب: 211/1، ومعاهد التنصيص: 147/1، ، معجم الشعراء:180، وتخليص الشواهد: 281، وخزانة الأدب: 359/1.

(4) كتاب سيبويه : 1/ 85.

(5) ظ: معاني القرآن للأخفش: 167.

(6) ظ: شرح ابيات سيبويه لأبي جعفر النحاس: 55.

(7) ظ: شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 14/1.

وحمل ابن جني هذا على الضرورة فقال: "... إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة ُأنسابها واعتياد الهاء إعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة... فرفع للضرورة ولو نصب لما كسر الوزن"[1].

وأجاز الأعلم الشمنتري (ت 476هـ) رفع (كل) مع حذف ضمير المفعول به من الفعل، ورجح الرفع فيها على النصب، لانه هو الاقوى؛ فإن (كل) لايحسن حملها على الفعل؛ لأن الاصل فيها أن تأتي تابعةً، للاسم ومؤكدةً له، وجعل الضرورة فيه حذف الهاء –المفعول به- من الفعل وليس رفع (كل)[2].

وأوجب الفخر الرزاي (ت604هـ) لرفع في (كل) بسبب تأخر الفعل عنه[3] وفَرق عبد القاهر الجرجاني (ت 471 أو 474هـ) بين الرفع والنصب في المعنى، فقال: (إن المعنى في هذا البيت يتفاوت بسبب النصب والرفع، وذلك لأن النصب يفيد أنه ما فعل كل الذنوب، وهذا لاينافي كونه فاعلاً لبعض الذنوب، فإنه إذا قال: ما فعلت كل الذنوب، أفاد أن مافعل الكل، ويبقى احتمال أنه فعل البعض ، بل عند من يقول بأن دليل الخطاب حجة يكون ذلك اعترافاً بانه فعل بعض الذنوب. أما رواية الرفع... فمعناه أن كل واحد من الذنوب محكوم عليه بأن غير مصنوع فيكون معناه أنه ما أتى بشيء من الذنوب البتة، وغرض الشاعر أن يدعي البراءة عن جميع الذنوب)[4].

وهذا المعنى ذكره السيرافي قبل عبد القاهر[5]، وتابعهما فيه ابن هشام ولكنه نسبه الى البيانيين من علماء البلاغة[6] والى هذا ذهب السيوطي (ت911هـ)[7].

---

(1) الخصائص: 303/3.
(2) ظ: تحصيل عين الذهب: 99.
(3) ظ: التفسير الكبير: 29/ 192.
(4) التفسير الكبير: 29/ 192.
(5) ظ: شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 14/1.
(6) ظ: مغني اللبيب: 398/1.
(7) ظ: الأشباه والنظائر في النحو: 182/7.

وكذلك فقد وافق البغدادي الفراء في جواز حذف الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر إذا كان مفعولاً به، والمبتدأ لفظ (كل) أو ما يشبهه في إفادة العموم والشمول وجعل من ذلك قراءة ابن عامر (ت هـ) " **وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى** " (الحديد/10)[1]، وجعل قول ابي النجم منه أيضاً[2].

وقد أجاز الفراء في قوله تعالى : " **وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ** " (الاسراء/13) وقوله تعالى: " **وَكُلَّ شَيْءٍ أحْصَيْنَاهُ** "(يس/12) الرفع في (كُلّ) : (والوجه في كلام العرب رفع كل في هذين الحرفين كان في آخره راجع من الذكر أو لم يكن)[3] ثم دعم ماذهب اليه بقول ابي النجم هذا، وكذلك بقول الأغلب العجلي[4]:

أرجزاً تريد أم قُريضا أم هكذا بينهما تعريضا

كلاهما أجِد مستريضا[5]

فقال فيه الفراء: "فرفع كُلّ وبعدها (أجد)؛ لأن المعنى: ما منهما واحد إلا أجده هينا مستريضا"[6].

وأجاز ثعلب الرفع والنصب في (كلاهما) أيضاً، فقال: "رفع (كلاهما) وهو في موضع نصب، وكلاهما يرفع في موضع النصب. والبصريون يقولون رفع كلا برجوع الهاء"[7].

ومثل هذا عند الفراء ايضاً قول الشاعر[1]:

---

(1) هذه قراءة ابن عامر وعبد الوارث، ظ: البحر المحيط: 8/ 219، والتبيان للطوسي: 519/9، والحجة لابن خالوية: 341 وفي المصحف الشرف: (وكلاً)

(2) ظ/ خزانة الادب: 359/1، وحاشية الصبان: 195/1، والنحو العربي شواهد ومقدمات: 114.

(3) معاني القرآن للفراء: 95/2.

(4) السابق: 140/1. ونسب في لسان العرب الى حميد الأرقط، ظ: اللسان: (روض).

(5) تعريضا: غير مبين، ومستريضا واسعاً ممكنا، وفي مجالس ثعلب 58/1، (أجيد) مكان (أجد) وكذلك في اللسان (راض) والهمع : 97/1.

(6) معاني القرآن للفراء: 140/1.

(7) مجالس ثعلب: 58/1.

فكلهم حاشاك إلا وجدته　　　كعين الكذوب جهدها واحتِفَالها

فـ(كلهم) هنا مبتدأ مرفوع، وكذلك الحال في الشواهد التي تقدمت قبل هذا.

وأرى أن ماذهب اليه الفراء ومن تبعه من النحاة في رفع (كل) على الابتداء هو الصواب سواء أَذُكر المفعول به الضمير للفعل الذي بعدها أم لم يذكر، لأن هذا أيسر من جعل المفعول به مقدماً على فعله المتأخر عنه من دون مسوغ. اضافة الى المعنى الذي يكون الفيصل بين الرفع والنصب في (كل) في حال مجيء الفعل بعدها.

رفع الضمير المتصل على الإبتداء بعد لولا

لقد اختلف النحويون في مجيء الضمير المتصل كالكاف والياء بعد لولا، في نحو (لولاك ولولاى)، فَذَهب الكوفيون الى أن الكاف والياء في موضع رفع والى هذا ذهب ابو الحسن الأخفش من البصريين أيضاً. وذهب البصريون الى أن الكاف والياء في موضع جر ب(لولا)، فـ(لولا) عندهم حرف جر[2].

وأجاز الفراء أن تكون الكاف او الياء في موضع رفع كما يوضع الضمير (أنا) و(أنت) على الرغم من انهما من ضمائر الخفض، وجعل هذا سائغاً كثيراً في كلام العرب، فقال: "وقد استعملت العرب (لولا) في الخبر وكَثُر بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: لولاك ولولاي، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك: لولا أنا ولولا أنت فقد توضع الكاف على أنها خفض والرفع فيها الصواب. وذلك أنا لم نجد فيها حرفاً ظاهراً خُفِض، فلو كان مما يخفض لأوشكت أن ترى ذلك في الشعر؛ فإنه الذي يأتي بالمستجاز: وإنما دعاهم إلى أن يقولوا: لولاك في موضع الرفع لأنهم يجدون المكنى يستوى لفظه في الخفض والنصب، فيقال: ضربتك ومررت بك ويجدونه يستوى أيضاً في الرفع والنصب والخفض، فيقال ضربنا ومر بنا، فيكون الخفض والنصب بالنون

---

[1] معاني القرآن للفراء: 140/1.

[2] ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: 687/2.

ثم يقال فمنا ففعلنا فيكون الرفع بالنون. فلّما كان ذلك استجازوا أن يكون الكـاف فـي موضع (أنت) رفعاً إذْ كان إعراب المكنى بالدلالات لا بالحركات"[1].

واستشهد على هذا بقول الشاعر[2]:

أيطمع فينا من أراقَ دماءنـا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسم

وكذلك قول الشاعر[3]:

ومنزله لولاي طِحتُ كما هوى بأجرامِهِ مِن قُلة النيق منْهوى[4]

فالكاف والياء في هذين الشاهدين هما مبتدآن بمنزلة (أنت) عند الفـراء. وقـال سيبويه: "هذا باب مايكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعـده الإسـم وذلك لولاك ولولاي، إذا أظهرت فيه الاسم جر، وإذا اظهرت رفع، ولو جاءت علامـة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قـال سـبحانه " **لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ** " (سبأ/31) ولكنهم جعلوه مضمراً، مجروراً، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لاتكونان علامة مضمر مرفوع... وهذا قول الخليل ويونس"[5]، و(لولا) عند سيبويه تأتي علـى وجهين الأول: أن تكون حرف ابتداء إذا وضع بعدها الاسم الظـاهر أو وقـع بعـدها ضمير رفع منفصل كما هو الحال في الآية الكريمة. والوجه الثاني أن تكون حرف جر لا يتعلق بشيء كما في هذين الشاهدين. وجعل الفراء مابعدها في موضـع رفـع فـي الوجهين كليهما، ومن امثلة مجيء الاسم الظاهر بعدها عنده قول الشاعر[1]:

---

(1) معاني القرآن للفراء: 85/2.

(2) السابق: 85/2، وهو لعمرو بن العاص، و(حسم) تحريف والصحيح (حـسن)، ظ: الانـصاف: 2/ 693، وشرح المفصل: 120/3، وشرح الجمل لابن عـصفور: 473/1، والعينـي: 260/3، وخزانـة الادب: 430/2.

(3) معاني القرآن للفراء: 85/2، ونسب ليزيد بن الحكم بن العاص، ويروى (وأنت امرؤ لولاي طحـن كمـا هوى) الانصاف، 691.

(4) طحت: سقطت وهلكت، الاجرام جمع جرم وجرم كل شيء جثته، والقلّة : اعلى الجبل ، والنيـق: أرفـع موضع في الجبل المنهوي: الساقط. و ظ: خزانة الأدب:430/2، عيون الأخبار: 82/3، الكامـل للمبـرد: 345/3، الاغاني: 295/1، حماسة البحتري: 148، امالي القالي: 67/1، لسان العرب (جرم).

(5) كتاب سيبويه: 416/2.

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 84.

لوما هوى عِرس كُميت لم أُبل

فـ(هوى) مرفوعة على الابتداء بعد (لوما). وكذلك الكاف والياء في محل رفع بالابتداء ولولا ولوما، حرفا ابتداء، ومرد ذلك هو أن العرب وضعت ضمير الجر في موضع ضمير الرفع كما عكسوا فوضعوا ضمير الرفع في موضع ضمير الجر فقالوا: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا. وهذا هو مذهب الفراء الذي تقدم، وتابعه فيه الأخفش[2].

وذهب الكسائي (189هـ) الى أن الاسم الواقع بعد (لولا) فاعلٌ لفعل محذوف يدل عليه المقام، وتقدير الكلام: لو لم يكن فعلى؛ لأن (لولا) عنده تختص بالفعل[3]، واجاز مجيء الضمير المتصل بعدها ولكنه اختلف في عامل رفعه فقدر له فعلاً محذوفاً وقد جانب المبرد الصواب حينما منع ذلك وعده خطأ غير جائز في العربية[4]. ورد قوله ابن عصفور إذ قال: (وزعم المبرد أن لولا لاتجر الظاهر ولا المضمر وأن لولاك ولولاي ولولاه لحن، وزعم أن الذي حمل النحويين على إجازة ذلك هو قول الشاعر: (وكم موطن لولاي...، وهذا الذي زعم أبو العباس باطل ، بل حكي النحويون أن ذلك لغة العرب)[5].

ورد ابن عقيل قول المبرد أيضاً، واكّد أن هذا الاستعمال وارد عن العرب في ابدال مواضع الضمائر بين الرفع والنصب والجر[6]. ووافقهم في ذلك الرضي أيضاً[7] وأرى أن ماذهب اليه الفّراء ومن وافقه من النحاة أرجح من جعل (لولا) حرف جر، لإن استعمالها حرف جر قليل جداً، ثم أن معنى الكاف أو الياء أو الهاء بعدها يكاد يكون المعنى نفسه المراد من (أنت وأنا وهو) التي تأتي في موضع الرفع ولما كان المعنى بينها متقارباً جاز وضع احداها موضع الأخرى، أما ما قاله المبرد فليس بشيء: لورود ذلك في القران الكريم وكلام العرب.

---

[2] ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: 2/ 692.

[3] ظ : السابق 692/2.

[4] ظ: الكامل في اللغة والاداب للمبرد: 345/3.

[5] شرح الجمل لابن عصفور 473/1.

[6] ظ: شرح ابن عقيل:9/3.

[7] ظ: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 473/2.

حذف المبتدأ

يحذف المبتدأ جوازاً في جواب الاستفهام، وكذلك بعد الفاء الداخلة على جـواب الشرط، وكذلك بعد القول[1]، وعلى هذا استشهد الفراء بقول بعض بني عامر[2]:

فأعلم أنّني سأكون رمسـاً   إذا سار النواجع لا يسيـر
فقال السائلون لمن حفرتـم   فقال المخبرون لهم : وزير[3]

والتقدير فيه : هو وزير أو الميت وزير، وقد أجتمع في هذا الـشاهد مـسوغان يجوزان حذف المبتدأ، هما جواب الإستفهام والقول. ومن ذلك ايضاً قول الشاعر[4]

تقول ابنَةُ الكعبي يوم لقيتُها   أمنْطلقٌ في الجيش أم متثاقِلُ

وتقديره عند الفراء : (أمنطلقٌ في الجيش أم أنت متثاقل) فحذف الشاعر المبتـدأ بعد الإستفهام[5].

وأجاز الفراء أيضاً حذف المبتدأ في غير الإستفهام ، واستشهد بقول الشاعر[6]:

وقولا إذا جاوزتما أرض عامرٍ   وجاوزتمـا الحيين نهداً وخثعمـا
نزيعان من جرم بن زبان إنهم   أبوا أن يميروا في الهزاهز مِحجما

فيكون التقدير : نحن نزيعان، كما فسر الفراء (حضمان) في قوله تعـالى: " **إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لاَ تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ** " (ص/22) بـ(نحن خصمان)[7].

ومن الشواهد الاخرى التي قدر الفراء فيها حذف المبتدأ قول الشاعر[1]:

---

(1) ظ: النحو الوافي لعباس حسن : 1/ 507.

(2) معاني القرآن للفراء: 170/1، 240/2، ولم ينسب الى قائله ظ: غريب الحديث: 529/2.

(3) النواجع جمع ناجعة يريد الفرقة الناجعة والناجع الذي يطلب الكلأ حيث يكون، ظ: لسان العرب (نجع).

(4) معاني القرآن للفراء: 402/2.

(5) السابق نفسه: 402/2.

(6) معاني القرآن للفراء: 2/ 402، ولم ينسب الى قائله.

(7) ظ: السابق: 2/ 401-402.

(1) معاني القرآن للفراء: 1/ 260، ونُسب الى رجل من بني أسيد بن عمر بن تميم ونُسب أيضاً الى إمرأة من بني مازن: ظ: اسرار العربية :157، المقرب لابن عصفور:151، أوضح المسالك: 58/4، ومغني اللبيب: 367/2، ولسان العرب (ميح) وخزانة الادب : 15/3.

يأيها الماتح دلوي دونكا إني رأيتُ الناس يحمدونكا[2]

فقال الفراء: "الدلو رفع، كقولك: زيد فاضربوه. والعرب تقول: الليلُ فبـادروا ، والليلَ فبادروا"[3]. فالرفع في هذه الامثلة يكون على وجهين: الأول: أن يكـون الاسـم المرفوع هو المبتدأ، وما بعده خبراً عنه. والثاني: على تقدير مبتدأ محذوف قبل (الدلو، زيد والليلُ) وتقديره: (هذا) فيهم جميعاً، وقد أجاز الفراء أيضاً في هذه الاسماء وامثلتها، النصب على إضمار ناصب قبلها، فقال: "وتنصب الدلو بمضمرٍ في الخلفة كأنك قلـت: دونك دلوي دونك)[4] ومثل هذا أيضاً قوله تعالى: " **كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ**" (النساء/24)، فإن (كتاب) منصوبةً عند الفراء بعامل مضمر إما أن يكون فعلاً وإما أن يكون اسـم فعـل غير (عليكم) المذكور، فقال :("وقوله"كتاب الله عليكم" كقولك: كتاباً من الله عليكم، وقـد قال بعض أهل النحو: معناه: عليكم كتاب الله. والأول أشبه بالـصواب، وقلمـا تقـول العرب: زيداً عليك أو زيداً دونك وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله)[5].

ومن هذا أرى أن الفراء فسر النصب على تقدير عامل محـذوف، ورجـح أن يكون هذا العامل فعلاً وليس شيئاً آخر كأسم الفعل، ولذلك قال (والاول اشبه بالصواب)؛ لأن تقديره الأول يكون على اضمار فعل و(كتاباً) معمولاً له. ولم يعمـل اسـم الفعـل المتأخر (عليكم) في الاسم المتقدم عليه (كتاب) فيكون معمولاً له مع تقدمـه، أي أنـه لايجيز تقدير معمول اسم الفعل عليه، وهو بهذا يوافق البصريين فيما ذهبوا اليـه فـي ذلك[1]. ولكن الفراء على الرغم من موافقته لمذهب البصريين في منع تقديم معمول اسم الفعل عليه، وترجيحه أن يكون الاسم منصوباً على اضمار فعل أو اسم فعل آخر غيـر

---

[2] الماتح: الرجل الذي يكون في جوف البئر يملأ الدلاء.

[3] معاني القرآن للفراء: 260/1.

[4] معاني القرآن للفراء: 260/1.

[5] السابق: 260/1.

[1] ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: 228/1.

المذكور[2]، إلاّ أنه ذكر أن العرب قد يعملون اسم الفعل مع تقدم معموله عليه ولكن هذا قليل جداً، وهو ماقصده بقوله: "...وقلّما تقول العرب: زيداً عليك أو زيداً دونك..." .

إلاّ أن الفراء بقي متمسكاً بمذهبه في منعه ذلك، فقدر النصب على الاضـمار، وفي هذا نزعةُ بصريةُ بحتةً جداً، كان الفراء قد تأثرها من البصريين، وهي عدم كسر القاعدة النحوية التي وضعوها، وإن جاء كلام العرب وكذلك القرآن الكريم مخالفاً لهـا، ومن ثُم اللجوء الى التفسير والتأويل والتقدير بالحذف والإضمار.

وقد ذكر عبد القادر البغدادي أن الفراء يجيز عمل اسم الفعل مؤخراً ومحذوفاً[3]، ولا أظنه إلا قدوهم في نص قول الفراء السابق الذي فيه عبارة (وهو جائز) ففهم منـه أنه يجيزه، وهذا عند الفراء جائز على ان يكون زيداً مفعولاً به لفعل مضمر او لاسـم فعل مضمور كذلك، وليس مفعولاً لاسم الفعل المتأخر ، كما تقدم بيان ذلك.

ولذلك رجح الفراء الرفع في (الدلو) في الشاهد الشعري السابق وكذلك امثالـه على تقدير رافع محذوف قبله يكون مبتدأ، و(دلوي) خبر عنه والتقـدير: هـذا دلـوي دونكا. ويجوز أن يكون (دلوي) مبتدأ ، وخبره الجمله بعده من اسـم الفعـل وفاعلـه، والرابط ضمير منصوب في (دونك) محذوف، والتقدير : دلوي دونكه، وإن كـان فيـه معنى الطلب فهو جائز عند النحاة[4]، وهذا ماذهب اليه الاستاذ محمد محي الدين عبـد الحميد، وذكر أن الأنباري لايجيز أن يكون الخبر جملة إنشائية، ولذلك لم يـذكر هـذا الوجه الإعرابي وهو الرفع في هذا الشاهد[1]. ولم يخلُ من تضمنه معنى الامـر عنـد الفراء على الرغم من كونه مرفوعاً.

---

[2] من هنا نسب الى الفراء أنه يذهب الى وجود قسم رابع للكلمة، وهو (الخالفة)، اضافة الى الاسـم والفعـل والحرف. ظ: التصريح على التوضيح: 25/1، وحاشية (يس): 25/1، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري: 419-420.

[3] ظ: خزانه الأدب: 6/ 204.

[4] ظ: شرح ابن عقيل: 303/1.

[1] ظ": الانصاف: 1/ 234، وشرح ابن عقيل: 303/1.

وعلّل البصريون منعهم تقديم معمول اسم الفعل عليه لأن اسم الفعل فرع على الفعل في العمل فيجب عندهم ألا يتصرف تصرفه، فقال سيبويه: "واعلم أنه يقبح (زيداً عليك) و(زيداً حذَرك)، لأنه ليس من أمثلة الفعل، فقَبح أن يجري ماليس من الأمثلة مجراها، إلا أن تقول: (زيداً) فتنصب بإضمارك الفعل، ثُم تذكر (عليك) بعد ذاك، فليس يقْوى هذا قوة الفعل، لأنّه ليس بفعلٍ، ولا يتصرفُ تصرفَ الفاعل الذي في معنى يفْعلُ"[2].

وتأول البصريون قوله تعالى: " **كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ**" ، فمنعوا أن يكون (كتاب) منصوب بـ(عليكم) كما قال الكوفيون[3]، فذهبوا الى أنه منصوب على المصدر بفعل مقدر[4]، فهو مفعول مطلق يفيد لتوكيد، فقال سيبويه :"لما قال: " **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ** " (النساء/ 3) حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم، مثبت عليهم ، وقال "كتاب الله" توكيداً... وقد زعم بعضهم أن "كتاب الله" نصب على قوله: عليكم كتاب الله... واعلم أن نصب هذا الباب المؤكد به العام منه وما وكد به نفسه ينصب على إضمار فعل غير كلامك الأول"[5]. وهذا ما ذهب اليه الفراء أيضاً. وكذلك قال أبو علي: "لايجوز أن يتقدم شيء من مفعول هذه الكلم عليها؛ لأنّها ليست كالأفعال في قوتها، وقوله تعالى:" **كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ**" ليس ينتصب على (عليكم كتاب الله)، ولكن (كتاب) مصدر دل على الفعل الناصب له ما تقدم. وذلك أن قوله تعالى: " **حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ** " فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم ، فانتصب (كتاب الله) بهذا الفعل الذي دل عليه ما تقدمه من الكلام)[1]. أي بمعنى أن الفعل (حرمت) فيه معنى (كتب) فجاء (كتاب الله) منصوباً به ومؤكداً له.

---

[2] كتاب سيبويه: 1/ 252-253.

[3] ظ: الإنصاف: 1/ 228-229.

[4] ظ: أسرار العربية: 165-166، والانصاف: 235/1، وشرح الكافية: 2/ 68، والأشباه والنظائر للسيوطي: 1/ 315، خزانة الأدب: 200/6-203.

[5] كتاب سيبويه: 380/1-384.

[1] المقتصد في شرح الايضاح: 575/1-576.

وجعل ابن جني (عليكم) متعلقة بـ(كتاب الله)، وليس (عليكم) هنا اسـم فعـل، واستدل على هذا بقراءة من قرأ "كتب الله عليكم"[2]، فقال: "في هذه القراءة دليلٌ على أن قوله (عليكم) من قوله "كتاب الله عليكم" في قراءة الجماعة معلقة بنفس (كتـاب)، كمـا تعلقت في "كتب الله عليكم" بنفس (كتب) وأنه ليس (عليكم) من "كتاب الله عليكم" اسـماً سمي به الفعل، كقولهم: (عليك زيداً) إذا أردت : خُذْ زيداً، وذلك أن (عليك) و(دونـك) و(عندك) إذا جعِلْن أسماء للفعل لسن منصوبات المواضع، ولاهـن متعلقـات بالفعـل مظهراً ولا مضمراً "... (عليكم) في الموضعين جميعاً منصوبة الموضع بنفس (كتَـب) و(كتاب)، ولو قلتَ: (عليكم كتاب اللهِ) كما كان لقولك (عليكم) موضع مـن الإعـراب أصلاً ولا كانت متعلقةً بشيء ظاهر ولا محذوف ولا مضمر على ما تقدم"[3].

والى مثل هذا ذهب الزمخشري أيضاً، فجعل (كتاب الله) في قوله تعالى : "كتاب الله عليكم وأحل لكم ماوراء ذلك"، مصدراً مؤكداً، فقال: "...اي كتب الله ذلـك علـيكم كتاباً وفرضه فرضاً وهو تحريم ما حرم. فإن قلتَ: علام عطف قوله "وأُحل لكم"؟ قُلتُ على الفعل المضمر الذي نصب "كتاب الله" ، أي كتب الله عليكم تحريم ذلك وأحل لكـم ما وراء ذلكم. ويدل عليه قراءة اليماني: "كتب الله عليكم واحل لكم")[4].

وأرجع الرضي الاسترابادي نصب الاسماء مع تلك الظـروف مثـل (دونـك وأمامك) و(الجار والمجرور مثل (عليك)، الى الافعال المحذوفة اختصاراً للكلام، فقال: (وأما (الظرف) و(الجار والمجرور)... نحو (أمامك ودونك زيداً) بنصب (زيد) كان في الأصل: (أمامك زيد ودونَك زيد فَخُذه فَقَد َأمكنك)، فَاخْتُصِر هذا الكلام الطويل؛ لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ليبادر المأمور الى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد وكـذا كان أصل (عليك زيداً).. فجرى في كُلّها الإختصار لغرض التأكيد)[1]. وتـابع النحـاة

---

[2] هذه قراءة أبي حياة ومحمد بن السميفع، والمحتسب لابن جني: 185/1 ، والكشاف 1/ 262، وزاد المسير : 2/ 51، وتفسير القرطبي: 5/ 124، ظ: البحر المحيط: 214/3.

[3] المحتسب: 1/ 185-186.

[4] الكشاف: 518/1.

[1] شرح الكافية: 68/2.

المحدثون الرضي فيما ذهب اليه، فقال الدكتور مصطفى جواد: "وهذه أسماء الافعـال المنقولة التي لايحتمل الفكر الثاقب نقلها... وما هي في الحقيقة إلاّ جمـل ذوات افعـال محذوفة لكثرة الاستعمال هي وتوابعها"[2]. والى ذلك ذهب الدكتور مهدي المخزومي[3]، والدكتور ابراهيم[4] السامرائي، والدكتور قيس الأوسي[5].

ومادام الامر كذلك وأن هذه الظروف والجار والمجرور هـي مـن متعلقـات الافعال وأنها نابت عن الأفعال فاستعملت استعمالها وعملت عملها، فـلا ضـير إذاً أن تعطى حكم الافعال جميعها ومنها تقدم معمولها عليها أو تأخره عنها كما فـي الافعـال فهذا أجرى على القياس من غيره، كما أن حرف النداء نصب المنادى وهو في تقـدير النحاة نائب عن الفعل (ادعو) وذلك قصداً للإختصار في الكلام وطلباً للإسراع في تنبيه المنادى ودعوته بالمجيء والذهاب فلم يقل أحد من النحاة أن هذا المنادى منصوب بفعل محذوف تقديره (ادعو) وإنما جعلوه منصوباً لانه منادى. ثم أن حجة البصريين في ذلك (منطقية لاتمت الى الواقع اللغوي بشيء، ومع أننا لانملك شواهد كثيرة على ذلك فقوله تعالى:" **كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ** يغنينا عن كثرة الشواهد، والآية الكريمة تكفي أن تكون دلـيلاً على ما ذهب اليه الكوفيون ويكون التقدير الزموا كتاب الله وفيه إغراء بالالتزام بكتابه عز وجل وتحذير من التجاوز على حدوده، وقُدم الكتاب في الآيـة الكريمـة للاهتمـام به"[1].

---

[2] المباحث اللغوية في العراق، للدكتور مصطفى جواد: 7.

[3] ظ: في النحو العربي، نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي: 204، 205، وفي النحـو العربـي قواعـد وتطبيق: 142.

[4] ظ: النحو العربي ، نقد وبناء للدكتور ابراهيم السامرائي: 118.

[5] ظ: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 185.

[1] الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو: 236.

ومن ذلك –أي مما كان مرفوعاً مع تضمنه معنى الامر- عند الفراء قول الشاعر[2]:

إن قوماً منهم عمير وأشبا ه عمير ومنهم السفّاح

لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة السلاح السلاح

فقال الفراء فيه: "... وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت فأما الأسماء فقولك: الله الله ياقوم، ولو رفع على قولك: هو الله ، فيكون خبراً وفيه تأويل الأمر لجاز"[3] وجعل قول الشاعر هذا منه، وعلى ذلك يكون تقديره: (هذا السلاح هذا السلاح) فيكون (السلاح) الأول خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هذا وإما (السلاح) الثاني فهو توكيد لفظي ويجوز أن نجعله خبراً ثانياً ومبتدأه محذوف أيضاً وتكون الجملة منه ومن مبتدأه المحذوف في محل رفع توكيداً للجملة الاولى فعلى الوجه الاول يكون توكيداً مفرداً وعلى الوجه الثاني يكون من باب توكيد الجمل وقد منع بعض النحاة أن يكون الاغراء والأمر بالرفع على ما ذهب اليه الفراء وحجتهم في ذلك الأمر لايتحقق الا بالفعل ويكون الاسم بعده منصوباً على المفعولية ولم يكن الامر بالرفع لانه لايسمى اغراء في الاصطلاح ثم أن جملة الاغراء والامر طلبية انشائية وجملة الرفع لاتكون إلا خبرية[4]. وفي رأيهم هذا نظر لإن الأسماء المرفوعة في باب الاغراء والتحذير تعطي معنى الاغراء او التحذير او الأمر ولاسيما إذا كانت مكررة فالتكرار يزيدها توكيداً وتأكيد الشيء هنا يعطي معنى وجوبه ولأمر به إذ أن التأكيد لايؤتى به الا لبيان اهمية المؤكد له وضرورة لزومه.

وقد ذهب أحد الباحثين بعيداً عن واقع اللغة وسنن العرب في كلامها فرد على الفراء هذا ولم يقبله، وعد البيت شاذاً لايقاس عليه بل لا حاجة لما به لعدم معرفة قائله

---

(2) لم ينسبا الى قائلهما، ظ: معاني القرآن للفراء: 188/1، 269/3، الخصائص لابن جني: 102/3، معجم الشواهد العربية لعبد السلام هارون: 87/1، المقاصد النحوية للعيني:307/4، اساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين للدكتور قيس اسماعيل الاوسي: 139.

(3) معاني القرآن للفراء: 188/1.

(4) ظ: النحو الوافي لعباس حسن: 134/4-136.

وعدم وجود نظائر له[1]. وأنى له ذلك، فقد قصر طرق العرب واساليبها في تـوخي المعاني التي يقصدونها في كلامهم على أقيسة النحاة واصطلاحاتهم. وهذا -لعمـري- تَجنٍ على اللغة نفسها وعلى من تكلم بها، لأن قصدهم هو المعنى فقط سواء أكان اللفظ مرفوعاً ام كان منصوباً وسواء أكان اسماً ام كان فعلاً مادام كلٌ منهما يـؤدي المعنـى الذي عنوه فإنهم يستعملونهما على حد سواء.

ومن الشواهد الأخرى على حذف المبتدأ عند الفراء ، قول الشاعر[2]:

إن لَم اشفِ النفوس من حي بكْرٍ   وعدى تطأه جرب الجمـال

فقال الفراء فيه؛ (فلا تكاد العرب تنصب مثل (عدي) فـي معنـاه؛ لأن الـواو لايصلح نقلها إلى الفعل؛ إلا ترى أنك لاتقول: وتطأ عديا جرب الجمال. فإذا رأيت الواو تحسن في الاسم جعلت الرفع وجه الكلام. وإذا رأيت الواو تحسن فـي الفعـل جعلـت النصب وجه الكلام)[3]. فقد عنى الفراء أن عدي مرفوع على أنه خبر مبتدأه محـذوف تقديره : (هذا) فيكون التقدير (وهذا عدي تطأة جرب الجمال) وجملة (تطأه) هي جملـة حالية، فالمعنى يكون أن (عدي) هذا حاله أن الجمال تطأه، فهو قد أردي قتـيلاً علـى الارض والجمال تطأه باقدامها كناية عن سوء الحال التي وصل اليها ويكـون معنـى البيت كاملاً أن الشاعر يرد على من لامه بأنه لم يأخذ بثأره فهو يقول كيف لـم أشـفِ النفوس من حي بكرٍ وهذا عدي تطأه جرب الجمال فمن الذي جعل عدي تطـأه جـرب الجمال؟! هو القتل الذي قام به الشاعر أو المتكلم.

الخبر

خبر (من) الاستفهامّية

ذهب الفراء الى أن العرب تدخل الضمير (هو) بين(من) الاستفهامية وبين خبرها إذا كان اسم فاعل نكرةً، فقال:(وإنما أدخلت العرب (هو) في قوله((ومـن

[1] ظ: الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري: 83.

[2] معاني القرآن للفراء: 241/1، ولم ينسب الى قائله، ظ: الأغاني لأبي الفرج الاصبهاني: 85/5.

[3] معاني القرآن للفراء: 241/1.

هو كاذِب)) (هود/93)؛ لأنهم لايقولون: من قائِم ولا من قاعد، ، إنما كلامهم: من يقوم ومن قامَ أومن القائِم، فلما لِم يقولوه لمعرفة أو لفَعل أو يفعل وأدخلوا هو مع قائم ليكونا جميعاً في مقام فعل ويفعل؛ لأنهما يقومان مقام اثنين)[1]. وأجاز الفراء مجيء خبرها اسم فاعل نكره في الشعر فقط، واستشهد على ذلك بقول الأخطل[3]:

من شارب مربح بالكأس نادمني   لا بالحصور ولا فيها بسوار[3]

واجاز أيضاً إذا كان خبرها نكره أن تكون (من) حرف جر مقدراً قبلها الاستفهام، فقال: (وربما تهيب العرب أن يستقبلوا مِن بنكرة فيخفضونها فيقولون: مِن رجلٍ يتصدق فيخفضونه على تأويل. هل من رجل يتصدق)[4]. واستشهد على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة[5]:

مِن رسولٍ إلى الثريا يأتي   ضيفت ذرعاً بهجرها والكتابِ

وقد روي الفراء إنشاده لرفع والخفض في (رسولٌ) فالرفع على جعل خبراً لـ(من) الاستفهامية ، والجر على جعل (من) حرف جر مع أرادة معنى الاستفهام فيكون التقدير: (هل من رسول إلى الثريا ...

تعدد الأخبار

لقد وردت في كلام العرب شواهد تعدد فيها خبر المبتدأ وورد ذلك أيضاً في القرآن الكريم.

---

(1) معاني القرآن للفراء: 26/3.

(3) السابق: 26/2. ديوانه:116.

(3) المربع: الذي ينحر لضيوفه الربع وهي الفصلان من الإبل وغيرها. والحصور : البخيل الممسك، والسوار: الذي تسور الخمرة في رأسه سريعاً ويروى (وشارب...).

(4) معاني القرآن للفراء: 26/2.

(5) السابق: 26/2، ديوان: 430.

وجعل النحاة ذلك على ضربين[1]: الأول: أن يكون معنى الأخبار، معنى خبرٍ واحد متحصل منهم معاً، من ذلك قولهم: (هذا حلّو حامض)، فمعنى الحلو والحامض معاً هو معنى يجمع بين هذين المعنيين معاً.

أما الثاني: أن يكون معنى كل خبر من هذه الاخبار يختلف عن معنى الخبر الآخر. ثم أختلف النحاة في ذلك، فذهب البصريون الى جواز الضرب الاول فقط؛ لأن المعنى واحد فيها جميعاً ونسب محمد يحيى الدين هذا الى الخليل بن أحمد الفراهيدي[2] ايضاً. وأما الضرب الثاني فقد روا فيه لكل خبرٍ منها مبتدأ محذوفاً[3].

ومن ذلك ما استشهد به الفراء، وهو قول رؤبة بن العجاج[4]:

من يك ذابت فهذا بتي مقيظٌ مصيفُ مشتَي
جمعته من نعجاتٍ ست[5]

فأجاز الفراء فيه تعدد الأخبار، وكذلك من قبله سيبويه[6]، إذ عد (بتي، ومقيظٌ، ومصيف، ومشتي) أخباراً للمبتدأ (هذا)[7].

وكذلك فقد أجاز الفراء فيه أيضاً أن يكون لكل خبر من هذه الأخبار مبتدأ محذوف أيضاً، وهذا ما عبر عنه بقوله في قراءة عبد الله لقوله تعالى: (أأَلِد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخٌ)[1](هود/72)، وكذلك قوله تعالى: (هذا مالدى عنيد) (ق/32): (كل هذا على الاستئناف)[2]. فالاستئناف يتطلب جملة جديدة مستقلة عن غيرها ولا يكون ذلك إلا

---

(1) ظ:شرح ابن عقيل: 357/1.

(2) ظ:الإنصاف:725/2.

(3) ظ:الإنصاف: 724/2-725، وشرح ابن عقيل. 357/1.

(4) معاني القرآن للفراء: 17/3، ملحق ديوانه:189.

(5) البت: كساء من صوف، الدشت: الصحراء، وروي أيضاً (سود جعاد من نعاج الدشت)، ظ: تاج العروس (دشت).

(6) ظ: كتاب سيبويه: 84/2.

(7) ظ: معاني القرآن الفراء: 17/3.

(1) وقراءة أبي والاعمش والمطوعي ، ظ: مختصر ابن خالويه:60، واتحاف فضلاء البشر:259، والبحر المحيط 244/5. ومعجم القراءات القرآنية عبد العال سالم مكرم والدكتور احمد مختار عمر: 125/3.

(2) معاني القرآن للفراء: 17/3.

بتقدير مبتدأ محذوف يكون مع الخبر المذكور جملة جديدة مستأنفة، والمبتدأ المحـذوف تقدير (هو)، ويصح ذلك في هاتين القراءتين وفي بيت رؤية أيضاً، وهذا ما ذهب إليـه أبو حيان الأندلسي أيضاً(745هـ)[3] وعد البصريون هذا الشاهد، من الـضرب الأول فهو من باب (حلو حامض)، فكانه قد جمع هذه الخلال جميعها.[4]

وفسر ذلك الأخفش الاوسط، على معنيين، الأول: ارادة الإخبار عنهما بخبـر واحد. والثاني : أنه جعلها تفسيراً، فقال:" وفي قراءة ابن مسعود "وهذا بعلي شيخ" كأنه أخبر عنهما خبراً واحداً أو يكون كأنه رفعه على التفسير كأنه إذا قال " هـذا مالـدى" قيل(ماهو)؟ أو علم أنه يراد ذلك منه فقال "عتيد"[5].

وجعل السيرافي (مقيظاً) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هو) و(مصيف) و(مشتى) خبرين آخرين له، وأجاز أن يكون (بتي) بدلاً من هذا ويكون (مقيظ) خبراً لبتـي ومـا بعده أخبار له أيضاً.[6]

ومن هذا نرى أن أغاب النحاة يقّرون بتعدد الخبر والمبتدأ واحد، إلا أن بعضهم اشترط أن تكون تلك الاخبار مؤدية لمعنى واحد وهذا المعنى هو الخبر الحقيقي للمبتدأ. فمعنى (حلو حامض) أنه جمع بين الطعمين[7]. وما لم يصح فيه إرجاع هذه الاخبار الى معنى واحد ولم تكن معطوفة تأولوا لها مبتدأت محذوفة.

وفي الحقيقة لو تأملنا هذا الشاهد وامثاله وتلك القراءات القرانية وما وافقها من الايات الكريمات نجد أن مااشترطه النحاة في تعدد الاخبار وما تأولوه فيها قد لا يصح , لأن فيه نظراً، وذلك لأن الاخبار المتعددة وإن كان بالإمكان ردها الى معنى واحد يكون هو الخبر، إلا أن معناها الذي يختص به كل خبرٍ منها, لا يمكن اسقاطه، او تركـه أو انه غير مرادٍ لأننا أرجعناها الى معنيٍ واحد يضمها، بل أن معنى كل منها مراد أيضاً،

---

[3] ظ: البحر المحيط: 244/5.

[4] ظ: الأصول : 183/1.

[5] معاني القرآن للأخفش: 39.

[6] ظ: شرح أبيات لسيبويه للسيرافي: 33/2.

[7] ظ: الإنصاف: 2/ 725.

فالحلو أو الحامض وان كانا يعطيان معنى واحداً هو امتزاج طعمهـا معـاً إلا أنهمـا مرادان أيضاً كلٌ على طعمه الخاص به. ولو كان المراد ما ينتج من امتزاج طعمها فقط لجاء الخبر يحمل هذا المعنى فقط وبلفظ واحد أيضاً فلم يعجز العرب ذلك لو أرادوه! و لذكروا له خبراً واحداً.

ولكن لما جاءا بلفظين اثنين دل ذلك على أن معنى كل منهما مراد أيضاً، وهـو يصدق على جميع الأخبار المتعددة أيضاً وليس فقط قولهم "هذا حلو حـامض". وهـذا الأمر في الأخبار التي يمكن ارجاعها الى معنى واحد يجمعهما.

أما الأخبار التي لايمكن ردها الى معنى واحد يجمهما فمن الأولى بل الواجـب عدها أخباراً متعددة مباشرة للمبتدأ المذكور قبلها، فهذا أيسر بكثير من تأولهـا وتقـدير الحذف في مبتدآتها بل الأفضل عدم التفريق فيها بين ما يمكن ارجاعه الى معنى واحد، وبين ما لايمكن فيه ذلك، وعد الجميع أخباراً متعددة.

وهذا كله إذا كانت تلك الأخبار مرفوعةً، أما لو كانت غير ذلك فلها إعراب آخر يخرجها من باب الإخبار، كما لو كانت منْصوبةً، وذلك نحو قوله تعالى: " **قَالَتْ يَاوَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ** " (هـود/72)، فمـا أورده الفراء في الاستشهاد على تعدد الأخبار كان ذلك في قراءة عبد الله بن مـسعود (ت:32 هـ) بالرفع في (شيخ) في هذه الآية، ثم استشهد بعد ذلك بقول رؤية.

أما في القرآن الكريم فـ(شيخ) منصوبةً على الحال، ولذلك فقد ألمح الفراء الى النصب في قول رؤية الذي مر أيضاً، وهذا ماعناه بقوله: "كل هذا على الإستئناف؟ ولو نويت الوصل كان نصباً، قال: وأنشدني بعضهم:

من يك ذابت فهذا بتى   مقيظٌ مصيفٌ مشَتـي

جمعته من نعجاتٍ ست[1]

فيجوز النصب فيه على معنى الحال، فيكـون التقـدير: (فهـذا بتـي مقيظـاً مصيفاً،...) والمعنى واضح ايضاً هو أنه هذه حاله دائماً مرتدياً هذا البـت فـي حـال

---

[1] معاني القرآن للفراء: 17/3.

الصيف وفي حال الشتاء أو أنه يرتدي بتاً في حال الصيف، وبتأ اخر في حال الـشتاء فهو يرتدي لكل حالة منها تباً خاصاً به، ولكنه لم يذكر ذلك مفصلاً؛ لتقيده بالشعر ومـا يقتضيه من وزن وقافية، أو لأنه ذكر ذلك بإيجاز من خلال (مصيفاً ومشتياً) حيث تدلان على ذلك لإتضاح المعنى، فلا يمكن أن يرتدي معطف الشتاء في فـصل الـصيف أو العكس فذكر تلك الأحوال لتدل على ذلك المعنى.

وما أجازه الفراء من النصب على الحال في هذا الشاهد لو روي منصوباً، أمـر سائغٌ، والذي يعززه هو أن شروط مجيء الحال قد توافرت فيه أيضاً وإن كانت متعددة.

فمن العوامل التي تضمنت معنى الفعل والتي تعمل في الحال أسماء الإشارة[2]، وهذا متحققٌ ، والشرط الثاني، عدم تقدم الحال على عاملها ، وهنا لم تتقدم أيضاً، وأما تعدد الحال فجائز أيضاً عند النحاة[3]. وأرى أن هناك تقارباً بين معنى الحـال ومعنـى الخبر فكلاهما وصف إلا أن الحال وصفُ مبين لهيأة صاحبها مؤقتة بزمن عاملها تؤدي زيادة في المعنى، أما الخبر فهو وصف به يتم الكلام حتى يحسن الوقوف عليـه فـلا يحتاج الى عامل، فيكون خبراً دائماً وليس مؤقتاً، ومتى وصلت الحال الى هذه الحالـة سميت خبراً. وبناء على ذلك لو جاء بيت رؤية المتقدم بالنصب –كما أجـاز الفـراء- لصح المعنى أيضاً.

خبر كلا وكلتا

قال الفراء: "وكذلك فافعل بكلتا وكلا وكُلّ إذا أضفتهن الى معرفة ، وجاء الفعل بعدهن ، فاجمع ووحد"[1]، وأستشهد على الإفراد بقول الشاعر:

وكلتاهما قد خُطّ لي في صحيفتي   فلا العيشُ أهواه ولا الموت أروح[2]

---

[2] ظ: شرح ابن عقيل: 1/ 648.

[3] ظ: شرح ابن عقيل: 651/1.

[1] معاني القرآن للفراء: 2/ 142.

[2] معاني القرآن للفراء: 142/2، ولم ينسب الى قائله.

فقد أعاد الشاعر الضمير الى (كلتاهما) مفرداً في قوله (قد خط)، وكان الأفصح أن يقول (قد خطت) فيؤنث الفعل؛ لأن الاستعمال العربي يوجب عليه ذلك في غير الضرورة إذا كان الفاعل مؤنثاً. وربما يكون قصد الفراء بقوله: "فاجمع ووحد" أن يشير الى جهتي اللفظ والمعنى معاً، فيكون الجمع على الحمل على المعنى والأفراد مراعاة للفظ في (كلتا وكلا وكل) كما يقول بذلك البصريون[3].

ويرى أحد الباحثين أن الكوفيين يرون ان الضمير العائد لهن في الخبر لايكون إلا مثنى[4]. وفي هذا نظر، لأن الفراء قد استشهد للحالتين في قوله تعالى: "**وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا** " (مريم/ 95) فاعاد الضمير مفرداً وقوله تعالى : " **وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ** " (النحل/ 87) فأعاد الضمير دالاً على الجمع[5].

أو ربما يكون الفراء قد نظر الى (كلا وكلتا) بحسب ما تضافان اليه فهما لايضافان إلا الى المثنى سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً متصلاً، فقال في قول الشاعر:

في كلتِ رجليها سلامى واحده   كلتاهما مقرونة بزائده[6]

"وقد تفرد العرب إحدى كلتا وهم يذهبون بافرادها الى اثنيتها"[1]

واعترض ابن الوراق (ت 381هـ) على ذلك، بأن (كلا) لو كانت مثنى لوجب أن تنقلب ألفه في الجر ياء مع الاسم المظهر، ولكنها لم تنقلب فاستدل على أنها ليست للتثنية ، وإنما حذف الشاعر الألف من (كلتا) للضرورة[2].

وإذا كانت الألف والياء هما علامتي التثنية في العربية، فلا ضير من الأخذ برأي الكوفيين عامة والفراء خاصة مادامت دلالة التثنية في هاتين اللفظتين جارية على الأصل اللغوي ، فضلاً عن بعده عن التأويل.

---

[3] ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبي البركات الانباري: 2/441-448.

[4] ظ: الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري: 30.

[5] ظ: معاني القرآن للفراء: 2/142.

[6] لم ينسب الى قائله، ظ:الانصاف: 2/ 439، وسرار العربية: 113، وشرح جمل الزجاجي: 1/ 276، خزانه الأدب: 1/129.

[1] معاني القرآن للفراء: 2/142.

[2] ظ: علل النحو لأبن الوراق: 252.

وقد أجاز الفراء (أن تقول للإثنتين: كلاهما وكلتاهما)[3] مستشهداً بقول الشاعر[4]:

كلا عقبيه قد تشعب رأسها   من الضرب في جنْبي ثَفالٍ مباشر[5]

وعلة ذلك عنده أن العرب يذكرون في كلامهم والمعنى الذي يريدونه التأنيث ومن ذلك قوله تعالى: " **وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ** " (لقمان/34) وكذلك قوله تعـــالى:
" **فِي أيِّ صُورَةٍ**" (الإنفطار/ 8)، فقال الفراء في الآيتين: "ويجوز في الكلام بأيةِ أرضٍ ... في أية صورة[6].

أما قول الشاعر فيحتمل عدة أمور منها: جواز التذكير والمراد منه التأنيث كما ذهب اليه الفراء. ومنها: أن يكون من باب إفادة المضاف من المضاف اليه التذكير فتكون كلمة (عقبيه) قد لحقها التذكير من الضمير المضاف اليها وهو (الهاء) العائدة الى البعيد الذي هو الثقال في قوله. ومنها كذلك أنه أسقط تاء التأنيث من قوله (عقبيه) لضرورة الشعر، وكان الواجب ، أن يقول (عقبه) ؛ لأن المعنى يطلبها كما في قوله تعالى في الايتين السابقتين وهذا تفسير الفراء أيضاً.[7]

مجيء المصدر المؤول خبراً

قال الفراء:"... يكون المصدر يكفي من الأسماء والاسماء من المصدر إذا كان المعنى مستدلاً عليه بهما[1]"، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[2]:

لعمرك ماالِفتيان أن تنُبت الِلحى   ولكنما الِفتيان كل فتى نـدِى

فـ(أن) وما دخلت عليه في محل رفع خبر للمبتدأ (الفتيان) والتقدير ماالفتيان بنبات شعر الِلحى ولكن الفتيان كل فنى يجود بماله ويساعد الآخرين. وهذا نظير قوله

---

[3] معاني القرآن للفراء: 143/2.

[4] السابق: 143/2، ولم ينسب الى قائله.

[5] الثقال: البعير البطيء الثقيل ، ظ: لسان العرب (ثقل).

[6] معاني القرآن للفراء: 2/ 142-143.

[7] ظ: معاني القرآن للفراء: 2/ 143.

[1] معاني القران للفراء:427/1.

[2] السابق: 105/1، 427، ولم ينسب الى قائله، ظ: أمالي المرتضى: 1/ 201، ومغني اللبيب: 502/2، وشرح الشواهد المغني: 2/ 964.

تعالى"ولكن البر من آمن بالله" (البقرة:177) فـ(من) في موضع رفع خبر وما بعـدها صلتها، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر[3].

أحقاً عباد الله أن لستُ لاقياً　　　بثَينَةَ أو يلقى الثُريا رقيبها

فقد استشهد به الفراء على مجيء (أن) وما دخلت عليه في موضع رفع، وجعله دليلاً على فتح همزتها لانها في موضع المفرد.

وعزز الفراء ذلك بمجيء المصدر الصريح مرفوعاً، في قول الشاعر[4]:

أحقاً عباد الله جرأَةُ محلقٍ　　　علي وقد أعييت عاداً وتبعا[5]

فـ(جرأة) عنده في محل رفع، فكما وقع المصدر الصريح خبراً عـن المبتـدأ فكذلك المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه يقع خبراً للمبتدأ أيضاً. وهذا ما استدل به الفراء على فتح همزة (أن) في الشاهد السابق. ويجوز أن تكون (أن) ومادخلت عليه في محل رفع فاعل لفعل محذوف ناب عنه المصدر (حقاً) تقديره (حقّ)، وكذلك جـرأة أيضاً[6].

---

(3) معاني القرآن للفراء :457/1ء 9/2 ولم ينسب الى قائله: ظ: الصحاح(رقب)، ولسان العرب(رقب) وتـاج العروس (رقب)، والثُريا ورقيبها : نجمان يتناوبان في الظهور.

(4) معاني القرأن للفراء: 1/ 457 ولم ينسب الى قائله.

(5) المحاف: اسم رجل أو هو اسم موضع بمِنى تحاف عنده الرؤوس ظ: لسان العرب (حلق).

(6) ظ: الكشاف للزمخشري: 2/ 225.

حذف الخبر

يرى الفراء أنه يجوز أن يحذف الخبر من المبتدأ الأول استغناء عنه بخبر المبتدأ الثاني المذكور في الجملة المعطوفة على جملة المبتدأ الذي حذف خبره، واستشهد على ذلك بقوله تعالى: " **عَنْ الْيَمِينِ وَعَنْ الشِّمَالِ قَعِيدٌ** " (ق/17) فقال: "...وإن شئت جعلت القعيد واحداً اكتفى به من صاحبه كما قال الشاعر[1]:

نَحن بما عندنا وانت بما عِندك راضٍ والرأي مختلفُ"[2]

ويجوز عكس ذلك تماماً أي أن يجعل الخبر المذكور للأول ... وإن تأخر بعد المبتدأ الثاني- ويكون خبر المبتدأ الثاني محذوفاً استغناء عنه بخبر الاول إذا كان الخبر المذكور يصلح للمبتدأين كليهما ولم تكن فيه قرينة لفظية أو معنوية تُقيده بأحدِهما دون الأخر كقوله تعالى: " **وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلاَ أَوْلاَدُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى**" (سبأ/38) فقد قال الفراء فيها: (ولو وجهت (التي) الى الأموال واكتفيت بها من ذكر الأولاد صلح ذلك"[3].

والتقدير في البيت هو (نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راض)، وقد استدل سيبويه بحذف الخبر الذي هو عمدة في هذا البيت وأمثاله على جواز حذف المفعول الذي هو فضله[4]. فكما أن المفعول به محذوف في قولك: ضربتُ وضربني زيد، لدلالة الثاني عليه والتقدير فيه ضربتُ زيداً وضربني زيد؛ وكذلك ههنا في بيت الشاعر قد حذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه وجاز ذلك لأن معناهما واحد، ولا يصح أن نَجعل (راضٍ) خبراً للمبتدأ (نحن) لأن المبتدأ والخبر يجب أن يكونا متطابقين في

---

[1] نُسب في الكتاب 75/1 الى قيس بن الخطيم ، وهو في ملحقات ديوانه: 239. ونسبه الفراء الى مرار الأسدي، ونسب لعمرو بن امرئ القيس الخزرجي في الدرر 147/1، وشرح ابيات سيبويه 279/1 ومجاز القرآن 39/1، شواهد الايضاح : 12/1، وتفرد الأنباري في الانصاف 95/1 في نسبته الى درهم بن زيد الانصاري وليس هو لدرهم. وورد بلا نسبه في أمالي بن الحاجب: 726/2 ، وأمالي ابن الشجري 265/1، والبحر المحيط: 323/2 ومجمع البيان: 89/1.

[2] معاني القرآن للفراء: 3/ 77.

[3] السابق: 2/ 363.

[4] ظ: كتاب سيبويه : 75/1.

الافراد والتثنية والتذكير والتأنيث، فلابد من تقدير خبره محذوفاً إستغناء عنه بخبر الثاني.[1]

ومن هذا ايضاً حذف الخبر من جملة مقول القول المحكية إذا وقع بعد القول أو أحد تصريفاته الاسم مرفوعاً فتقديره عند الفراء أنه مبتدأ وخبره يكون جاراً ومجروراً ، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[2]

قَقُلْنا السلام فاتقَتْ من أمِيرها فما كانَ إلا ومؤُها بالحواجبِ

فقال الفراء: "فرفع السلام؛ لأنه أراد سلّمنا عليها فاتقت أن ترد علينا ويجوز أن تنصب السلام على مثل قولك: قلنا الكلام، قلنا السلام، ومثله قرأت الحمد وقرأت الحمد، إذا قلت قرأت الحمد أوقعت الفعل عليه، وإذا رفعت جعلته حكاية على قرأتْ (الحمد لله)"[3] فالرفع على تقدير: قلنا: السلام عليكم والنصب على جعل (السلام) مفعولاً به للفعل قلنا.

ويجوز أن يكون السلام خبراً، والمبتدأ محذوف تقديره هو[4]، إلا أن جعله مبتدأ وخبره محذوف على اضمار (عليكم) هو الأولى والأقيس في العربية لأن العرب غالباً ما يتصرفون في الجار والمجرور مالا يتصرفون في غيرهما من الحذف والذكر والتقدير والتأخير[5].

ومن المواطن التي لايذكر فيها الخبر ايضاً أو يحذف منها إذا كان المبتدأ اسماً مشتقاً مجرداً من (ال) ومعتمداً على شيء قبله كالنداء والاستفهام وقد استشهد الفراء على ذلك بقول الشاعر[6]:

تقول ابنةَ الكعبي يوم لقيتُها أمنْطلقُ في الجيش أم متثاقِلُ

فمنطلق رفع ضميراً مستتراً سد مسد الخبر.

---

[1] ظ: تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري: 92.

[2] معاني القرآن للفراء: 1/ 40، 3/124، ولم ينسب الى قائله، ظ: الصحاح للجوهري : (سلم)، ولسان العرب (سلم ، صفح، ومأ).

[3] معاني القرآن للفراء: 1/40.

[4] ظ: زاد المسيرفي علم التفسير لإبن الجوزي (ت597هـ): 4/127.

[5] ظ: مغني اللبيب: 2/ 693-695.

[6] معاني القرآن للفراء: 2/402، ولم ينسب الى قائله، وظ: صفحة (41) من الرسالة.

النواسخ
اسم كان

لقد جوز الفراء القلب في اسم كان وخبرها وذلك بأن يجعل اسم كان خبراً لهـا، فيأخذ اسمها محِل خبرها في الإعراب والتأخير، في حين يأخذ خبرها محِل اسمها فـي الإعراب والتقديم أيضاً، ومرجع ذلك عند الفراء هو إتـضاح المعنـى عنـد العـرب، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[1]:

كانت فِريضةَ ماتقول كما   كان الزناء فريضةَ الرجمِ

فقال فيه: "والمعنى: كما كان الرجم فريضة الرناء. فيتهاون الـشاعر بوضـع الكلمة على ضمتها لإتضاح المعنى عند العرب"[2] وقد ذكر ذلك الخليل قبل الفـراء، إذ قال "النصب الذي فاعله مفعوله ومفعوله فاعله... والوجه كمـا كـان الـرجم عقوبـة الزناء"[3] لانه رواه (كما كان الزناء عقوبة الرجم)، وأكد ابن قتيبة (ت 276هـ) ذلك إذ قال: "وكما يقلبون الكلام ويقدمون ما سبيله أن يـؤخر ويـؤخرون ماسـبيله أن يقـدم فيقولون: كان الزناء فريضة الرجم، أي كان الرجم فريضة الزناء"[4] . ورواه الأنباري:

كانتْ فريضةَ ماتقول كما   أن الزناء فريضةُ الرجمِ

ولم يختلف محل الاستشهاد به عنده إلا أن جعل مكان (كان) أن وقدره: كما أن الرجم فريضة الزناء[5]. وقدره إبن عصفور: "كما كان فريضةُ الزنا الـرجم"[6]فكأنـه استأنس بشطر البيت الأول على عجزه فكما جعل الشاعر كلمة (فريضة) فـي شـطر

---

(1) النابغة الجعدي: في ديوانه: 35، لسان العرب (زنى)، البحر المحيط : 6/ 33، مجمـع البيـان: 155/1، الأضداد للسجستاني:152.

(2) معاني القرآن للفراء: 99/1.

(3) الجمل للخليل بن أحمد: 79.

(4) تأويل شكل القرآن لابن قتيبة: 184/126.

(5) ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري: 1/ 373.

(6) شرح جمل الزجاجي: 235.

البيت خبراً لكان، جعلها ابن عصفور في عجز البيت اسماً لها إلا أنه لم يؤنث فلم يلحق بكان تاء التأنيث إعتماداً على المعنى.

ونلاحظ من كلام الفراء على هذا الشاهد أنه اعتمد في ذلك على أمـن اللـبس واتضاح المعنى عند العرب؛ لانه معلوم لديهم ان حد الزنا هو الـرجم وهـذا مـذهب الخليل أيضاً وكذلك فلم يخالفه أحد في تقدير البيت إلا ابن عصفور كما مر.

وقال الفراء فـي قولـه تعـالى: " **يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا**" (الإنسان/5)(إنها عين تسمى الكافور، وقد تكون كان مزاجها كالكافور لطيب ريحه، فلا تكون حينئذ اسماً، والعرب تجعل النصب في أي هذين الحرفين أحبوا . قال حسان[1]:

كأن خبيئَةً من بيت رأْسٍ يكون مِزاجها عسلٌ وماء[2]

وهو أبين في المعنى أن تجعل الفعل فـي المـزاج، وإن كـان معرفـة وكـل صواب)[3].

فقد روى الفراء بيت حسان هذا بالرفع في قوله: "يكون مزاجها عـسلٌ ومـاء"، ورواه سيبويه بالنصب في (مزاجها)، والرفع في (عسل وماء)، وقد تعددت فـي هـذا البيت آراء العلماء وذهبوا فيه مذاهب شتى، فعده سيبويه من شواهد الإبتـداء بـالنكرة فقال:" لايبدأ بما يكون فيه اللّبس وهو النكرة"[4] فمزاجها عنده خبـر (يكـون) وعـسلٌ اسمها للعلة التي ذكرها. ورفع المازني (ت245هـ) في روايته للبيـت – (مزاجهـا) و(ماء) ، ونصب (عسلاً) مقدراً أن الماء مبتدأ وكأنه قال (وهناك ماء)[5]. وروى المبرد البيت بنصب (مزاجها) ورفع (عسلٌ وماء) وقـال: "واعلـم أن الـشعراء يـضطرون فيجعلون الإسم نكرة والخبر معرفة وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسـم والخبـر يرجعان الى شيء واحد"[6]. كما ذهب الى ذلك إبن السراج إلا أن العلة عنده أن عـسلاً

---

(1) ديوان حسان: 17/1 والرؤية فيه (كأن خبيئة).

(2) الخبيئة: المصونة، ويروى: بيئة وهي الخمرة، وبين رأس موضع بالأردن تصنع فيه الخمرة.

(3) معاني القرآن للفراء: 3/214-215.

(4) كتاب سيبويه :49/1.

(5) ظ: المقتصد في شرح الايضاح: 404/1.

(6) المتضب للمبرد: 4/ 92 والرواية فيه (كأن سلافة..)

وماء نوعان وليسا كسائر النكرات لأنّهما جنسان[1]. وذكر الرماني (ت 384هـ) لهذا البيت خمسة أوجه أذكرها بإيجاز[2]:

1. أن يضمر في كان الشأن والقصة على أنه اسمها وتكون جملة (مزاجها عسل) في محل نصب خبر كان.
2. نصبٍ (مزاجها) ورفع (عسل) كما عند سيبويه ومن تبعه.
3. أن يضمر في (كان) السلافة أو الخبيئة او الخبيثة، والخبر جملة (مزاجها عسل) والتقدير يكون السلافة مزاجها عسلٌ وماء.
4. رواية أبي عثمان المازني (يكون مزاجها عسلاً وماء).
5. أن (يكون) في البيت زائدةُ ملغاء لا اسم لها ولا خبر، وأيد هذا بعض الباحثين المعاصرين[3].

وجعل ابن يعيش (الماء) مرفوعاً حملاً على المعنى، لأن كل شيء مازج شيئاً فقد مازجه الآخر، والتقدير عنده ومازجه ماء[4]، وأجاز ابن مالك أن يكون الاسم نكرة والخبر معرفة بشرط أن يكون الاسم جنساً والخبر معرفة غير محضة[5] وجعل ابن منظور (مزاجها) هو الاسم وخبر كان مذكور في البيت الذي يلي بيت حسان هذا[6]. وقد عد النحاة القدماء-عدا الفراء- وكثير من المحدثين هذا البيت شاذاً؛ لأن الشاعر جعل المبتدأ نكرة والخبر معرفة وهذا لايجوز عندهم وان دخل الناسخ عليهما[7].

ولم يلتفت أحد منهم الى رواية الفراء له ولا لرأيه، إذ رواه بالرفع في قول الشاعر (وكان مزاجها عسلٌ وماء)، فـ(مزاجها) اسم كان مرفوع ، وهو معرفة عنده بدليل قوله: "أن نجعل الفعل في المزاج" ولعله نظر الى تعريفه من ناحيتين الأولى: أنه

---

(1) ظ: الاصول في النحو: 73/1 والرواية فيه (كأن سبيئةً).

(2) ظ: توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب: 12-13.

(3) ظ: المنطلقات التأسيسية والفنية للنحو العربي للدكتور عفيف دمشقية: 143.

(4) ظ: شرح المفصل لابن يعيش : 7/ 94.

(5) ظ: شواهد التوضيح لابن مالك: 88.

(6) ظ: لسان العرب (سبأ).

(7) ظ:الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتّى نهاية القرن الخامس الهجري،القاسم كتاب عطا الله:31-35.

مضاف الى الضمير أي مضاف الى معرفة والمضاف الى معرفة معرفة، ولذلك عبـر عنه الفراء بقوله أن تجعل الفعل في المزاج، فجعل منزلة (المزاج) وهو معرف بالألفاء واللام، بمنزلة قول الشاعر (مزاجها) الذي هو معرف باضافته الـى المعرفـة وهـو الضمير ، فكلٌ من (المزاج ومزاجها) معرفة ولكن بطريقتين مختلفتين احداهما بـالالف واللام والاخرى بالاضافة الى الضمير.

الثانية: أنّه معرفة في المعنى –بغض النظر عن اضـافته او عـدم اضـافته- فمعنـاه معروف وهو الممازجة، أي ممازجة الخمرة مع الماء، وهذا معروف لدى العرب ولاسيما الشعراء، كما أشار ابن يعيش في قوله الذي ذُكر من قبل.

ثم أن الفراء لم يستشهد بهذا البيت على مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفـة، كما استشهد به النحاة، وإنما فسر : قولـه تعالـة: " **يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا**" وجوز فيه النصب والرفع بدليل قوله: (... والعرب تجعل النصب في أي هذين الحرفين أحبوا)، فعلى رواية الرفع يكون (مزاجها) اسم كان، وخبره الجملة بعده، وهذا ما أرجحه، لأن رواية الفراء للبيت بالرفع جميعاً في قوله (يكون مزاجها عسلٌ ومـاء)، ولا يصح الوجه الأول والثالث مما ذكره الرماني؛ لأن الأول تأويل ولايبعد عن كونـه تخريجاً وتعليقاً في المعنى. أما الوجه الثالث فلا تحصل المطابقة فيه أيضاً لأن التقـدير فيه (يكون السلافة مزاجها عسلٌ وماء) ، لإن حرف المضارعة في (يكون) وفي غيرها من الافعال يدل على جنس الفاعل وهو هنا يدل على أنه مـذكر، ولـو كـان حـرف المضارعة دالاً على المؤنث أي (تكون) لكان هذا الوجه صحيحاً ولكن ذلك لم يرد. أما الوجهان الثاني والرابع فلم يطابقا رواية الفراء إذ هي بالرفع فيها جميعاً إلا أنه جـوز النصب فيها فلا إشكال في صحتها عند التأويل.

أما الوجه الخامس الذي يجعل (يكون) زائدة[(1)] في البيت و(مزاجها عسل) جملة اسمية نعت لـ(البسيئة او الخبيئة او الخبيثة) على اختلاف الروايات فيها، فلـم يـشر الفراء الى احتمال زيادتها، ثم أنه استشهد بالبيت توضيحاً للأية الكريمة السابقة وفيهـا

---

(1) نسب رضي الدين الاسترابادي هذا الرأي الى ابي البقاء، ظ: شرح الكافية للرضي: 4/ 193.

(كان) ليست زائدة بل هي عاملة في اسمها وخبرها، فضلاً عن أن زيادة كـان ليـست محل إتفاق عند النحاة والباحثين[1]؛ لإن العرب الى الإيجاز أميل وعن الاكثار أبعـد[2]، فهم يتخففون في القول ما وجدوا السبيل الى ذلك ، فكيف يأتون بـ(كان) زائدة من دون فائدة[3].

حذف اسم كان

قال الفراء : " وقد تُسقط العرب الواو وهي واو جِماع، اكُتفي بالـضمة قبلهـا فقالوا في ضربوا: قد ضرب؛ وفي قالوا: قد قالُ ذلك، وهي في هوازن وعلْيا قـيس"[4] واستشهد على ذلك بقول الشاعر[5]:

فلو أن الأطبا كان عِندي   وكان مع الأَطِباء الأساةُ

فإن الأصل فيه (كانوا عندي) فاجتزأ الشاعر بالضمة من الضمير الـذي هـو (الواو)؛ وذلك قصداً للتخفيف.

وقد يضمر اسم كان فيها إذا جاءت بعدها مباشرةً نكرةُ منصوبةٌ، من ذلك قـول الشاعر[6]:

لله قومي أي قوم لحرة   إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا

وأجاز الفراء فيه الرفع والنصب إذ قال في قراءة عبد الله وأبي لقولـه تعـالى: "**وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ** "[1] (البقرة/280):"إذا نصبت أضمرت في كان اسماً"[2] واستشهد

---

(1) ظ: الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري: 34.

(2) ظ: الخصائص: 1/ 83.

(3) ظ: إحياء النحو لإبراهيم مصطفى: 48.

(4) معاني القرآن للفراء: 91/1.

(5) لم ينسبه أحد الى قائله، ظ: مجالس ثعلب: 88/1، علل النحو لإبن الوراق: 126، شرح السيرافي: 77/1، المفصل للزمخشري:25، الإنصاف في مسائل الخلاف:389/1، شـرح المفـصل: 5/7، شـرح جمـل الزجاجي: 223/2، خزانة الأدب: 385/2، العيني: 551/4، وشواهد التوضيح لأبن مالك: 88، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر لمحمود شكري الآلوسي: 108.

(6) نسبه الخليل الى عنترة، الجمل :149 ونسبه سيبويه الى عمرو بن شاس:47/1 وشبه محقق كتاب الاخفش معاني القرآن: 155 الى مقاس العائذي وكذلك نسبه محقق كتاب المبرد المقتضب 96/4، ونسبه السيرافي الى عمرو بن شاس: شرح ابيات سيبويه: 63/1.

على النصب بهذا البيت مضمراً في كان اسمها، ويكون التقدير: إذا كان اليـوم يومـاً ذا...أو إذا كان هو يوماً ذا....

أما وجه الرفع فيه فعلى أن (كان) هنا تامة بمعنى جاء يوم أو وقع يوم أو حدث يوم، فإنها تكتفي بالمرفوع بعدها. والى ذلك ذهب الخليل[3] وسـيبويه[4] قبـل الفـراء واستشهدا بهذا البيت أيضاً إلا أن روايتهما له تختلف عن رواية الفـراء لكـن محـل الاستشهاد لم يختلف عندهم جميعاً :

بني أسد هل تعلمون بلاءنا إذا كان يوما ذا كواكب أشنعا

فقال الخليل: "فإنه أراد إذا كان اليوم يوما ذا كواكب... وقد يكون كان في معنى جاء"[5] أما سيبويه فقال فيه: "أضمر لعلم المخاطب بما يعني وهـو اليـوم ، وسـمعت بعض العرب يقول أشنعا، ويرفَع ما قبله كأنه قال إذا وقع يوم ذو كواكب اشنعا"[6].

وذكر الأخفش الأوسط رواية الرفع فيه فقط ولم يشر الـى روايـة النـصب او جواز النصب فيه على اضمار اسم كان ، وإنما جعل كان فيه تامة لاخبر لها ولكنه جاء برواية ثالثة للبيت هي[7].

فِدى لبني ذُهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

ووافقه في تلك الرواية المبرد وابن الوراق والسيرافي والأنباري وذهبوا الى ما ذهب اليه الأخفش ، وزاد الانباري أن كان هنا بمعنى وجد أو حدث[8].

وجعل الأعلم الشنتمري هاتين الروايتين شاهدين مختلفين، ونسبهما الى شاعرين مختلفين[1] ، فالشاهد الاول عنده هو:

---

(1) ظ: البحر المحيط: 240/2 وتفسير الطبري: 6/ 29 وتفسير الرازي: 2/ 366.

(2) معاني القرآن للفراء: 1/ 186.

(3) ظ: الجمل : 149.

(4) ظ: كتاب سيبويه: 47/1.

(5) الجمل: 149.

(6) كتاب سيبويه: 47/1.

(7) ظ: معاني القرآن للأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة): 155.

(8) ظ: المقتضب للمبرد: 96/4. وعلل النحو لابن الوراق:198، وشرح ابيـات سـيبويه للـسيرافي: 63/1، وأسرار العربية للأنباري: 132.

فدى لبني ذُهل بن شيبان ناقتي　　　إذا كان يوم ذو كواكب أشهب[2]

فذهب بـ(كان) هنا الى التمام وأنها بمعنى وقع يوم أو جاء يوم، فاكتفت بالفاعل أما الشاهد الثاني فهو:

بني أسدٍ هل تعلمون بلاءنا　　　إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعا[3]

فكان هنا ناقصة واسمها مضمر فيها والتقدير (إذا كان اليوم يوماً).

ومن الشواهد الأخرى التي اضمر فيها اسم كان قول الشاعر[4]:

أعيني هلاّ تبكيان عِفَاقا　　　إذا كان طعنا بينهم وعناقا[5]

فيكون التقدير فيه (إذا كان هو طعناً) أو (إذا كان النزال أو القتال طعناً) وهـذا الشاهد ماتفرد به الفراء ولم أجده عند غيره من النحاة.

أما مجيء كان تامة، قد اكتفت بالاسم المرفوع بعدها، فقد استشهد الفـراء لهـا بقول الشاعر[6]:

أفاطـم إنّي هالك فتبينـي　　　ولا تجزعي كُل النساءِ يئيـ ـم[7]

ولا أنبأن بأن وجهك شانه　　　خُموشٌ وإن كان الحميم الحميم

فقال الفراء فيه: "فرفعهما وإنما رفع الحميم الثاني لأنه تشديد للأول... فتكتفـى (كان) بالاسم"[8]. فمراد الفراء هو أن كان هنا تامة اكتفت بالأسم الاول المرفوع بعدها وأما الثاني فهو توكيد لفظي لإسمها وهذا ماعناه بقوله (لأن تشديد للأول).

خبر إنّ وأخواتها

---

(1) ظ: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للاعلم الشنتمري: 71.

(2) نسبه الأعلم الى مقاس العائذي.

(3) نسبه الأعلم الى عمرو بن شاس.

(4) معاني القرآن للفراء: 186/1، 362.

(5) عِفاقا: اسم رجل.

(6) معاني القرآن للفراء: 185/1.

(7) خمشت المرأة وجهها إذا خدشته عند الحزن، والحميم القريب.

(8) معاني القرآن للفراء: 186/1.

تعرض الفراء في كتابه معاني القرآن لمسائل عدة تخص خبـر إن وأخواتهـا منها:

نصب ليت للخبر:

لقد أورد بعض النحاة شواهد شعرية جاء فيها خبر (إن وأخواتهـا) منـصوباً. فضلاً عن نصب اسمها، فمن ذلك ما استشهد به الفراء وهو قول الشاعر[1]:

ليت الشباب هو الرجيع على الفتى   والشيب كان هو البدئ الأول[2]

فقال الفراء: "ويجوز النصب في (ليت) بالعماد، والرفع لمن قال: "ليتك قائماً""[3]

ثم استشهد بهذا الشاهد على الرغم من مجيء ضمير العماد الذي عده الفراء اسـماً لـه محِلٌ من الإعراب ومابعده يكون مرفوعاً ، كقول الشاعر[4]:

أجدك لن تزال نجى هم   تبيت الليل أنت له ضجيع

وأجاز الفراء أيضاً عده ضمير فصل أي عماداً، وفي هذه الحالة لامحِلَ له مـن الإعراب ومابعده يجب أن يكون معمولاً لما قبله، كما في قوله تعالى:" **إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ** " (الأنفال/ 32) فقد أجاز فيها الفراء الرفع والنصب في (الحق) فالرفع إذا كان (هو) اسماً له محل من الاعراب والنصب إذا كان عماداً[5]. أما مع ليت فقد جاء خبرها منصوباً مع ضمير العماد أيضاً، وكذلك الأمر بالنسبة لـ (كـان) فـي (ليـت الشباب...) فقد جاء خبرها مرفوعاً إذا جعلنا (هو) عماداً لإن العماد لا محِل لـه مـن الإعراب، وإذا جعلناه اسماً فيكون مبتدأً ومابعده خبراً والجملة في محل نصب خبر كان على شرط الفراء كما تقدم. إلا أن النصب في خبر ليت وأخواتها يكون مخالفة لقاعـدة النحاة التي توجب رفعه؛ فتأولوا ذلك وما جاء منه، وزعم بعضهم أنـه لغـة لـبعض العرب[1]، ونسبها الأنباري الى بني تميم[2]. وقال بعض الباحثين أن الخبر في مثل هذا الشاهد محذوف[3].

---

[1] معاني القرآن للفراء: 410/1.

[2] لم ينسب الى قائل معين.

[3] معاني القرآن للفراء: 410/1.

[4] معاني القرآن للفراء: 408/1.

[5] السابق: 407/1.

[1] ظ: همع الهوامع: 134/1.

وقد ذكر المرادي (ت 749هـ) أن بعض النحاة تأولوه على أضمار كان أو على معنى الحال[4]، فعلى اضمار كان قد يكون فيه وجه من الصحة أما حمله على الحال، فقد أجاز بعض الكوفيين مجيء الحالة معرفة[5].

وذهب بعض الباحثين المحدثين الى أن ذلك وإن كان منسوباً الى لهجة تميم إلا أنه يمثل اسلوباً لهجياً خاصاً أو أن ذلك قد يكون من باب التوهم كما في قولهم (هذا حجر ضبٍ ضرب)[6]. وهذا رأي جدير بالإهتمام ولاسيما أن باب التوهم واسع لدى العرب فمنه الجر على الجوار او التوهم ومنه أيضاً بدل الغلط وبدل النسيان والبدل . ومما يعزز ذلك أن الفراء نفسه قد روى هذا الشاهد في موضع آخر بالرفع في قوله: (ليت الشباب هو الرجيع)[7] إلا أن جوز النصب بشرط وقوع العماد، ورجح الرفع لإنه الأكثر. فنصب الخبر بـ(إن) واخواتها لغة شاذة – وإن وردت عليها بعض الشواهد[8] ولايقاس عليها[9].

دخول اللام على خبر (لكنَّ)

---

(2) ظ: لمع الأدلة في اصول النحو: 30، ولهجة تميم ، للدكتور غالب المطلبي: 252.

(3) ظ: المفضل في شرح ابيات المفصل، لمحمد بدر الدين النعساني: 28.

(4) ظ: الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: 38، 458.

(5) ظ: الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي: 38-39.

(6) ظ: لهجة تميم للدكتور غالب المطلبي: 252.

(7) ظ: معاني القرآن للفراء: 2/ 352.

(8) ظ: شرح الأشموني: 1/ 535-538. واللغة والنحويين القديم والحديث لعباس حسن: 46.

(9) ظ: (الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري): 36-37.

أجاز الكوفيون ومنهم الفراء- دخول اللام في خبر لكن، بخلاف البصريين الذين منعوا ذلك، وحجةُ الكوفيين في ذاك أن (لكن) أصلها (إن) زيدت عليها (لام وكـاف)، فكما يجوز دخول اللام في خبر (إن) كقول الشاعر[1]:

إن الخلافة بعدهم لذميمةُ وخلائف طرفُ لمما أحقر

جاز دخولها على خبر لكن، واستشهد الفراء بقول الشاعر[2]

ولكنني مِن حبها لكميد[3]

وقال: "فلم تدخل اللام إلا لأن معناها إن وهي فيما وصلت به من أولها بمنزلـة قول الشاعر:

لِهنكِ من عبسِيةٍ لوسِميةُ على هنواتٍ كاذبٍ من يقولها[4] وصل (إن) هاهنا بلام وهاء كما وصلها ثم بلام وكاف والحرف قد يوصل من أوله وآخـره"[5] فاسـتدل الفراء بهذا البيت على زيادة اللام والهاء على (إن) واصبحت على الـرغم مـن تلـك الزيادات بمثابة حرف واحد فكذاك (لكن) اصلها (إن) زيد عليها حرف الـلام والكـاف فصارن جميعاً حرفاً واحداً، ولذلك ساغ دخول اللام في خبر (لكن) كما ساغ ذلك فـي خبر إن. إلا أن البصريين ردوا ذلك لقلته في كـلام العـرب فعـدوه شـاذاً لا يقـاس عليه[6]. وفسر الزمخشري البيت بأن أصله (ولكن إنني) أي بتخفيف لكن ثم حذف همزة إن تخفيفاً ايضاً ثم أدغمـت النـون فـي النـون وقيـل لكنّـي ووافقـه فـي ذلـك ابن يعيش[1].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 45/3، ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: 1/ 208-218.

(2) معاني القرآن للفراء: 1/ 465.

(3) ظ: العوامل المئة النحوية: 169، وكتاب الحال لابن السيد البطليوسي:182 ويروى (لعميد)، ولـم ينـسبه احداً الى قائله، ويروى شطره: (يلومـونني فـي حـب ليلـى عـواذلي). ظ: الانـصاف فـي مـسائل الخلاف:208/1، وشرح المفصل: 1/ 363، شرح الرضي: 332/2 وابن عقيل: 363/1، ومغني اللبيب: 452/1، وشرح الاشموني: 280/1 ، خزانة الأدب: 343/4،.

(4) معاني القرآن للفراء: 466/1، الخزانة : 326/4. ولم ينسب الى قائله.

(5) معاني القرآن للفراء: 466/1.

(6) ظ: الانصاف: 214/1 والشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري: 38.

(1) ظ: المفصل : 294، وشرح المفصل: 8/ 64.

وذهب بعضهم الى أن اصله : لكن أنا فحذفت الهمزة وأدغت النون في النون[2]. وقيل إن اللام زائدة[3]. وأرجعه أحد الباحثين المحدثين الى الضرورة الشعرية[4].

ولاداعي لمثل هذه التأويلات والآراء الثقيلة البعيدة عن اللغة في تفسيرها ما دام هناك مخرج يسير يخلو منها ولاسيما أن هناك أصلين من اصـول النحـو يجوزانـه الأول: حمل الفرع على الأصل و(لكن) فرع باالنسبة لـ(إن) والثاني: جمل النظير على النظير و(لكن) نظير (إن) في العمل وزيادة الحروف فضلاً عن ورود هذا الاسـتعمال عن العرب انفسهم كما في بيت الشاعر الذي تقدم فلا ضير من الأخذ بـرأي الكـوفيين إذن.

الإستغناء عن خبر إن يخبر غيرها:

قال الفراء في قوله تعالى: " **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ** " (البقرة/ 234) : (.... المعنى. والله اعلم –إنما أُريد به: ومـن مـات عنهـا زوجهـا تربصتْ. فترك الأول بلا خبر، وقُصِد الثاني؛ لأن فيه الخبر والمعنى)[5] ، واستـشهد على ذلك أيضاً بقول الشاعر[6]

بني أسد إن ابن قيس وقتله   بغير دم دار المذَلة حلت

فترك الشاعر (إبن قيس) وأخبر عن المطوف عليه وهو قوله (وقتله) أنه ذُلّ.

ومثل هذا الشاهد أيضاً قول الشاعر[7]:

لعلّى إن مالت بي الريح ميلة   على ابن أبي ذِبان أن يتندما[1]

---

[2] ظ: خزان الأدب: 10/ 363.

[3] ظ: مغني اللبيب: 385، شرح الجمل لابن عصفور: 430/1، وشرح ابن عقيل: 366/1.

[4] ظ: النحو العربي نقد وبناء للدكتور ابراهيم السامرائي: 86.

[5] معاني القرآن للفراء: 150/1.

[6] السابق: 150/1، ولم ينسب الى قائله.

[7] معاني القرآن للفراء: 150/1، وظ: الحيوان للجاحظ (ت255هـ): 3/ 381: اللسان: (ذنب).

[1] أبو ذبان: كنية عبد الملك بن مروان، وعنى به الشاعر، إبنه هشام بن عبد الملك.

فترك الشاعر خبر (لعل) ، لإنه استغنى عن خبرها بذكر جواب إن الـشرطية؛ لأن المعنى: لعل ابن أبي ذبان أن يتندم إن مالت بي الريح، واقتصر الفراء على هـذين الشاهدين فقط في هذا الموضوع ولم أجدهما عند غيره من النحاة فهما من الشواهد التي تفرد بذكرها.

مجيء خبر (إن) جملة (إن) مع اسمها وخبرها

من الشواهد التي جاء فيها خبر (إن) جملة (إن) مـع اسـمها وخبرهـا، قـول الشاعر[2]:

إن الخليفة إن الله سربله   سِربالَ ملْك به تُزجى الخواتيم[3]

فقد فسر به الفراء قوله تعـالى: " **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لاَ نُضِيعُ** " (الكهف/30)، فجعل خبر (إن الّذين...)" في قوله تعالى " **إِنَّا لاَ نُضِيعُ** " فقـال الفـراء فيه:"كأنه في المعنى: إنا لانضيع أجر من عمل صالحاً فترك الكلام الأول واعتمد على الثاني بنية التكرير"[4]، وهذا البيت فيه مسألتان الأولى: هي مجيء خبر (إن) جملة (إن مع اسمها وخبرها). والأخرى هي ترك خبر (إن) الأولى اسـتغناء عنـه بخبـر (إن) الثانية، وفي الحقيقة هذان الأمران متداخلان فلايمكـن الفـصل بينهمـا إلا لغـرض التوضيح، فعندما يترك خبر (إن) أو احدى أخواتها فإنه لابد أن يكون هناك مايدل عليه فيحذف، فيكون هذا داخلاً في قاعدة (لايجمع بين العوض والمعوض عنه في آن واحد) فالخبر الذي يستغنى به عن خبر أخر يكون قد أعاض عنه فلا يمكن الجمع بينهما اذن، فلو ذكر احدها حذف الاخر، ولم أجد له مسوغاً سوى طلب الايجاز في الكلام إذا أمِـن اللبس لدلالة المتقدم عليه.

العطف بالرفع على اسم إنّ وأخواتها قبل تمام الخبر

---

(2) معاني القرآن للفراء: 2/ 140، 218.

(3) لجرير، ديوان: 431 (طبع بيروت) ويروى فيه: (يكفى الخليفة أن الله سربله).

(4) معاني القرآن للفراء: 140/2.

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين، بل بين الكوفيين انفسهم أيضاً فمنع البصريون عطف الاسم بالرفع على اسم (ان) قبـل تمـام خبرهـا، واجازه الكوفيون فذهب الكسائي الى أن ذلك يجوز مطلقا على كل حال، نحو قولك: إن زيداً وعمرو قائمان وإنك وبكْر منطلقان[1].

إلا أن الفراء اشترط لجوازه أن يكون اسم (إن) مما لايظهر فيه الاعراب فقـط، كالاسم المبني والضمير واستشهد على هذا بقولـه تعـالى: " **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّبِئُونَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** " (المائدة/69)، فقال الفراء: "فإن رفع الصابئين على أنه عطف على (الذين) ، و(الذين) حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فلما كـان إعرابه واحداً وكان نصب (إن) نصباً ضعيفاً – وضعفه أنه يقع على الاسم ولايقع على خبره- جاز رفع الصابئين ولا أستحب أن أقول: "إن عبـد الله وزيـد قائمـان لتبـين الإعراب في عبد الله"[2].

وعلّل البصريون منعهم لهذا؛ أن العطف بالرفع يؤدي الى تسلط عاملين علـى معمولٍ واحد وهذا لايصح بل هو محال؛ وذلك لأننا إذا قلنا: "إنك وزيد قائمان"، (وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيـد) وتكـون (إن) عامله في خبر الكاف، وقد اجتمعا في لفظٍ واحد، فلو قلنا (إنه يجوز فيه العطـف قبـل تمام الخبر لأدى ذلك الى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلم محال)[3].

أما الكوفيون فجعلوا جوازه قياساً على العطف على المحل قبل تمام الخبر مـع (لا)، نحو قولنا: "لا رجلَ وامرأةُ أفضلُ منك، وكذلك الامر مع (إن)؛ (لأنها بمنزلتهـا وإن كانت إن للاثبات ولا للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونـه علـى نظيره، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطفُ على الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر؛ لانه لافرق بينهما عندنا وأنه قد عرف من مذهبنا أن (إن) لاتعمل لضعفها ،

---

[1] ظ: معاني القرآن للفراء: 311/1، والانصاف: 186/1.

[2] معاني القرآن للفراء: 310/1-311.

[3] الانصاف : 187/1.

وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها؛ فلا إحالة إذن؛ لأنه إنما كانت المسألة تَفْسد أن لو قلنا إن (إن) هي العاملة في الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالاً ونحن لانذهب الى ذلك؛ فصح ما ذهبنا اليه"[1].

واستدلّوا بقوله تعالى في الآية السابقة التي استشهد بها الفراء، واستشهدوا أيضاً بقول الشاعر[2]:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله   فإني وقيار بها لغريب[3]

ورواية الفراء له بالنصب في (قيار)، إلا أنه ذكر الروايتين معاً فقال: "وقد أنشدونا هذا البيت رفعاً ونصباً:... ليس هذا بحجة للكسائي في إجازته (إن عمراً وزيد قائمان)؛ لأن قياراً قد عطف على اسمٍ مكني عنه ؛ والمكني لا اعراب له فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون) وهذا أقوى في الجواز من (الصابئون) لأن المكنى لايتبين فيه الرفع في حال، و(الذين) قد يقال اللذون فيرفع في حال)[4].

ومثل هذا عنده أيضاً، قول بشر بن خازم الأسدي[5]:

وإلاّ فاعلموا أنـا وأنتم   بغاة ما حيينا في شقاق

فجاء بضمير الرفع (أنتم) معطوفاً على اسم (إن) وهو الضمير (نا)، ومثله كذلك مع أخوات (إن)، قول جران العود[6]:

ياليتني وأنت ياليس   ببلدٍ ليس به أنيس

---

(1) الانصاف : 186/1.

(2) ظ: الجمل للخليل: 154، وكتاب سيبويه: 75/1، والكامل للمبرد: 320/1، والاصول لابن السراج: 312/1، ونُسِب الضابيء بن الحارث البرجمي، ظ: خزانة الأدب: 320/1.

(3) قيار: اسم لفريسة او لجملة.

(4) معاني القرآن للفراء: 311/1، وظ: معاني القرآن للأخفش: 68، ومجالس ثعلب: 226/1، 530/2.

(5) معاني القرآن للفراء: 311/1، ديوان بشر: 165 وظ: كتاب سيبويه: 156/2، وتحصيل عين الذهب: 29 وفيهما (مابقينا) مكان (ماحيينا).

(6) معاني القرآن للفراء: 311/1 وديوان جران العود: 97.

فعطف ضمير الرفع (أنت) على اسم (ليت) المنصوب وهو (الياء)، ومثل هـذا أيضاً، قول الشاعر[1]:

ياليتني وهما نخلو بمنزلـةٍ حتى يرى بعضنا بعضاً ونأتلف

فعطف ضمير الرفع (هما) على اسم (ليت) المنصوب وهو الضمير (الياء).

وقد تأول البصريون ومن وافقهم من النحاة كل تلك الشواهد، ومنها الآية السابقة على عدة وجوه، هي:

1. أن (الصابئون) معطوف على الفاعل في هادوا، وضعفه الانبـاري لأنـه يـستلزم العطف على المضمر المرفوع وهو قبيح[2]. ورده العكبري (616هـ) أيضاً وجعله فاسداً؛ لانه يوجب كون الصائبين هوداً، وهم ليسوا كـذلك، ثـم إن هـذا الـضمير المعطوف عليه لم يؤَكد[3].
2. ان هذه الآية فيها تقديم وتأخير والتقدير فيها: (إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمـن بالله واليوم الآخر فلا خوفُ عليهم ولاهم يحزنون، والصابئون والنصارى . كذلك[4].
3. أن خبر (إن الذين آمنوا والذين هادوا) محذوف ، ويـدل عليـه خبـر (الـصابئين والنصارى) ، فيكون خبر (إن) قد استُغنى عنه لدلالة خبر الجملـة الثانيـة عليـه المبتدئة بـ(الصائبون) وهذا ما ذهب اليه أبو عبيدة (ت210هـ) بقولـه: "...رفـع الصابئون)؛ لأن العرب تُخرج المشرك في المنصوب الذي قبله من النـصب الـى الرفع على ضمير فعل يرفعه ، أو استئناف، ولايعملون النصب فيه، ومـع هـذا إن معنى (إن) معنى الإبتداء، ألا ترى أنها لاتعمل إلاّ فيما يليها ثُم ترفع الذي بعد الذي

[1] معاني القرآن للفراء: 311/1، ولم ينسب الى قائله.
[2] ظ: الانصاف: 190/1.
[3] ظ: التبيان في اعراب القرآن: 451/1.
[4] ظ: كتاب سـيبويه : 155/2، ومـشكل اعـراب القـرآن: 237/1-239، والكـشاف: 631/1-632 ، والانصاف: 187/1.

يليها، كقولك: (إن زيداً ذاهب) فـ(ذاهب) رفع وكذلك إذا واليتَ بين مشركين رفعت الأخير على معنى الإبتداء)[1].

4. أن (الصابئون) منصوبة وليست مرفوعة، وذلك على لغة بلحارث التي تُلْزم الجمـع الواو في كل حال[2]. كما يلزمون المثنى الألف، فيقولون: مررت برجلان ، وقبضت منه درهمان، وجلَستُ بين يداه، وركبت علاه[3]، وإن هذان[4]، وعلى هذه اللغة فسر أبو حيان قراءة[5] "إن هذا لساحران"[6] (طه /63)، وعلى هذه اللغة استشهد الفـراء بقول الشاعر[7]

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغاً لناباه الشجاع لصمما

فجاء بالمثنى (ناباه) بالألف على الرغم من دخول حرف الجر عليه.

5. أن (الصابئون) كلها اسم واحد؛ وإن النون فيها هي حرف الإعراب وليس الواو[8].

6. ذهب بعضهم الى القول بأن (إن) في الآية بمعنى نعم[9].

7. جعل ابن قتيبة (الصابئون) معطوفة على موضع (إن الذين آمنوا) ، فقال: "...رفـع (الصابئون) لأنّه رد على موضع (إن الذين آمنوا) وموضعه رفع، لأن (إن) مبتدأه ، وليست تُحدث في الكلام معنى كما تُحدِثُ أخواتها، ألا ترى أنك تقول: (زيد قائم) ثم تقول: "إن زيداً قائم" ولايكون بين الكلامين فَرقْ في المعنى، وتقول : "زيد قائم" ثـم

---

(1) مجاز القرآن لأبي عبيدة: 172/1-173، وظ: تحصيل عين الذهب للاعلـم الـشنتمري: 2292 وشـرح المفصل: 68/8.

(2) ظ: التبيان في اعراب القرآن: 1/ 452.

(3) ظ: تأويل شكل القرآن لمكي بن ابي طالب القيسي: 50-53 ، وظ: المقتصد في شرح الإيضاح: 448/1.

(4) ظ: الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس: 49.

(5) هذه قراءة نافع وابن عامر وعاصم والكسائي وشعبة، ظ: البحر المحيط: 255/6، والنشر في القـرآءات العشر لابن الجزري: 321/2، وفي القرآن الكريم: "إن هذان لساحران".

(6) ظ: همع الهوامع : 40/1 وخزانة الأدب : 7/ 452-453 واللجات العربية في التراث للدكتور احمد علـم الدين الجندي: 61/1.

(7) معاني القرآن للفراء: 184/2 ، ونسب للمتلمس، وظ: لسان العرب (صمم).

(8) ظ: التبيان في إعراب القرآن: 1/ 452.

(9) ظ: الكشاف: 2/ 543، والتبيان في إعراب القرآن: 1/ 452.

تقول "لعل زيداً قائم" فَتحدِثُ في الكلام معنى (الشك) وتقول: (زيد قائم) ثم تقـول : (ليت زيداً قائم)، فتحدث في الكلام معنى التمني. ويدلك على ذلك قولهم: "إن عبد اللهِ قائم وزيد" فترفع (زيداً). كأنك قلت: "عبد الله قائم وزيد)، وتقول: "لعل عبد الله قائم وزيداً"، فتنصب مع (لعل وترفع مع (إن)، لما أحدثَتْه (لعل) من معنى الـشك فـي الكلام، ولأن (إن) لم تُحدث شيئاً. وكان الكسائي يجيز: (إن عبد الله وزيد قائمـان) و(إن عبد اللهِ وزيد قائم)، والبصريون يجيزونه ويحكون : (إن الله وملائكته يصلون على النبي"[1])[2]. ولم أدر اي البصريين يجيزون ذلك، وهذا سيبويه يصف العـرب بالغط؛ لأنهم يعطفون بالرفع على اسم (إن)، فقال: "واعلـم أن ناسـاً مـن العـرب يغلَطون فيقولون: (إنّهم أجمعون ذاهبون) و(إنك وزيد ذاهبان)"[3]

8. وجعل المبرد هذا العطف على اسم (إن) قبل دخولها عليه، لأنه مرفوع على الإبتداء فعطف عليه بالرفع[4]. وتابعه في هذا ابن مالك وكذلك ابـن عقيـل إذ جعلـه هـو المشهور[5].

وقد تابع ابن يعيش ابن قتيبة فيما ذهب اليه، فجعل العطـف علـى محـل (إن) واسمها معاً فقال: "ويجوز الرفع على موضع إن لأنّها في موضع ابتداء، وتخفيف ذلك أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤداه وتأكيده مـن غيـر أن تُغيـر معنـى الابتداء، صار المبتدأ كالملفوظ به وصار (إن زيداً قائم) و(زيد قائم) في المعنى واحـد فجاز لذلك الأمران: النصب والرفع، فالنصب على اللفظ والرفع على المعنى"[6] وظاهر كلامه وكلام ابن قتيبة السابق التناقض المحض، إذ كيف يستدل على أن جملة المبتـدأ والخبر هذه مؤكدة المعنى ام لا؟ فدلالة التأكيد تقتضي دخول (إن) على المبتدأ في اللفظ

---

(1) هذه قراءة أبو عمر وعبد الوارث وابن عباس، ظ: البحر المحيط: 7/ 248، والكشاف: 3/ 272.

(2) تأويل مشكل القرآن: 50-53.

(3) كتاب سيبويه: 155/2.

(4) ظ: المقتضب: 111/4.

(5) ظ: شرح ابن عقيل: 376/1.

(6) شرح المفصل: 8/ 66-67.

وإذا دخلت عليه تغير المعنى فصار مؤكداً وقبل دخولها لم يكن كذلك، فكيـف تكـون جملة (زيد قائم) و(إن زيداً قائم) في المعنى سواء؟!.

ولكن قد يكون ابن يعيش قد المح الى تبني رأي يسير في هذه المسألة، وهو أن يكون اطلاق اسم (المبتدأ) على المبتدأ حتى بعد دخول النواسخ عليه فيسمى مبتدأ أيضاً وهو منصوب لدخول (إن) عليه لافادة معنى التوكيد، وهذا رأي حـسن جـداً وجـدير بالاهتمام ويريحنا من تداخل المصطلحات النحوية فيما بينها مثل (اسـم إن وخبـر إن، اسم كان وخبر كان واسم (لا) وخبر (لا) واسم (ما) وخبر (ما) وغيرها فيكون المبتـدأ باقياً على حاله وتسميته ولكن اعرابه قد يتغير بتغير العوامل الداخلة عليه التـي تـأتي لافادة معنى آخر جديد لم يكن في المبتدأ وخبره قبل دخولهـا عليهمـا، فيكـون ذلـك الاعراب دليلاً على تلك المعاني التي جاءت لاجلها تلك العوامل كمعنى التأكيد في (إن) والنفي في (ما) ، ونفي في (لا)، وهكذا في الادوات الأخرى.

وللنحاة المحدثين مذاهب شتى في هذا فذهب بعـضهم الـى إبقـاء اسـم (إن) مرفوعاً، فقد دعا الإستاذ ابراهيم مصطفى الى رفعه؛ لان حقه الرفع بدليل تلك الشواهد الشعرية التي عطف فيها بالرفع عليه، وجعل منه أيضاً قـراءة مـن قـرأ: " **إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**"[1] (طه/63)، وأرجع السبب في نصب اسم (إن) مع ان حقه الرفع، الى كثرة وروده وهو ضمير، اكثر من وروده اسماً صريحاً، ولاسيما في القرآن الكريم، إذ جـاء ضميراً في نحو (920) مرةّ مع (إن وأن) في حين جاء اسماً ظاهراً في نحـو (444) مرة مع (إن وأن)[2]، وعلّل هذا بقوله: "وتعلم من اسلوب العـرب أن الأداة إذا دخلـتْ على الضمير مال حسهم اللغوي الى أن يصلوا بينهما فيستبدلون بضمير الرفع ضـمير النصب؛ لأن ضمير الرفع لايوصل إلاّ بالفعل، ولأن الضمير المتصل أكثر في لسانهم ، وهم أحب استعمالاً له من المنفصل... وذلك أنهم لما أكثروا مـن إتبـاع أن الـضمير

---

[1] ظ: إحياء النحو للدكتور ابراهيم مصطفى: 65-66.

[2] ظ: السابق: 68.

جعلوه ضمير نصب وصلوه بها، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب، فلما جاء الاسم نُصب أيضاً"[1].

ووافقه في هذا الدكتور مهدي المخزومي فأيد دعوته ، ولكنه أختلف معه في سبب النصب ، فهو يرى أن سبب النصب في اسم (إن)؛ لانه تركّب معها وليس نصباً على التوهم، إذ صار الضمير معها كالكلمة الواحدة ، واستدل على هذا، بأن الاسم إذا فُصل عن (إن) جاز رفعه، فروى سيبويه عن الخليل: "أن ناساً يقولون: (إن بك وزيد مأخوذ)"[2] فهو في هذا كالمركبات، ويبطل التركيب إذا تباعد جزء المركب وكذلك هنا يبطل التركيب أيضاً إذا تباعد الاسم عن (إن)[3].

ورد الدكتور قيس الأوسي ماذهب اليه الدكتور ابراهيم مصطفى؛ لأن الاعراب على التوهم مسألة محدودة في واقع اللغة العربية[4]. فلا يمكن أن نجعل منها مسألةُ مطردة في اسم (إن وأخواتها)[5]. وكذلك فقد رد ماذهب اليه الدكتور المخزومي؛ لأن الفصل بين (إن) واسمها يطرد بالخبر الظرف والجار والمجرور، ويبقى النصب مع ذلك قائماً، فيه نحو قوله تعالى: " **إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً**" (المزمل/ 12)[6].

ووصف الباحث قاسم كتاب عطا الله ماذهب اليه الدكتور ابراهيم مصطفى بانه "غريب لاسبيل لقبوله فمن غير المعقول أن يركن الى شواهد معدودة لبناء قاعدة نحوية، وتترك الشواهد الأخرى التي تمثل لغة العرب جميعهم –وناهيك بعدها- يعد مجيؤها على التوهم"[7] وكذلك فقد رد رأي الدكتور المخزومي؛ لأنه (لم يقل به الأولون ولم يثبت بدليل قاطع)[8].

---

(1) السابق: 68-70.

(2) كتاب سيبويه: 134/2.

(3) ظ: في النحو العربي، نقد وتوجيه: 87-88.

(4) ظ: ارتشاف الغرب: 410/2، ومغني اللبيب : 2/ 476-480.

(5) ظ: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 528.

(6) ظ: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 528.

(7) ظ: الشاهد الشعري الشاذ: 134.

(8) ظ: السابق: 134.

وتأول الدكتور تمام حسان الرفع في (الصائبون)، وعلّله بـأن (قرينـة التبعيـة لوضوحها اغنتْ عن قرينة العلامة الإعرابية)[1]، ولم يوضح اي قرينـة قـصد؟ إلاّ أن يكون قد قصدا الحاق الضمير الفاعل وهو الواو في الفعلين (آمنوا وهادوا) ، فجـاءت كلمة (الصائبون) بالواو وكذلك على الاتباع اللفظي بسبب المجاورة، وهذا توهم أيـضاً ونادر الحدوث في اللغة، اضافة الى أنه بعيد جداً عن الصواب في هذه الآية. وكذلك فقد تأول الشواهد الشعرية الاخرى ، فخرج بيت ضائي البرجمي على أن (جملة وقيار بها) جملة حالية حذف منها العائد لمعرفة أن قياراً هو جمل الشاعر فكأنه قال وجملـي بهـا ويكون البيت حينئذ شاهداً على اسقاط الرابط لا على إسقاط المطابقة في العـدد)[2]، أي أنه استشهد به على عدم المطابقة في العدد فكان ينبغي على الشاعر أن يقـول: فـاني وقيار بها لغريبان.

وأجاز الدكتور عفيف دمشقية العطف بالرفع على اسم (إن) ووصفه بأنه (يتوافق مع روح العربية التي يبدو جليا أنها تتيح المجال أمام المتكلم أن يختـار فـي الاسـم المعطوف على الاسم بعد (إن) قبل تمام الخبر بين النصب والرفع حسبما يمليـه عليـه ذوقه وإحساسه ، لا على اساس ما اختاره له النحاة)[3].

ولسنا مع الدكتور عفيف دمشقية بل لانكاد نقبل رأيه؛ لأنه استند في جواز ذلك الى الذوق والجمال، وكأنه لاتوجد قواعد مطردة ومعايير تمسك العرب بها في كلامهم منظومة ومنثورة ولو كان الأمر موكولاً الى الذوق والجمال –كما يرى- وهما مختلفان عند البشر؛ لأصبحت اللغة فُوضى إذ يتكلم كلُّ حسب ذوقه و(لتعذّر حـصرها؛ لأنـك لاتستطيع أن تحصي أذواق الناس وأحاسيسهم)[4].

وأرجع الدكتور فاضل السامرائي هذه المسألة برمتها الى المعنى ، فقد درسـها دراسة معنوية بغض النظر عن تمام الخبر او عدمه، وخلُـص –بعـد عرضـه لآراء

---

(1) اللغة معناها ومبناها، للدكتور تمام حسان: 235.
(2) السابق: 238.
(3) خطى متعثرة على طريق تجديد لنحو العربي، للدكتور عفيف دمشقية: 102.
(4) الشاهد الشعري الشاذ: 135.

النحاة- الى (أن ثمة فرقاً في المعنى بين الرفع والنصب فإن العطف بالنصب على تقدير إرادة (إن) والعطف بالرفع يكون على غير إرادة (إن) ومعنى هذا أن العطف بالرفع غير مؤكد)[1] وبناء على هذا فهو إذن يجيز العطف بالرفع على اسم (إن) قبل تمام الخبر ، لإنه راجع الى قصد المتكلم وارادته في أن يكون كلامه مؤكداً أو غير مؤكد فيكون الرفع دليلاً على عدم التوكيد والنصب على أنه مؤكد. ولعل هذا أقرب توجيه نحوي الى الصواب من غيره من آراء النحاة.

وكذلك فقد أجازه الدكتور أحمد مكي الأنصاري، وذلك بقوله: "يجوز العطف بالرفع على موضع (إن) بعد استكمال الخبر بالإجماع وقبله على القول الراجح"[2].

والى هذا ذهب الدكتور حامد عبد المحسن كاظم أيضاً[3]، وكذلك الباحث قاسم كتاب عطا الله[4].

وخلاصة القول في هذا أن ماذهب اليه الكوفيون ومن وافقهم من النحاة المتأخرين والمحدثين وكذلك المعاصرون، هو الصواب؛ لأن ذلك يؤدي الى اختلاف المعاني، فمعنى العطف بالرفع يختلف عن معنى العطف بالنصب في هذه المسألة ، ومادام الأمر كذلك فلا حجة لمنعه؛ لأن الإعراب هو توفي المعاني، إضافة الى كثرة الشواهد من القرآن الكريم والشعر العربي التي جاءت موافقة لذلك، وحسبنا كتاب الله دليلاً عليه، زيادة على أن عِلّة البصريين من منعه منطقية بعيدةُ عن اللغة.

اتصال الفعل بالضمير مع اسناده الى اسم ظاهر

يرى جمهور النحاة الى أن الفعل يجرد من الضمائر أو العلامات التي تدلّ على التثنية أو الجمع إذا أُسند الى اسم ظاهر يدل على ذلك[5]، وقد وردت شواهد عديدة من القرآن الكريم والشعر تخالف ماقرره النحاة فقال الفراء في تفسير قوله تعالى: " **فَعَمُوا**

---

[1] معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي: 367/1.

[2] نظرية النحو القرآني للدكتور أحمد مكي الانصاري: 85.

[3] ظ: القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي للدكتور حامد عبد المحسن كاظم: 142.

[4] ظ: الشاهد الشعري الشاذ: 136.

[5] ظ: شرح ابن عقيل: 467/1.

وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ" (المائدة/71): (فقد يكون رفع الكثير من جهتين، إحداهما أن تكر الفعل عليها، تريد: عمي وصم كثير منهم، وإن شئت جعلت (عموا وصموا) فعلاً للكثير)[1] واستشهد بقول الشاعر[2]:

يلومونني في اشترائي النخيـ ـل أهلي فكلهم ألوم

وقد عد النحاة ذلك لغة عرفت بلغة (أكلوني البراغيث)[3] وعدها سيبويه قليلة ، وأن العرب شبهت ذلك بتاء التأنيث الساكنة التي تلحق الفعل دلالة على تأنيثه، فجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث[4] وتبعه في ذلك الأشموني (ت946هـ)[5] وعدها بعض الباحثين المحدثين لغة شاذةً ورديئة لايحتج بها[6].

وفسر ذلك الفراء على ثلاثة أوجه:

<u>الأول</u>: أن تجعل هذه الضمائر هي الفاعل والاسم الظاهر بعدها يكون بدلاً منها[7].

وعلى هذا حمل الفراء قول أبي ذؤيب الهذلي أيضاً[8]:

وسود دماء المردِ فاها فلونه كلون النؤور وهي أدماء سارها[9]

فـ(سارها) بدل من (هي)، فيكون تقدير المعنى: وغيرها بيضاء وهي سوداء.

وأجاز النحاة الفصل بين البدل والمبدل منه[1]، أو يكون (سارها) بدل من الضمير المستتر في أدماء[2].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 315/1-316.

(2) السابق: 316/1، وهو لأمية بن أبي الصلت، ظ: ديوانه: 48، ويروى (فكلهم يعذلُ)، ظ: شرح المفصل 7/7 ، وكذلك في الديوان.

(3) ظ: شرح شذور الذهب: 77.

(4) ظ: كتاب سيبويه: 40/2.

(5) ظ: شرح الأشموني:108/2.

(6) ظ: ظاهرة الشذوذ في النحو العربي للدكتور فتحي عبدالله الاجني:495، وفي اصول النحو لسعيد الأفغاني 68.

(7) والى ذلك ذهب الزجاج، ظ: معاني القرآن واعرابه: 303/3، والنحاس، ظ: اعراب القرآن : 2/ 83.

(8) معاني القرآن للفراء: 1/ 316، ديوان الهذليين: 21/1.

(9) المرد: الغض من ثمر الآراك، النؤور:الينلج وهو دخان الشحم، وسارها أي سائرها ، والأدماء من الأدمة وهي في الظباء لون مشرب بياضاً.

الثاني: أن تجعل الفاعل هو الاسم الظاهر، وهذه الحروف هي لواحق تدل على تثنيـة الفاعل وجمعه.

الثالث: يصح في الآية الكريمة فقط، وهو أن نجعل تلك الحروف ضمائر وهي الفاعل والاسم الظاهر بعدهن خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: أي ذلك كثير منهم[3].

وزاد النحاة رأياً آخر في هذا الشاهد هو أن يكون الإسم المرفوع مبتدأ مـؤخراً والجملة قبله خبر عنه[4]. ورجح أبو حيان المذهب الأول[5].

وقد جاءت آياتُ عديدة على تلك اللغة، غير الآية التي سبقت ، منها قوله تعالى: " **وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ...**" (الأنبياء /3)، وقولـه تعـالى: " **فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ (91)الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَنْ لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا**" (الأعراف 91-92) وقد أثبت عدد من النحاة المتأخرين هذه اللغة، ونسبوها لبعض العرب فقد وردت في كلامهم وأشعارهم[6].

وعللها بعضهم بقوله: "أصحاب هذه اللغة إنما فعلوا ذلك لأن من الأسماء اسماء لاتظهر فيها علامةُ للتثنية وللجمع نحو (من) و(ما) ألا ترى أنك إذا قلت: قام من فـي الدار أحتمل أن تريد واحداً أو اثنين أو جماعة فالحقوا الفعل علامة تـدل علـى ذلـك

---

(1) ظ: أمالي ابن الشجيري : 210/1 والمقتضب: 241/1.

(2) ظ: البحر المحيط: 357/2.

(3) ظ: منهج السالك الى ألفية ابن مالك لابي حيان: 102.

(4) ظ: منهج السالك: 102، وشرح ابن عقيل: 473/1، 81/2-82.

(5) ظ: منهج السالك:102، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتوره خديجـة الحـديثي:321-322.

(6) نُسِبت الى طي وأزدشنؤة، ظ: البحر المحيط: 297/6، وأوضح المسالك: 345/1، وشـرح الأشـموني: 118/2، وشرح المفصل: 87/3، ونُسِبت أيضاً الى بني الحارث بن كعب، ظ: شرح ابن عقيل: 467/1، و مغني اللبيب: 365/2.

حرصاً على البيان ثم حملوا مالا إشكال فيه على ذلك"[1] فهذه اللواحق علاماتُ تلحـق الفعل وليست ضمائر لأن لا ضمير في الفعل بسبب ارتفاع الاسم الظاهر به[2].

وقد ورد في كتب النحو المتأخرة عدد من الشواهد الشعرية[3] على هـذه اللغـة فضلاً عن ورودها في القرآن الكريم[4]والحديث النبوي الشريف كقولـه (ρ) : "وقعتـا ركبتاه قبل أن تضعا كفاه" وقوله: "يخرجن العوانق وذوات الخدود" وقولـه: "يتعـاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"[5]

وعلّلها الدكتور ابراهيم مصطفى بقوله: "أن تلك المطابقة العددية، وشمولها كـل مسند، كانت الأصل في العربية ، ثم خُصصت بالمسند إذا تأخّر فانه يحتـاج الـى ان تكون فيه إشارةُ الى المسند اليه المتقدم"[6]. ووافقه في هذا الـدكتور عبـده الرجحـي ايضاً[7].

وبعد هذا كله أرى أن هذه اللغة التي عبر النحـاة عنهـا بـ ـ(لغـة اكلـوني البراغيث)- لُغةُ معروفة شائعة ليست شاذة[8]، فلا مانع من مجيء تلـك الـضمائر او الحروف مع الإسم الظاهر سواء اكانت هي الفاعل أم هو، وهذا ماجعل الفراء يستـشهد بها ولم يصفها برداءة أو شذوذ ؛ فربما تكون قد مثلت حقبة من حقَـب تطـور اللغـة العربية، وهذا ما يجعلني أميل الى ماذهب اليه الدكتور ابراهيم مصطفى والدكتور عبدة الرجحي . أما من قال بشذوذها من النحاة والباحثين فإنهم قد جانبوا الصواب في ذلـك،

---

(1) الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد الطليوسي: 82.

(2) ظ: سر صناعة الاعراب: 2/ 446.

(3) ظ: شرح شذور الذهب: 77، 179، وشرح الاشموني: 2/ 108-116، ولهجة قبيلة عامر بن صعـصعة، لستار جبار عسر: 128-131، ونحو التجديد في دراسات الجواري للدكتور محمد حسين علي الـصغير: 123، وفقه اللغة للدكتور كاصد الزيدي: 125.

(4) ظ: نحو الفعل للدكتور احمد عبد الستار الجواري: 82.

(5) ظ: شرح ابن عقيل: 472/1، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: 319-322.

(6) احياء النحو: 60.

(7) ظ: اللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي: 188.

(8) ظ: الشاهد الشعري الشاذ: 48.

بدليل أنها وردت في القرآن الكريم وحديث الرسول (ρ) ، وكـلام العـرب منظومـة ومنثورة.

تأنيث الفعل لتأنيث الفاعل

ذهب النحاة الى أن مطابقة الفعل لفاعله في التأنيث والتـذكير تكـون واجبـة وجائزة، وذكروا لذلك قواعد وأصولاً[1]. لكنهم أوردوا شواهد جاءت مخالفةً لما قرروه؛ فقد استشهد الفراء على مخالفة الفعل لفاعله في التأنيث، بقول الأعشى[2]:

فأما تعهدى لامرئ لمه فإن الحوادث أزرى بها[3]

وقد أجاز الفراء ذلك؛ حملاً على المعنى؛ لأنه ذَهـب بـالحوادث الـى معنـى الحدثان[4] وأجاز سيبويه هذا أيضاً، فقال: "وقد يجوز في الشعر موعظة جاءنا"[5] إلاّ أنه يفهم من قوله هذا أنه أجاز ذلك في الشعر فقط.

وكذلك أجازه الأخفش الأوسط[6]، وأجازه ابن السراج في الجموع فقط فقال: "لك أن تُذكر إذا أردتَ الجمع وتؤنث إذا أردتَ الجماعة"[7] وخرج قول الأعشى هـذا بـأن الحوادث جمع حدث والحدثُ مصدر والمصدر واحدة وجمعه سواء يؤولان الى معنـى واحد[8].

واظنه قد وهم في ذلك؛ لأن (الحوادثَ) على زنة (فواعـل) جمـع حادثـة أو حادث، أما حدث، فجمعه أحداث على زنة (أفعال)[9].

---

(1) ظ: شرح شذور الذهب لابن هشام: 169-170، وشرح ابن عقيل: 2/ 88-89.

(2) معاني القرآن للفراء: 128/1، كتاب سيبويه: 46/2 وروايته:

فإما ترى لمتي بدلّتْ فإن الحوادث أزرى بها،

ومعاني القرآن للأخفش: 91/1،51، والاصول لابن السراج: 436/2، وديوان الاعشى: 221 وروايته:

فإن تعهديني ولي لمة فإن الحدادت ألوى بها.

(3) اللمة: شعر الرأس المتدلي فوق المنكب.

(4) ظ: معاني القرآن للفراء: 128/1.

(5) كتاب سيبويه: 20/ 45.

(6) ظ: معاني القرآن للفراء: 1/ 50-51.

(7) الاصول لابن السراج: 2/ 435-436.

(8) الاصول لابن السراج: 2/ 435-436.

(9) ظ: لسان العرب (حدث)، وجموع التصحيح والتكسير في العربية لعبد المنعم السيد عبد العال: 41-56.

وجمع الأعلم الشنتمري بين قول سيبويه وقول الفراء في تعليل ذلك فعده ضرورة؛ وما سوغ للشاعر حذف التاء من الفعل هو أن تأنيث الحوادث غير حقيقي فهي بمعنى الحدثان[1].

والى هذا ذهب ابن يعيش أيضاً، بقوله: "سوغ ذلك أمران كون تأنيثه غير حقيقي والآخر ان فيه رداً الى الأصل وهو التذكير"[2].

وقد أجاز الفراء ذلك أيضاً؛ إذا سقطت من المؤنث علامات التأنيث واستشهد على ذلك بقول طفيل الغنوى[3]:

فِهي أَحوى من الربعي خاذِلة   والعين بالإثمد لحاري مكحولُ[4]

فقال الفراء فيه: "ولم يقل مكحولة والعين أنثى للعلة التي أنبأتك بها"[5] . ولم يفرق الفراء في هذا بين المؤنث في اللفظ والمعنى، وبين المؤنث في المعنى فقط دون اللفظ، وقد عنى القسمين من المؤنث كليهما بقوله "إذا سقطت من المؤنث علامات التأنيث" فقد جعلهما في قياس واحد سواء أكان في احدها علامة ثم اسقطت عنه في الضرورة وغيرها، أم كان هو في الاصل لايحمل علامة تأنيثٍ. فالشاعر جاء بخبر العين –وهي مؤنثة بالمعنى دون اللفظ- بصيغة المذكر وهو قوله (مكحول) وكان الاصل أن يقول مكحولة، والذي سوغ له ذلك –عند الفراء- هو خلو لـ(العين) من علامة التأنيث.

وجعل سيبويه سقوط تاء التأنيث من (مكحول) وما اشبهه وارداً في كلام العرب ولاسيما في الشعر كثيراً[6].

---

[1] ظ: تحصيل عين الذهب للاعلم الشنتمري: 251.

[2] شرح المفصل : 95/5.

[3] معاني القرآن للفراء: 127/1، وظ:كتاب سيبويه: 240/1، وديوان طفيل الغنوي: 29، والرواية فيه:

إذ هي أحوى من الربعي حاجبه

[4] الأحوى من الظباء: هو الذي في ظهره وجنبي أنفه سواد، والخاذلة: الظبية التي تنفرد عن الظباء وتقوم على ولدها، والأثمد : الكحل، والحاري: المنسوب الى الحيرة على غير قياس.

[5] معاني القرآن للفراء: 127/1.

[6] ظ: كتاب سيبويه: 46/2.

وقال ابن سيدة (ت 458هـ) : "أن الأصمعي كان يتأوله بقوله: إذ هي أحـوى حاجبها مكحول والعين بالأثمد"[1] وكذلك قال الأعلم (حاجبه مكحول والعين كـ ذلك)[2]، إلا انه أجاز فيه أيضاً الحمل على المعنى؛ فالعين في معنى الطـرف وهـو مـذكر[3].

وذهب الرازي الى أن تأنيث العين ليس بحقيقي؛ لذلك جاز التذكير فيما عاد اليه[4].

ومنع ذلك ابن عصفور؛ لأن تأنيث العين عنده حقيقي ولايجوز تذكيرها، فقـال: "... أما العين فمؤنثة ولايجوز تذكيرها، بدليل قولهم في تصغيرها عيينـه، وبالحـاقهم التاء لوصفها"[5].

وحمل هذا الشاهد على الضرورة، أو يكون (مكحول) من صفة الحاجب والعين معطوفة على الضمير في مكحول وكأنه قال: مكحول هو والعين[6].

ومما ذُكر فعله على اسقاط علامة التأنيث منه عند الفراء، قول عامر بن جوين الطائي[7]:

فلا مزنَةُ ودَّتْ ودمها   ولا أرض َأبقَلَ إبقالها[8]

فقال (أبقل) ولقياس أن يقول (أبقلت)؛ لأن فاعله يعود على مؤنث مجـازي[9]، وهذا وارد في كلام العرب ولاسيما في شعرهم[10]، وجعله ابن السراج من الحمل على

---

[1] ظ: المخصص لابن سيدة: 80/16.

[2] تحصيل عين الذهب: 240/1.

[3] تحصيل عين الذهب: 240/1.

[4] ظ: التفسير الكبير للفخر الرازي: 163/30.

[5] شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 373.

[6] شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 373.

[7] معاني القرآن للفراء: 127/1، وظ: كتاب سيبويه: 46/2، والمحتسب: 12/2، والرد على النحـاة لابـن مضاء القرطبي: 9، وتخليص الشواهد: 483، وخزانة الأدب: 45/1 والـدرر : 68/6، وجـواهر الأدب: 113،.

[8] الودق : المطر، المزنة: السحاب.

[9] ظ: شرح ابن عقيل: 480/1، ومغني اللبيب: 2/ 448.

[10] ظ: كتاب سيبويه: 72/1.

المعنى، فقصد بالأرض المكان[1]، وتابعه في هذا ابن جني إذ هل المسوغ في ذلـك أن الأرض مؤنث لفظي لا حقيقي، وانها خاليةُ من علامة التأنيث[2]. والـى هـذا ذهـب الأعلم[3] وابن يعيش[4] وهو مذهب الفراء كما تقدم.

وعد ابن عصفور اسقاط تاء التأنيث من الفعل المـسند الـى مؤنـث مجـازي ضرورة ولكنه أجاز فيه الحمل على المعنى أيضاً[5]، وقال ابن هشام: "هذا حملٌ علـى الضرورة من غير ضرورة"[6].

وأجاز ابن كيسان هذا في غير الضرورة أيضاً[7]، لأن الفعل يذكر ويؤنَث مـع الفاعل المؤنث المجازي[8].

وفي البيت رواية أخرى بإثبات التاء في (أبقل)[9]، وربما تكون هـذه الروايـة أصح مما رواه النحاة باسقاط التاء، وذلك لأن الشاعر أنثَ (ودق) وهو مسند الى ضمير المزنة وهي مؤنث مجازي أيضاً. فلا يمكن ان يعدلَ عن عادته اللغويـة الـى تـذكير (أبقل) وهو مسند الى ضمير مؤنث مجازي كذلك[10].

ولو تأملنا قليلاً في المؤنث المجازي لوجدنا أنه يجمع بـين التأنيـث والتـذكير وكذلك الحال بالنسبة الى المذكر المجازي فكلاهما له صلة بالمذكر من جهة والمؤنـث من جهة اخرى، وبناء على ذلك يجوز في الفعل المسند اليهما وفي الضمير العائد اليهما مراعاة احدى هاتين الجهتين على حد سواء، فمرة يؤتى بفعلهما وضميرها على جهـة

---

(1) ظ: الأصول لابن السراج: 2/ 436.
(2) ظ: المحتسب : 112/2، والخصائص: 2/ 114.
(3) ظ: تحصيل عين الذهب: 251.
(4) ظ: شرح المفصل لابن يعيش: 5/ 94.
(5) ظ: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 392، والمقرب لابن عصفور: 331.
(6) مغني اللبيب: 2/ 467.
(7) ظ: مغني اللبيب: 2/ 449.
(8) ظ: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، لعلي مزهر الياسري: 164.
(9) ظ: تحصيل عين الذهب: 251، والإقتراح: 77.
(10) ظ: الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو: 45.

اتصالهما بالمذكر، ومرة أخرى يؤتى بالفعل والضمير على جهة اتـصالهما بالمؤنـث، وهذا اما اقره سيبويه حين قال "... لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الـشعر كثير"[1]، وهاتان الجهاتان هما اللفظ والمعنى، والشواهد على ذلك كثيرة جداً[2]. منهـا قول الأعشى[3]:

إلى رجلٍ منهم أسيفٍ كأنما   يضم إلى كشحيه كفّاً مخضبا[4]

فقال (كفاً مخضبا) والاصل فيه أن يقول (كفاً مخضبة) ، لأن الكف مؤنثة ولكن تأنيثها مجازي ؛ لأن لفظها يخلو من علامة تأنيث فقد أشبهت المذكر من هذه الجهـة. وهذا ماقصده الفراء بقوله: "وإنما ذكّره لضرورة الشعر ولإنه وجده ليست فيـه الهـاء والعرب تجتزئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء"[5].

وقال ابن السيد البطليوسي: (ت521هـ): " وذهب بعض النحويين الى أن الكف تذكر وتؤنث واحتج بقول الاعشى [هذا] ... ورد ذلك أكثر النحويين وأختلفوا في تأويل بيت الأعشى فمنهم من حمله على وجه الاضطرار، ومنهم من قال: ذكر علـى معنـى العضو، ومنهم من جعل (مخضباً) صفة لرجل أو حال من الهاء في (كشحية) أو مـن الضمير في (يضم)"[6].

وحمله الانباري على المعنى ؛ لأن الكف في المعنى عـضو[7]، وحملـه ابـن عصفور على الضرورة، وأجاز فيه أن يكون (مخضبا) صفة أسيف وأجاز فيه كـذلك

---

(1) ظ: كتاب سيبويه : 72/1.

(2) ظ: الأنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 758-782.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/ 127، وظ: مجالس ثعلب: 38/1، والكامل للمبـرد: 16/1، ولـسان العـرب: (خضب)، ديوانه: 91 وفيه (أرى رجلاً منهم أستجاً...).

(4) الأسيف: الأسير وقيل الأجير، او هو من الأسف يعني الحزن وهذا أنسب مع معنى البيت ، والكَشْح : من الخاصرة الى الضلع من الخلف.

(5) المذكر والمؤنث للفراء: 17.

(6) الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: 306.

(7) ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: 776/2.

الحمل على المعنى لأنه وضع الكف موضع العضو[1] والى هـذا ذهـب الـسيوطي[2] وذهب ابن منظور الى أنه أراد بـ(مخضبا) الساعد فذكر لذلك، وقيل أن (مخضباً) حال من الضمير في (يضم) أو من هاء (كشحيه)[3].

وسواء كان نعتاً او حالاً للرجل او لما عاد اليه من ضمير في (السـيف ويـضم وكشحيه) فالمعنى لايصح لأنه لايمكن أن يكون الرجل مخضبا كله. وهذا كله اضـعف من الحمل على المعنى[4] ولو أجزنا في (مخضبا) التذكير حملاً على تذكير لفظ (الكف) لكان هذا أيسر بكثير مما تأوله النحاة في هذا، بل أيسر من الحمل على المعنى أيـضاً؛ لأن فيه تأويلاً. ويترجح الحمل على المعنى فيما عاد من الوصف او الضمير المذكرين على مؤنث فيه علامة التأنيث؛ وذلك كقول الشاعر[5]:

هنيئاً لسعدٍ ما أقتضى بعد وقعتي   بناقة سعدٍ ولعشيه بـ ـارد

فقال الفراء فيه: "كأن العشية في معنى العشِى"[6] واستدل على ذلك بقوله تعالى "**أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا** " (مريم/11). ومن هذا أيضاً، قول الشاعر[7]:

إن السماحة والشجاعة ضمنا   قبرا بمرو على الطريق الواضح

فقال الفراء: "... ولم يقل: ضمنتا، والسماحة والشجاعة مؤنثتـان للهـاء التـي فيهما"[8] فلم يؤنث الشاعر الفعل (ضمنا) على الرغم من أن فاعله ضمير مؤنث لأنـه

---

[1] ظ: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 376.

[2] ظ: الأشباه والنظائر في النحو للسيرافي: 5/ 235.

[3] ظ: لسان العرب لابن منظور (كنف).

[4] ظ: الانصاف في مسائل الخلاف: 777/2.

[5] معاني القرآن للفراء: 128/1، ولم ينسب الى قائله، وظ: امالي المرتضى: 71/1، والانصاف: 2/ 768.

[6] معاني القرآن للفراء: 128/1.

[7] معاني القرآن للفراء: 128/1، ولم ينسب الى قائله، ونُسب الى زياد الاعجم يرثي فيها المغيرة بن المهلب بن أبي صفرة ، ظ: الانصاف: 2، 763، العقد الفريد: 288/3، ذيل الأمالي: 8، امالي المرتضى: 1/ 72، شذور الذهب: 77، معاهد التنصيص: 261.

[8] معاني القرآن للفراء: 128/1.

يعود الى السماحة والشجاعة وهما مؤنثان؛ وذلك لأنه حملهما على المعنى فأراد بالسماحة الكرم أو الجود او السخاء، وبالمروءة السخاء وكرم الطباع والسمو[1].

ومن تذكير الفعل وفاعله مؤنث مجازي، قول الشاعر[2]:

فلو رفَع السماء إليه قوماً لِحقنا بالسماء مع السحاب

فجاء الشاعر بالفعل (رفع) من دون تأنيث مع أن فاعله مؤنث وهو (السماء) وقال الفراء في قوله تعالى: " **السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ**" (المزمل/18): (فإن شئت جعلت السماء مؤنثة بمنزلة العين فلما لم يكن فيها هاء مما يدلّ على التأنيث ذكر فعلها كما فعل بالعين والأرض... ومن العرب من يذكر السماء؛ لأنه جمع كأن واحدته سماوة أو سماءة)[3].

فقد أرجع الفراء تأنيث الفعل مع السماء لأمرين الأول: هو أنه حملها على أنها مؤنث مجازي ليس فيه علامة تأنيث كالعين والارض؛ والثاني هو أنه جعل تذكير السماء لغة عند العرب؛ لأن السماء جمع واحدته سماوة أو سماءة.

وأرى أن الفراء قد أصاب في التعليل الأول، ووهم في الثاني، وذلك لأنّه جعل (السماء) مؤنثة تأنيثاً مجازياً ؛ لانه ليس لها مذكر من لفظها وليس همزتها للتأنيث بل هي منقلبة عن اصل، فليس فيها علامة للتأنيث، وكذلك (العين) و(الارض) فليس لهما مذكر من لفظهما وليس فيهما علامةُ تأنيث، ولذلك جاز في الفعل المسند لهما أن يكون موافقاً للفظها فيكون خالياً من التأنيث، أو يكون موافقاً لمعناها، فتُلحق به علامة التأنيث، فالاستعمالات جائزان.

أما كون السماء جمعاً، فهذا غير صحيح أيضاً؛ لأن السماء اسم مفرد، وجمعه سماوات بدليل أنها وردت في القرآن الكريم بصيغة المفرد كما في الآية المباركة التي تقدمت، وكذلك وردت بصيغة الجمع سموات كقوله تعالى: " **وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ**

---

[1] ظ: الإنصاف: 2/ 763-764.

[2] معاني القرآن للفراء: 128/1، ولم ينسب الى قائله، ظ: التفسير الكبير للرازي: 163/3، لسان العرب (سما).

[3] معاني القرآن للفراء: 127/1-128.

مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنْ الْمُوقِنِينَ "(التوبة/75)، فلو كانـت الـسماء جمعاً لما جاءت في القرآن الكريم مجموعة جمع مؤنث سـالماً فـدل ذلـك علـى أن (السماء) ليست جمعاً وإنما هي اسم مفرد.

فالسماء اسم مفرد مؤنث مجازي[1]؛ لأنه ليس لها مذكر مـن لفظهـا، فيجـوز التأنيث والتذكير فيها، وكذلك الحمل على المعنى أيضاً[2].

تأنيث الفعل وفاعله مذكر

قد يؤنث المذكر إذا حمِل على المعنى أيضاً، ومنه عند الفراء قول الشاعر[3]

ألا هلك الشهاب المستنير ومدرهنا الكمي إذا تغيـــر

و حمال المئين إذا المت بنا الحدثان والأنفِ النَصور

فقد أنث الشاعر الفعل (ألمت) مع أن فاعله مذكر وهو (الحـدثان)؛ وذلـك لأن الحدثان على معنى الحوادث فأنث الفعل لهذا المعنى وهذا ما اجـازه الفـراء بقولـه: "...قال فهل يجوز أن تذهب بالحدثان الى الحوادث فتؤنّث فعله قبلـه فتقـول: أهلكتنـا الحدثان؟ قلتُ نعم"[4]. وهذا ماذهب اليه أبو العباس ثعلب أيضاً[5]، وأجازه كـذلك ابـن السيد البطليوسي وعده من المذكر غير الحقيقي وأورد له شواهد من القـرآن الكـريم، كقوله تعالى " **يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ** " (يوسف/ 10)، وقوله تعالى: " **فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ**" (الشعراء/ 4)، ومنه قول الشاعر هذا أيضاً[6].

وقد أجاز الفراء أيضاً التذكير والتأنيث في الفعل وكذلك الحال مع المشتقات منه إذا كان الفاعل مؤنثاً أو جمع مؤنث، كما أجاز الجمع والافراد فيهم إذا كان الفاعل جمعاً مؤنثاً أو جمع تكسير، ومن هذا قوله تعالى: " **خَاشِعًا أَبْصَارُهُمْ** " (القمـر /7)، ولـذلك

---

[1] ظ: التفسير الكبير: 30/ 163.

[2] ظ: السابق : 30/ 163.

[3] معاني القرآن للفراء: 1/ 129، ظ: اللسان (حدث).

[4] معاني القرآن للفراء: 1/ 129.

[5] ظ: مجالس ثعلب: 421/2.

[6] ظ: الحلل في اصلاح الخلل: 383.

أجاز قراءة عبد الله "خاشعةً أبصارهم" وقراءة من قرأ "خُشعاً أبصارهم"[(1)]، واستـشهد على هذا ايضاً بقول الشاعر[(2)]:

وشباب حسن أوجههم　　　من إياد بن نزار بن معد

فجاء بالصفة المشبهة (حسن) مفردة مذكرة وفاعلها (أوجههم) جمـع تكـسير، وكذلك الحال في قول الشاعر[(3)]

يرمي الفِجاج بها الركباتُ معترضاً　　　أعناقَ بزِلها مرخى لها الجدلُ[(4)]

فجاء باسم الفاعل مفرداً مذكراً (معترضاً) و(مرخـى) فيجـوز فيهـا التأنيـث والجمع، فيقال معترضات أو معترضة، ومرخاة أو مرخياتٍ[(5)].

تقديم الفاعل

أجاز الفراء تقديم الفاعل على فعله، على نية تقديم الفعل، واستشهد علـى ذلـك بقول امرؤ القيس[(6)]:

تَبوص وكم من دونها من مفازةٍ　　　وكم أرض جدب دونها ولُصوص[(7)]

فقال فيه :"فرفع على نية تقديم الفعل. وإنما جعلت الفعلَ مقدما فـي البنيـة لأن النكرات لاتسبق أفاعليها؛ ألا ترى أنك تقـول: ماعنـدي شـيء، ولا تقـول ماشـيء عندي"[(8)].

---

(1) ظ: تفسير الطبري: 48/27، والبحر المحيط: 175/8.

(2) معاني القرآن للفراء: 105/3، ونُسب للحرث بن دوس الأنصاري. ونسب أيضاً لأبي دؤاد الأنصاري، ظ: تفسير القرطبي: 17/ 129، والبحر المحيط: 8/ 175.

(3) معاني القرآن للفراء: 105/3، ولم ينسب الى قائله، ظ: البحر المحيط: 8/ 175.

(4) الجدلُ: جمع الجديل وهو الزمام.

(5) ظ: معاني القرآن للفراء: 105/3-106.

(6) معاني القرآن للفراء: 169/1.

(7) البوص: السبق والفوت أي نسبقها، ويروى (تنوص) أي تتحول ، أي تتأخر عنها.

(8) معاني القرآن للفراء: 169/1.

فـ(ارض) عند الفراء هي فاعل لـ(دونها)؛ لأن (دونها) بمعنى استقر دونهـا. وقد منع البصريون هذا ، ونصوا على وجوب تأخير الفاعل عن عامله[1]، وعلّلوا ذلـك بأن الفاعل يتنزل منزلة الجزء من الفعل واستدلوا على ذلك بعدة ادلة[2].

أما النحاة المحدثون ، فبعضهم رفض تقديم الفاعل على رافعه، وبعضهم أجـاز تقديمه وأيده، فقد صرح أحدهم برفض تقديم الفاعل قائلاً: "ولايقال للفاعل فاعل إلا في حالة تقدم الفعل عليه وتأخره لفظاً عنه"[3]. في حـين أجـاز ذلـك الـدكتور مهـدي المخزومي[4]، وتابعه في هذا الدكتور ابراهيم السامرائي أيضاً[5].

وقد أكّد الدكتور عفيف دمشقية تقدم الفاعل على فعله إذ قال: "أن الاسم المتقـدم على الفعل يظل فاعلاً له رغم اعتراض النحاة على ذلك"[6].

وأرجع الدكتور فاضل السامرائي هذه المسألة الى المعنى؛ لأنهـا قائمـة علـى اختلاف المعنى بين تقديم الفاعل وتأخيره، ورأى أن الفاعل يقدم لغرض معنوي كإزالة الوهم أو القصر أو تعجيل المسرة أو غيرها من الاغراض المعنوية الاخرى[7].

وهذا ما نميل اليه، فليس الأمر قائماً على الإعتباط بل لقصد وغرض معنوي ، وكذلك فإن تقديمه بلا مسوغ لغة ضعيفة لم يرد عليها في كلام العرب سـوى شـواهد قليلة لاتدعونا الى محاكاتها.

إلاّ ان الفاعل يجوز تقديمه إذا سبق باحدى أدوات الشرط؛ لأنها تمنع النواسـخ من الدخول عليه، ولأن أدوات الشرط لاتدخلّ إلاّ على الفعل فإذا قُدم الاسم وأُخر الفعل عِلم أن الإسم المقدم هو فاعل الفعل المؤخر؛ لأن أدوات الشرط لاتدخل على الأسماء ،

---

(1) ظ: شرح ابن عقيل: 465/1.

(2) ظ: اسرار العربية للأنباري: 146.

(3) المعجب في النحو، لرؤوف جمال الدين: 48.

(4) ظ: في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي: 24.

(5) ظ: الفعل زمانه وأبنيته للدكتور ابراهيم السامرائي: 209.

(6) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: 34.

(7) ظ: معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي: 2/ 465-466.

وقد ورد ذلك في القرآن الكريم كقوله تعـالى: " **وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** " (التوبة/6) وكقوله تعالى: " **إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ** " (الانشقاق/1)[1].

وكذلك فإن الفراء لم يجز تقديم الفاعل على فعل إلا فـي النكـرات ، أي أنـه اشترط أن يكون الفاعل نكرة وهذا ماعناه بقوله: "وإنما جعلت الفعل مقدماً في النية لأن النكرات لاتسبق أفاعيلها".

ثم أن الفراء قد فسر بذلك وجه الرفع في الإسم النكرة الواقع بعد (كم) الخبرية، فقال عنه أنه فاعلٌ مقدم على فعله، وعلى ذلك أيضاً فـسر وجـه الرفـع فـي قـول الفرزدق[2]:

كم عمة لك يا جرير وخالة   فدعاء قد حلبتْ على عِشاري[3]

فقال الفراء: "أنشدوا قول الشاعر... رفعاً ونصباً وخفضاً، فمن نصب قال: كان أصل كم الاستفهام، ومابعدها من النكرة مفسرة كتفسير العدد، فتركناها في الخبر علـى جهتها وما كانت عليه في الإستفهام ، فنصبنا مابعد (كم) من النكرات ... ومن خفـض قال: طالت صحبة من للنكرة في كم، فلّما حذفناها أعملنا إرادتها، فخفضنا؛ كما قالـت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟ قال: خيرٍ عافاك الله، فخفض، يريد بخير، وأما من رفع فاعمل الفعل الآخر، ونوى تقديم الفعل كأنه قال: كم قد أتاني رجلٌ كريم)[4]. ثم استشهد على ذلك ببيت امريء القيس المتقدم.

أما قول الفرزدق هذا، فالنصب في (عمةً) على جعل (كم) استفهامية، والخفض فيها فعلى جعل (كم) خبرية وعمة مجرورة بحرف جر على نزع الخافض والتقدير (كم من عمة لك ياجرير)، أما الرفع فعلى جعل (عمة) فاعلاً مقدماً، وفعله (حلبت) المتأخر

---

(1) ظ: الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري: 43.

(2) معاني القرآن للفراء: 169/1، ديوانه: 451 وروايته: (كم خالة لك ياجرير وعمـه)، ظ: لـسان العـرب (عشر)، وخزانة الأدب : 126/3.

(3) الضرع: اعوجاج وعيب في القدم، والعشار: جمع العشراء وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر.

(4) معاني القرآن للفراء: 169/1.

عنه، وكأن الفراء قد أجاز تقديم الفاعل في هذه الحالة فقط ، أي مجيء الاسم مرفوعـاً بعد (كم).

ورواه سيبويه بالنصب في (عمة) مرة، وبالجر فيها أخرى، و(كم) عنـده فـي الروايتين خبرية، وقد حكى نصب تمييزها حملاً على الاسـتفهامية[1]، ورواه المبـرد بالأوجه الثلاثة وقال فيه: "واعلم أن هذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه،... فإذا قلت كـم عمةٍ فعلى معنى: رب عمةٍ ، وإذا قلت : كم عمةً؟ فعلى الاستفهام، وإن قلت : كم عمةُ أوقعت (كم) على الزمان فقلت: كم يوماً عمة لك وخالةُ قد حلبت عليّ عشاري ، وكـم مرة، ونحو ذلك. فإذا قلت: كم عمةٍ فلست تقصد الى واحـدة وكـذلك إذا نـصبت وإن رفعت لم تكن إلا واحدة؛ لأن التمييز يقع واحدة في موضع الجميع، وكذلك ماكان فـي معنى (رب)"[2].

ونقل ابن السراج قول المبرد هذا برمته في تفسير النصب والرفع والخفض في (عمة)[3]، والى هذا ذهب النحاس أيضاً[4] وجعل أبو القاسم الزجاجي الرفع والخفـض فيها على معنى الإخبار والنصب على معنى الإستفهام[5].

وقال ابن السيد البطليوسي: "هذه المسألة وقع فيها الخلاف والتنازع بـين ابـي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي، فكان السيرافي يقول: "إن النصب في (عمة وخالة) على جهة الاستفهام، وكان الفارسي يأبى ذلك، ويقول : لامدخلَ ها هنا للإستفهام إنمـا هو إخبار وإنما النصب على أنه شَبه (كم) الخبرية بالاستفهامية كما تشبه بعض الأشياء ببعض إذا كان بينهما تناسب في بعض الأحوال وتوسط أبو الحسن الربعي القول بينهما

---

(1) ظ: كتاب سيبويه : 1/ 293، 253، 72/2، 162، 166.

(2) ظ: المقتضب: 58/3.

(3) ظ: الاصول: 387/1.

(4) ظ: شرح ابيات سيبويه للنحاس: 155.

(5) ظ: الجمل للزجاجي: 148-149.

فقال: الوجه ماقال أبو علي، والذي قاله السيرافي مجازه على أنه استفهم جرياً على وجه النداء به"[1].

وتابع ابن جني ماذهب اليه ابو علي الفارسي؛ ولكنه أجاز أن يكون قد أراد من النصب الاستفهام، وجعل الرفع في (عمة) على الابتداء، وجعل قوله (قد حلبت) خبراً عنها[2].

وجعل ابن يعيش النصب على معنى الاستفهام، والجر والرفع على معنى الإخَبار[3].

ورواه ابن عصفور على النصب في (عمة) فقط، وعد (كم) هنا خبرية وحمل النصب فيها على النصب مع الاستفهامية على رأي سيبويه[4].

وعد ابن عقيل الرفع في (عمةٌ) بعد (كم) الخبرية، واحداً من مسوغات الإبتداء بالنكرة، إذ روى البيت بالرفع فقط في (عمة) و(خالة) ، فـ(عمة) عنده مبتدأ مرفوع ويسوغ ان تكون مبتدأ هو أنها رفعت بعد (كم) الخبرية[5]. والى هذا ذهب الاشموني أيضاً[6]. أما ابن هشام فروى البيت بالجر فقط في (عمة) و(خالة) و(كم) عنده خبرية[7].

ومن هذا كله نجد أن النحاة من قدماء ومحدثين على تعدد رواياتهم لبيت الفرزدق هذا، وتعدد مذاهبهم فيه، لم نجد احداً منهم قال أو ذهب الى ماذهب اليه الفراء في تخريج وجه الرفع في قوله (كم عمةٌ)، فالفراء عدها فاعلاً مقدماً للفعل المتأخر عنها في الشطر الثاني من البيت، في حين جعلها النحاة مبتدأ ، وخبرها جملة (قد حليت علي عشاري)، ورأى أن ماذهبوا اليه هو الصواب، وربما يكون الفراء فدوهم في ذلك، إذ أن تقديم الفاعل على فعله لم يقل به غير الكوفيين ثم أن (كم) سواء كانت خبرية ام

(1) الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لابي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوس: 241.
(2) ظ: اللمع: 246.
(3) ظ: شرح المفصل: 9/ 133.
(4) ظ: شرح الجمل لابن عصفور: 49/2.
(5) ظ: شرح ابن عقيل: 226/1.
(6) ظ: شرح الأشموني: 98/1.
(7) ظ: مغنى اللبيب: 371/1.

استفهامية لابد أن يجيء بعدها اسم يميزها، أما مجيء الفاعل بعدها مقدماً على قوله فهذا لم يقل به أحد من النحاة مطلقاً، ومن ثم لايكون شاهداً على تقدم الفاعل على فعله المتأخر عنه.

دخول اللام في فاعل (هيهات)

الغالب في فاعل أسم الفعل (هيهات) أن يكون اسماً ظاهراً مرفوعاً او ضمير مستتراً فيه[1]، وقد أجاز الفراء، أن يكون فاعله مجروراً بحرف الجر (اللام) فمرة يأتي معه فيكون مجروراً، ومرة أخرى يأتي مجرداً منه فيكون مرفوعاً، وجعل من هذا قوله تعالى: " **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ** " (الحج/ 36) فقد جاء فاعل (هيهات) مجروراً بـ(اللام) وهو قوله (لما) ، فقال الفراء: "لو لم تكن في (ما) اللام كان صواباً. ودخول اللام عربي. ومثله في الكلام هيهات لك: وهيهات أنت مِنّا، وهيهات لأرضك[2]، وما جاء مجرداً عن اللام قول جرير[3]:

فأيهات أيهات العِقيقُ ومن به   وأيهات وصلٌ بالعقيق نواصله[4]

فقال الفراء: "فمن لم يدخل اللام رفع الاسم، ومعنى هيهات بعيد كأنه قال: بعيد (ماتوعدون) وبعيد العقيق وأهله"[5].

دلالة الفاعل والمفعول به على متكلم واحد

ذهب الفراء الى أن الفعل إذ كان واقعاً على مفعول به يرجع الى الفاعل نفسهِ، فإن العرب يفصلون بين الفعل والمفعول به؛ فلا يجعلون المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل مباشرةً وإنما يجعلونه متصلاً باسم يعود على ذلك الفاعل نفسه، في

---

(1) ظ: الخصائص: 3/ 41-42. واوضح المسالك: 192/2-193 والمقرب: 147-148.

(2) معاني القرآن للفراء: 235/2.

(3) السابق: 2/ 235، ديوانه: 479.

(4) أيهات: لغة في (هيهات) وكذلك (أيهاتٍ، وأيهاتاً وأيهان، وَأيها)، ظ: الخصائص: 42/3.

(5) معاني القرآن للفراء: 235/2.

الافعال التامة فقط، أما في الافعال الناقصة فيجعلون الفاعل والمفعول به –الذي هو الفاعل نفسه- متصلين بالفعل الناقص مباشرة، وهذا ماقصده الفراء بقوله: "والعرب إذا أوقعت فِعل شيء على نفسه قد كُني فيه عن الاسم قالوا في الأفعال التّامة غير ما يقولون في الناقصة. فيقال للرجل: قتلتَ نفسك، وأحسنت إلى نفسك، ولايقولون: قتلتك ولا أحسنتَ إليك". كذلك قال الله تبارك وتعالى: " **فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ**" (البقرة/ 54) في كثير من القرآن؛ كقوله : " **وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** " (هود/ 118)، فإذا كان الفعل ناقصاً –مثل حسبت وظننت – قالوا : أَظُنني خارجاً، وأَحسبني خارجا، ومتى تراك خارجا، ولم يقولوا: متى ترى نفسك، ولا متى تظن نفسك؛ وذلك أنهم أرادوا أن يفرقوا بين الفعل الذي قد يلْغى، وبين الفعل الذي لايجوز إلغاؤه؛ ألا ترى أنك تقول: أنا –أظن- خارج، فتبطل (أظن) ويعمل في الإسم فعله، وقد قال الله تبارك وتعالى: " **إِنَّ الإِنسَانَ لَيَطْغَى ، أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى** " (العلق/ 6، 7) ولم يقل : رأى نفسه. وربما جاء في الشعر: ضربتَك أو شبهه من التام)[1]. أي قد يجيء الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين بالفعل التام مباشرة، كما يجيئان مع الافعال الناقصة، والافعال المتعدية الى أكثر من مفعول به واحد، واستشهد الفراء على هذا يقول جران العود[2]:

خُذا حذراً يا جارتَي فإنني　　　رأيتُ جران العودِ قد كاد يصلح

لقد كان لي في ضرتين عدِمتُني　　　وما كنت َألقَى من رزينة َأبرح[3]

فقال (عدِمتني)، وكان الافضل أن يقول: (عدمتُ نفسي)، لإن الفاعل والمفعول عائدان الى المتكلم نفسهِ، وقد أجاز الفراء هذا وإن كان قليلاً، وفي ضرورة الشعر[4]، لأنه قد ورد عن العرب أنهم قالوا: عدِمتُني ، ووجدتُني، وفقدتُني[5].

العطف على ضمير الفاعل المستتر في فعله

---

(1) معاني القرآن للفراء: 1/ 333-334، وظ: 2/ 105-106.

(2) السابق: 334/1، 106/2، واسم الشاعر: عامر بن الحارث النميري و(جران العود) لقب له.

(3) العود: البعير المسن، وجرانه: مقدم عنقه.

(4) ظ: معاني القرآن للفراء: 106/2.

(5) ظ: السابق: 1/ 334.

أجاز الفراء عطف الاسم على الفاعل الضمير المستتر في فعله كقوله تعالى: "ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الأَعْلَى " (النجم /6، 7)، فقال الفراء: "فاضمر الاسم في استوى، ورد عليه هو ، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه –ولايكادون يقولون:- استوى وأبوه، وهو جائز، لأن في الفعل مضمراً"[1]، واستشهد على هذا أيضاً، بقول الشاعر[2]:

ألم تَر أن النّبع يخلقُ عوده   ولا يستوى والخِروع المتَقصفُ[3]

فعطف (الخروع المتقصف) على الضمير الفاعل المستتر في الفعل (استوى) وتقديره : هو، وجعل الفراء هذا قليلاً في كلام العرب، والأكثر ، كما قال البصريون وهو أن يفصل بين الضمير المستتر، وما عطف عليه، بالتوكيد أو بغيره[4]، وجعل من هذا قوله تعالى: " أَئِذَا كُنَّا تُرَابًا وَآبَاؤُنَا" (النمل/ 67). فقال الفراء: "فرد الآباء على المضمر في (كُنا) إلا أنه حسن لما حيلَ بينهما بالتراب والكلام: أئذا كنا تُراباً نحن وآباؤنا"[5].

ومنع البصريون هذا العطف إلا على قبحٍ في ضرورة الشعر[6]، وحجتهم في هذا أن الضمير المعطوف عليه "إما أن يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به فإن كان مقدأً فيه نحو (قام وزيد) فكأنّه قد عطَف اسماً على فعل، وإن كان ملفوظاً به نحو (قمتُ وزيد) فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لايجوز"[1]. أما الكوفيون فلا حجة لهم سوى القرآن

---

(1) معاني القرآن للفراء: 3/ 95.

(2) السابق: 3/ 95، ولم ينسب الى قائله، ظ: تفسير القرطبي: 17/ 85.

(3) يخلقُ: يملس، المتقصف: المتكسر.

(4) ظ: ارتشاف الضرب لابي حيان: 2/ 258.

(5) معاني القرآن للفراء: 95/3.

(6) ظ: الانصاف: 2/ 474-475.

(1) الانصاف : 477/2.

الكريم وكلام العرب، فمعنى قوله تعالى: " **ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الأَعْلَى** ": استوى جبريلُ ومحمد بالأُفُق[2].

وتأول البصريون هذه الآية الكريمة، فعندهم، (الواو واو الحال لا واو العطف ، والمراد جبريل وحده ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق)[3]. وجعلوا قول الشاعر هذا واشباهه من الشاذ الذي لايؤخذ به ولايقاس عليه؛ فهو مقصور على ضرورة الشعر فقط[4]. فقال سيبويه: "وزعم الخليل أن هذا إنما قَبح من قِبلَ أن هذا الإضمار يبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعلَ عن حاله إذا بعد منه. وإنما حسنت شركتُه المنصوب لأنه لا يغير الفعلُ فيه عن حاله التي كان عليها قبل أن يضمر، فاشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر، إذا كـان الفعـلُ لايغير عن حالة قبل أن يضمر فيه"[5].

وذهب ابن جني الى جواز هذا في الشعر فقط[6] وتَبِعه في هذا أبـن بابـشاذ[7]، ومضى ابن هشام الى أبعد من الجواز حتى جعله قياساً[8].

وجعل ابن يعيش تلك الواو في هذه الشواهد وغيرها حالية، والجملة بعدها فـي محل نصب حال[9] إلاّ أننا لو أنعمنا النظر فيها لوجدنا أن معنى العطف بمعنـى (مـع) اقوى من الحال[10].

كما أجاز النحاة هذا العطف مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وعللّوا ذلك؛ بأن الفصل يتنزل منزلة التوكيد[1]. وذكر النحاس أنه يجـوز العطـف إذا طـال

---

[2] ظ: السابق: 2/ 475.

[3] ظ: السابق: 2/477.

[4] ظ: السابق: 2/ 477.

[5] كتاب سيبويه: 2/ 378.

[6] ظ: الخصائص: 2/ 386.

[7] ظ: شرح المقدمة المحسبة: 2/ 43.

[8] ظ: مغنى اللبيب: 2/ 866.

[9] ظ: شرح المفصل: 76/3.

[10] ظ: الشاهد الشعري: الشاذ: 59.

الكلام، فلو قلنا: ضربت زيداً وعمرو فعطفنا عمراً على التاء كان حسناً لطول الكلام[2]، وقد توسط الفراء في هذا فلم يجزه مطلقاً كما ذهب النحاة الكوفيون، ولم يمنعه كما ذهب النحاة البصريون، وإنما وصف كلا الاستعمالين فجعل العطف مع الفصل هو الاكثر في الكلام، واجاز العطف من دون الفصل إلا أن استعماله قليل جداً وهذا ما قصده بقوله : "ولايكادون يقولون: استوى وابوه"، وهذا ما اثبته القرآن الكريم أيضاً فمواضع العطـف فيه مع الفصل اكثر بكثير[3] من مواضع العطف من دون فصل، فالإستعمالان جـائزان لأنهما واردان في كلام العرب والقرآن الكريم، وعدم الفصل يرجع الى رغبة العـرب في الايجاز تجنباً للتكرار والاطناب في الكلام ولاسيما إذا كان المعنى واضحاً لايحتاج الى ذكر المعطوف عليه وغيره من الكلام.

مجيء فاعل كفى بغير الباء

الغالب في فاعل الفعل (كفى) أن يأتي مجروراً بالباء الزائدة، كقولـه تعـالى: "**وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**" (النساء/ 79، الفتح /28) و " **وَكَفَى بِرَبِّكَ** " (الاسـراء/ 17) و" **كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا**"(الاسراء/74)، فقال الفراء: "وإنما يجوز دخول البـاء في المرفوع إذا كان يمدح به صاحبه؛ ألا ترى أنك تقول: كفاك به ونهاك به وأكرم به، وبئس به رجلاً ونعم رجلاً، وطاب بطعامك طعاماً، وجاد بثوبك ثوباً، ولو لم يكن مدحاً أو ذماً لم يجز دخولها؟ ألا ترى أن الذي يقول: قام أخوك أو قعد أخوك لايجوز لـه أن يقول : قام بأخيك ولا قعد بأخيك؛ الا أن يريد قام به غيره وقعد به"[1]. و استشهد على ذلك بقول الشاعر[2]:

---

[1] ظ: معاني القرآن للأخفش: 2/ 346.

[2] ظ: شرح القصائد التسع المشهورات للنحاس: 2/ 474.

[3] من مواضع الفصل قوله تعالى: " **فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا** " (المائـدة/ 24)، و" **اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**" (البقرة/ 35).

[1] معاني القرآن للفراء: 2/ 119-120.

[2] السابق: 119/2، ونُسِب في اللسان (هدى) الى زيادة بن زيد.

ويخبرني عن غائب المرءِ هديه   كفى الهدى عما غيب المرء مخبِرا[3]

والأغلب أن يقول الشاعر : كفى بالهدى، فلما لم يأت بالباء رفع الفاعل على الأصل فيه.

فمجيء الباء مع فاعل (كفى) هو الاستعمال الأغلب في كلام العرب، ويكون مجيء الباء واجباً، مع فاعل (أفعل) التعجب[4]. ويكون مجيئها في غير هذين الموضعين قليلاً، فمن ذلك مجيئها مع المفعول واستشهد الفراء على ذلك بقول قيس بن زهير[5]:

ألم يأتيك والأنباء تنمي   بما لاقت لبون بني زياد

فقال الفراء فيه: "... وقد أدخلوها على (ما) إذا أرادوا بها المصدر"[6]، فـ(ما) في موضع نصب مفعول به، ولعل هذا هو ما قصده الفراء بقوله: "اذا أرادوا بها المصدر" وهذا ماذهب اليه السيرافي ايضاً بقوله: "... وفاعل (يأتيك) يجوز أن يكون مضمراً في (يأتيك) يدلّ عليه قوله: والانباء تنمى فكأنه قال: ألم يأتك النبأ والأنباء تنمي؟ وقوله (والأنباء تنمى) جملة اعتراضية بين قوله: "يأتيك وبين قوله (بما لاقت)... والباء وما بعدها في موضع نصب بـ(يأتيك)، ويجوز أن يقال (لبون) فاعل يأتيك ، كأنه قال : ألم يأتيك لبون بني زياد؟ يريد: ألم يأتيك خبر لبون بني زياد وما صنع بها فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه ويكون في (لاقت) ضمير يعود الى (الليون) ويكون (لبون) في نية التقديم كأن قال: ألم يأتيك خبر لبون بني زياد بما لاقت[1] إلا أنه جعل (ما) مفعولاً لـ(ياتي) وليس لـ(تنمي) كما ذهب الفراء . وجعل الأعلم (ما) فاعلاً

---

(3) الهدى: السيرة والسمت، وهذا الشاهد مما تفرد به الفراء فلم أجده عند غيره.

(4) ظ: شرح ابن عقيل: 463/1.

(5) معاني القرآن للفراء: 223/2، كتاب سيبويه : 3/ 316، والأغاني: 131/17، شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 1/ 340، المقاصد النحوية: 30/1، شرح شافية ابن الحاجب: 184/3، والجني الداني: 50، وشرح شواهد المغني: 328، وخزانة الأدب: 359/8، شرح شواهد الشافية: 408، الدرر اللوامع: 162/1.

(6) معاني القرآن للفراء: 223/2.

(1) شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 340/1.

لـ(يأتيك) والباء زائدة مؤكدة، وأجاز أيضاً أن يكون الفاعل مضمراً و(بما لاقت) تكون متعلقة بـ(يأتيك)[2].

وأجاز ابن يعيش في (ما) أن تكون فاعلاً، أو مفعولاً به والباء زائـدة معهمـا، فقال فيه: "الباء زائدة والمراد مالاقت لبون بني زياد، ويجوز أن يكون الفاعل في النيـة والمراد الأهل أتاه الأنباء فتكون الباء مزيدة مع المفعول"[3].

وجعل ابن عصفور (ما) فاعلاً والباء زائدة على غير قيـاس فـي الفاعـل[4]، وكذلك ابن هشام فجعل قوله (والأبناء تني) جملة معترضة بين الفعل ومرفوعه؛ لإفـادة الكلام تقويةً وتسديداً، كما أجاز أن يكون ذلك من باب التنازع، فيكون الفعلان (يأتي) و (تنمي) قد تنازعا (ما) فأُعمل الثاني وأُضمر الفاعل في الأول وعلى هذا فلا اعتـراض ولازيادة، ورجح الاعمال في الثاني، إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وغيره[5].وعـد الاستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد هذا من باب جر الفاعل شذوذاً[6].

ومن هذا أرى أن النحاة لم يذهبوا الى ماذهب اليه الفراء في جعل (ما) مفعـولاً به للفعل (تنمي)، أما الذين أجازوا فيها النصب على أن تكون مفعولاً به لـ(يأتي) وليس لـ(تنمي)، والظاهر أن جعلها مفعولاً به لـ(تنمي)-كما ذهب الفراء- أقيس في اللغـة وأتم في المعنى؛ فإن (يأتي) قد أخذ فاعله سواء كان مضمراً ام مقدراً وكذلك فقد نصب مفعوله وهو الضمير (الكاف) فالكلام عليه قد انتهى، ثم جاء كلام آخر وجملة أخرى قد عطفت بالواو على جملة (يأتي) وهي قوله (والأنباء تنمي) فالفعل تنمي قد رفع فاعلـه أيضاً، وبقي مفعوله الذي يتتم فائدة الكلام؛ لأنه قد يسأل سائلٌ فيقـول: "بمـاذ أنمـت الأخبار؟ فيجاب بما لاقت لبون بني زياد، فتكون (ما) في موضع نصب مفعولاً به للفعل تنمى وليس فاعلاً أو مفعولاً به لـ(ياتي) وهذا ما عبر عنه ابن هشام بقوله المتقـدم "إذ

---

[2] ظ: تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري: 66.

[3] شرح المفصل: 24/8.

[4] ظ: شرح الجمل لإبن عصفور: 482/1.

[5] ظ: مغني اللبيب لإبن هشام: 23/2.

[6] ظ: الانصاف: 171/1-172، وشرح ابن عقيل: 463/1.

الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وغيره"، إلا أن الفعل (تنمي) قد تعدى الى مفعوله بحرف الجر وليس مباشرة.

أو يكون الفراء قد عنى بقوله (المصدر) أن تكون (ما) وما دخلت عليـه فـي تأويل مصدر مقدر من (ما) والفعل وهذا المصدر في محل نصب والباء زائـدة كمـا دخلت على قوله تعالى: " **وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ** " (الحج/ 25) و"إالحاد بظلمٍ" فـي موضع نصب[1]، فكذلك هاهنا (ما) في موضع نصب.

ومايرجع هذا عندي أن الفراء كان قد استشهد على مجيء الباء زائدة في الفاعل وهو مصدر مؤول، ثم استشهد على مجيء الباء الزائدة في المفعول به وهـو مـصدر مؤولٌ كذلك وهو قول قيس بن زهير المتقدم، أما مجيء الفاعل مصدراً مؤولاً، مع جره بالباء الزائدة، فقد استشهد عليه الفراء بقول امرئ القيس[2]:

ألاهل أتاها والحرادثُ جمةً   بأن امرأ القيس بن تَمِلِك بيقرا[3]

فـ(أن) مع مادخلت عليه في محل رفع فاعل للفعل (أتاها) والباء زائـدة فقـال الفراء : "ودخول الباء في (أن) أسهل منه في الإلحاد ومـا أشـبهه؛ لأن (أن) تـضمر الخوافض معها كثيراً، وتكون كالشرط فاحتملت دخولَ الخافض وخروجه؛ لأن الإعراب لايتبين فيها، وقل في المصادِر؛ لتبين الرفع والخفض فيها"[4].

نَصب الفاعل

حكم الفاعل الرفع، وقد يجر في حالات معينة، كاضافته الى المصدر أو الجـر بـ(الباء) –كما مر قبل قليل- و(من) الزائدتين؛ وهو في كل هذا مجرور لفظاً مرفـوع

---

(1) ظ: معاني القرآن للفراء: 223/2.

(2) معاني القرآن للفراء: 222/2، وظ: شرح التصريح: 84/1، والانـصاف للأنبـاري: 171/1، وخزانـة الادب: 161/4، واللسان (بقر).

(3) بيقرا: إذا هاجر الرجل من أرض أو خرج الى حيث لايدري.

(4) معاني القرآن للفراء: 222/2.

محلاً[1]، إلا أننا وجدنا شواهد شعرية لم يكن الفاعلُ فيها مرفوعا[2]، فمن ذلك ماستشهد به الفراء على مجيء الفاعل منصوباً، كقول الشاعر[3]:

قد سالم الحياتِ منه القَدما الأُفعوان والشجاع الشجعما

وقد أرجع ذلك الفراء الى الحمل على المعنى فقال: "فنصب الشجاع، والحيات قبل ذلك مرفوعة؛ لأن المعنى: قد سالمت رجله الحيات وسالمتها ، فلما احتاج الى نصب القافية جعل الفعل من القدم واقعاً على الحيات"[4]. أي أن معنى الفعل قد حصل من الفاعل والمفعول معاً أي من الحيات والقدم، فكلاهما قد شارك في حصول الفعل بينهما فالقدم مسالمة للشجاع والشجاع مسالم للقدم، وهذا تفسير الخليل[5]، وكذلك سيبويه إذ قال "فإنما نصب الأفعوان والشجاع لأنه قد علم أن القدم ههنا مسالِمةُ كما أنها مسالَمة فَحمل الكلام على أنها مشاركة"[6].

وأوجب ابن قتيبةَ الرفع في (الأفعوان والشجاع)؛ لأنهما فاعلان ومفعولان في المعنى فقال: "فنصب الأفعوان والشجاع، وكان الوجه أن يرفعهما؛ لأن ما حالفته فقد حالفك فهما فاعلان ومفعولان"[7].

وتابع المبرد في هذا قول الخليل وسيبويه في المشاركة في الفعل بين القدم والأفعوان والشجاع[1]. وقال ابن جني: "وأما ماذهب اليه البغداديون من أنه يجوز حذف

---

(1) ظ: شرح الأشموني: 2/99-100.

(2) ظ: كتاب سيبويه: 4/403، معاني القرآن للأخفش: 1/93، 113، اللمع لابن جني : 17، والمقاصد النحوية للعيني (ت855هـ): 1/133-134.

(3) معاني القرآن للفراء: 3/11، ونسبه سيبويه الى عبد بني عبس: 1/287، ونسب للعجاج ولابي حيان الفقعسي ولمساور العبسي وللدبيري ولعبد بني عبس في خزانة الادب: 11/411 والمقاصد النحوية: 4/81، الدرر:3/6، والمساور في اللسان ( ) وللدبيري في شرح أبيات سيبويه للسيرافي: 1:201 وهو في ديوان العجاج: 89، وظ: تفسير الطبري: 24/50. المخصص لابن سيدة: 16/106، المذكر والمؤنث للأنباري: 6.

(4) معاني القرآن للفراء: 3/17.

(5) ظ: الجمل للخليل: 132.

(6) كتاب سيبويه: 1/287.

(7) تأويل شكل القرآن : 123.

(1) ظ: المقتضب: 3/283.

نون التثنية... قالوا: اراد القدمان فحذف النون ونصب الحيات وجعلوا الأفعوان ومابعده بدلاً منها... فهذه رواية والصحيح عندنا هو مارواه سيبويه برفع الحيات ونصب القـدم ونصب الافعوان ومابعده بفعل مضمر دل عليه سالم لأنه قد علم أنها مسالمة كما أنهـا مسالمة فكأنه قال في مابعد وسالمت القدم الأفعوان والشجاع الشجعما"[2]، وفصل ابـن عصفور قول ابن جني هذا ، فقال: "... أنشده أبو القاسم شاهداً على المفعول المحـول على المعنى. ولاحجة له فيه؛ لأن الأفعوان منصوب بإضمار فعل يفسره سالم، فكأنـه قال: سالم القدم الأفعوان؛ لأن الحيات إذا سالمت القدم فقد سالمتها ولايتصور أن يكـون الأفعوان بدلاً من الحيات على المعنى لأن البدل تابع للمبدل منه على المعنى في إعرابه إلا فيما له لفظ وموضع فإنه يبدل منه تارة على لفظه وتارة على موقعه، وهـذا لفـظ مرفوع، وموضعه مرفوع لأنه فاعل"[3] وأشار ابن عصفور الى رواية النـصب فـي (الحياتِ)[4] ونسبها الى الكوفيين، وعلى هذا يكون القدمان فاعلاً وحذف النـون منهـا ضرورة[5]. إلاّ أن الفراء أثبت الرفع في (الحياتُ) بقوله نصاً (والحيـات قبـل ذلـك مرفوعة) إلا أن رواية الشاهد في كتابه جاءت بالنصب في (الحيات) ويبدو ان هذا خطأ ممن نسخ كتابه وليس منه؛ لانه نص على رواية الرفع بقوله ثم أنه لم يشر الى ان فيه رواية أخرى بالنصب، وعلى هذا يكون ماقصده هو الرفـع فقـط، وذهـب الـى أن (الافعوان والشجاع الشجعما) بدل من الحيات؛ لأن الأفعوان هـو ذكـر الأفـاعي[6]، والشجاع الشجعما ضرب منها، والنصب فيهما يكون على المعنى وهو كون الحيات هي أيضاً مسالمة.

وهذا ماذهب اليه الأشموني حيث قال: "نصب الأفعوان وهو بدل مـن الحيـات وهو مرفوع لفظاً؛ لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان ومفعولان، وهذا التوجهيه أسـهل

---

(2) سر صناعة الإعراب: 2/ 483.

(3) شرح الجمل لإبن عصفور: 185/2.

(4) ظ: الخصائص: 430/2، وشرح ابن عقيل: 462/1، ومغني اللبيب: 519/2.

(5) ظ: شرح الجمل: 185/2.

(6) ظ: شرح الفصيح لإبن هشام اللخمي (ت 577هـ): 191.

من أن يكون التقدير قد سالم الحياتُ منه القدم وسالمت القدم الأفعوان"[1]. وقد أكّد هـذا السيوطي أيضاً، وأرجع العلة في ذلك الى صيغة الفعل (سالم) الصرفية نفـسها فقـال: "...لأن لفظ (سالم) يقتضي الفاعلية من فاعلتُه، فلزم أن يكون كُل منهما فاعلاً بما صدر من فعله، مفعولاً بما صدر من فعل صاحبه... فجاز أن يحمل اللفـظ فـي الأفعـوان والشجاع على مافيها وفي الحيات من معنى الفاعلية، وصح به معنى المفعولية وصح به معنى البدل"[2]، وهذا ماعناه الفراء بقوله: (فنصب الشجاع، والحياتُ قبل ذلك مرفوعة) فاشار بذلك الى معنى البدل، وأرجع ذلك الى سببين : الأول: هو الحمل على المعنـى كما قال النحاة، والثاني: ضرورة القافية التي دعت الشاعر الى أن يأتي بالاسم منصوبا وإن كان معطوفاً على ما أصله الرفع. وقد رواه بعض النحاة بالنـصب فـي الفاعـل والمفعول واستشهدوا به على نصبهما معاً في احدى اللهجات[3].

العطف بالنصب على المنادى المرفوع

من الاحكام التي يجب في التوابع كالنعت والمعطوف أن تكون تابعة لإعـراب متبوعها في الرفع والنصب والخفض، وقد أجاز النحاة النَصب في الإسم المعطوف على المنادى المفرد المرفوع، وجعلوا منـه قولـه تعـالى: " **يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ** " (سبأ/10)[4] فقال الفراء: "(والطير) منصوبة على جهتين: إحدهما أن تنـصبها بالفعـل بقوله: ولَقَد آتينا داود منّا فضلاً وسخرنا له الطير، فيكون مثل قولك: أطعمتـه طعامـاً وماء، تريد وسقيته ماء . فيجوز ذلك. والوجه الآخر بالنداء لأنك إذا قلـت: يـاعمرو والصلت أقبلا، نصبت الصلت لأنه إنما يدعى بيأيها، فإذا فقدتها كان كالمعـدول عـن

---

(1) شرح الأشموني: 399/2.

(2) الأشباه والنظائر في النحو: 122/6.

(3) ظ: العوامل المائة النحوية لعبد القاهر الجرجاني: 285، وشرح ابـن عقيـل: 462/1، وشـرح شـواهد المغنى: 973/2.

(4) ظ: الجمل: 109، 110، واللمع: 1/ 110-111.

جهته فنصب. وقد يجوز رفعه على أن يتبع ماقبله. ويجوز رفعه على: أوبي أنت والطير"[1].

واستشهد الفراء على هذا أيضاً، بقول الشاعر[2]:

ألا ياعمرو والضحاك سِيرا   فقد جاوزتماً خَمر الطريقِ[3]

فقد نصب (الضحاك) وهو معطوف على المنادى (عمرو)، وعلةُ هذا عند الفراء أن المعطوف حرفُ بالألف واللام فلا يجوز دخول حرف النداء عليه مباشرةً؛ لأن العطف يجعل المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكما أن المعطوف عليه منادى بـ(يا) النداء، كذلك يجب أن يكون المعطوف قابلاً لدخول حرف النداء عليه، وهنا لايجوز دخول حرف النداء على المعطوف لأن فيه (ال) التعرف فهو مخالف للمعطوف عليه، وهذا هو المعنى الذي قصده الفراء بقوله (كالمعدول عن جهته) وهذا تعليل الخليل نفسه إذ قال: "نصب الطير لأن حرف النداء لم يقع عليه ولم يجز أن تقول يالفضل فنصب على خلاف النداء"[4].

وأجاز الفراء أن يكون (الضحاك) مرفوعاً إتباعاً لـ(عمرو)، وأجاز الخليل الرفع فيه أيضاً ولكن على تقدير فعل قبله، فيكون فاعلاً له وجملته معطوفة على جملة المنادى، ولعلّ هذا هو تفسير قوله (على خلاف النداء)، فقال: "ويجوز أن ترفع على معنى يازيد أقبل وليقبل معك الفضل وعلى هذا قراءة من قرأ "ياجبال اوبى معه والطير"[5] على الرفع ومجازة ليؤوب الطير معك)[6].

وأجاز ابن جني الرفع والنصب أيضاً على حدٍ سواء في المعطوف على المنادى المرفوع فقال: "فإن عطفت على المضموم اسماً فيه ألف ولام كنت مخيراً إن شئت

---

[1] معاني القرآن للفراء: 355/2.

[2] السابق: 355/2، ولم ينسب الى قائله، وظ: كتاب العين: 263/4، واللسان (خمر).

[3] الخمر: المكان الذي يختفي فيه الذئب، ويروى (ألا زيد والضماك)، وظ:الجمل: 110، واللمع: 111/1، وشرح قطر الندى: 229.

[4] الجمل: 109.

[5] هذه قراءة أبي عمر وعاصم وابن هرمز وأبي يحيى وغيرهم، ظ: الكشاف: 281/3. والبحر المحيط: 263/7، وشرح التصريح: 176/2، ومعجم القراءات القرآنية للدكتور عبد العال سالم : والدكتور احمد مختار عمر: 5/ 146.

[6] الجمل: 110.

رفعته وإن شئت نصبته تقول: يازيد والحارثُ وإن شئت والحـارثَ قـال الله تعـالى "ياجبال اوبي معه والطير" والطير يقرءان جميعاً بالرفع والنصب"[1] وكذلك الحال عنده في قول الشاعر، فذكر أنه يروى بالرفع والنصب في (الضحاك).

وتابعه في هذا ابن هشام فاجاز الرفع والنصب مطلقاً في جميع التوابع، فـالرفع فيها اتباعاً للفظ المنادى، والنصب إتباعاً لِمحله، إلا أنه جعل قراءة الرفع في (والطير) شاذةً ولم يبين لنا ماهو وجه الشذوذ فيها[2].

أما إذا كان المعطوف على المنادى المرفوع مجرداً من الألف واللام، وكـان مضافاً وجب نصبه، كقولنا: يازيد وأبا عبدالله[3]، واستشهد الفـراء علـى هـذا بقـول الشاعر[4]:

ياطلحة الكاملُ وابن الكامل

فنصب الشاعر المعطوف (ابن) لانه مجرد من الالف والـلام ومـضاف الـى (الكامل) ، وقد أجاز الفراء فيه الرفع أيضاً، فقال "والنعت يجري في الحرف المنـادى، كما يجري المعطوف: ينصب ويرفع ، ألا ترى أنك تقول: إن أخاك قـائِم وزيـد، وإن أخاك قائم وزيداً فيجرى المعطوف في إن بعد الفعل مجرى النعت بعد الفعل"[5].

وأجازة الفراء هذه يشَم منها رائحة التيسر إذ يرجع حكم المعطوف هنـا الـى حكمه العام وهو أن يكون تابعاً في حركته الإعرابية لمتبوعه وهذا يتجلى في الرفع دون النصب. وهذا مذهب حسن يريحنا من تقدير اللفظ والمحل ومـن اشـتراط التعريـف والاضافة وعدمهما.

نصب المنادى النكرة المقصودة

---

(1) اللمع: 1/110-111.

(2) ظ: شرح قطر الندى: 229-232

(3) ظ: شرح قطر الندى: 232.

(4) معاني القرآن للفراء: 2/355، ولم ينسب لقائله.

(5) معاني القرآن للفراء: 2/ 355.

حكم المنادى النكرة المقصودة أن يكون مبنياً على مايرفع به، ويجوز أن يلحقـه التنوين فيكون مرفوعاً أو منصوباً معه ويزول عنه البناء، وخص النحاة هذا بالضرورة الشعرية فقط[1].

وقد ذكر الفراء أن العرب ربما نصبوا المنادى النكرة المقصودة، ولكنـه قليـل وكأنه قد ألمح الى تلك الضرورة التي قال بها النحاة، ولاسيما أنه استشهد علـى ذلـك بشعر فقط، كقول الشاعر[2]:

يا سيـداً مأنت من سيدٍ　　　موطّأ الأعقابِ رحب الذراع

قوال معروف وفعالـه　　　نحار ُأمات الرباع الرتـاع[3]

فنصب الشاعر (سيداً) وهو منادى نكرة مقصودة، واشار الفراء الى رواية الرفع فيه على الاصل فقال: "أنشدنيه بعض بني سليم (موطأ) بـالرفع، وأنـشدنيه الكـسائي (موطأ) بالخفض"[4].

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:[5]

ألا يا قتيلاً ما قتيلُ بني حِلْس　　　إذا ابتل أطرافُ الرماح من الدعس[6]

فنصب (قتيلا) وهو نكرة مقصودة؛ لان الشاعر عني به قتيلاً معروفاً ومحـدداً بواسطة النداء، وكان حقه الرفع، فقال الفراء: "ولو رفعت النكرة الموصولة بالصفة كان صواباًقد قالت العرب: *يا دار غيرها البلى تغييرا*

تريد ياايتُها الدار غيرها ، وسمعت أبا الجراح يقول لرجل: أيا مجنُون مجنُـون، إتباع. وسمعت من العرب: يامهتم بأمرنا لاتهتم، يريدون: يأيها المهتم"[1].

---

[1] ظ: شرح ابن عقيل: 2/ 258، والنحو الوافي: 4/ 26.

[2] معاني القرآن للفراء: 2/ 375، ونُسب للسفاح بن بكير اليربوعي، وظ: خزانة الادب: 2/ 292

[3] موطأ الاعقاب : كناية عن اتباع الناس له، أمات الرباع: النوق، الرتاع: التي ترعى الخصب.

[4] معاني القرآن للفراء: 2/ 376.

[5] السابق: 2/ 376، ولم ينسب الى قائله.

[6] بنوحلس: بطن من الإزد، ظ: اللسان (حلس)، الدعس: الطعن.

ومعنى كلام الفراء هذا أن حكم المنادى النكرة المقصود كحكم المنادى المفـرد العلم فكلاهما مبني على الرفع، وإذا لحقهما التنوين فإنه لضرورة الشعر وإن لم يصرح بذلك ولكن يفهم من كلامه.

رفع الفعل المضارع بعد عامل نصب

تكلم الفراء على مجيء الفعل المضارع مرفوعاً وقد سبق بحرف نصب، فقال: "... ولو رفع الفعل في (أن) بغير (لا) لكان صواباً، كقولك: حسبت أن تقولُ ذاك، لأن الهاء تحسن في (أن) فتقول حسبت أنه يقول ذاك"[2]. واستشهد على هذا بقول القاسم بن معن[3]:

إني زعيم ياتويـــــ ـقَةُ إن بخوت من الـزواحِ
وسلِمتِ من عرض الحتُـو فِ من الغُدو إلى الـرواحِ
أن تهبطين بلاد قـــو م يرتعون من الطـــلاح[4]

فرفع (أن تهبطين) ولم يقل: أن تهبطي؛ وذلك على تفسيرين: الأول: أن يكـون على تقدير (لا) بين (أن) والفعل كما ذكر الفراء ذلك، وفي هذه الحالـة يجـوز رفـع المضارع، فتكون (لا) نافية غير عاملة و(أن) مفسرة[5]. والتفسير الثاني أن تكون (أن) ليست داخلة على المضارع وإنما على الضمير المحذوف الذي يكون اسمها، والتقـدير (أنك تهبطين) ، وجملة المضارع خبرها.

رفع الفعل المضارع على الاستئناف

---

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 376.

(2) معاني القرآن للفراء: 1/135-136.

(3) ظ: السابق: 1/ 136.

(4) والطلاح: جمع طلحة فهي شجرة طويلة كثيفة الاغصان يستظل بها الانسان والحيوان.

(5) ظ: النحو العراقي: 4/ 296-297.

من الشواهد الشعرية التي جاء فيه الفعل المضارع مرفوعاً؛ لانه استئنف به الكلام –عند الفراء- قول الشاعر[1]:

والشعر لايستطيعه من يظلمه   يريد أن يعربه فيعجمه

فرفع الشاعر الفعل المضارع (فيعجمه) على الاستئناف؛ لأن الفاء حرف استئناف، وقد استشهد الفراء بهذا الشاهد لتفسير وجه الرفع في قوله تعالى: " **وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ**" (النساء/ 27)، وكذلك قوله تعالى: " **يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلاَّ أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ** " (التوبة/ 32) فقال الفراء: "رفعت (ويريد الله) لأنها لاتشاكل (أن يتوب) ألا ترى أن ضمك إيهما لايجوز، فاستأنفت... فيأبى في موضع رفع لايجوز إلا ذلك"[2]، وكذلك الأمر في قول الشاعر هذا فلما كان المعنى في (فيعجمه) لايشاكل (أن يعربه) رفع الفعل (فيعجمه) على الاستئناف والتقدير: فإذا هو يعجمه[3]. ومثل هذا أيضاً قول جميل بن معمر العذري[4]:

ألم تَسأَل الربع القديم فينطقُ   وهل تُخبرنْك اليوم بيداء سملقُ[5]

فرفع (فينطق) على الاستئناف؛ لانه أراد: ألم تسأل الربع فإنه يخبرك عن اهله[6].

رفع الفعل المضارع على معنى الحال

أجاز الفراء رفع الفعل المضارع الواقع بين فعل الشرط، وجوابه أو بعدهما على أرادة معنى الحال منه، واستشهد على ذلك بقول الحطيئة[7]:

متى تأتِهِ تَعشو إلى ضوء نَاره   تجد خير نار عندها خَير موقد[1]

---

(1) معاني القرآن للفراء: 68/2، ونسبه سيبويه الى رؤبة، ظ: كتاب سيبويه: 430/1، وهو موجود في ديوان الحطيئة: 184. وموجود أيضاً في ارجوزة لرؤبة في ديوانه : 186.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/ 68.

(3) ظ: كتاب سيبويه: 1/ 430، والمقتضب: 32/2 ومغني اللبيب: 168/1.

(4) معاني القرآن للفراء: 27/1.

(5) ويروى (ألم تسأل القفر القواء فينطق) والقفر: الذي ليس فيه أحد، السملق: الارض التي لاتنبت شيئاً.

(6) ظ: معاني القرآن للفراء: 27/1.

(7) معاني القرآن للفراء: 2/ 273، ديوانه: 50-51.

فرفع (تعشو) على معنى عاشياً، أي متى تأته عاشياً، وقد فسر الفراء بهذا المعنى وجه الرفع في الفعل (يضاعفُ) في قراءة عاصم بن ابي النجود لقوله تعالى: "وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (68)يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (الفرقان/ 68-69) فقال الفراء: "قرأت القراء بجزم (يضاعف) ورفعه عاصم بن أبي النجود[2]. والوجه الجزم، وذلك أن كل مجزوم فسرته ولم يكن فعلاً لما قبله فالوجه فيه الجزم، وماكان فعلاً لما قبله رفعته. فأما المفسر للمجزوم فقوله: "ومن يفعل ذلك يلْقَ أثاما" ثم فسر الأثام فقال: "يضاعفْ له العذاب" ومثله في الكلام: إن تكلمني تُوصني بالخير والبر أقبلْ منك؛ ألا ترى أنك فسرت الكلام بالبر ولم يكن فعلاً له فلذلك جزمت. ولو كان الثاني فعلاً للأول لرفعته، كقولك إن تأتنا تطلب الخير تجده؛ ألا ترى أنك تجد (تطلُب) فعلاً للإتيان كقولك: إن تأتنا طالباً للخير تجده"[3] ثم استشهد الفراء على هذا بقول الحطيئة الذي تقدم . ولكنه أجاز فيه الجزم أيضاً والذي يفصل بين الرفع والجزم هو التفسير، أي أن يكون ذلك الفعل المضارع موضحاً وشارحاً لفعل الشرط أو لفعل جوابه ، فإن كان كذلك تعين الجزم ، وإن لم يكن كذلك تعين الرفع على إرادة معنى الحال. ومما يجوز فيه الامر ان الرفع والجزم أيضاً، قول بعض بني عقيل[4]:

وحتى رأينا أحسن الفعل بيننا   مساكنةً لايعرف الشر قارف

فالجزم في الفعل (لايقرف) على تأويل جواب للشرط المقدر أي، بمعنى (احسن الفعل بيننا مساكتةً إن لم يقرف الشر قارف) والرفع على جعل (لا) نافية غير عاملة والفعل المضارع بعدها مرفوع. وهذا ماذهب اليه الفراء في تفسير قوله تعالى: " **حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الأَلِيمَ** " (الشعراء/201) فقال الفراء: "وإن كان موقع كي في مثل هذا (لا) وأن جميعاً صلح الجزم في (لا) والرفع. والعرب تقول: ربطت الفرس لاينفَلتْ جزماً

---

(1) عشا الى النار: رآها من بعيد فقصدها.

(2) هذه قراءة ابن عامر وعاصم وشعبة، ظ: السبعة في القراءات لابن مجاهد: 467، والحجة لابن خالديه: 226، والبحر المحيط: 515/6، والنشر في القراءات العشر: 2/ 334.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/ 273.

(4) السابق: 283/2.

ورفعاً. وأوثقت العبد لايغرر جزماً ورفعاً. وإنما جزم الأن تأويله إن لم أربطه فر فجزم على التأويل"[1] وجعل هذا الشاهد منه فيجوز فيه الرفع والجزم، ومن ذلك عنده أيـضاً قول الشاعر:[2]

لو كنتَ إذ جئتا حاولتَ رؤيتنا   أو جئتنا ماشياً لايعرف الفرس

فعلى الجزم يكون المعنى ان حاولت رؤيتنا او جئتنا ماشياً لم يعرف الفـرس)، وكذلك قول الآخر:[3]

لطالما حلأ تماها لاترد   فخلّياها والسجالَ تبترد[4]

فالجزم على معنى (إن حلاتماها لم ترد)، وذكر الفراء أن هذه الشواهد الثلاثـة تُنشد بالرفع والجزم على حدٍ سواء.

---

[1] السابق: 283/2.

[2] السابق: 284/2. ولم ينسب الى قائله.

[3] السابق: 284/2. ولم ينسب الى قائله، ظ: اللسان (حلأ).

[4] حلأ الماشية عن الماء: طردها او حبسها عن الورود ، والسجال مع سجل وهو الدلو.

النصب بـ(أنْ) المخففة

من المسائل الخلافية التي أوردها الأنباري في كتابه (الانصاف)، إعمـال (أن) المخففة؛ فقد نَسب اهمالها وعدم عملها الى الكوفيين[1]، ووافقَه في ذلـك ابـن هـشام والسيوطي[2].

ولكن الفراء يرى غير ذلك -والانباري بني جل مـسائله علـى آراء الفـراء- فذهب الى اعمالها، فقال: "وقد خففت العرب النون من أن الناصـبة ثـم أنفـذوا لهـا نصبها"[3] وقد استشهد على ذلك بقول الشاعر[4]:

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألِتني فراقكِ لم أبخل وأنت صديقُ[5]

فما رد تزويج عليه شهـــادة ومارد من بعد الحرار عِتِيقُ

وكذلك قول الشاعر[6]:

لقد علم الضيفُ والمرملون إذا اغبر أفقُ وهبت شَمالا[7]

بأنْك الربيع وغيث مريـع وقدماً هناك تكون الثمـالا

فقد عملت (أن) المخففة في هذين الشاهدين ، في الضمير وهو كاف الخطـاب وخبرها جملة (سألتني) في الشاهد الأول، و(الربيع) في الشاهد الثاني.

والبصريون ذهبوا الى إعمالها في الظاهر والمضمر[8]، واشترط ابن مالك فـي عملهـا ان يكـون اسـمها ضـميراً مـستتراً فيهـا ويكـون خبرهـا جملـة[9]،

---

(1) ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/195-208.

(2) ظ: مغني اللبيب: 1/ 72، 73، همع الهوامع : 1/ 143.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/ 90.

(4) معاني القرآن للفراء: 2/90، ولم ينسب الى قائله، وظ: معجم شواهد العربية: 1/247.

(5) رواه البغدادي: (بأنّك كنت الربيع المغيث لِمن يعتريك وكنت الثمالا) ، خزانـة الادب: 1/ 384، وعلـى هذه الرواية لاشاهد فيه.

(6) معاني القرآن للفراء: 2/90، وهما لجنوب إخت عمر وذي الكلب الكاهلي، ظ: شرح المفصل: 8/75، وخزانة الادب: 1/ 383.

(7) المرملون: الذين نفذ زادهم، واغبر الأفق: يكون ذلك في الشتاء لكثرة المطر، والربع: الخصب.

(8) ظ: الانصاف: 1/ 195-208، والشاهد الشعري الشاذ: 102.

(9) ظ: شرح ابن عقيل: 1/ 383، و مغني اللبيب: 1/ 72، 73.

الى ذلك ذهب ابن الحاجب (ت:646هـ)[1].

وقد رد الأنباري هذين الشاهدين وقال: "إلاّ أن الاستدلال علـى اعمالهـا فـي المضمر مع التخفيف عندي ضعيف؛ لأن ذلك إنما يجوز في ضرورة الـشعر لا فـي اختيار الكلام إلاّ في رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجـة"[2]. وكيـف تكون الرواية شاذة ضعيفة عند الأنباري؟! ألم يقلها شاعر عربي؟! ولابد من أن يكـون فصيحاً يحتج شعره وإلاّ كيف نقلها الفراء في كتابه؟ فلا بد من قبول هذه الرواية، وهذا ماجعل –على ماأراه- ابن مالك يخالف جمهور النحاة فقال: "إذا أمكن جعـل الـضمير ضمير غائب غير الشأن أو ضمير حاضر فهو أولى"[3].

خبر كان

من المسائل التي تناولها الفراء في كتابه معاني القرآن، التي تتعلق بخبر كـان، مسألة عدم ذكر خبرها إكتفاء عنه بذكر خبر غيرها؛ وذلك بسبب إتفاق المعنى بين خبر كان المحذوف وبين مايدلّ عليه، واستشهد الفراء على ذلك بقول الفرزدق[4]:

إني ضمنت لمن أتاني ماجنى   وأبي وكان وكنت غير غدور

فلم يقل الفرزدق: غير غدوورين، لأن المعنى واحد في خبر كان الاولى والثانية فذكر خبراً واحداً لكيتهما معاً. ومذهب سيبويه أن الخبر المذكور هو لكان الثانيـة أمـا الاولى فقد ترك الشاعر خبرها لعلم المخاطب به[5]، وهذا مذهب الفراء أيـضاً بـدليل الشاهد الذي استشهد به قبل هذا، وهو قول الشاعر[6]:

نحن بما عندنا وأنت بما عنـ   ـدك راضٍ والرأي مختلِفُ

---

[1] ظ: شرح التصريح: 1/ 232.

[2] الإنصاف: 1/ 208.

[3] ظ: الانتصاف من الانصاف: 1/ 207.

[4] معاني القرآن للفراء: 1/ 434، 2/ 363، 3،77 وكذلك نسبه سيبويه، ظ: كتاب سيبويه: 1/ 238 ، وشرح ابيات سيبويه للسيرافي: 156/1، وابن منظور، (فقد) وهو غير موجود في ديوانه.

[5] ظ: كتاب سيبويه: 76/1.

[6] معاني القرآن للفراء: 1/ 434. ، وظ: صفحة (57) من الرسالة.

فقال الفراء فيه: " ولم يقل راضوان"[1] فجاء بالخبر دالاً المفرد الذي هو خبـر المبتدأ الثاني المفرد ولم يكن خبر الأول لأن الاول بصيغة الجمع ولابد من التطابق بين المبتدأ وخبره.

وتبع سيبويه والفراء في ذلك النحاس والسيرافي والاعلم الشنتمري والأنباري[2]. وجعل الدكتور زهير غازي زاهد الحذف من الثـاني دون الأول إذ قـال: "... ولكـن معناه، وكان غير غدور وكنت على التعليق"[3]، وربما يصدق هذا على الـشاهد الأول أيضاً؛ لأن المعنى معه يستقيم، ومذهب العرب في الحذف ولإيجاز يكون من آخر الكلام لأنهم لايحبون الاطناب والإطالة، ولم يحذفوا من أول الكلام أو وسطه خشية الإلتبـاس على المخاطب.

وكما ترك خبر كان لدلالة غيره عليه، تُرك أيضاً خبر (إن) لدلالة خبر غيـره عليه، ومن ذلك الشاهد الذي مر ذكره وهو[4]:

بني أسدٍ إن ابن قيس وقتلَه   بغير دم دار المذلّة حلت

فقد ترك الشاعر خبر (إبن قيس) وأخبر عن قتله أن ذل، ومن ذلك أيضاً قـول الشاعر الذي قد مر ذكره أيضاً:[5]

لعلي إن مالت بي الريح ميلة   على ابن أبي ذِبان أن يتندبا

فقد ترك الشاعر خبر (لعلي) اكتفاء عنه بجواب الشرط، لأن المعنى: لعلّ ابـن ابي ذبان أن يتندم إن مالت بي الريح.

---

[1] معاني القرآن للفراء: 1/ 434. ، وينظر صفحة (57) من الرسالة.

[2] ظ: شرح ابيات سيبويه للنحاس: 52، شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 226/1، وتحـصيل عـين الـذهب للاعلى الشنتمري: 293، والانصاف للأنباري: 1/ 95.

[3] شرح ابيات سيبويه للنحاس: 52.

[4] ظ: صفحة (69) من الرسالة.

[5] ظ: صفحة (70) من الرسالة.

دخول الواو في خبر كان بعد (إلا) الملغاة

قد تدخل الواو في الجملة الواقعة بعد أداة الاستثناء الملغاة (إلا)، ومنه قوله تعالى: " **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ** " (الحجر/4) فجاءت الواو بعد (إلا) في جملة (ولها كتاب معلوم)، فقال الفراء: "لو لم يكن فيه الواو كان صواباً كما قال في موضع آخر: " **وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ لَهَا مُنْذِرُونَ** " (الشعراء/ 208) وهو كما تقول في الكلام: ما رأيت أحداً إلا وعليه ثياب وإن شئت: إلاّ عليه ثياب. وكذلك كل اسم نكرة جاء خبره بعد إلا ، والكلام في النكرة قام فافعل ذلك بصلتها بعد إلاّ"[1].

وأجاز الفراء أن تأتي الواو مع خَبَر كان وليس ، فقال: "ويجوز في ليس خاصة أن تقول : ليس أحد إلا وهو كذا، لان الكلام قد يتوهم تمامه بليس وبحرفٍ نكرة ألا ترى أنك تقول: ليس أحد، وما من أحدٍ فجاز ذلك ولم يجز في أظن، ألا ترى أنك لاتقول ما أظن أحداً"[2] . واستشهد على هذا بقول الشاعر[3]:

إذا ماستور البيت ُأرخِين لم يكن ... سراج لنا إلاّ ووجهك أنور

فجاء الشاعر بالواو في خبر يكن وهو جملة بعد (إلا) ، وهو قوله (إلا ووجهك أنور)، وقد لايؤتى بها أيضاً سواء مع الافعال الناقصة أو التّامة، ومن هذا قول الشاعر[4]:

وما مس كفي من يدٍ طاب ريحها ... مِن الناس ِإلاّ ريح كفيك أطيب

فلم يأت بالواو بعد (إلا) الملغاة، ومن الترك أيضاً قوله تعالى: " **وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ** " (الفرقان/ 20)، فقال الفراء: "فهذا الموضع لو كان فيه الواو صلح ذلك. وإذا أدخلت في (كان) جحداً صلُح مابعد (إلا) فيها بالواو وبغير الواو. وإذا أدخلت الإستفهام وأنت تنوي به الجحد صلح فيها بعد (إلا) الواو وطرح الواو"[1]. فدخول الواو هنا قبل الجمل التي تكون في محِل نصب جائز عند

---

[1] معاني القرآن للفراء: 2/ 83.

[2] السابق: 2/ 83.

[3] السابق: 2/ 83، ولم ينسب الى قائله.

[4] معاني القرآن الفراء: 83/2.

[1] معاني القرآن الفراء: 2/ 84.

الفراء سواء مع الافعال التّامة أو مع الافعال الناقصِة، وبهذا تَقْرب الافعال الناقصة من التامة في الاستعمال، فيجوز جعل هذه الواو واو الحال، والجملة بعدها تكون في محـل نصب حال، مع الأفعال التامة والناقصة كذلك؛ لأن جملة الحال تكون قد سـدت مـسد خبرها فلا تحتاج الى الخبر؛ وهذا يقوي أيضاً حصول الشبه بين الحـال وخبـر كـان وأخواتها في المعنى، وليس كما ذهب الدكتور فاضل السامرائي من (أن التعبير بالأفعال الناسخة يختلف عن التعبير بغير ماوأن منصوبها يختلف عن الحال)[2] ونَسب هذا الـى الفراء[3] والفراء لم ير هذا مطلقاً بل ذهب الى العكس منه تماماً – كما أوضحته- وهو الصواب؛ لأن خبر الأفعال الناقصة والحال يشتركان في اكثر مـن مـورد كـالمعنى وغيره[4].

خبر كان والحال

قال تعالى " **وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ** " (البقرة/ 89)، قال الفراء في هذه الآية: "إن شئت رفعت المصدقَ، ونويت أن يكون نعتاً للكتاب لأنّه نكرة، ولـو نصبه على أن تجعل المصدق فِعلا للكتاب لكان صواباً. وفي قراءة عبـد الله فـي آل عمران " **ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقاً**" (آل عمران/ 81) فجعله فعلاً. وإذا كانت النكرة قد وصلت بشيء سوى نعتها ثم جاء النّعت ، فالنصب على الفعل أمكن منه إذا كانت نكرة غير موصولةٍ، وذلك لأن صلة النكرة تصير كالمؤقتة لها، ألا ترى أنك إذا قلت مررت برجل في دارك، أو بعبدٍ لك في دارك، فكأنّك قلت: بعبدك أو بساسٍ دابتك، فقس علـى هذا؛ وقد قال بعض الشعراء[5]:

---

[2] تحقيقات نحوية للدكتور فاضل السامرائي: 82.

[3] السابق: 82.

[4] ظ : صفحة (53-54) من الرسالة.

[5] معاني القرآن للفراء: 1/ 55، ولم ينسب الى قائله.

لو كان حي ناجياً لنَجا   من يومِهِ المزلم الأعصم[1]

فنصب ولم يصل النكرةَ بشيء وهو جائز"[2].

فقد أجاز الفراء في (ناجياً) أن يكون حالاً لـ(حي)، وإن كان نكرة ولم يخُصص بشيء كالوصف مثلاً، فاستشهد به على مجيء الحال من النكرة. ولستُ أذهب مـذهب الفراء؛ فلي على قوله ملاحظات هي:

1. لايجوز أن تأتي الحال من النكرة لأنها تبيين لهيئة صاحبها الذي هو معرفـة فـإذا كانت نكرة ولم تخصص شيء كالوصف وغيره لم تتحقق الفائدة منها، فـلا رجـح ذلك.
2. الحال فضلة، ولا تأتي إلا بعد تمام الكلام، وهنا لم يتم الكلام لأن كان تطلب (ناجيا) ليكون خبرها، ولو جعلناه حالاً لم يتم معنى الكلام فيصير المعنى ناقصاً إلا إذا جعلنا (كان) هنا تامة لاتحتاج الى خبر.
3. ان الفراء جعل ذلك الشاهد موافقاً لقوله تعالى في الآية التي تقدمت ، وهـذا غيـر صحيح لسببين: الاول: أن العامل في الاية فعل تام اكتفى بمرفوعه فيـصح مجـيء الحال منه. أما السبب الثاني: هو أن (مصدقاً) في الاية فضله، ولم يكن معمولاً لأهم العوامل فضلاً عن أن (كتاب) وصفت في الآية الكريمة فصح وقوع الحال منها وإن كانت نكرة ، أما النكرة في موضع الشاهد الشعري فليست كذلك، لأنها نكـرة ولـم توصف فالأمر مختلف.

ونحن لو تأملنا شاهد الفراء هذا، وجدنا الحال فيه مسبوقة بـ(لـو). والنحـاة يسوغون مجيء الحال اذا سبقت بنفي أو شبهه، نحو: (ما أقبل طالـب مقـصراً) و(لا يأتني طالب مقصراً)، و(هل جاءني طالب مقصراً)[3]. و(لو) شرطته متـضمنة معنـى النفي ، وعلى هذا يمكن توجيه شاهد الفراء والسابق عليه.

---

[1] نَسبه محقق كتاب الفراء الى المرقس الأكبر وهو عوف بن سعد بن مالك، شاعر جاهلي، المزلم: الوعـل، والزلمة تكون للمعز في حلوقها متعلقة كالقرط، وإن كانت في الاذن فهي زنم، والأعـصم: مـن الظبـاء والوعول مافي ذراعيه أو في احدها بياض.

[2] معاني القرآن للفراء: 55/1.

[3] ظ: النحو الوافي عباس حسن: 522/1.

تعدية الفعل مباشرةً وحقه بحرف الجر

لقد أجاز الفراء تعدية الأفعال مباشرة الى المفعول به، وإن كان حقها أن تتعدى بحرف الجر؛ لإنه كان قد سمع ذلك عن العرب ولكن بقلة قياساً الى تعديته بذكر حرف الجر[1]. وقد عد ذلك بعض النحاة المحدثين قياسياً[2]، وعده أخرون غير قياسي ومنعوا محاكاته منعاً للخلط بين الفعل اللازم والمتعدي؛ ودفعاً لفساد المعنـى[3]، والحقيقـة أن حذف حرف الجر الذي يتعدى الفعل بواسطته قد وردت عليه شواهد كثيرة عن العـرب ولا يستتبع مثل تلك الشبهات التي قال بها النحاة إذ المعنى في تمام الوضوح مع حذفها، ومن تلك الشواهد ما أورده الفراء، ومنها قول الشاعر[4]:

هم جمعوا بؤْسى ونعمى عليكُم فهلاّ شكرتَ القوم إذ لم نقاتِل

والمعنى : شكرتَ للقوم، وقال النابغة الذبياني[5]:

نَصحتُ بني عوفٍ فلم يتقَبلوا رسولي ولم تنجح لديهم رسائلي

والمعنى (نصحتُ لبني عوف)، إذ قال الفراء في هذين الفعلين: (العرب لاتكـاد تقول: شكرتك ، إنما تقول شكرتُ لك، ونصحت لك ولايقولـون: نـصحتك، وربمـا قيلتا)[6]، واستشهد على ذلك بهذين الشاهدين الذين تفرد بهما، وقد أورد الفراء شـواهد كثيرة أخرى على ذلك، سأذكرها لتمام الفائدة، فمنها قول الشاعر[7]:

أتيت بعبد الله في القِد موثقا فهلا سعِيدا ذا الخيانةِ والغدر

---

(1) ظ: معاني القرآن للفراء: 92/1.

(2) ظ: شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي: 48، 49.

(3) ظ: النحو الوافي: 160/2-161.

(4) ظ: معاني القرآن للفراء: 92/2، ولم ينسب الى قائله.

(5) معاني القرآن للفراء: 92/2، ديوانه: 93، وروايته فيه:

نَصحتُ بني عوفٍ فلم يتقَبلوا وصاتي؛ ولم تنجح لديهم وسائلي

(6) ظ: معاني القرآن للفراء: 92/2.

(7) ظ: معاني القرآن للفراء: 196/1، ولم ينسب الى قائله.

فالأصل في البيت أن يقول: فهلا أتيت بسعيد...). ومـن ذلـك أيـضاً قـول الشاعر[1]:

أوعدني بالسجن والأداهم رجلي ورجلي شَثْنَة المناسم[2]

فاراد، أوعد رجلي بالأداهم، فقد اسقط الشاعران كلاهما حرف الجر من الإسـم بعد عطفه.

وقد تفرد الفراء في الاستشهاد في البيت الثاني على اسقاط حرف الجر من الاسم بعد العطف، إذ أن النحاة قد استشهدوا به على مجيء بدل الاشتمال وهو قوله (رجلـي) الاولى من الضمير المتصل في قوله (اوعدني)[3]، أما بعض النحـاة واللغـويين فقـد استشهد به على دلالة الفعل (أوعد) على معنى الشر[4].

وكذلك من الشواهد الاخرى على سقوط حرف الجر مع الفعل قول الشاعر[5]:

إذا قالت حذام فأنصتوها فإن القولُ ما قالت حذام

والتقدير فيه: فأنصتوا لها.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر[6]:

ماشُق جيب ولا قامتك نائحةُ ولا بكتك جياد عند أسلابِ[7]

والتقدير فيه: قامت عليك.

---

(1) ظ: معاني القرآن للفراء: 196/1، ونسب للعديل بن الفرح العجلي، ظ: شرح المفصل: 70/3، والخزانة: 366/2، وشذور الذهب: 389، والعيني: 190/4، والتصريح: 160/2، والـدرر: 158/1، والاشـموني: 1293، واللسان (وعد)

(2) الأداهم: جمع الأدهم وهو القيد، وشثنة: أي غليظة خشنة: المناسم: جمع المنسم وهو في الأصـل طـرف خف البعير فاستعاره لرجله.

(3) ظ: شرح المفصل: 70/3، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابـن مالـك: 261، وشرح الرضي: 2/ 2390 وشرح ابن عقيل: 251/3، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي: 8/ 19.

(4) ظ: مجالس ثعلب: 227/1.

(5) ظ: معاني القرآن للفراء: 1/ 215، نُسِب لِلُجيم بن صعب، في العقد الفريد: 3/ 363، وشرح التـصريح: 225/2، وشرح شواهد المغني: 2/ 596، ونُسِب أيضاً لدبسم بن طارق في لسان العرب (نـصت) وورد نسبه في الجمل للخليل: 199 والخصائص لابن جني:187/2، وقطر الندى: 20.

(6) ظ: معاني القرآن للفراء: 1/ 215، ولم ينسب الى قائله ولم أجده عند غير الفراء من النحاة.

(7) أسلاب: جمع سلب، وهو كل شيء على الانسان من اللباس والثياب والسلاح ، ظ: لسان العرب (سلب).

ومثل ذلك ايضاً قول الشاعر[1]:

إذا أنت جازيت الإخاء بمثله   واسيتني ثم اعتصمتَ حباليا

فالقى الشاعر الباء التي يتعدى بواسطتها الفعل (اعتصمت) الى مفعوله، وأوصل الفعل مباشرة الى المفعول به، وهذا كله جائز قد قالته العرب، لكن الكلام العربي الأفشى يكون مع الباء كقوله تعالى:" **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا**" (آل عمران/103).

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر[2]:

أستغفر الله ذنباً لستُ محصيه   رب العباد إليه الوجه والعملُ

فالأصل فيه : (استغفر الله لذنب)؛ إذ قال سبحانه تعالى: " **وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ** " (يوسف/29) و" **فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ**" (آل عمران/ 135)، وكذلك قول الشاعر الآخر[3]:

استغفر الله من جدي ومن لعبي   وزرى وكل امريء لابد مستزر

والاصل فيه: (استغفر الله لوزري). إلا أن حرف الجر الذي يتعدى بواسطته الفعل (استغفر) الى المفعول الثاني عند الخليل بن أحمد وسيبويه هو حرف الجر (من) إذ قدر في الشاهد الاول: (استغفر الله من ذنبٍ)[4]. أما الفراء فقد قدر الحرف على وفق ماجاء في القرآن الكريم مصرحاً به وهو حرف اللام، وهذا دأب الفراء فتارة يستعين بكلام العرب ولاسيما الشعر لتفسير ظاهرة نحوية في القرآن الكريم، وتارة أخرى يستعين بالقرآن الكريم ليوضح ماجاء في كلام العرب، ففي هذا الموضع يقدر حرف الجر المحذوف في البيت الشعري، بالحرف نفسه الذي ورد في القرآن الكريم.

---

(1) ظ: معاني القرآن للفراء: 1/ 228 ، ولم ينسب الى قائله، ولم أجده عند غير الفراء من النحاة.

(2) معاني القرآن للفراء: 223/1، وكتاب سيبويه: 37/1، والمقتضب: 321/2، والاصول لابن السراج: 212/1، وإعراب القرآن للنحاس: 175/5، ولم ينسب لقائله.

(3) معاني القرآن للفراء: 223/1، ولم ينسب الى قائله.

(4) ظ: الجمل للخليل: 122، كتاب سيبويه: 37/1.

وقد تابع سيبويه في ذلك عدد من النحاة[1]، وذهب نحاة آخرون الى أن الفعل (استغفر) يتعدى بنفسه مباشرة الى المفعول الثاني، وهذا ماذهب اليه عبد القاهر الجرجاني وتابعه في ذلك الأشموني[2]، وذهب فريق ثالث من النحاة الى الجمع بين هذين المذهبين؛ فالفعل (استغفر) عندهم، يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى، وهذا مذهب الفراء إذ قال في قراءة عبد الله "تُبوئُ للمؤمنين مقاعد للقتال"، وفي القرآن الكريم: " **وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ**" (آل عمران/121): (... والعرب تفعل ذلك، فيقولون: ردفك وردف لك)[3]، ثم استشهد على ذلك بما ورد في القرآن الكريم ، ثم الشاهدين الشعريين المتقدمين اللذين كانا من انشاد الكسائي له.

وتابع الفراء في ذلك فخر الدين الرازي الذي نسب ذلك أيضاً الى ابي علي الفارسي (ت 377هـ)[4]. وتابعه كذلك ابن الحاجب[5] (ت646هـ)، وابن هشام[6]، وعد الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد ذلك قياساً مشهوراً عند أهل اللغة وتجب محاكاته والقياس عليه[7].

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر[8]:

نُغَالي اللحم للأضياف نِيئاً   وتُرخصه إذا نضِج القدور[1]

---

[1] ظ: القطع والاستئناف للنحاس: 64، والمقتضب: 321/2، واعراب القرآن: 175/5، وتحصيل عين الذهب: 67، وشرح المفصل: 7/ 63.

[2] ظ: المقتصد: 615/1، والاشموني: 2/ 255-256.

[3] معاني القرآن للفراء: 223/1.

[4] ظ: التفسير الكبير : 15/15.

[5] ظ: حاشية الصبان: 80/1.

[6] ظ: شرح شذور الذهب: 370-371.

[7] ظ: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، لابن هشام: 259/2، الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو: 147.

[8] معاني القرآن للفراء: 383/2، معاني القرآن للأخفش: 1/ 149،79، معاني القرآن واعرابه للزجاج: 21/1، ونُسب للحطيئة وليس في ديوانه.

فقد اسقط الشاعر حرف الجر من المفعول به (اللحم) أوصل الفعل (نغالي) اليه مباشرةً، والاصل فيه ان يقول: نغالي باللحم. وقد عزا الدكتور ابراهيم السامرائي ذلـك الى الايجاز وطلب الخفة فمتى ما طلب العرب ذلك حذفوا حرف الجر في كثيـر مـن الأحيان[2]. ونستخلص من ذلك كله أن تعديه الفعل الى المفعول به سواء كان مفعـولاً واحداً أم اكثر، بحرف الجرة تارة او بدونه تارة أخرى هو استعمالٌ عربي كثير بـدليل أنه ورد في كتاب الله سبحانه وتعالى القرآن الكريم، وكذلك في كلام العرب؛ إذ استشهد له الفراء بعشرة شواهد شعرية تثبت ذلك.

وقد يسقط الشاعر حرف الجر، فينصب المفعول به، وحقه حرف الجر؛ وذلـك في العطف على المفعول المخفض بحرف الجر ، بعد طول الكلام، ومـن ذلـك قـول جرير[3]:

جئني بمثل بني بدرٍ لقومهـم   أو مثلُ أُسرة منظور بن سيار
أو عامر بن طُفيل في مر كبهِ   أو حارثاً يوم نادى القوم يآحار

وهذا مستعملٍ عند العرب؛ فقال سيبويه: "ولو قلت: مررت بعمروٍ وزيداً لكـان عربياً، فكيف هذا؟ لأنه فِعلُ والمجرور في موضع مفعول منـصوب ، ومعنـاه أتيـت ونحوها، تحمل الإسم إذا كان العامل الأول فعلاً وكان المجرور في موضع المنـصوب على فعلٍ لاينقض المعنى كما قال جرير:"[4].

فسيبويه في قوله هذا يخرج بيت جرير على عدة وجوه، منها: أنـه نـصب (أو مثلَ، أو عامر، أو حارثاً) على محل (بمثل) في الاصل فهي مفعول به، والبـاء زائـدة لإيصال الفعل الى مفعوله. ومنها أنه أشرب الفعل (جئني) معنى فعل آخر يناسبه فـي المعنى، ويصل الى المفعول به بنفسه مباشرةً فينصبه، كالفعل أتيت، والوجه الذي اشار

---

(1) روي البيت في اللسان (غلا) وفيه: (القدير) في مكان (القدور)، والقدير ما يطبخ في القـدر، وارد أنهـم يبذلون اللحم الكثير ويرخصونه للضيوف.

(2) ظ: الفعل زمانه وأبنيته للدكتور ابراهيم السامرائي: 84.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/ 22، 3/ 124، ديوانه: 128.

(4) كتاب سيبويه: 43/3.

اليه سيبويه هو أن تضمر فعلاً قبل الاسم المنصوب ليكون ناصباً له بشرط أن يكـون هذا الفعل المضمر موافقاً للمعنى ولا ينقضه ، فيكون ذلك داخلاً في باب عطف الجمل على بعضها.

وقد قدر الخليل المضمر (هات)[1] أي، أو هات مثلَ...؟ لأن هات اسم فعل متعدٍ يعمل عمل الفعل المتعدي فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً ومعناه: اعطنـي مثـلَ اسـرة منظور بن سيار.

وقد تابع الخليل في هذا ابو جعفر النحاس والمبرد[2] والسيوطي[3]، وكذلك تابع النحاس سيبويه؛ حينما أجاز القطع فيه على تقدير فعل آخر[4].

ومثل ذلك تماماً قول الشاعر من بني باهلة[5]

لو جيتَ بالخير له ميسرا والبيض مطبوخاً معاً والسكرا

لم يـرضه ذلك حتى يسكرا

فقال الفراء: "فنصب على قولك: وجئتَ بالسكر، فلما لم يظهر الفعل مع الـواو نصب كما تأمر الرجل بالمرور على أخيه فتقول: أخاك أخاك تريد امرر به"[6]. ومعنى هذا ، أنه نصب أما على محل (بالسكر) أو يكون ذلك محمولاً على المعنـى فأشـرب معنى فعل آخر بمعناه.

النصب على المدح أو على الذم

يرى الفراء في قوله تعـالى: "... **وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ** " (البقرة/115)، نصب الصابرين علـى المـدح؛ لأن: (العرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم... فكأنهم ينـوون

---

[1] ظ: الجمل: 131.

[2] ظ: المقتضب : 4/ 153 والرواية فيه: جيئوا بمثل...

[3] شرح شواهد المغني: 103.

[4] ظ: القطع والاستئناف للنحاس: 393.

[5] معاني القرآن للفراء: 22/2.

[6] معاني القرآن للفراء: 23/2.

إخراج المنصوب بمدحٍ مجدد غير متْبع لأول الكلام)[1]؛ ومن ذلك عنده قول الخرنـق بنت هفّان[2]:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفـة الجزر[3]

النازلين بكلّ معتـ ـركٍ والطيبين معاقـد الأزر

فقال الفراء: "وربما رفعوا (النازلون) و(الطيبون)، وربما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يتْبع آخر الكلام أوله"[4]

والنصب يكون على تقدير فعل أي: أمدح النازلين او أعني النزلين، وهذا ماعناه الفراء بقوله السابق: "... فأنهم ينوون ِإخراج المنصوب بمدحٍ مجدد غيـر متْبـع لأول الكلام". والرفع فيهما يكون على الإتباع أي نعتاً لـ(قومي).

وهذا ما قاله الخليل أيضاً للعلة التي ذكرها الفراء نفسها، إذ قال الخليل: "نصب النازلين والطيبين على المدح، ويروى بعضهم والطيبون... إذا طال كلام العرب بالرفع نصبوا ثم رجعوا الى الرفع"[5] وقد وافقت رواية الفراء لهذا الشاهد رواية الخليـل لـه ايضاً.

أما سيبويه فقد روى الشاهد بالرفع في قوله (النازلين والطيبين) إلا أنه أشار الى رواية النصب فيهما معللاً ذلك على المدح والتعظيم[6].

وقد روى ابن قتيبة الدينوري هذا الشاهد بالنصب في قوله (النازلين) والرفع في قوله (الطيبين)، أي على القطع في النازلين وعلى الاتباع في (الطيبين) او على الإبتداء

---

(1) معاني القرآن للفراء: 105/1.

(2) نسبهما الأعلم الى الخرنق بنت هفان، وخرجهما محقق كتابه من ديوانها: 29، واضاف المحقق أنها أخت طرفة بن العبدلامة، ظ: تحصيل عين الذهب:162.

(3) لايبعدن: لايهلكن، وهو دعاء بالسلامة سم العداة: جعلت قومها كالسم يأتي على الاعداء فيفتك بهم الجزر: الجزر هي الابل، وهذه كناية عن كثرة نحر قومها للابل، المعترك: اسم مكان الازدحام في الحرب، معاقد الأزر: كناية عن عفة قومها عن الفواحش، ظ: خزانة الأدب: 301/2، امـالي ابـن الـشجري: 344/1، العيني: 602/3.

(4) معاني القرآن للفراء: 105/1.

(5) الجمل للخليل: 88.

(6) ظ: كتاب سيبويه: 57/2.

أي على اضمار مبتدأ قبلها والتقدير: (وهم الطيبون)، واسند روايته الى ابي عبيدة معمر بن المثنى (ت 210هـ)[1]، وهذا ما يفسر لنا قول الخليل: إذا طال كلام العرب بـالرفع نصبوا ثم رجعوا الى الرفع، وهذا ماذهب اليه أبو بكر بن السراج أيضاً، إذ قال فيـه: (فترفع على الإبتداء أو تنصب على المدح)[2].

وقد توسع النحاة كثيراً في تخريج هذا الشاهد نحوياً، ولاسيما المتأخرين منهم إذ أفرطوا فيه كثيراً ، وربما بلغوا ضعف توسع النحاة القدماء، فقد ذكر له ابن هشام أربعة وجوه اعرابية تضمنت ما قاله النحاة جميعاً، وذلك بعـد أن رواه بروايـة سـيبويه أي بالرفع فيهما جميعاً، ثم قال: " ويجوز رفع النازلين والطيبين على الإتبـاع لقـومي أو القطع بإضمارهم أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثاني[3] على ماذكرنا، وعكـسه على القطع فيها"[4].

أما عبد القادر البغدادي فقد جمع له ثلاث روايات، وافق في الأولى رواية ابـن قتيبة؛ أي على النصب في (النازلين) والرفع في (الطيبين)، والثانية على العكـس مـن ذلك، أي برفع (النازلين) ونصب (الطيبين)، والرواية الثالثة كرواية سيبويه بالرفع فيهما جميعاً، اذ قال في ذلك: "... ويجوز قطع نعت المعرفة بالواو... فـ(الطيبـون) نعـت مقطوع بالواو من (قومى) للمدح والتعظيم، بجعله خبر مبتدأ محذوف أي هم الطيبـون، وإنما حكم بالقطع مع أنه مرفوع كالمنعوت وهو (قومي) لقطع النازلين قبله والعرب إذا رجعت عن شيء لم تعد اليه"[5].

ثم أرجع هذا الاختلاف في تقدير الجمل الى اختلاف أفانين الكـلام واخـتلاف بلاغته، فقال: "...فلما اختلفت الجمل كان الكلام أفانين. فكان أبلغ منه أذا ألزم شـرحاً واحداً".[6]

---

[1] ظ: تأويل شكل القرآن: 39، وشرح ابيات سيبويه للسيرافي: 16/2.

[2] الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج: 40/2.

[3] هذه رواية الانباري في الانصاف: 2/ 468.

[4] اوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: 3/ 314.

[5] خزانة الأدب: 5/ 41، وينظر: النحو العربي شواهده ومقدماته للدكتور أحمد ماهر البقري: 77.

[6] خزانة الأدب: 5/ 41، وينظر: النحو العربي شواهده ومقدماته للدكتور أحمد ماهر البقري: 51.

ولم يفسر النحاة لنا فلسفة العرب في ذلك. وكيف يجمعون بين أكثر من اسلوب في سياق كلامي واحد قصداً منهم البلاغة والبيان؟!

غير أن الفخر الرازي نقل لنا تفسيرين لذلك نسب الأول منها الى أبـي علـي الفارسي ونسب الثاني الى الفراء غير الذي ذكره الفراء في كتابه معاني القـرآن، فقـد ذكر الرازي وهو يتحدث عن قوله تعالى: " **حَمَّالَةَ الْحَطَبِ**" (المسد/3). أن مـن قـرأ بنصب حمالة إنه نصب على الذم، فقال الرازي: "قال أبو علي الفارسـي وإذا ذكـرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن تخالف باعرابها ولا تُجعل كلها جارية على موصوفها؛ لأن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف باعراب الأوصاف كان المقصود أكمل، لأن الكلام عنـد اخـتلاف الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام وضروب من البيان، وعند الإتحاد في الإعـراب يكون وجهاً واحداً وجملة واحدة"[1].

وقد تساءل الكوفيون والبصريون: لِم صار المدح والذم علتين لإختلاف الحركة؟ فاجاب الرازي ناقلاً كلام الفراء: "... فقال الفراء: أصل المدح والذم من كلام الـسامع وذلك أن الرجل إذا أخبر عن غيره فقال له[2]: قام زيد فربما أثنى السامع علـى زيـد، وقال ذكرت والله الظريف، ذكرت العاقل أي هو والله الظريف هو العاقل، فأراد المتكلم أن يمدح بمثل مامدحه به السامع، فجرى الإعراب على ذلك، وقال الخليل: المدح والذم ينصبان على معنى أعني، وأنكر الفراء ذلك لوجهين: الأول أن اعني إنما يقع تفـسيراً للاسم المجهول، والمدح يأتي بعد المعروف. الثاني أنه لو صح ماقاله الخليل لـصح أن يقول: قام زيد أخاك على معنى أعني أخاك، وهذا مما لم تقله العرب أصلاً"[3].

ولكن هل كان ذلك حاضراً في ذهن المتكلم أو الشاعر عندما قال ذلك؟! وهـل هذا إلا توجيه نحوي أو بلاغي لظاهرة لاحظوها في كلام العـرب؟ نعـم. ان العـرب

---

[1] التفسير الكبير للرازي: 5/ 39.

[2] الصواب ان يكون التعبير: (إذا أُخبر عن غيره فقيل له...." أي قيل لذلك الرجل السامع: قام زيد...

[3] التفسير الكبير: 5/ 39.

اصحاب بلاغة وفن في كلامهم، وإذا أخذنا هذا بنظر الاعتبار –ولاسيما أنه صادر من عالمين كبيرين كان لهما باع طويل في وضع القواعد وتقعيدها- فإنّا نزيد اليه عـاملاً آخر هو رغبة العرب في الجنوح نحو طلب الخفة في الكلام في أغلب الأحيـان، إذ أن المنصوب سواء أكان بحركة أم بحرف أخف عندهم في النطق من المرفوع، فالـضمة والواو أثقل من الضمة والياء، فهم بسبب ذلك الى النصب أميل منه الى الرفع ، ولاسيما إذا تكرر ذلك المرفوع على السنتهم في وقت واحد كالنعت والتوكيد والعطف.

وكذلك يفعلون مع المجرور إذا تكرر فيقطعونه الى النصب أيضاً، لأن النـصب أخفُ من الجر عندهم، واستشهد على ذلك الفراء بقول الشاعر[1]:

إلى الملكِ القَرمِ وابن الهمام وليثَ الكتيبة في المزدحم

وذا الرأي حين تُغم الأمور بذاتِ الصليل وذاتِ اللّجم[2]

فنصب الشاعر (ليث الكتيبة) و(ذا الرأي) على المدح والاسم قبلهما .

والأصل في ذلك هو مجيء النعوت المتعددة لمنعوت واحد، فأجاز النحـاة فـي تلك النعوت أن تقطع وإن كانت معطوفة عطف نسق، وكذلك أجازوا عطـف بعـضها على بعض سواء أكانت متبعة ام كانت مقطوعة[3]؛ توجيها لاخـتلاف الإعـراب بـين النعوت المتعددة فلم يجدوا لها مخرجاً سوى القطع على الابتداء إذا كان بعضها مخالفـاً بالرفع، أو النصب على المدح او الذم إذا كان بعضها الأخر مخالفاً بالنصب.

وقد يمتُ ذلك الأسلوب بصلة ما إلى مرحلة موغلة في القدم من مراحل نـشوء اللغة وهي مرحلة اللهجات القبلية، ثم تطورت فيها العربية مـع الـزمن والحـضارة؛ فاصبح هذا الاسلوب وتلك اللهجة تمثلان –عند النحاة- تفسيراً او توجيهاً اعرابياً آخـر

---

[1] معاني القرآن للفراء: 105/1، و ظ: الكشاف للزمخشري: 15/1، الانصاف: 469/2، قطر الندى: 321، والخزانة، ولم ينسب الى قائله.

[2] القَرم: في الأصل الجمل المكرم الذي أُعد للضرب ثم أَطلقوه على الرجل العظيمو الليث: السبع وأراد بليث الكتيبة الشجاع الفاتك، تُغم الأمور: تلتبس وتبهم ولايهتدي فيها لوجه الصواب: ذات الصليل وذات اللجـم: كنايه عن معارك الحرب فذات الصليل والسيوف: وذات اللجم : الخيول.

[3] ظ: معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي: 3/ 194، والنحو الوافي: 3/ 661.

فشاع وأخذت محاكاته تنتشر لدى الشعراء وغيرهم وبخاصة عندما فسر تفسيراً نحويـاً مقبولاً يضرب على وتر لبلاغة والبيان. بدليل أن رواية هذه الشواهد لم تـستقر علـى رواية موحدة عند جميع النحاة ولاسيما القدماء فضلاً عن المحدثين، وقد مر بنـا قـول الخرنق السابق ورأينا عدد الروايات التي جاء عليها، والحال نفسه في هذا الشاهد، فقـد رواه الفراء بالنصب في قوله (ليث الكتيبة) و(ذا الـرأي) وكـذلك رواه فخـر الـدين الرازي[1]، في حين رواه أبو البركات الأنباري على الاصل فـي الموضـع الأول، أي على الجر في قوله (وليث الكتيبة)، وعلى النصب في الموضع الثاني (وذا الـرأي)[2]، وتابعه في ذلك الزمخشري[3] وابن هشام[4] إذ رويا البيت الأول من الشاهد فقط بـالجر في قول (وليث الكتيبة).

ومن النصب على المدح عند الفراء أيضاً، قول الشاعر[5]:

فليت التي فيها النجوم تواضعت على كل غثّ منهم وسميـــن

غيوثَ الحيا في كل محل ولَزبةٍ أسود الشرى يحمين كل عرين[6]

فقد نصب الشاعر (غيوث الحيا) على المدح، أي بمعنى أمـدح غيـوث الحيـا الكرماء في زمن القحط والشدة، وكذلك نصب 0أسود الشرى) بمعنى أمـدح الـشجعان الذين يحمون ويدافعون عن أرضهم واعراضهم.

ومن شواهد النصب على المدح الاخرى عند الفراء، أيضاً، قول الشاعر[7]:

---

(1) ظ: التفسير الكبير: 5/ 39، 19/ 166.

(2) ظ: الإنصاف في مسائل الخلاف: 2/ 469.

(3) ظ: الكشّاف: 15/1.

(4) ظ: قطر الندى وبل الصدى: 321.

(5) معاني القرآن للفراء: 106/1، ولم ينسب الى قائله.

(6) اللّزبة: الشدة، المحل: القحط، الحيا: المطر، الشرى: مكان تأوى اليه الأسود، العرين: مأوى الأسد الـذي يألفه. ظ: لسان العرب وتاج العروس: (لزب، محل، حيا، شرى، عرن).

(7) معاني القرآن للفراء: 108/1، ولم ينسب الى قائله، ظ: كتاب سـيبويه: 66/2، والمخـصص: 130/16، وشرح الجمل: 208/1، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 433/1، وخزانة الأدب: 417/1.

ويأوي إلى نسوةٍ بائساتٍ وشُعثاً مراضيع مِثل السعالي[1]

إلا أن الفراء قد روى هذا الشاهد بوجهين: الأول بالنصب في قولـه (وشـعثاً) على نية الذم، والثاني بالجر أي : (وشعثٍ) على الإتباع، فتكون نعتاً للنـسوة غيـر ان الخليل ذهب فيه الى معنى الترحم فقال: "نصب شعثاً ومراضع على الترحم"[2]، ونسب سيبويه الى الخليل جوازه الجر في (شعثاً)؛ فقال سيبويه: "كأنه قال: "الى نسوةٍ عطـلٍ" صِرن عنده ممن علم أنهن شعثُ، ولكنه، ذكر ذلك تشنيعاً لهن و تشويهاً، قال الخليـل: واذكرهن شعثاً إلا أن هذا فعل لايستعمل إظهاره وإن شئت جررت الصفة"[3]. وعلـى ذلك فإن سيبويه جوز فيه الرفع والنصب والجر[4] فالرفع على تقدير: (إنهن شـعثُ) أو (وهن شعثُ)، و النصب على معنى الذم والتشويه، والجر علـى الإتبـاع أي النعـت للنسوة، والى ذلك ذهب السيرافي حيـث روى الـشاهد بـالجر فـي قولـه و(شـعثٍ مراضيع)[5].

وقال في ذلك ابن السيد البطليوس: "...حكم القطع لايكـون إلا فـي المعـارف المشهورة الغنية عن الصفات لشهرتها، ولايكون في النكرات؛ لأن النكرة مفتقرة الـى

---

(1) نسب سيبويه هذا الشاهد الى حاتم بن عبد الله الطائي: 66/2، ونسبه في موضع آخر الى أمية بن أبي عائذ الهندلي: 399/2، ونسبه السيرافي الى أمية أيضاً، شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 146/1، وكذلك نسبه ابن السيد البطليوسي في كتابه الحال: 126. وهو موجود في ديوان الهندليين منسوباً لأميـة بـن ابـي عائـذ أيضاً:183/2، والرواية فيه:

له نسوة عاطلات الصدور عوج مراضيع مثل السعالي

وعلى هذا الرواية لاشاد فيه. البؤس : شدة الحاجة والفقر، ويروى (عطل) فـي مكـان (بائـسات) ، ظ: المفصل: /70، وأوضح المسالك: 3/ 317، وشرح الجمل لإبن عصفور: 208/1، وشرح الرضي علـى كافية ابن الحاجب: 433/1، وهو جمع عاطل، وهن النساء اللاتي ليس عليهن حلي، شعث: جمع شـعثاء: من قلة التعهد بالنظافة، والسعالي: ضرب من الغيلان الواحدة سعلاة، رعوج: كثيرة العدد أو كثيرة الأولاد، ظ: اللسان (رعج).

(2) الجمل: 90.

(3) كتاب سيبويه: 66/2.

(4) بدليل أن سيبويه أورد الشاهد على روايتين الاولى بالجر في شعثٍ: 399/2، والثانيـة بالنـصب فيهـا: 66/2.

(5) شرح أبيات سيبويه للسيرافي: 146/1.

صفة تميزها وتوضحها، وقد يعرض في بعضها ما يحسن في صفاتها القطع، ولذلك لايكون إلا بان توصف بصفات تصير ببعضها بمنزلة المعروف وإن لم تكن معروفة"[1]، واستشهد بهذا الشاهد نفسه، فالشرط الذي اشترطه ابن السيد البطليوس هو ثابت عند النحاة جميعهم وهو تعدد النعوت والصفات ثم بعد ذلك يأتي القطع في بعضها لإفادة معنى المدح أو الذم أو الترحم، واشترط ابن هشام لذلك أن يكون المنعوت نكرة، وان يكون القطع واقعاً في النعوت الاخرى عدا النعت الاول[2]. وأجاز الدكتور فاضل السامرائي ذلك مطلقاً في النكرات[3].

النصب على الإشتغال

الإشتغال كما يعرفه النحويون، هو: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل يعمل في ضميره مباشرة، أو يعمل في سببي المتقدم، مشتمل على ضمير يعود على المتقدم؛ بحيث لو خلا الكلام من الضمير الذي يباشره العامل، ومن السببي، وتفرغ العامل للمتقدم –لعمل فيه النصب، كما كان قبل التقدم[4].

وهذا ماجعل الفراء يجوز النصب في (كلّ) من قوله تعالى: " **وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ** " (النور/ 41) فقال الفراء: "ترفع كلاً بما عاد إليه من ذكره وهي الهاء في لصلاته وتسبيحه" وإن شئت جعلت العلم لكل، أي كل قد عاد[5] صلاته وتسبيحه فإن شئت جعلت الهاء صلاةَ نفسه وتسبيحها. وإن شئت: تسبيح الله وصلاته التي نُصليها له وتسبيها، وفي القول الأول: كلّ قد علم الله صلاته وتسبيحه، ولو أتتْ كُلا قَد علم بالنصب على قوالك: علم الله صلاة كل وتسبيحه فتنصب لوقوع الفعل على راجع ذكرهم"[6] وهذا هو معنى الاشتغال كما تقدم واستشهد له الفراء

---

(1) الحلل للبطليوسي: 126.

(2) ظ: أوضح المسالك: 3/ 317.

(3) ظ: معاني النحو: 547/2.

(4) ظ: شرح المفصل: 6/ 68-70، وشرح ابن عقيل: 517/1، والنحو الوافي: 127/2.

(5) أرى أن الصواب: قد علم صلاته وليس (عاد) فقد يكون ذلك تصحيف.

(6) معاني القرآن للفراء: 2/ 255.

يقول الشاعر[1]:

كُلا قرعنا في الحروب صفَاته   فعررتم وأطلتم الخذلانَـا[2]

فـ(كلا) هنا منصوبة على الاشتغال، أي منصوبة بفعلها الذي تأخر عنها، إلا أن الفعل (قرعنا) لم يشتغل عن (كلا) بما يعود عليها كالضمير وما يتصل بها، كمـا قلنـا ذلك في تعريف الاشتغال، وقد أجاز ذلك الفراء أيضاً في (كل) فقـد، لأنهـا لاتنقطـع صلتها بالكلام فلابد من كلام قبلها، ولذلك جاز نصبها على الفعل الذي تأخر عنها حتى وإن كان هذا الفعل غير مشتغلٍ بما يعود عليها كالضمير وغيره[3].

ولم يجز الفراء قولنا (زيداً ضربته) على الاشتغال[4]، وعد ذلك لـيس اشـتغلاً وإنما هو من باب النصب على التكرير أي تكرير الفعل، فـ(زيد) فـي هـذا المثـال منصوب بفعل مقدر قبله، ولكنه لما تأخر الفعل وجاء بعده، اُدخل على الهاء التي تعود على زيد، لبيان أن زيداً منصوب بفعل قبله، هو الفعل نفسه الذي دخل على الهاء؛ وهذا ماقصده الفراء ب(التكرير) فالفعل نفسه يكون قد دخل على زيد فنصبه، وكرر دخولـه على ضمير زيد فنصبه أيضاً، وهذا مذهب جمهور النحاة[5].

المفعول لإجله

المفعول لإجله: هو المصدر، المفْهم علةً، المشارك لعامله في الوقت، والفاعل.

وحكمه جواز النصب إن وجِدتْ فيه هذه الشروط الثلاثة، وهي المصدرية وإبانه التعليل ، وإتحاده مع عامله في الوقت والفاعل[6].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 255/2، ولم ينسب الى قائله.

(2) الصفاة: الصخرة الملساء، ويقال قرع صفاته إذا آذاه ونال منه.

(3) معاني القرآن للفراء: 255/2.

(4) ظ: معاني القرآن للفراء: 255/2.

(5) ظ: شرح ابن عقيل: 1/ 517.

(6) ظ: شرح ابن عقيل: 1/ 574.

ويجوز جره بالحرف الذي يدل على التعليل، فإذا حذف حرف الجر، انتـصب بالفعل، ومن ذلك عند الفراء قوله تعالى: " **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنْ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ**

الْمَوْتِ" (البقرة/ 19) فقال الفراء: "ألا ترى أن (من) تحسن في الحـذر، فـإذا ألقيـت انتصب بالفعل لا بإلقاء (من)"[1]، واستشهد على ذلك أيضاً بقـول حـاتم بـن عبـدالله الطائي[2]:

وأغفر عوراء الكريم اصطناعه   وأُعِرض عن ذات اللئيم تكرما[3]

فـ(اصطناعة) و(تكرما) منصوبان بالفعلين المتقدمين عليهما، ولـيس بحـذف حرف الجر الذي يدل على التعليل والسبب؛ لأن المفعول لأجله ينتصب بالفعل كالمفعول به باختلاف معناهما، فالمفعول به يدل على من وقع عليه الفعل، والمفعول لاجله يـدل على سبب القيام بالفعل.

النصب على الظرفيّة

من الشواهد التي استشهد بها الفراء على مجيء الظرف منصوباً على الظرفية ، قوله تعالى: " **إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ**" (الدخان/40)، فقد أجاز فيها الفراء أن يكون (ميقاتهم) منصوباً على أنه اسم (إن) و(يوم) يكون منصوباً على الظرفية في محل رفع خبر (إن)، فقال: "ولو نصب (ميقاتُهم) لكان صواباً يجعل اليوم صفة"[4]، وجعل من هذا أيضاً قول الشاعر[5]:

لو كنت أعلم أن آخر عهدكم   يوم الرحيل فعلت مالم أفعل

فنصب الشاعر (يوم الرحيل) على الظرفية، فقال الفراء: "فنصب يوم الرحيـل، على أنه صفة"[6] أي ظرف زمان.

النصب على الإستثناء

من المواضع التي يكون الإسم فيها منصوباً على الاستثناء، هو إذا كان الإستثناء تاماً، أي وجود أركانه الثلاثة، وهي المستثنى منه وأداة الإستثناء والمـستثنى، فيكـون نصب المستثنى حينئذ واجباً في الكلام المثبت.

---

(1) معاني القرآن للفراء: 5/2.

(2) السابق: 5/2، ديوانه: 111، والرواية فيه (وأصفَح عن) مكان (وأُعرض عن).

(3) ويروى مكان (اصطناعه) (إدخاره)، والعوراء الكلمة القبيحة.

(4) معاني القرآن للفراء: 42/3.

(5) السابق: 42/3.

(6) السابق: 42/3.

أما لو كان الكلام مستوفياً لأركان الاستثناء جميعاً ولكنه جاء في سياق النفي أي مسبوقاً بأداة نفي، ففي هذه الحالة يجوز في الاسم المستثنى النصب على الاستثناء، والإتباع على البدلية، أي يكون بدلاً من المستثنى منه، بدلَ كل من كلٍ أو بعض من كل إذا كان متصلاً.

واستشهد الفراء على ذلك بقول الشاعر[1]:

بالثِنْى أسفلَ من جماء ليس له إلا بنيه وإلا عِرسه شَيع[2]

فقد نصب الشاعر المستثنى (بنيه وعِرسه) على الاستثناء من قوله (شِيع) فيكون معنى البيت: "ليس له شيع أي ليس له من الأعوان والمساعدين إلا بنية وإلا عرسه أي زوجه؛ لأن العرب تطلق على الزوجة عِرس[3].

ولا فرق في ذلك بين ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه وإن كان حقه التأخر بعد المستثنى منه، إلا أن ذلك يجوز مادام المستثنى باقياً على نصبه.

ويجوز فيه أيضاً الرفع على البدلية من المستثنى منه وهو ما أجازه الفراء إذ قال فيه: (وينشد: إلا بنوه وإلاّ عِرسه)[4].

إذن فالرفع والنصب في المستثنى إذا كان الإستثناء تاماً في سياق النفي جائزان على حد سواء؛ وذلك تبعاً لغرض المتكلم أو الشاعر في إرادة المعنى؛ لأن معنى الرفع على البدلية يختلف تماماً عن معنى النصب على الاستثناء. فمعنى الرفع فيه يخرجه من باب الاستثناء، ويزول عن المستثنى اسمه، وكذلك المستثنى منه، واداة الاستثناء ، إذ يصبح الاستثناء مفرغاً، ويعرب المستثنى منه على حسب حاجة الجملة فالمستثنى يكون بدل كل من كل من المستثنى منه[5]. وعلى ذلك يكون معنى الشاهد هو تأكيد كونه ليس

---

[1] معاني القرآن للفراء: 168/1، ونُسِب لأبي زبيد الطائي ظ: شعره: 111، والطرائف الأدبية لعبد العزيز الميمني:98.

[2] الثنى: منعطف الوادي. جماء: موضع من المواضع، ظ: اللسان (ثنى، جم، جمي).

[3] ظ: لسان العرب : (عرس).

[4] معاني القرآن للفراء: 168/1.

[5] ظ: النحو الوافي: 315/3-324.

له من يعينه ويساعده سوى بنية وعرسه، وهذا التأكيد يتأتى من خلال اسلوب التأكيـد بالقصر بالاداتين (ما) و(إلا)، الذي تولّد من الاستثناء المفرغ في حالة الرفع.

وقد غَفِل بعض النحاة هذا الفرق في المعنى بين حالتي النصب والإتباع، بل إن بعضهم قد اسقط المعنى تماماً ولم يشر اليه أو لم يحتكم اليه في بيان تـرجيح أحـدهما على الأخر، فمضى ابن مالك الى ترجيح النصب مطلقاً وكأنه لم يعبأ بالمعنى إذ يقـول في ألفيته[1]:

ما أستَثْنَتِ (إلا) مـع تمام ينْتصب   وبعد نَفْي أوكنَفْي انتُخِـــب
لإتْباع ما اتصل، وانْصب ما انقطع   وعن تميم فيه إبدالٌ وقـــع
وغير نَصبٍ سابقٍ في النفي قـد   يأْتي ولكِن نَصبه اخْتَر أن ورد

فبين أن غير النصب وهو (الاتباع)، قد يرد، وهو جائز، ولكـن النـصب هـو المختار؛ لكثرة وروده ، بخلاف الاتباع ولم يقل أن الذي يحدد ذلك هو المعنى فقط.

ومثل هذا الشاهد أيضاً، ما أنشده أبو ثروان للفراء[2]:

ماكان منذ تركنا أهل أَسنُمةٍ   إلا الوجيفَ لها رعى ولا علَفُ[3]

فنصب الشاعر (الوجيف) على الاستثناء، فيكون تقدير المعنى (ماكان رعيها إلا الوجيفَ منذ تركنا أهل أسمةٍ)، ثم بعد ذلك عطف (علَفُ) بالرفع على المـستثنى علـى الرغم من أنه منصوب؛ وذلك حملاً على جواز الرفع في المـستثنى، فعطـف عليـه بالرفع، وما كاد أن يجمع بين هذين المعنيين في النصب والرفع، لولا أن القافية دعتـه الى ذلك ولم يكن بإرادته، ولاسيما إذا عرفنا أن هذا الشاهد من قصيدة رويها مرفـوع، فاضطر الى العطف بالرفع على المستثنى المنصوب لما علم جواز النصب والرفع فـي المستثنى وإن كان للتعبير عن معنيين مختلفين إرضاء منه لسلطان القافيـة عليـه فلـم

[1] شرح ابن عقيل: 1/ 597، 600، وظ: النحو الوافي: 3/ 321-325.

[2] معاني القرآن للفراء: 1/ 168. وهو لجرير يمدح يزيد بن عبد الملك ويهجو آل المهلـب، ديوانـه: 388 والرواية فيه:

ماكان مذْ رحلُوا من أَهل أَسنُمةٍ   إلاّ الذميلَ لها ورد ولا علَفُ

[3] أَسنُمةٍ: موضع في بلاد تميم، والرعي: الكلاء والزرع، الذميل: ضرب من السير فوق العنق.

يجرؤ على مخالفتها إذ أن مخالفتها يعد عيباً يؤاخذ به، فينتقص من شاعريته الفذة. أما جانب النحو فيمكن التخلص منه بالتأويل والتقدير دون أن ينظر اليه أحد.

وكذلك الحال نفسه في قول ذي الرمة[1]:

مقَزع أطلس الأطمار ليس له   إلا الضِراء وإلا صيدها نَشَبُ[2]

فقال الفراء فيه: "ورفْعه على أنه بنى كلامه على ليس له إلا الضراء وإلا صيدها، ثم ذكر في آخر الكلام (نشب) ويبينه أن تجعل موضعه في أول الكلام"[3].

فقد عنى الفراء بقوله هذا، أن النصب في قول الشاعر "إلا الضِراء والا صيداها" كان على معنى الاستثناء بتقدير: (ليس له نشب إلا الضِراء وإلا صيدها) والمعنى أنه لايملك من المال إلا كلاب الصيد وما تصيده اليه) فقى نفى الشاعر عن هذا الصائد أن يكون له مال ثم استثنى من ذلك أن له كلاب صيد وما تأتي به من صيد اليه وعدها الشاعر من المال أيضاً.

أما الرفع في (إلا الضِراء وإلا صيدها) فعلى معنى البدلية من النشب، فيكون التقدير فيه (ليس له نشب إلا الضراء وإلا صيدها) كما قدره الفراء؛ وذلك لتأكيد أن هذا الشخص لايملك شيئاً أبداً غير الضراء والصيد، وذلك بدليل أن الشاعر قدم ذكرها على النشب ليدل على هذا المعنى. وكلام الفراء (ورفعه...) يشير الى أنه يروى بالرفع أيضاً، فبين اختلاف المعنى في الروايتين كلتيهما.

وأما إذ كان الاستثناء مسبوقاً بنفي، وكان تاماً، فيجوز في المستثنى النصب على الإستثناء، أو الإتباع على البدلية سواء أكان ذلك الاستثناء متصلاً أم منقطعاً، إذ قال الفراء : "فإذا استثنيت الشيء من خلافه كان الوجه النصب"[4]، واستشهد بقول النابغة الذبياني[5]:

---

[1] معاني القرآن للفراء: 1/ 168، ظ: غريب الحديث لابن قتيبة: 1/ 316، لسان العرب (ضرا).

[2] المقزع: الخفيف الشعر، وأطلس: أغبر، والأطمار واحدها طمر، وهو الثوب الخلق والضراء: واحدهما ضرو، وهو الكلب الضاري، المستخدم للصيد، والنشب : المال.

[3] معاني القرآن للفراء: 1/ 168.

[4] معاني القرآن للفراء: 1/ 288.

[5] معاني القرآن للفراء: 1/ 288، ديوانه: 30، الكتاب: 321/2، المقتضب: 114/4، معاني القرآن واعرابه: 72/2.

وقفتُ فيها أُصيلاناً أُسائلها   عيت جوابا وما بالربع من أحـــدِ
إلا الأواري لأياً ما أُبينها   والنُؤْى كالحوض بالمظلومةِ الجلَدِ[1]

فقد نصب النابغة (الأواري) على الإستثناء، فهي مـستثنى منـصوب، فمعنـى الاستثناء هنا أن النابغة لم يجد في الربع أحداً، ثم استثنى من قوله هذا أنه وجد الأواري والنؤْى)، فقد تحقق معنى الاستثناء الذي هو إخراج مابعد (إلاّ) عن حكم ماقبلها؛ ولهذا نصب الشاعر على أرادة الاستثناء. ويجوز في (الأوارى) الاتباع للمستثنى فيـه ؛ لأن ذلك يعد من الإستثناء المنقطع الذي يكون واجب النصب عند الحجازيين، وجواز الإتباع والنصب راجح عند النميمين، ورواية القراء جاءت على لغـة التميمـين. فالإسـتثناء المقطع معناه: أن لايكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه[2]، كقولنا: "حضر الطـلاب إلا الكتب" وكقوله تعالى: " **لاَ يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلاَّ سَلاَمًا** " (مريم/ 62) واللغو هـو رديء الكلام وقبيحه، والسلام ليس بعضاً أو جزءاً منه.

وقال بعض النحاة المحدثين: "المنقطع ماكان فيه المستثنى لـيس بعـضاً مـن المستثنى منه سواء كانت المغايرة بالجنس أم بالنوع أم بغيرهما"[3].

إلا أن تلك المغايرة والمخالفة بينهما ليست مطلقةً بل هي معقودة بينهمـا فـي حقيقة وضعهما، وهناك رابطُ معنوي يربط بينهما وعلاقة واصلة بينهمـا مـن جهـة المعنى، (فليس معنى انقطاعه أنه لاصله له بالمستثنى منه ولا علاقة تربطهما ارتباطـاً معنوياً، فهذا خطأ بالغ... ؛ وإنما معناه إنقطاع صِلة البعضية بينهمـا؛ بـأن لايكـون (المستثنى جزءاً حقيقياً من (المستثنى منه) ولا فرد من أفراده. ومع انقطاع هذه الصلة على الوجه السالف لابد أن يكون هناك نوع اتصال معنوي يربط بينهما"[4].

---

[1] أصيلان: تصغير أصيل وهو العشي، الأوراى: جمع الآرى وهو محبس الدابة، والنـؤى: الحفيـر حـول الخيمة أو الخباء تمنع الماء عنها: المظلومة: الأرض التي قد حفر فيها في غير موضـع الحفـر، الجلـد: الأرض الغليظة.

[2] ظ: شرح التصريح: 352/1، والنحو الوافي: 318/3.

[3] معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي: 2/ 677.

[4] النحو الوافي: 3/ 318.

أما لماذا حكم على المستثنى فيه بالنصب مرة وبالإتباع أخرى؟ فإن ذلك يرجع الى إختلاف لغات العرب في ذلك، فالنصب هو لغة الحجازيين وهو الأرجح عند النحاة؛ لانه أقرب الى معنى الاستثناء، واليه مالَ الفراء كما مر في قوله الذي تقدم في الصفحة السابقة.

اما الإتباع فهو لغة بني تميم[1]، وفي ذلك قال سيبويه: "هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الاول وهو لغة أهل الحجاز ، وذلك قولك : مافيها أحد إلا حماراً ، جاؤوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا أن يبدِلوا الآخِر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى (ولكن)، ... وأما بنو تميم فيقولون: (لا أحد فيها إلا حمار)، أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذَكر (أحداً) توكيداً لأن يعلم أن ليس فيها آدِمي، ثم ابدلَ فكأنه قال: ليس فيها الا حمار. وإن شئت جعلته إنسانها"[2].

أما سيبويه فقد مالَ نَحو لغة بني تميم؛ وهذا مايفسر لنا روايته لبيت النابغة بالرفع إذ تفرد هو برواية الرفع[3] دون سائر النحاة الذين تابعوا الفراء في روايته بالنصب.

إلاّ أن الفراء قد أجاز الإتباع أيضاً، واستشهد له بقول جران العود النميري[4]:

وبلدٍ ليس به أنيس   إلا اليعافير وإلا العِيس[5]

فقال الفراء في قوله تعالى: " **لاَ خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلاَّ مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ** " (النساء/114) : (من في موضع خفض ونصب؛ الخفض: إلا فيمن أمر بصدقه... ومن جعل النجوى فعلاً كما قال: "مايكون من نجوى ثلاثةٍ" (المجادلة/ 7) فـ(من) حينئذ في

---

(1) ظ: معاني القرآن للفراء: 480/1.

(2) كتاب سيبويه: 2/ 319-320، وظ: شرح ابن عقيل: 2/ 215.

(3) وكذلك رواية ديوان النابغة: 30.

(4) معاني القرآن للفراء: 288/1، ديوانه: 97، ورواية البيت فيه:

بسابسا ليس بها أنيس.

(5) اليعافير: جمع اليعفور، وهو ولد الظبية، والعيس: جمع أعيس وعيساء وهما وصفان من العيسة، بكسر العين وهو بياض يخالطه شقرة، وأراد بها بقر الوحش.

موضع رفع. وأما النصب فإن تجعل النجوى فعلاً. ... وقد يكون في موضع رفـع وإن ردت على خلافها"[1].

ثم استشهد الفراء بهذا الشاهد ليدعم به وجه الرفع في الاية الكريمة، وهو الإتباع للمستثنى منه، والى ذلك ذهب الرازي أيضاً إذ قال في قولـه تعـالى: "إلا مـن أمـر بصدقة": "فإن جعلتَ معنى النجوى ههنا السر، فيجوز أن يكون في موضع نصب، لأنه استثناء... ويجوز أن يكون رفعاً في لغة من يرفع المـستثنى مـن غيـر الجـنس"[2] واستشهد بهذا الشاهد أيضاً. وهذا مذهب سيبويه[3] أيضاً.

ولم يضعف أحد من النحاة الإتباع على البدل في الإستثناء المنقطع، وإن كـانوا قد رجحوا النصب وفضلوه على الاتباع؛ وذلك لإن الاتباع بمثل لغة من لغات العـرب وكل ماورد عن العرب فهو مقبول وليس بإمكان النحاة رده[4].

فقال المبرد: "الوجه النصب وهو القياس اللازم"[5] وقال في موضع آخر: "الوجه النصب، وهو انشاد أكثر الناس"[6]، وقال ابن هشام: "وإن كان منقطعـاً فالحجـازيون يوجبون نصبه، وهي اللغة العليا، ولهذا أجمعت السبعة على النصب في قوله تعـالى: " **مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ** "[7](النساء/ 157) ، وقال ابن عقيل (ت 769هـ): "وإن كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب؛ فتقول: (ما قام القـوم إلاّ حماراً)، ولا يجوز الإتباع، وأجازه بنو تميم"[8]. وقال الأشموني مثل ذلك[9].

وقد وجه ابن عصفور ذلك توجيهاً آخر يكاد يكون ظريفاً ومقبولاً انتزعه مـن قوله سيبويه السابق، فقال: "إذا قلتَ: مافي الدار أحد إلا حمار يجعل الحمار كأنه أحـد

---

(1) معاني القرآن للفراء: 1/287-288.

(2) التفسير الكبير: 33/11.

(3) ظ: كتاب سيبويه: 2/ 322.

(4) ظ: الخصائص: 12/2.

(5) المقتضب: 414/4.

(6) المقتضب: 414/4.

(7) شرح شذور الذهب: 265.

(8) شرح ابن عقيل: 2، 215.

(9) ظ: شرح الأشموني: 2/ 405.

لقيامه مقام الأحد له، وذلك أن الدار يتخذها من يعقل فعومل معاملته لقيامـه مقامـه"[1]

وعد قول جران هذا منه، إلا أنه نسب ذلك الى المازني ، فأضاف: "وزعم المـازني أن وجه البدل أن يكون أطلق الأحد على الأحد وغيره، لأنه اسم لمن يعقِل فلما اجتمع مـع ما لايعقِل ساغ وقوعه عليه... لأن الأنيس يقع على من يعقل فأراد به من يعقـل ومـا لايعقل وغلب"[2]. أي أنه جعل اليعافير والعيس داخله في من يعقل أي ضمن الأنـيس؛ لأنها مما يأنس به كالإنسان وذلك عند سيبويه، وعلى التغليـب عنـد المـازني وابـن عصفور وهذا وجه حسن أيضاً.

وعد بعض النحاة المحدثين ذلك كله مجازاً، فالربع قد تجسد بكل ما يحتويه من آثار ومظاهر ، واضحى شخصاً امام النابغة بعد أن وقف يـسائلها وقـد (أعيـا عـن الجواب) ؛ لأنه لم يبق فيها من مظاهر الحياة إلاّ تلك الأوراي و النؤي.

وكذلك الحال في بيت جران العود، فلم يبق من مظاهر الحياة ومقومـات نفـي الوحشة عن البلاد سوى تلك اليعافير والعيس، فكيف لاتكون ضمن جنس الأنيس، وعلى الرغم من أن لفظة الأنيس من (الأنس) التي تختص بالناس لكنها في الحقيقة أي مظهر من مظاهر الحياة يبعد الوحشة جدير بأن يكون أنيساً[3].

وفرق الدكتور فاضل السامرائي بين معنى النـصب والرفـع فقـال: "فهـم إذا تجوزوا فجعلوا السيف عتّاباً والأواري أحداً... أتبعوا، وإن أرادوا التبعيـد مـن ذلـك قطعوا. وهذا ملاك الأمر وهو أن العرب إذا أرادوا إلصاق المستثنى بالمـستثنى منـه أتبعوا وإن أن ارادوا التبعيد نصبوا فإن امتنع جعله بعضاً منه قطعوا... وعلى هذا نقول (ما جاءني الطلاب إلاّ خالد) إذ جعلت خالداً بعض الطلاب فإن قلت (خالداً) أبعدته منهم وإن كان طالباً حقاً وذلك لان تقصيره وعدم انتظامه. وقلة معرفته جعلك تـسلكه فـي عداد غير الطلبة وهذا المعنى تجوزي فني"[1]. ويبدو أن هذا القول عندي، هـو القـول

---

(1) شرح الجمل: 2/ 367.

(2) شرح الجمل: 2/ 367.

(3) ظ: المنطلقات التأسيسية والفنية في النحو العربي: 42-43.

(1) معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي: 2/ 688.

الفصل؛ إذ إن المعاني هي التي توجه ألفاظ الكلام عند العرب، والمجاز هو أحد الـسبل في ذلك ، ولاسيما عند الشعراء.

الإستثناء المفرغ: هو أن يعرب ما بعد (إلا) على حسب العوامل قبلهـا، وكأنهـا ليست موجودة، فمن الشواهد الشعرية التي استشهد للفراء بها على ذلك قول الشاعر[2]:

ما من حوى بين بدرٍ وصاحةٍ   ولا شُعبة إلا شَباع نسورها[3]

فما بعد (إلاّ) خبر عن (مامن حِوي).

وهذا ما عناه الفراء بقوله في قوله تعالى: " **وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ** " (المائدة/ 73): (لايكون قوله (إله واحد) إلا رفعاً لأن المعنى: ليس إله إلا اله واحـد، فـرددت مابعد (إلا) الى المعنى، ألا ترى أن (من) إذا فُقدت من أول الكلام رفعت"[4]، واستشهد على ذلك بهذا الشاهد، ومن ذلك قول الأعشى أيضاً[5]:

وليس مجيراً إن أتى الحي خائفٌ   ولا قائلاً إلا هو المتعيبا

فقال الفراء: "ولو كان على كلمة واحدة كان خطأ؛ لأن المتعيب من صلة القائل فأخره ونوى كلامين فجاز ذلك". فـ (هو) مبتدأ و(المتعيبا) مفعول به لفعل محـذوف، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر لـ(هو) وجملة (هو) في محل نـصب مفعول به لـ(قائلاً). أو يكون (هو) فاعلاً لاسم الفاعل (تالاً) و(متعيبـاً) مفعـول بـه (لقائل) ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر[6]:

بنئْتُهم عذبوا بالنار جارتَهم   وهل يعذّب إلا اللهُ بالنـار

---

[2] معاني القرآن للفراء: 1/ 317، ولم ينسب الى قائله.

[3] الحوى: واحد الحوايا: وهي حضائر ملتوية يملؤها المطر فيبقى فيها دهراً طويلاً والشعبة، مسيل صغير. وبدر: ماء مشهور بين مكة والمدينة أسفل وادي الصفراء، وصاحة: هضاب حمر في بلاد باهـلا بقـرب عتيق المدينة.

[4] معاني القرآن للفراء: 317/1.

[5] السابق: 100/2، ديوانه: 113.

[6] السابق: 101/2.

فـ(الله) فاعل لـ(يعذب) ، لانه وحده الذي يقدر على ذلك. ومنه أيـضاً قـول الشاعر[1]:

فلم يدر إلا اللهُ ما هيجت لنا أهِله آناء الديار وشامها

فـ(إلا) في جميع هذه الشواهد، ملغاة أو أداة حصر تُفيد التأكيد، وقد تأتي بمعنى (غير) ولا يقصد بها الاستثناء أيضاً وإنما تكون اسماً فقط من ذلك قول الشاعر[2]:

أبني لُبيني لَستُم بيـ ـدٍ إلا يدٍ ليست لها عضـد

والمعنى لستم بيد غير يد ليست لها عضد، أي ليست لكم يد غير يد لـست لهـا عضد .

واستشهد به سيبويه بالنصب في (يد) وجعل (يد) بدلاً من محل (بيـدٍ) وقـدره بـ(لستما يداً إلا يداً لاعضد لها)[3].

ورواه المبرد بالنصب أيضاً في (يد)، وقال فيه "... لأن الباء إنما تُزاد في غير الواجب توكيداً"[4]، وعلى ذلك فعنده (يدا) بدلٌ أيضاً.

وبهذا قال النحاس ايضاً : "إنه نصب يداً، لأنه حملها على موضع بيد؛ لأن بيـد في موضع نصب وإن كانت الباء قد عملت فيه كأنه قال لستم يداً"[5]. وقـال الـسيرافي (الشاهد في قوله (إلا يداً) بالنصب والمستثنى منه مجرور بالباء، والاستثناء من موضع الباء"[6] والى هذا أيضاً، ذهب الزمخشري[7] وابن يعيش[8] وابن عصفور[9].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 101/2، ونُسب فيه الى ذي الرمة ، وهو في ديوانه 636، والآناء: جمع نؤي وهـو ما يحفر حول البيت لمنع دخول المطر اليه.

(2) معاني القرآن للفراء: 317/1، 101/2 ونًسب فيه لأوس بن حجر ، ديوانه: 21، ونسب أيضاً الى طرفـة بن العبد وهو في ديوانه أيضاً: 92.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 362.

(4) المقتضب: 4/ 321.

(5) شرح ابيات سيبويه للنحاس: 193.

(6) شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 2/ 68.

(7) ظ: المفصل: 100.

(8) ظ: شرح المفصل: 90/2.

(9) ظ: شرح الجمل: 1/ 293.

والحقيقة أن الاستثناء في هذا الشاهد واضح تمام الوضوح، وغيـر لا تـصلح مكان (إلا) هنا على ما أراد الفراء، فإن الوهم في هذا جاء من حمل هذا الشاهد الشعري على الآية الكريمة وهي قوله تعالى: "لو كان فيها آلهةُ إلا الله لفـسدتا" (الأنبيـاء/22) فكما أن (إلا) هنا بمعنى غير، فكذلك هذا الشاهد عنده.

والحقيقة ليس هذا صحيحاً لأن معنى هذه الآية يفْسد مع الاستثناء لانـه يثبـت الاشراك مع الله سبحانه وتعالى. بل لايوجد فيها استثناء مطلقاً فـ(إلا) بمعنى (غيـر) الاسمية و ليست أداة استثناء؛ لأن الاستثناء يجوز في الشاهد، اما في الاية فلا يجـوز وهذا ما عبر عنه ابن يعيش بقوله: "فهذا لايكون إلا وصفاً ولايجوز أن يكون بدلاً يراد به الاستثناء"[1].

اما قول اوس بن حجر هذا فمعنى الاستثناء يصح فيه ويستقيم له المعنى بخلاف مالو جعلنا (إلا) بمعنى (غير) فمعناه يختلف عن معنى الاية الكريمة تماماً.

نصب غير على معنى الإستثناء

قال الفراء: "وبعض بني أَسد وقُضاعة إذا كانت (غير) في معنى (إلا) نصبوها، تم الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون ماجاء في غَيرك، وما أتاني غيـرك"[2] ، واستـشهد بقول الشاعر[3]:

لم يمنع الشرب منها غير أن هتفت   حمامةُ من سحوفٍ ذاتِ أو قال[4]

فقال الفراء: "فهذا نصب وله الفعل والكلام ناقص"[5].

---

[1] شرح المفصل: 89/2.

[2] معاني القرآن للفراء: 383/1.

[3] كتاب سيبويه: 1/ 369، الخزانة: 2/ 45، شرح المفصل: 80/3، وهو لابي قيس بن الأسلت في ديوانـه: 85، ونُسب أيضاً لابي قيس بن رفاعة في شرح ابيات سيبويه: 180/2، وشرح شواهد المغني: 158/1.

[4] سسحوق: يريد شجرة سحوقاً، أي طويلة، والأوقال: الأعالي، يصف تلك الناقة بأنها فزعت حينما سـمعت صوت الحمامة فنفرت وكفت عن الشرب. ويروى (في غضون) مكان (من سـحوق)، و(نطقـت) مكـان (هتفت)، ظ: مجاز القرآن لابي عبيدة : 2/ 93.

[5] معاني القرآن للفراء: 383/3.

فـ(غير) هنا منصوبة لأنها وقعت موقع (إلا) في الاستثناء، على رأي الفـراء والاستثناء هنا مفرغٌ؛ لانه مسبوق بنفي والمستثنى منه محذوف، وقد تـسلط مـا قبـل (غير) على مابعدها فيكون معنى البيت: (لم يمنع شربها إلا هتافُ حمامةٍ) فـ(إن) وما دخلت عليه، مصدر مؤول في محل رفع فاعل لـ(يمنع) وإلا أداة حصر ملغاة، وكذلك ما وقع موقعها. فـ(غير) هنا كذلك؛ لأن (غير) في الاستثناء لايليها الا المفرد فقط فلا تقع الجمل بعدها[1]، فـ(إن والفعل) في تأويل مصدر والمصدر يقع موقع المفرد.

ويصح أن تكون (غير) في هذا البيت في محل رفع فاعل للفعل (يمنع)، فتكـون مبنية على الفتح؛ وذلك بسبب إضافتها الى مبني؛ كما يرى ذلك أغلب النحاة، ولعل ذلك هو ما قصده الفراء بقوله: "إذا كانت (غير) في معنى (إلا) نصبوها إلا أن سبب بنائهـا هو أنها اسم وضع موضع الحرف، وإذا وضعت الأسماء في موضع الحروف وجـب بناؤها، ونسب الانباري هذا المعنى الى الكوفيين عامة، أما البصريون فيوجبـون بنـاء (غير) إذا أضيفت الى غير المتمكن[2]. وقال سيبويه: "والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الحطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من ينـشد هـذا رفعـاً... وزعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليـل: هـذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع فكذلك غير أن نطقت"[3].

وتابع سيبويه في هذا الزمخشري[4] والأعلم[5] الشنتمري، إذ جعلا سبب البنـاء في (غير) هو اضافتها الى المبني وهذا ينطبق على جميع الاسماء حينما تـضاف الـى المبني.

وقد رد الانباري قول الفراء والكوفيين في علة بناء (غير) فقال: "هـذا فاسـد، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال: (زيد مثل عمرو)، فيبنى (مثـل) علـى

---

(1) ظ: النحو الوافي: 2/ 344.

(2) ظ: الإنصاف: 1/ 287.

(3) كتاب سيبويه: 1/ 368-369.

(4) ظ: المفصل: 163.

(5) ظ: تحصيل عين الذهب: 361، وظ: الانصاف: 288/1.

الفتح لقيامه مقام الكاف؛ لأن قولك: (زيد مِثل عمرو) في معنى (زيد كعمرو) ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعتيموه"[1].

واستدل على ذلك بعدة آيات قرآنية، منها قوله تعالى: " **إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ**" (الذاريات/ 23) وقوله تعالى: " **وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ**" (هود/66) وقوله تعالى : " **مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ** " (المعارج/11) فيمن قرأ (مِثلَ ويومئذٍ) بالفتح.

وقال ابن هشام: (وانتصاب (غير) في الاستثناء من تمام الكلام عند المغاربـة، كانتصاب الإسم بعد (إلا) عندهم، واختاره ابن عصفور؛ وعلى الحالية عند الفارسـي، واختاره ابن مالك، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة، واختاره ابـن البابـشاذ، ويجوز بناؤها على الفتح إذا أُضيفت الى مبني"[2]واستشهد بقول الشاعر "لم يمنع....

إلا أن البصريين ومن وافقهم من النحاة –كالانباري وغيره- لم يأتوا بشواهد من القرآن الكريم او من الشعر على بناء غير لاضافتها الى مبني، فجميع ما استشهدوا بـه لم ترد فيه (غير) وإنما أوردوها على بناء (حين) و(يوم) في حين أن اصـل الخـلاف الذي ذكره ابن الانباري بين الكوفيين والبصريين كان في علة بناء (غير) وهذا مايدعم مذهب الفراء والكوفيين ويرجح قولهم في ان بناء غير كان بسبب وضعها موضع (إلا) في الاستثناء أي موضع الحرف.

وهناك دليل آخر يعزز ماذهب اليه الفراء في ذلك هو أن الفراء قـد استـشهد بشاهد آخر جاءت فيه (غير) مبنية ولم تضف فيه الى مبني، على خـلاف مـا أقـره البصريون من وجوب بنائها إذا اضيفت الى مبني، وذلك في قول الشاعر[3]:

لا عيب فيها غير شُهلةِ عينها   كذاك عِتاق الطير شُهلاً عيونها[4]

فقد بنى الشاعر (غير) وهي مضافة الى اسم متمكن، ولم تضف الـى مبنـي، وموضع (غير) هنا على الإتباع أي على البدلية من (عيب) إذ الاستثناء هنا تام متصل

---

[1] الإنصاف: 290.

[2] مغني اللبيب: 318/1.

[3] معاني القرآن للفراء: 383/1، اللسان (شهل)، ولم ينسب الى قائله.

[4] الشهلة في العين أن يشوب سوادها زرقة، اللسان (شهل)، العتاق: جمع عتيق، وهو الأجود أو الأجمل.

منفي وعلى ذلك يكون التقدير: "لا عيب فيها موجود غير شُهلة عينها)، فـ(غير) بـدل بعض من كل من (عيب)، إلا أن الاستثناء هنا خرج الى غرض مجازي هو المدح.

ثُم أن الفراء لم ينكر ما ذهب اليه البصريون في بناء الأسـماء الأخـرى عـدا (غير) في حالة إضافتها الى مبني غير متمكن كما مر في الآيتين الكريمتين في (يـوم) عندما أُضيف إلى إذ، بل استشهد بها جميعاً[1] واستشهد بقول جرير أيضاً[2]:

رددنا لشعثاء الرسولَ ولا أَرى كيومِئذٍ شَيئاً تُرد رسائلُه[3]

فقال الفراء في قوله تعالى: " **هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ** " (المائدة/ 119): (ترفع (اليوم) بـ(هذا)، ويجوز ان تنصبه، لأنه مضاف الى غير اسم، كمـا قالـت العـرب: مضى يومئذٍ بما فيه. ويفعلون ذلك في موضع الخفض)[4] وعلى ذلـك قـول جريـر، (وكذلك وجه القراءة في قوله "من عذاب يومئذ" و"ومن خزي يومئذ". ويجوز خفضه في موضع الخفض؛ كما جاز رفعه في موضع الرفع. وما أضيف الى كـلام لـيس فيـه مخفوض فافعل به مافعلت في هذا)[5].

أي أن الفراء يجيز في هذا كله الخفض على الاصل، كما أجاز فيه، الرفع فـي موضع الرفع لو كان مرفوعاً. فقد روى قول النابغة الذبياني[6]:

على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلتُ أَلما تصح والشيب وازع

ونسب الفراء هذا الى الكسائي ثم وافقه فيه، فقال: "زعم الكـسائي: أن العـرب تُؤثر الرفع إذا أضافوا اليوم الى يفعل، وتفعلُ وأفعلُ ، ونفعل فيقولون: هذا يوم تفعـلُ ذاك وأفعلُ ذاك، ونفعل ذاك. فإذا قالوا: هذا يوم فعلت، فاضافوا الى فعلـتُ أو الـى إذْ آثروا النصب"[7].

---

[1] ظ: معاني القرآن للفراء: 327/1.
[2] ظ: معاني القرآن للفراء: 326/1، ديوانه : 479.
[3] شعثاء: اسم أمرأة، والرسول هنا : بمعنى الرسالة.
[4] ظ: معاني القرآن للفراء: 326/1.
[5] ظ: معاني القرآن للفراء: 327/1.
[6] كتاب سيبويه: 369/1، خزانة الأدب: 151/3، التفسير الكبير: 115/12، وشرح المفصل: 16/3، ديوان: 44. والرواية فيه (تصح) بدل (أصح).
[7] معاني القرآن للفراء: 3/ 245.

ووافق الكسائي والفراء في هذا ابن هشام، إذ قال: "ويجوز في الزمان المحمول على إذا أو إذ الإعراب على الأصل والبناء حملاً عليهما فإذا كان ماوليه فعـلاً مبنيـاً، فالبناء أرجح للتناسب"[1]، وعد قول النابغة هذا منه.

والظاهر من خلال هذا أن اكتساب الاسم البناء من خلال إضافته الـى المبنـي واجب كما يراه الكوفيون وجائز عند البصريين، وهذه مسألة تكاد تقتصر على اسـماء الزمان فقط دون سواها من سائر الاسماء، والتي حدها بـ:يوم ، وليلة، وحين، وغَداة، وعشية ، وزمن، وأزمان وأيام، وليال[2]. وهذا ما يفرضه الواقع اللغوي حقيقـةً، إذ إن جميع الشواهد التي استشهد بها النحاة من القرآن الكريم وكلام العرب شـعره ونثـره، لايتعدى هذه الألفاظ التي ذكرها الفراء، ولم ترد في غيرهـا مـن الألفـاظ الأخـرى لـ(غير) مثلاً سوى ذلك الشاهد الوحيد الذي ذكره الفراء وأغاب النحـاة وهـو قـول الشاعر: "لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت...".

ومن خلال هذا كله أرى أن ماذهب اليه الفراء من أن (غير) بنيت لأنها وقعـت موضع (إلا) في الاستثناء هو الصواب؛ وذلك لأن جميع النحاة الذين عارضوا الفراء – من بصريين وغيرهم- لم يأتوا بشاهد آخر وردت فيه (غير) مبنية بسبب أضافتها الـى مبني، كما أوردوا شواهد عدة على يوم وحين وأزمان[3]. وهذا ما يرجح رأي الفـراء والكوفيين، لاسيما أن الفراء قد استشهد على بناء (غير) على الرغم من عدم اضـافتها الى المبني، بل اضيفت الى اسم معرب متمكن من الاسمية، كما في قول الشاعر الـذي مر قبل قليل وهو:

لا عيب فيها غير شهلةُ عينها   كذاك عتاق الطير شُهلاً عيونها

وهذا ما خرق قاعدة البصريين ورجح قول الكوفيين.

---

[1] أوضح المسالك: 3/ 90.

[2] ظ: معاني القرآن للفراء: 327/1.

[3] ظ: الإنصاف : 1/ 287-293.

النصب بالصفة المشبهة وصيغة المبالغة

أجاز الفراء أن تكون الصفة المشبهة عاملةً فتنصب مفعولاً به. وعلى هذا خرج قراءة من قرأ[1] " **لَبِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا** " (النبأ/ 23)[2]، فقال: "حدثت عن الأعمش أنه قال: بلغنا عن علقمة أنه قرأ (لبثين) وهي قراءة أصحاب عبد الله. والناس بعد يقرءون : (لابثين)، وهو أجود الوجهين؛ لأن (لابثين) إذا كانت في موضع تقع فتنصب كانت بالألف ، مثل الطامع ، والباخل عن قليل. واللّبِث: البطيء، كما يقال: رجل طَمِع وطامع. ولو قلت: هذا طمِع فيما قبلك كان جائزاً"[3].

ومثل هذا أيضاً قول لبيد[4]:

أو مِسحلٌ عمِلٌ عضادةَ سمحجٍ　　　بسراتِها نَدب له وكُلوم[5]

فاعمل الصفة (عمِلٌ) فنصب بها (عضادة، فقال الفراء: "فاوقع عمل على العضادة ولو كانت عاملاً كان أبين في العربية"[6].

وكذلك فقد أجاز اعمال صيغة المبالغة، فقال: "وكذلك إذا قلت للرجل: ضراب، وضروب فلا توقعنهما على شيء لأنهما مدح، فإذا احتاج الشاعر إلى إيقاعهما فعلَ"[7].

واستشهد بقول الشاعر[8]:

وبالفأس ضراب رؤوس الكرانف[9]

فاعمل صيغة المبالغة (ضراب) ونصب بها (رؤوس).

---

(1) قرأ بها: زيد علي (عليهما السلام) وابن وثّاب وعمرو بن ميمون وعمرو بن شرحبيل وطلحة والاعمش وحمزة وقتيبة، ظ: البحر المحيط: 8/ 413.

(2) في القرآن الكريم: " لَابِثِينَ فِيهَا أَحْقَابًا"

(3) معاني القرآن للفراء: 3/ 228.

(4) السابق: 228/3، وظ: ديوانه: 125، ويروى (شنج) مكان (عملٌ) ، ظ: كتاب سيبويه: 112/1.

(5) المسجل: الفحل من الحمر، وسحيله: صوته، عضادة : جانب، السمحج: الأتان الطويلة الظهر، سراتها: أعلى ظهرها، ندب: خدوش وآثار، كلوم: جراحات.

(6) معاني القرآن للفراء: 3/ 228.

(7) معاني القرآن للفراء: 3/ 228.

(8) السابق: 228/3، ولم ينسب الى قائله.

(9) الكرانف: جمع كِرنافه، وهي اصول السقف.

ويبدو أن الفراء قد ساوى بين صيغ المبالغة كلّها في الاستعمال، إلا أنني افهم من قوليه السابقين أنه ألمح الى أن إعمال صيغ المبالغة قليل. وقد اختلف النحاة في إعمال صيغ المبالغة "فَعّال ، ومِفْعال، وفَعول، وفَعيل، وفَعِل"، فمنع الكوفيون إعمالها؛ (لأنها زادت على معنى الفعل بالمبالغة إذ لا مبالغة في أفعالها ولزوال الشبه الصوري أيضاً فما ورد بعدها منصوباً فبإضمار فعل يفسره المثال"[1].

واتفق البصريون على إعمال الثلاث الأول منها، واختلفوا في الصيغتين الأخيرتين[2]؛ فذهب سيبويه إلى أن أعمالهما قليل ، وعمل (فَعِل) أقل من إعمال (فعيل)[3]، ووافقه في هذا الأعلم الشنتمري[4] وابن السيد البطليوسي[5] ، وابن يعيش[6] وابن مالك[7].

ورد المبرد مذهب سيبويه ومن وافقه فقال: "والحجة في أن هذا لايعجل أنه لِما تنتقل اليه الهيأة تقول: فلان حذِر، أي ذو حذر، وفلان بطر، كقولك ما كان ذا بطِر ولقد بطِر، وماكان ذا حذِر ولقد حذِر فإنما هو كقولك: ما كان ذا شَرف ولقد شَرف وماكان ذا كرم ولقد كرم"[8]، ورد قول لبيد، وجعل نصب (عضادة) على الظرف[9].

ونُقل عن أبي يحيى اللاحقي أنه قال: "لقيني سيبويه فقال: أتعرف بيتاً فيه فَعِل ناصباً؟ فلم احفظ فيه شيئاً وفكّرت فعملتُ له فيه هذا البيت[10]"[11] ورد البغدادي هذا

---

(1) همع الهوامع: 97/2.

(2) ظ: شرح ابن عقيل : 111/3، وشرح التصريح: 67/2.

(3) ظ: كتاب سيبويه: 112/1.

(4) ظ: تحصيل عين الذهب: 109.

(5) ظ: الحلل في إصلاح الخلل: 220.

(6) ظ: شرح المفصل: 6/ 72-73.

(7) ظ: شرح ابن عقيل: 111/2.

(8) المقتضب: 115/2.

(9) ظ: تحصيل عين الذهب: 109.

(10) البيت الذي قصده هو قول الشاعر:

(حذِر اموراً لا تضيرو آمن   ماليس منْجيه مِن الاقدار)، وظ: كتاب سيبويه: 113/1، والمقتضب: 2/ 116، وإعراب القرآن: 181/3، وخزانة الأدب: 8/ 171-172.

(11) إعراب القرآن: 3/ 181.

قائلاً: "وهذا الرجل أحب أن يتجمل بأن سيبويه سأله عن شيء فخبره عن نفسه بأنه فَعلَ ما يبطل الجمال ومن كانت هذه صفته بعد في النفوس أن يسأله سيبويه عن شيء"[1] وقيل أن معنى (عماتُ له) رويت له[2].

ووصف الاستاذ عبد الجبار النايلة رواية اللاحقي هذه بأنها "غريبة حقاً تدعو الى الريبة ولا يكاد العقل يقبلها... وربما كان اللاحقي كاذباً في هذا الخبر، إذ انه كان خبيث المعتقد، ومن كان هذا شأنه فليس هناك من وازع يمنعه من ذلك"[3]. وعلّل الدكتور حسام النعيمي ذلك بأن صيغة (فَعِل) هو (فاعل) ثم حذفت الالف تخفيفاً[4]، والذي يعضد رأيه ان ابن جني ذكر هذه على أنها لهجة لبعض العرب[5].

وأرى أن الصواب هو أن تعمل هذه الصيغ النصب إذا اشتقت من الفعل المتعدي حملاً لها عليه ولاتعمل النصب اذا اشتقت من اللازم، وهذا ما يؤيده قول العرب: "إن الله سميع دعاء من دعاه"[6].

الحال

يرى الفراء أن الاسم المشتق إذا وقع قبله جار ومجرور وبعده جار ومجرور أيضاً وهما يعود ان على شيء واحد، نُصب الاسم المشتق على الحال، وجعل من هذا قوله تعالى : " **فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ** " (الممتحنة/ 17) فقال: "في قراءة عبد الله: فكان عاقبتهما أنهما خالدان في النار، وفي قراءتنا (خالدين فيها) نصب ولا أشتهى الرفع، وإن كان يجوز؛ وذلك أن الصفة قد عادت على النار مرتين، والمعنى للخلود، فإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادات إحداهما على موضع الأخرى نصبت الفعل، فهذا من ذلك ومثله في الكلام قولك: مررت برجل على بابه محتملاً به"[7].

---

[1] خزانة الأدب: 8/ 171.

[2] ظ: السابق: 8/ 171.

[3] الشواهد والاستشهاد في النحو العربي: 104-105.

[4] ظ: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابي جني للدكتور حسام النعيمي: 176.

[5] ظ: الخصائص: 2/ 365، والمحتسب: 171/1.

[6] ظ: شرح ابن عقيل: 2/ 114، وخزانة الأدب: 8/ 160.

[7] معاني القرآن للفراء: 3/ 146.

واستشهد على هذا بقول الشاعر[1]:

والزعفران على ترائبها شَرِقاً به اللبان النحر[2]

فنصب الشاعر (شرقاً) على الحال، وقد وقع قبله جار ومجرور وهو قوله (على ترائبها) وبعده جار ومجرور أيضاً وهو قوله (به)، فقال الفراء: (لأن الترائب هي اللبات ها هنا فعادت الصفة باسمها الذي وقعت عليه أولاً، فإذا اختلفت الصفتان: جاز الرفع والنصب على حسن. من ذلك قولك: عبد الله في الدار راغب فيك ألا ترى أن (في) التي في الدار مخالفة (لفي) التي تكون في الرغبة؛ والحجة ما يعرف به النصب من الرفع. إلا ترى الصفة الآخرة تتقدم قبل الأولى، إلاّ أنك تقول: هذا أخوك في يده درهم قابضاً عليه، فلو قلت: هذا أخوك قابضاً عليه في يده درهم لم يجز. وأنت تقول: هذا رجل في يده درهم قائم الى زيد. ألا ترى أنك تقول: هذا رجل قائم الى زيد في يده درهم، فهذا يدل على المنصوب إذا امتنع تقديم الآخر، ويدل على الرفع إذا سهل تقديم الآخر"[3].

أي ان الفراء يشترط لنصب الحال هنا أن يكون واقعاً بين صفتين من الجار والمجرور ولم يجز نصب الحال إذا لم يكن كذلك كما لو تقدم عليهما معاً وتأخرا كلاهما عنه، فإذا حصل التقديم او التأخير رفع الاسم على النعت ويمتنع نصبه على الحال.

مجيء الحال معرفة

من أحكام الحال أن تكون نكرةً[4]، والعلة في ذلك أنها فضلة في الإخبار ، والأصل في الخبر أن يكون نكرة وكذلك يجب في ما كان فضلةُ منه، ولأنّها مشبهةُ

---

[1] السابق: 3/146، وظ:البحر المحيط والرواية فيه (شرقت) مكان (شرقاً به)، ونُسب الى أبي بكر بن المسور بن مخرمة الزهري، والى الحارث بن خالد المخزومي، ظ: الأغاني لأبي الفرج الاصفهاني: 8/ 335، ونُسب أيضاً الى المخبل، ظ: اللسان (ترب، شرق) وتاج العروس: (شرق).

[2] شَرِقَ: امتلأ ففاض، والزعفران : طيب وصبغ معروفان، ظ: اللسان (شرق، زعبر، صفر) . الترائب: جمع تريبة، وهي عظام الصدر، ظ (تاج العروس: ترب). اللبان: جمع لُبة: وهي موضع النحر، ظ: اللسان (ترب) والصحاح (ترب).

[3] معاني القرآن للفراء: 3/ 146-147.

[4] ظ: شرح ابن عقيل: 2/ 248.

للتمييز في البيان؛ ولذلك وجب أن تكون نكرة كالتمييز[1]، أو لكي لا يتوهم أنها نعـتُ عند نصب صاحبها وخفاء إعرابها[2].

وقد استشهد الفراء على خلاف ذلك، بقول بعض بني قَفْعس[3]:

أبعد الذي بالسفح سفح كُواكبٍ   رهينةَ رمسٍ من تراب وجندل[4]

والذي اجاز ذلك عند الفراء، هو ان الحال المعرفة، قد وردت في القرآن الكريم وكذلك في قول العرب. فقال في قولـه تعـالى: " **وَلاَ تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**" (طه/ 131): (نصبت الزهرة على الفعل متعناهم به زهرةً في الحياة وزينةً فيها. و(زهرةً) وإن كان معرفةً فإن العرب تقول: مـررت بـه الشريف الكريم)[5].

ثم قال في هذا الشاهد: :فنصب الرهينة بالفعل"[6]، فأراد بقوله (بالفعـل) أنهـا نصبت على الحال، كما هو في الآية الكريمة.

وذهب يونس من البصريين، والبغداديون الى جـواز مجـيء الحـال معرفـةً إطلاقاً[7]، وقد ورد في القرآن الكريم وكلام العرب فلا سبيل لرده بل يجب الأخـذ بـه ومحاكاته.

نصب النعت على الحال

لم يجز النحاة –ومنهم الفراء- تقدم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتاً كما كان في حاله قبل أن يتقدم. فإذا تقدم لم يعدوه نعتاً، وكذلك المنعوت لم يعدوه منعوتاً، بل زال كلٌ منهما عن اسمه. فإذا كان النعت صالحاً لتسلط العوامل عليه؛ وجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجة الجملة، وهذا في حال المعرفة.

---

[1] ظ: شرح المقدمة المحسبة : 2/ 312، وشرح المفصل: 62/2.

[2] ظ: همع الهوامع: 1/ 239.

[3] معاني القرآن للفراء: 2/ 196.

[4] كواكب: اسم جبل. والرمس: القبر.

[5] معاني القرآن للفراء: 196/2.

[6] السابق: 196/2.

[7] ظ: همع الهوامع: 239/1.

أما إذا كان النعت والمنعوت نكرتين، فالغالب عند تقدم النعت علـى منعوتـه، نصب النعت على الحال، فيزول عنه اسم النعت أيضاً، وذلك بشرط عدم تـسلط أحـد العوامل عليه، كما يزول عن المنعوت اسمه أيضاً، ويصبح هو صاحب الحال، وذلـك كقولنا مثلاً: فاح جميلاً عطر، فالاصل فيه هو (فاح عطر جميلٌ) فلمـا تقـدم النعـت (جميل) على المنعوت (عطر) وجب نصبه على الحال فقلنا : فاح جميلاً عطر[1]، ومن ذلك عند الفراء قول الشاعر[2]:

لِميـة موحِشاً طلَـ ـلُ   يلوح كأنه خِلَـ ـل[3]

فقال الفراء فيه: "المعنى: لمية طلل موحش، فصلح رفعه؛ لأنه أُتبع الطلل، فلما قُدم لم يجز أن يتبع الطلل وهو قبله"[4].

وقد أجاز الفراء في (موحشا) الرفع على جعل (طلل) بدلٌ كل من كل ، فقـال: "قد يجوز رفعه على أن تجعله كالاسم يكون الطلل ترجمه عنـه، كمـا تقـول عنـدي خُراسنية جاريةُ، والوجه النصب في خراسانية"[5]. فمعنى قول الفراء (يكـون الطلـل ترجمة عنها أي يكون الطلل بدل كل من كل، لأن مصطلح الترجمة عند الكوفيين يعني البدل[6]. إلا أنه اعتمد النصب ورجحه على الرفع. وهذا ما يكـاد النحـاة أن يجمعـوا عليه[7]، وعد بعضهم ذلك مسوغاً لمجيء صاحب الحال نكرةً، وأنفرد السيوطي بروايته بالرفع في (موحشاً) مع تقدمه ، وروايته هي:[8]

لِمية موحشُ طلـ ـلُ   يلوح كأنـ ـ ـه خِلَلُ

---

(1) ظ: الجمل للخليل: 103، واسرار العربية: 141-142، والنحو الوافي: 3/ 298-499.

(2) معاني القرآن للفراء: 167/1. خزانة الأدب :11/3، شرح التصريح: 375/1، اللسان (وحش).

(3) نَسِب لكثيرة عزة ، في خزانة الادب وشرح التصريح واللسان، وديوانه: 506، الخلل: واحدها: الخلـة – بكسر الخاء وشد اللام- وهي بطانة كانت تغشى بها أجفان السيف منقوشة بالذهب.

(4) معاني القرآن للفراء: 1/ 168.

(5) معاني القرآن للفراء: 1/ 168.

(6) ظ: مدرسة الكوفة ومنهجها، للدكتور مهدي المخزومي: 30-35، ومدرسة البصرة النحوية لعبد الـرحمن السيد: 343-350، والنحو العربي مذاهبه وتيسره: 43.

(7) ظ: الجمل للخليل: 103،، وكتاب سـيبويه: 123/2، الخـصائص: 492/2، واسـرار العربيـة: 142، والمفصل: 91، ومغني اللبيب: 310/2.

(8) شرح شواهد المغني للسيوطي: 249.

وعد جملة (يلوح) صفة للطلل، وذلك على جعل (طلل) بدلاً من (موحش) كما قال بذلك الفراء ، ويجوز أن يكون (طللٌ) عطف بيان من (موحش) ويصح هذا أيضاً[1].

ولاشك في أن هناك فرقاً في المعنى بين جعله نعتاً أو حالاً، فقال الرازي في قوله تعالى: " **فِجَاجًا سُبُلاً** " (الانبياء/ 31): (قال صاحب الكشاف: الفج الطريق الواسع، فأن قلت في الفجاج معنى الوصف فما لها قدمت على السبل ولم تؤخر كما في قوله تعالى: " **لِتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلاً فِجَاجًا**" (نوح/20)، قلت لم تتقدم وهي صفة، ولكنها جعلت حالاً... والفرق من جهة المعنى ان قوله:" **سُبُلاً فِجَاجًا**" ، إعلام بأنه سبحانه جعل فيها طرقاً واسعة وأما قوله " **فِجَاجًا سُبُلاً** " فهو إعلام بأنه سبحانه حين خلقها جعلها على تلك الصفة"[2].

وكذلك الحال في بيت كثير هذا، فالشاعر لم يرد معنى النعت فيه وإنما أراد معنى الحال؛ ليخبرنا بأن منزل مية أو عزة في رواية أخرى[3]، وقد اصبح حالة موحشاً لأنه يخلو منها، فقد رحلت عنه ولم تعد اليه.

نصب الإسم على إضمار الفعل

قال الفراء في قوله تعالى " **ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ** " (الانفال/14-15): (...فنصب (أن) من جهتين. أما إحداهما: وذلك بأن للكافرين عذاب النار، فالقيت الياء فنصبت. والنصب الآخر أن تضمر فعلاً... واعلموا (أن للكافرين عذاب النار)"[4]، ومن ذلك عنده قول الشاعر[5]:

تسمع للأحشاء منه لغطا ولليدين جسأةً وبددا[6]

---

[1] النحو الوافي : 499/3.

[2] التفسير الكبير للرازي: 142/22.

[3] ظ: المفصل للزمخشري: 91، الخصائص لابن جني: 492/2.

[4] معاني القرآن للفراء: 405/1.

[5] معاني القرآن للفراء: 405/1.

[6] اللغط: الأصوات المبهمة، والجسأة الصلابة والغلظ والخشونة، والبدد: تباعد مابين اليدين.

فقال الفراء : "أضمر (وترى لليدين)"[1] وهذا التقدير على إضمار فعل يناسب الإسم المنصوب بعد الواو مباشرة، أمر لابد منه؛ وذلك للفرار من العطف على معمولي عاملين مختلفين من جهة المعنى[2]، فاللفظ يسمع وجسأة اليدين لاتسمع بل ترى.

وقد أتى الفراء بهذا الشاهد وشواهد أخرى؛ ليفسر بها قوله تعالى "**يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ (17)بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ (18)لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ (19)وَفَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ (20)وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ (21)وَحُورٌ عِينٌ**" (الواقعة/22)[3] فقال الفراء فخفض بعض القراء، ورفع بعضهم الحور العين. قال الذين رفعوا: الحور العين لايطاف بهن؛ فرفعوا على معنى قولهم : وعندهم حور عين، أو مع ذلك حور عين"[4].

وقال في موضع آخر: "والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله، وإن لم يحسن في آخره ماحسن في أوله"[5] (وهو كثير في كلام العرب وأشعارهم)[6].

فمعنى قول الفراء "وإن لم يحسن في آخره مايحسن في أوله" لإن المعنى في الأول يختلف عن المعنى في الثاني ولذلك قدر لهما من قرأ بالرفع ما يخرجها عن المعنى الاول ويكون لها معنى مستقل عن الأول تماماً.

ومثل هذا الشاهد أيضاً قول الشاعر[7]:

إذ ما الغانيات برزن يوماً   وزججن الحواجب والعيونا[8]

قال الفراء: "فالعين لاتزجج إنما تكحل ، فردها على الحواجب؛ لان المعنى يعرف"[1].

---

[1] معاني القرآن للفراء: 405/1.

[2] ظ: النحو الوافي: 637/3.

[3] هذه قراءة أغلب القراء، وقرأ أُبي وعبد الله والأشهب العقيلي، والنخعي وعيسى بن عمر: "وحوراً عيناً"، ظ: إملاء ما من به الرحمن للعكبري: 2/ 136، والبحر المحيط: 206/8، والمحتسب لابن جني:309/2، والتفسير الكبير للرازي: 154/29.

[4] معاني القرآن للفراء: 14/1.

[5] معاني القرآن للفراء: 123/3.

[6] معاني القرآن للفراء: 14/1.

[7] معاني القرآن للفراء: 123/3، وهو للراعي النميري، ظ: ديوانه: 269.

[8] برزن: ظهرن: وزججن: أي دققن وتقول: رجل أزج وامرأة زجاء إذا كان كل منهما قد دق حاجبيه رققهما في طول.

وعد ابن جني هذا ضرباً من الحمل على المعنى لإتضاحه[2]، والى هذا ذهب الأنباري أيضاً[3]. وعلّل ذلك ابن هشام تعليلاً آخر حصه بالواو، إذ قال: "وتنفرد الواو عن سائر أحرف العطف بخمسة عشر حكماً... والثاني عشر عطف عامل حذِف وبقي معموله، على عامل آخر مذكور يجمعهما معنى واحد"[4].

واستشهد بقول الراعي النميري هذا، فالمعنى المشترك بين زججن الحواجب وكحلن العيون، هو التحسين والتجميل فيها.

ومثل ذلك أيضاً قول الشاعر[5]:

علَفْتُها تِبناً وماء بارداً   حتى شَتَتْ همالةً عيناها

وكذلك قول الشاعر[6]:

ولقيتُ زوجك في الوغى   متقلداً سيفاً ورمحا

وكل ما قيل في الشاهد الأول، يصح هنا، وخلاصته أن النحاة فسروه تفسيرين، الأول: أن يكون مابعد الواو في هذه الشواهد جميعاً (للدين حسأة) ، ماء، رمحاً، العيونا)، مفعولاً به لفعل محذوف يناسبه في الشاهد الاول يكون (وترى لليدين حبسأة) ، وفي الثاني (وكحلن العيونا)، وفي الثالث (وسقيتها ماء بارداً)، وفي الرابع (وحاملاً رمحه)، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة.

أما التفسير الثاني، هو أن يتوسع في معنى الفعل توسعاً مجازياً يجعله مسلطاً على المعطوف والمعطوف عليه جميعاً، فتكون الواو في هذه الحالة قد عطفت مفرداً على مفرد[1].

---

[1] معاني القرآن للفراء: 123/3.

[2] ظ: الخصائص: 2/ 432.

[3] الإنصاف: 2/ 610.

[4] مغني اللبيب: 669/1، وظ: النحو الوافي: 3/ 636.

[5] معاني القرآن للفراء: 14/1، 124/3، ونسبه الفراء الى بعض بني دبير.

[6] معاني القرآن للفراء:473/1، 123/3 ويروي : ياليت زوجك قد غدا، ظ: الخصائص: 431/2، ونسبه المبرد لعبد الله بن الزبعري، ظ: الكامل: 234/3، وظ: اللسان (قلد).

[1] ظ: الانصاف: 610/2، 611، واوضح المسالك: 245/20-247.

وقد نسب الأشموني التفسير الثاني الى الجرمي والمازني والمبرد وأبي عبيدة والأصمعي والزيدي، ونسب الأول الى الفراء وابي علي الفارسي ومن تبعهما[2].

ومن النصب على إضمار فعل أيضاً، عند الفراء ، قول مجنون بني عامر[3]:

أَالبرقَ أم ناراً لليلى بدت لنا ... بمنْخَرِقٍ من سارياتِ الجنائبِ[4]

بل البرق يبدو في ذُرى دقَئِيةٍ ... يضيء نشاصاً مشمخر الغوارِبِ

ولو نار ليلى بالشُرَيف بدت لنا ... لحبت إلينا نار من لم يصاقب[5]

فقال الفراء في هذه الابيات : "فنصب كل هذا ومعه فعله على إضمار فَعلَ منه كأنَه قال أأرى ناراً بل أرى البرق. وكأنه قالَ ولو رأيت نار ليلى. وكذلك الآتيان الأخريان في قوله " **أَإِلَهٌ مَعَ اللَّهِ** " (النحل/ 60)[6].

ومن النَصب على اضمار الفعل، قول عبد الله بن همام السلولي[7]:

زيادتنا نُعمان لا تَحرمنها ... تَقِ الله فينا والكتاب الذي تتلو

فقال الفراء: "فمن نصب أضمر قبلها ناصباً"[8]. ولم يحدد نوع الناصب، فقد يكون فعلاً تقدير : (احفظ زدتنا)[9].

---

(2) ظ: شرح الأشموني :226/1، وأشار الى ذلك قبله ابن هشام، ظ: أوضح المسالك: 2/ 245-247.

(3) معاني القرآن للفراء: 298/2.

(4) المنخرق: الارض المستوية، الساريات: جمع سارية: وهي السحابة التي تجيء في الليل، الجنائب: جمع جنوب وهي الجهة التي تأتي منها الريح، ظ: اللسان (فرق، سرى، جنب).

(5) دقئية: الميرة قبل الصيف، نشاصاً: السحاب المرتفع بعض فوق بعض، مشمخر: المشمخر: الجبل الطويل العالي، الغوارب: جمع غارب وهو الكاهل، الشُريف: المكان المرتفع، يصاقب: الصقب: القرب او الضرب، ظ: اللسان (صقب).

(6) معاني القرآن للفراء: 298/2.

(7) السابق: 410،2، وظ:لسان العرب (وقي).

(8) معاني القرآن: 410/2.

(9) ظ: دراسة في النحو الكوفي: 272-273.

النصب على الأمر

قال الفراء في تفسير قوله تعالى: " **بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ** " (يوسف/83): الصبر الجميل مرفوع لأنه عزى نفسه وقال: ماهو إلا الصبر، ولو أمرهم بالصبر لكان النصب أسهل"[1]، واستشهد على النصب في ذلك بقول الشاعر[2]:

يشْكو إلى جملي طول السرى   صبراً جميلاً فكلانا مبتَلى

فمعنى الأمر فيه أن الشاعر يخاطب جمله، وكأنه يأمره بأن يصبر معه صبراً جميلاً لأنهما مجبران على ذلك السير الطويل فهما مبتليان به، فأنزل الجمل منزلة الإنسان المشتكي.

وروى الخليل هذا الشاهد بالرفع في قوله (صبراً جميلاً): وهذا على تقدير، مبتدأ محذوف يكون الصبر الجميل خبراً عنه، أي (أمري وأمرك صبر جميل)[3].

ووافق الخليل سيبويه في الرواية وزاد عليه في التقدير فجعل (صبر) خبراً، مرة كما جعله الخليل، ومبتدأ مرةً أخرى على تقدير (وصبر جميل أمثل) أو ما شابه ذلك[4]. وهذا ما ذهب اليه السيرافي أيضاً[5]، وأوجب الأعلم الشنتمري أن يكون (صبر جميل) على الإبتداء فقط، ولم يجز عده خبراً، فقال: "والقول عندي أنه مبتدأ لا خبر له؛ لانه اسم فعل ناب مناب الفعل والفاعل، ووقع موقعه، وتعزى من العوامل فوجب رفعه واستغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل، ونظيره من كلام العرب في الإكتفاء به وحده دون خبر قولهم: حسبك ينم الناس، لأن معناه أكفف ولذلك أجيب كما يجاب الأمر"[6].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 2: 54.

(2) معاني القرآن للفراء: 54/2، ونسبه السيرافي للملبد بن حرملة في شرح ابيات سيبويه: 317/1، ولم ينسبه غيره، وينظر: امالي المرتضى: 107/1، وتهذيب اللغة :299/1، وتاج العروس (شكا)، واللسان (شكا) ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة: 71، والرواية فيها (شكا إلي جملي)، بالصدر فقط، وشرح الفصيح، لابن هشام اللخمي (ت577هـ): 118، وروايته موافقة تماماً لرواية الفراء.

(3) ظ: الجمل للخليل: 175.

(4) ظ: كتاب سيبويه: 1/ 321.

(5) ظ: شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 1/ 317.

(6) تحصيل عين الذهب: 32، وظ: كتاب سيبويه: 321/1.

إلاّ أن سيبويه جعل النصب في مثل ذلك أكثر وأجود من الرفع؛ وذلك على معنى إضمار الفعل الذي ينصبه[1]. ثم فرق سيبويه بين معنى الرفع ومعنى النصب في موضع آخر، فقال : "... وكذا إذا قال: رأيت فيما يرى النائم كذا وكذا فتقول: خيراً لنا وشراً لعدونا، فإذا نصبت فعلى الفعل وأما الرفع فعلى أنه جعل ذلك أمراً ثابتاً ولم يرد ان يحمله على الفعل"[2]. أي أن معنى النصب يكون معنى الجملة الفعلية؛ لانه منصوب بفعل مضمر، ومعنى الجملة الفعلية هو الحدوث، ومعنى الرفع يكون معنى الجملة الاسمية ؛ لأنه أما يكون مبتدأ وخبره محذوف، وإما أن يكون خبر ومبتدأه محذوف تبعاً لاختلاف تقدير النحاة في ذلك، ومعنى الجملة الاسمية هو الثبوت والدوام، وبناء على هذا فإن الرفع والنصب في هذا الشاهد وفي غيره جائزان على حدٍ سواء، فاذا كان مراد الشاعر أو قصد المتكلم الثبوت والدوام، قصد الى الرفع. وإن كان المراد أو القصد الحدوث والتجدد قصد الى النصب وهذا ما أشبته الدكتور فاضل السامرائي بقوله: "... تقول، صبراً يافلان على هذه المسألة إذا كانت موقوتة، فإذا أردت الصبر الطويل الدائم، قلت: صبر يافلان"[3] وجعل قول الشاعر المتقدم من هذا.

ويبدو من هذا كله أن الاحتكام الى المعنى في توجيه الإعراب هو الصواب عينه؛ لأن الإعراب هو الحركات المبينة عن معاني اللغة[4]، فهو الإبانة عن المعاني بالألفاظ[5].

نصب اللهم

قال الفراء : (اللهم) كلمة تنصبها العرب. وقد قال بعض النحويين[6] "إنما نصبت إذا زيدت فيها الميمان لأنها لا تنادى بيا، كما تقول : يا زيد، ويا عبد الله،

---

(1) ظ: كتاب سيبويه: 1/ 161-162.

(2) كتاب سيبويه: 1/ 137.

(3) معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي: 90/1.

(4) ظ: الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي (ت340هـ): 91.

(5) ظ: الخصائص لابن جني: 35/1.

(6) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، ظ: الجمل: 137، وكتاب سيبويه: 310/1.

فجعلت الميم فيها خلَفا من يا"[1]

ورد الفراء ذلك؛ بما جاء مخالفاً له، منه قول الشاعر[2]:

وما عليك أن تقولي كلما   صليتِ أو سبحتِ يا اللهم ما

أُردد علينا شيخنا مسلما[3]

وقال : "ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة؛ مثل الفم وأسم وهم[4]، ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها، أم، تريد: يـاالله أمنّـا بخير، فكثرت في الكلام فاختلطت فالرفعة التي في الهاء من همزة أُم لما تركت انتقلت الى ما قبلها"[5].

فمذهب الفراء في (اللهم)، هو أنها مركبة من ثلاث كلمات مع حرف النداء، فهي متكونة من (يا الله أمنا بخير)، وبسبب كثرتها في الكلام اختلطت أي امتزجت مع لفظ الجلالة فسقطت همزتها وحذفت، واختُصرت فقالوا فيها (يا اللهم)، وشأنها في ذلك شأن (هلُم) فان اصلها (هلُم الينا) فهي مركبة من (هل) و(أُم) و(نا)[6]، فحذفوا بعضها ومزجوا بعضها الأخر طلباً للخفّة[7].

وأضاف الفراء قائلاً: "ومن العرب من يقول إذا طرح الميم: يا ألله اغفر لي، وياالله اغفر لي، فيهمزون ألفا ويحذفونها. فمن حذفها فهو السبيل، لانها ألف ولام مثل الحارث من الأسماء، ومن همزها توهم أنها من الحرف إذ كانت لاتسقط منه"[8]، واستشهد بقول الشاعر[9]:

---

(1) معاني القرآن للفراء: 203/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 203/1، اللسان (أ ل ه) ، الخزانة 359/1، ولم ينسب الى قائله.

(3) اعترض الفراء على قول الخليل بهذا الشاهد حيث وردت (اللهم) مسبوقةً بـ(ياء) النداء، وزيدت عليها (ميم) أخرى والشيخ هنا الأب أو الزوج.

(4) أراد بـ(هم) الضمير، فأصله (هوم) إذا أُريد به الجمع، فحذفت منه الواو، وزيدت الميم.

(5) معاني القرآن للفراء: 203/1.

(6) ظ: معاني القرآن للفراء: 203/1.

(7) ظ: الانصاف : 341/1، شرح كافية ابن الحاجب: 132/1، شرح المفصل: 106/2، حاشية الصبان: 126/3.

(8) معاني القرآن للفراء: 204/1.

(9) معاني القرآن للفراء: 204/1، ولم ينسب الى قائله.

مبارك هو ومن سماه   على اسمك اللهم يا ألله

فأشار الفراء في ذلك الى لغة بعض العرب، فإنهم إذا طرحوا الميم من (اللهـم) بعضهم ينطق بهمزة (الله) على انها همزة قطع، وبعضهم لاينطق بها على جعلها همزة وصل تكتب ولا تلفظ، وهذا ماعناه الفراء بقوله (يحذفونها) أي سيقطونها مـن النطـق فكأنهم حذفوها حين لاينطقون بها، ورجح الفراء اسقاطها وعدم النطق بها، لأنها همزة وصل تلحق الأسماء المعرفة كالحارث وغيره.

أما هذا الشاهد فجاء به على اللغة الاخرى التي يجعلون فيها الهمزة مـن (الله) همزة قطع فينطقون بها في كلامهم.

وذكر الفراء أيضاً أن الميم من (اللهم) قد تُخفف في بعض اللغات، ومنها قـول الشاعر[1]:

كحلْفَةٍ من أبي رياح   يسمعها اللهم الكُبار[2]

فقد خفف الشاعر الميم من (اللهم) فجعلها ميماً واحدةً.

وعلّلَ الخليل إجتماع حرف النداء (يا) مع الميم المشددة في (اللهم) بأنـه تـوهم على أنها تسبيحةُ، كما تقول: يالله يالله يالله عندما نسبح فقال: "... وربما أتـوا بحـرف النداء والميم توهموا أنها تسبيحة"[3] وعد الشاهد الأول الذي مر قبل قليل ، منه.

إلاّ أن ما ذهب اليه الفراء، لم يكن مقبولاً لدى النحاة؛ ولاسـيما البـصريين إذ رفضوه، وعدوا ما استشهد به من الشعر الذي لايعرف قائله؛ فلا يكون حجة أو يكـون ذلك على ان الشاعر جمع بين الميم المشددة و(يا) النداء، لضرورة الشعر، وأن الـذي سهل ذلك هو أن الميم التي هي عوض عن (يا) النداء، قد وقعت في آخر الاسم، و(يا) النداء في أوله، وبهذا جاز الجمع بين العرض والمعوض منه في ضرورة الشعر[4].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 204/1، والخزانة: 345/1، ولم ينسب الى قائله.

(2) أبو رياح رجل من بني ضبيعة قتل رجلاً فسألوه أن يحلف أو يدفع الدية فحلف ثم قُتِل فـضربته العـرب مثلاً لما لا يغني من الحلف، الكبار مبالغة الكبير.

(3) الجمل للخليل: 137.

(4) ظ: الإنصاف: 341/1-345.

ورد الزجاج (ت311هـ) ماقاله الفراء في (اللهم) بقوله: "وزعم أن الضمة التي في الهاء ضمة الهمزة التي كانت في أم، وهذا محال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء للمفرد. وأن يجعل في الله ضمة (ام)، هذا إلحاد في اسم الله عز وجل"[1].

ويبدو أن الزجاج قد تعصب لمذهبه كثيراً، فقد يكون السياق الذي كـان الفـراء يتحدث فيه هو الذي جعله متوهماً في هذا، فقد أدرج الحديث عن غيـر (اللهـم) فـي الحديث عنها، إذ كان يتحدث عن (الغم وأسم وهم) فتداخَلَ الكلام بـين هـذه الألفـاظ جميعاً؛ أشعر بأن الفراء قد عني (اللهم) وحدها في ذلك، لاسيما أن كلاً من (الغم واسم وهم) ساكنة الآخر.

ومهما يكن من شيء فلا يخرج كون الفراء قد وهم في هذا، (ولو كـان القـول على ماذهب اليه الفراء لما امتنع من حرف النداء، لأن تصييرا لـشيئين شـيئاً واحـداً لايمنع من دخول حرف النداء ألا ترى أنّا ننادي معدي كرب ورام هرمـز .... وهمـا اسمان جعلا اسماً واحداً)[2].

واعترض أبو علي الفارسي على الفراء في معنى (اللهم) الذي قال به الفـراء، فرده بقوله:"ليس هذا القول بشيء لقول الله عز وجل: " **إِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً** "(الانفال/32)، فلو كان المراد ياالله أمنا لأغنـى هذا الفعل عن جواب الشرط وكانت الميم سادةً مسد الجواب كما تقول : يا ربنـا قابـل فلانا إن كان باغياً"[3].

واعترض ابن الشجري (542هـ) على الفراء أيضاً، من جهةٍ أخرى هـي (أن التقدير عنده يا الله أمنا بخير ثم جاء بعد هذا "فامطر علينا حجارة من الـسماء أو آتنـا بعذاب اليم"، فالكلام الآخر ينقض الأول على ما قدره"[4].

---

(1) معاني القرآن واعرابه للزجاج: 393/1.

(2) اللامات للزجاجي: 86.

(3) الأمالي الشجرية: 103/2، وظ:الانصاف: 344/1، وشرح المفصل: 16/2.

(4) الأمالي الشجرية: 103/2، وظ: شرح المفصّل: 16/2.

وكذلك فقد رد الانباري قول الكوفيين عامة من وجهٍ آخر غير ما ذُكر هو "أنه لو كان الأصل (يا الله أمنا بخير) لكان ينبغي أن يقال اللهم وأرحمنا فلما لم يجز أن يقال إلا (اللهم ارحمنا) ولم يجز (وارحمنا) دل على فساد ماذهبوا اليه"[(1)].

ولا أدري لأي شيء نظر بن الانباري فاستند اليه في امتناع ان يقال (اللهم أمنا بخير وارحمنا) عنده، ولم يكن دعاء معطوفاً على دعاء قبله.

وجعل ابن مالك استعمال (يا) مع اللهم شاذاً لايقاس عليه؛ لأن ما ورد عليه من شواهد قليلة أو مجهولة القائل[(2)].

وذهب بعض المفسرين الى أن (اللهم) هي اسم آخر غير اسم لفظ الجلالة (الله) فقال ابن كثير: "قال الطبراني: حدثنا محمد بن زكريا العلائي... عن ابن عباس (رض الله عنهما) ، عن النبي (ρ) قال: اسم الله الاعظم الذي اذا دعي به أجاب في هذه الآية من آل عمران :" **قُلْ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ** " (26)"[(3)] ونُسِب للنضر بن شميل ان معنى (اللهم) يدل على جميع اسماء الله عز وجل[(4)].

وكذلك رد مذهب البصريين بأن (اللهم) تستعمل في غير النداء ولا تسقط منها الميم[(5)]، فقد تستعمل لتمكين الجواب كما في الحديث: اللهُ أرسلك؟ قال : اللهم نعم[(6)] وقد تدلّ على القلة والقدرة في غير النداء أيضاً، كقول أهل الفقه : لايجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يضطر فيجوز"[(7)]. وكذلك فهي ليست بقية من جملة (أمنا بخير) كما يقول الكوفيون[(8)]. ثم أن مذهب البصريين قائم على المحذوفات الكثيرة التي لا داعي لحذفها سوى التأويل والتقدير (فهم يقولون إن اصل (اللهم) يا ألله واصل (ياألله) أدعو الله وأصل

(1) الإنصاف: 344/1.

(2) ظ: شرح ابن عقيل: 3/ 265.

(3) تفسير القرآن الكريم لابن كثير: 356/1.

(4) ظ: فتح القدير للشوكاني: 329/1.

(5) ظ: بحث (اللهم) رؤية جديدة في الصيغة والاعراب للدكتور سلمان القصاة، مجلة التربية والعلم، العدد الحادي عشر، 1991م: 74.

(6) ظ: همع الهوامع: 3/ 65، وحاشية الصبان: 3/ 116.

(7) همع الهوامع: 65/3.

(8) ظ: مكث (اللهم) رؤية جديدة في الصيغة والاعراب: 74.

لفظ الجلالة (الله) (الإ لاه) فحذفت همزة (إلاه) وضم اليها (أل) فصارت (الله) وعند النداء حذف فعل النداء (أدعوا) وعوض منه (يا) ثم حذفت (يا) وعوض منها الميم المشددة ، وفي صيغة (لاهم) –بتخفيف الميم- حذفت (ال) واحدى الميمين أيضاً، فانظر الى هذه المحذوفات الكثيرة التي اضطر اليها البصريون لتأييد موقفهم وحماية قاعدتهم"[1].

وكذلك الحال في عدم قبول مذهب الكوفيين ؛ لانه ظاهر التناقض مع قوله تعالى في الاية السابقة من سورة الانفال التي يدل معناها على طلب الشر والعذاب، وكذلك لايخلو مذهبهم من المحذوفات الكثيرة فكلمة (اللهم) عندهم تدل على جملة (يا الله امنا بخير)[2] وقد أرجعت الدراسات اللغوية للساميان (اللهم) الى أصل عبري هو (الوهيم) التي تعني الله المولى الخالق وتستعمل في النداء بغير اداة النداء، وكذلك تستخدم في غير النداء أيضاً[3] وان الميم المشدودة فيها ترجع الى اصل سامي هو رمز التنكير في العربية الشمالية والجنوبية. ثم الحقت اداة التعريف (ال) في العربية الجنوبية لتمييز اللفظ الدال على الله سبحانه وتعالى من اللفظ الدال على غيره من الاصنام فاصبحت (الا لإهيم)، ثم اسقطت الهمزة للتخفيف فصار اللفظ (اللاّهم) وثُقلت الميم منها في حال الوقف فاصبحت (اللاهم) وهي نفسها لفظة (اللهم) التي تستخدمها العربية[4].

وعلى هذا فإن (اللهم) تقابل لفظ الجلالة (الله) ، الا أنها احتفظت بلا صفة (التمييم) التي ترجع الى اصل سامي، فتكون (اللهم) اسماً لله تعالى فجاز فيه أن يكون منادى بحرف نداء كما في نداء (الله)، وجاز نداؤه من دون حرف نداء، وذلك على تقدير حذف حرف النداء منه كما يحذف مع الاعلام الاخرى، ورأى ان هذا البيان أقرب الى الصحة والصواب مما ذهب اليه البصريون والكوفيون، ويتسع لكل الشواهد والنصوص التي جاءت فيها (اللهم) مع حرف النداء او من دونه[5].

---

(1) مكث (اللهم) رؤية جديدة في الصيغة والاعراب: 73.

(2) السابق: 73-74.

(3) ظ: قواعد الساميات، لرمضان عبد التواب: 75، 178، ودروس اللغة العبرية، لربحي كمال: 554.

(4) ظ: فقه اللغات السامية، لبروكلمان: 103، والتطور النحوي لبراجشتراس:27.

(5) ظ: بحث (اللهم) رؤية جديدة في الصيغة والاعراب:77.

النصب على التكرير

قال الفراء في قوله تعالى : " **وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ** "(الزمر/60): (والمعنى ترى وجوههم مسودة، وذلك عربي لأنهم يجدون المعنى في آخر الكلمة فلا يبالون ما وقع على الإسم المبتدأ، وفيه أن تكُر ما وقع على الإسم المبتدأ على الثاني كقوله: " **لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَانِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا** " (الزخرف/23) فأعيدت اللام في البيوت لأنها التي تراد بالسقف ولو خفضت ولم تظهر اللام كان صواباً)[1].

ومن النصب على التكرير عند الفراء قول الشاعر[2]:

ذريني إن أمركِ لن يطاعا   وما الفيتِني حلمي مضاعا

فقال الفراء: "فالحلم منصوب بالإلقاء على التكرير ولو رفعته كان صواباً"[3]، أي أن (حلمي) منصوب على تكرير الفعل والتقدير (وما الفيتِ حلمي مضاعاً) أيضاً، وأجاز الفراء الرفع فيه على أن يكون مبتدأ، ومابعده خبراً عنه، وتصبح الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعولاً ثانياً لـ(الفيتني) ، وعلى هذا يكون التقدير (وما الفيتني حلمي مضاع).

واستشهد به سيبويه على بدل الاشتمال وهو بدل بعض من كل، وعنده حلمي بدل بعض من كل من ضمير المتكلم في الفعل (الفيتني) وهو الياء[4]. وهذا هو مذهب النحاة جميعاً عدا الفراء، حيث جعل النصب فيه على أعادة الفعل وتكريره لينصب حلمي، واجاز فيه أيضاً الرفع كما مر.

---

(1) معاني القرآن للفراء: 73/2..

(2) معاني القرآن للفراء : 424/2،73، كتاب سيبويه: 77/1-78، ونسبه الفراء لعدي بن زيد، ديوانه: 35، الخزانة: 368/2، تحصيل عين الذهب: 124، وشرح المفصل: 65/3. ونسبه سيبويه الى رجل من بجيلة أو خثعم.

(3) معاني القرآن للفراء: 73/2.

(4) ظ: كتاب سيبويه: 156/1.

وقد تابع السيرافي[1]، والأعلم الشنمتري[2]، وابن يعيش[3] وابن عصفور[4] وابن عقيل[5]، سيبويه فيما ذهب اليه.

فقال ابن عصفور : "... فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل منهما إبـدال شيء من شيء وأما غيره من أقسام البدل فجائز"[6] واستشهد بقول عدي بن زيد هـذا، وعلل ذلك بقوله: "... لأن المقصود ببدل الشيء من شيء تبين الأول وضمير المـتكلم والمخاطب لايدخلهما لبس فلم يجز فيهما إذ لافائـدة فيـه"[7] أي أن ضـمير المـتكلم والمخاطب لايقع فيهما بدل الكل من الكل، وإنما يجوز أن يقع فيها بدل الاشتمال وهـو بدل الجزء من الكل.

واستدل الفراء على صحة ماذهب اليه في نصب (حلمي)، بشاهد آخر ولكن هذا الشاهد لم يكن في النصب بل كان في الخفض ، لكن العلة التي حصل بسببها الخفـض هي ما قال به الفراء وهو التكرير، فكما نصب حلمي على تكرار الفعـل فـي الـشاهد السابق، خفض الشاعر في قوله[8]:

مااللجِمال مشْيها وئيـــدا   أجندلاً يحملن أم حديدا[9]

(مشيها) على التكرير والتقدير فيه (مااللجمال ما لمشيها وئيـدا)[10]، أي علـى تكرار حرف الجر في مشيها، فيكون مجروراً به. وكان استشهاد الفراء به مخالفاً لمـا

---

(1) ظ: شرح ابيات سيبويه: 123/1.
(2) ظ: تحصيل عين الذهب: 124.
(3) ظ: شرح المفصل: 65/3.
(4) ظ: شرح جمل الزجاجي: 289/1.
(5) ظ: شرح ابن عقيل: 251/3.
(6) شرح جمل الزجاجي: 289/1.
(7) شرح جمل الزجاجي: 290/1، وظ: خزانة الأدب: 368/2.
(8) معاني القرآن للفراء: 73/2، 424، المقاصد النحوية: 448/2.
(9) نسب محققو كتاب الفراء هذا الرجز للزباء، ونسبه المبرد الى قصير صاحب جذيمة، ظ: الكامل: 290/1، ونسبه العيني في المقاصد النحوية: 448/2 الى الخنساء بنت عمرو والصحابية، وليس في ديوانهـا وهـو منسوب للزباء مع قصته في تاريخ الطبري: 625/1.، وئيداً: له صوت شديد، يريد شدة وطئها الأرض من ثقل ما تحمله، فيسمع لوقعها صوتا، الجندل: الصخر أو الحجر الثقيل.
(10) معاني القرآن للفراء: 73/2.

استشهد به النحاة أيضاً، فهذا كالشاهد السابق عليه في هذا الأمر، في حين كان استشهاد النحاة به في مسألة تأخير الفاعل عن عامله وتقديمه؛ فقد أجاز الكوفيون تقديم الفاعـل على عامله واستشهدوا بقول الزباء هذا، عند من رفع (مشبها) على أنه فاعل لـ(وئيداً) مقدم عليه[1].

وذهب البصريون الى وجوب تأخير الفاعل عن عامله، ومنعوا تقديمـه[2].وقـد تضاربت روايات النحاة فيه، فقد رواه الأخفش منصوباً مرة، ومرفوعاً أخرى[3]، ورواه الزجاجي ، بالنصب ، والجر على أنه بدل من الجمال[4] وعلى ذلك رواية النحاس[5].

في حين جاءت رواية ابن عصفور بالرفع على أنه (بدلٌ من الضمير الذي فـي الجمال لأنه في موضع خبر للمبتدأ الذي هو ما[6]. وكذلك رواه ابن مالك إلا أنه جعـل (مشيها) مبتدأ ، وخبرها محذوف، و(وئيداً) حال سدت مسد الخبر[7].

وفي هذا قال ابن هشام: "وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وبقـي معمـول الخبر أي مشيهاً يكون وئيداً"[8].

وعد الأزهري (ت905هـ) ذلك ضرورة بقوله: "وهو عندنا معشر البـصريين ضرورة"[9] وجعل كل تخريجات النحاة له ضعيفة، إذ قال: "هذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعي لها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجر على البدليـة مـن الجمال"[10].

---

(1) ظ: شرح الأشموني: 169/1، والموفي في النحو الكوفي:81، الشاهد الشعري الشاذ: 41.

(2) ظ: أسرار العربية: 146.

(3) ظ: معاني القرآن للأخفش: 283/2.

(4) ظ: أمالي الزجاجي : 166.

(5) ظ: اعراب القرآن : 2/ 366.

(6) شرح جمل الزجاجي: 160/1.

(7) ظ: شواهد التوضيح: 171.

(8) مغني اللبيب: 758/1.

(9) شرح التصريح: 271/1.

(10) شرح التصريح: 271/1.

ومنع الصبان (ت1206هـ) أن يكون (مشيها فاعلاً للجار والمجرور لاعتماده على استفهام لأن الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للإسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع على ما فَتَخْلو الجملة الخبرية من رابط والتقدير تكلف"[1].

وخلاصة هذا كله أن البيت روي بالرفع والنصب والجر في (مشيها)، فالرفع، على أنه فاعل عند الكوفيين عدا الفراء، أو على أنه بدل من محل (للجمال) لانه في محل رفع لـ(ما) عند ابن عصفور، او على أنه مبتدأ عند البصريين، وابن مالك وابن هشام. اما النصب فعلى المصدرية، وذلك بأن يكون مفعولاً مطلقاً أي (ماللجمال تمشي مشياً وئياً) عند الاخفش والزجاج والنحاس والازهري كما مر. أما الجر، فعلى أنه بدل اشتمال من الجمال وهذا عند الزجاج والنحاس والصبان، وعند الفراء أيضاً لكن على تقدير حرف جر آخر يخفض (مشيها) وهذا ما عناه بمصطلح التكرير. وقد يكون من التكرير أيضاً قول الشاعر[2]:

ألم تَر أن النّبع يخلقُ عوده   ولايسري والخُروع المتقصفُ

فقال الفراء: "... اكثر العربِ أن يقولوا: استوى هو وأبوه –ولايكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز لأن في الفعل مضمراً"[3]، ثم استشهد بهذا الشاهد.

توابع المنُصوبات

النعت

قال الفراء في قوله تعالى: " **وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالاَتِكَ اللأَّتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ** " (الاحزاب/50): "وفي قراءة عبد الله (**وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالاَتِكَ واللاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ**) فقد تكون المهاجرات من بنات الخال والخالة، وإن كان فيه الواو، فقال : (واللاتي). والعرب تنعت بالواو وبغير الواو"[4] .

---

[1] حاشية الصبان: 46/2.

[2] معاني القرآن للفراء: 95/3، وظ:تفسير القرطبي: 85/17، وفيه (يصاب) مكان (يخلق) ، ولم ينسب الى قائله.

[3] معاني القرآن للفراء: 3/ 95.

[4] معاني القرآن للفراء: 2/ 345.

ومعنى هذا أن العرب تأتي بالنعت مرةً مباشرةً بعد المنعوت، وتأتي به بعد الواو مـرة أخرى أيضاً، ولا يراد منه غير النعت فلا يصح جعله معطوفاً عليه ؛ لأن معنى العطف هو الجمع بين شيئين مختلفين أو غير مختلفين، أما النعت فهوة وصف للمنعوت وهـو كالجزء منه، ولذلك يجب عده نعتاً وإن جاء بعد الواو، ومن ذلك قراءة عبـد الله عنـد الفراء، ومن هذا أيضاً قول الشاعر[1]:

فإن رشيداً وابن مروان لم يكن   ليفعل حتّى يصدر الأمر مصدرا

فـ(رشيدا) هو (ابن مروان) نفسه، فـ(ابن مروان) نعت له هنا، وهـذا بـدليل اعادة ضمير الفاعل المستتر في قوله (ليفعل) في صورة المفرد، فلو كان رشيد شخصاً آخر غير ابن مروان، لقال (ليفعلا) وكذلك الحال ، لو قصد بالواو العطف، فـدل هـذا على أن الواو في هذا البيت ليست عاطفة بل هي زائدة ، والاسم بعدها نعتُ لما قبلـه؛ (لأن النعت يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيـده أو التـرحم عليه"[2].

ومن الأحكام التي تجري على النعت هو أن يطابق النعتُ منعوتَه فـي حركـة الإعراب؛ إذ يعرب بإعرابه، في الرفع والنصب والجر[3]، ولكن الفراء، أجاز أن يكون النعت تابعاً في إعرابه لما يتصل بالمنعوت كالظرف وغيره من الاسـماء أيـضاً، وإن اختلف هذا الاسم أو الظرف في إعرابه عن المنعوت.

ومن هذا قوله تعالى: " **مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ** " (ابراهيم/18). فقال الفراء: (فجعل العصوف تابعاً لليوم فـي إعرابه، وإنما العصوف للريح. وذلك جائز على جهتين إحـداهما أن العـصوف ، وإن كان للريح فإن اليوم يوصف به؛ لأن الريح فيه تكون ، فجاز أن نقول يوم عاصف كما نقول: يوم بارد ويوم حار،... والوجه الآخر أن يريد في يوم عاصِفِ الـريح فتحـذف الريح لأنها قد ذكرت في أول الكلام كما قال الشاعر:

فيضحك عرفان الدروع جلودنا   ‘ذا جاء يوم مظلم الشمس كاسفُ

---

[1] معاني القرآن للفراء: 2/ 345، ولم ينسب الى قائله.

[2] شرح شذور الذهب: 432.

[3] ظ: أوضح المسالك: 5/3.

"يريد كاسف الشمس فهذان وجهان"[1] أي أن هذا على حذف المضاف اليه؛ لغرض الايجاز في الكلام. ثم قال: "وإن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصة فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه"[2] ومن هذا عنده قول الشاعر[3]:

كأنّما ضربت قدام أعينها　　　قُطْنا بمستحصد الأوتار محلوج[4]

فقد خفض الشاعر (محلوج) لأنه أتبعه للأوتار وهي مخفوضة، وكان حقه النصب؛ لأنه نعتُ للقطن والقطن منصوب، وهذا الخفض عند الفراء يكون بسبب المشابهة من جهة المعنى، لإن القطن لذي تحصده الأوتار يسمى (محلوجاً) فالمحلوج هو مستحصد الاوتار من القطن فلما كان معنى (مستحصد الاوتار) مشابهاً لمعنى (محلوج) أو يكاد يكون هو كان ذلك جائزاً.

ومن ذلك أيضاً، قول ذي الرمة[5]:

تُريك سنه وجه غير مقرفةٍ　　　ملْساء ليس بها خال ولاَنَدب[6]

فقد خفض الشاعر (غير مقرفةٍ) إتباعاً للمجرور قبلها، وكان عليه أن ينصب (غير) لأنها صفة لـ(سنة) المنصوبة على المفعول به.

إلا أن هذا الشاهد يختلف عن الذي قبله، لأن النعت هنا لايقتصر على المنعوت وحده، بخلاف ماجاء في الشاهد السابق. فقال فيه "قلت لأبي ثروان وقد أنشدني هذا البيت بخفضٍ : كيفَ تقول: تريك سنة وجه غير مقرفة ؟ قال: تريك سنّة وجه غَير مقرفة. قلت له: فأنشِد فخفض (غير) فأعدت القولَ عليه فقال: الذي تقول أنت أجود مما أقول أنا، وكان إنشاده على الخفض"[7].

---

[1] معاني القرآن للفراء: 2/ 73-74.

[2] معاني القرآن للفراء: 2/ 74.

[3] معاني القرآن للفراء: 2/ 74، ولم ينسب الى قائله، ظ:الانصاف: 605/2، ومعجم شواهد العربية: 79/1.

[4] مستحصد: اذا احكم فتله وصنعته، وقالوا : هذا رجل محصد الرأي أي سديد الرأي محكمه ورأي مستحصد، أي محكم وثيق، وهذا بفتح الصاد، محلوج: اسم مفعول : أي مندوف قد استخرج منه الحب.

[5] معاني القرآن للفراء: 2/ 74، ديوانه : 29/1، وروايته بنصب (غير).

[6] السنه: الصورة، المقرفة: التي دنت من الهجنة وهي عيب، والندب الأثر من الجراح.

[7] معاني القرآن للفراء: 2/ 74.

ومثل هذا ايضاً قول الحطيئة[1]

وإياكم وحية بطن وادٍ   هموز النابِ ليس لكم بسي[2]

فقد خفض الحطيئة (هموز)، والحق فيها النصب لأنها نعتُ للحية المنصوبة على التحذير ومنه أيضاً ما أنشده أبو الجراح العقيلى للفراء[3]:

يا صاحِ بلغ ذَوِى الزوجاتِ كُلهم   أن ليس وصلٌ إذا انحلّت عرا الذَنْبِ[4]

فخفض الشاعر (كلّ). وحقها النصب لأنها توكيد لذوي المنصوبة على المفعول به، وقد وهم الفراء في هذا الشاهد؛ لأنه قال: "فاتبع (كلّ) خفـض (الزوجـات) وهـو منصوب لانه نعت لذوي"[5]، فـ(كل) هنا ليست بنعت، وإنما هي توكيد لـ(ذوي)، وقد خفضه الشاعر إتباعاً للزوجات؛ لأن (كل) تكون من ألفاظ التوكيـد إذا أُضـيفت الـى ضمير، وقد يكون هذا الوهم ليس من الفراء نفسه فربما يكون من النساخ أو يكون زلةً في الكلام فقط، ولاسيما انه أورد قبل هذا الشاهد ثلاثة شواهد جميعها في باب النعـت، ثم أورد هذا الشاهد في السياق نفسه، فبدلاً من أن يقول وهو منصوب لأنه توكيد لذوي سبق الى لسانه –زلةً- لفظ النعت فقال (وهو منصوب لأنه نعت لذوي).

وقد أرجع الفراء هذا كله، الى توهم الخفض في المتبوع فيجرون التابع عليـه، وذلك بسبب المجاورة بين فيخفضونه وهماً بسبب الاسم الذي قبله مباشرةً الذي حكمـه الخفض، فقال الفراء: "ومما يرويه نحويونا الأولون أن العرب تقول: هذا جحر ضـب. خَربٍ. والوجه أن يقول: سنة وجه غَير مقرفة، وحية بطن واد (هموز النـاب، وهـذا جحر ضب خرب)[6].

---

[1] معاني القرآن للفراء: 2/ 74، ديوانه:139. والرواية فيه بنـصب (هـوز) ويـروى ايـضاً (هـوت) و(هموز)، ظ: شرح الابيات المشكلة الإعراب للفارقي:225.

[2] هموز الناب: يريد خفي الناب، السي: الند.

[3] معاني القرآن للفراء: 2/ 75، اعراب القرآن: 362/2: ونسبه البغدادي لأبي الغريب الاعرابي، ظ: خزانة الأدب: 93/5.

[4] معاني القرآن للفراء: 2/ 75.

[5] السابق: 2/ 75.

[6] معاني القرآن للفراء: 2/ 74.

وهذا ما ذكره سيبويه إذ قال: "ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جحر ضب خرب) فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وافـصحهم. وهـو القيـاس ، لأن الخرب نعتُ الجحر والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره. وليس بنعـت للـضب، ولكنه نعت للذي أُضيف الى النصب، فجروه لأنه نكرة كالنصب، ولأنه في موضع يقع فيه نعتُ الضب، لأنّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد. الا ترى أنك تقول: هذا حب رمان. فإذا كان لك قلت: هذا حب رماني، فاضفتُ الرمان اليك، وليس لك الرمان إنمـا لك الحب"[1] فإن سيبويه جوز ذلك لإعتبارين الأول: أن (ضب)و (خرب) كلاهما نكرة فاوهم ذلك أن النكرة الاخيرة هي نعت للاولى، والثاني: أن يكون هذان الاسـمان قـد صارا بمنزلة اسم واحد مركب كما مثّل لذلك سيبويه.

وذكر الأعلم أن الخليل، كان (لايجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران متساويين في التعريف والتنكير، والتأنيث والتذكير، والافراد والجمع ، كقولهم: هذا جحر ضـب خربٍ، وجحرا ضبين خربين، وجحرة ضبابٍ خربة"[2]، لكن ما ذكره الأعلم عن الخليل ليس دقيقاً؛ لأن سيبويه قد نقل رأي الخليل في هذا، بصورة أدق فقال: "وقـال الخليـل رحمه الله لايقولون إلا هذا ان جحرا ضب خربان، من قبل أن الضب واحد والجحـر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الأخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً. وقـالوا: هذه جحرة ضباب خربة. لأن الضبابَ مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثـة، والعـدة واحـدة ، فغلطو"[3].

فالخليل قد عد هذا استعمال من الوهم والخلط في حالة إتفاق المتجـاورين فـي التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والجمع فقط، فيتوهم العرب أن (خـرب) نعت (للضب) وليس للجحر، بسبب هذا اتفاق بينهما، فلا يتوهمون في حالة عدم التطابق بين المتجاورين ، في أحد منهما بدليل قولهم: هذان جحرا ضب خربان[4].

---

(1) كتاب سيبويه: 436/1.

(2) تحصيل عين الذهب: 239-240.

(3) كتاب سيبويه: 437/1.

(4) ظ: الشاهد الشعري الشاذ: 191/1.

واعترض ابن جني عل ذلك، ورد ماقاله النحاة بأنه وهم وغلط، ورأى أنه على حذف المضاف فيه فقال: "فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العالم والى آخر هذا الوقت، ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضب خرب، فهذا تناوله آخر عن أول. وتالٍ عن ماضٍ عل أنه غلطٌ من العرب. لايختلفون فيه ويتوقفون عنه، وأنّه من الشاذ الذي لايحمل عليه ولايجوز رد غيره اليه"[1].

وذهب الى أن ذلك ليس غلطاً ولا وهماً بدليل أن هناك امثلة كثيرة في القرآن العظيم والشعر حملت عليه، فقال: "وأما أنا فعندي أن في القرآن مثلُ هذا الموضع نيفاً على ألف موضع. وذلك أنه عل حذف المضاف لاغير. فإذا حملته عل هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وشاع وسلس وقُبل"[2].

أما رأيه فملخصه: أن قولهم لهذا جحر ضب خرب" هو في الأصل (هذا جحر ضبٍ خربٍ جحره، فيكون (خرب) وصفاً لـ(ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر، وهذا كما تقول مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه، فيكون قائماً وصفاً لـ(رجل) وإن كان القيام للأب لا للرجل، وذلك لأنه ضمن من ذكره. والأمر في هذا أظهر من أن يؤت بمثال له أو شاهد عليه، ولما كان الأصل فيه ذلك حذف الجحر المضاف الى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت، لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجر وصفاً على ضب- وإن كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف[3]. وقد يكون ابن جني قد نقل لنا فيما ذكره ، رأيه ورأي استاذه ابي علي الفارسي في آن واحد؛ لأن الأخير له كلام في هذا يكاد يوافق ما ذهب اليه ابن جني تماماً[4].

لكن ما ذهبا اليه لايخرج عن ما قاله الخليل وسيبويه والفراء، فإنهما عادا وأرجعا ما ذهبا اليه الى التوهم أيضاً.

---

[1] الخصائص: 191/1.
[2] السابق نفسه: 191/1.
[3] ظ: الخصائص: 1/ 191-192.
[4] ظ: الخصائص: 192/1، والأمالي الشجرية: 1/ 89-90.

والى مثل هذا ذهب السيرافي؛ لكنه لم يقدر ضميراً متص بـ الجحر المحـ ذوف فقال "والذي يقوي هذا أنا إذا قلنا خرب الجحر صار من باب حسن الوجه وفي خـ رب الجحر مرفوع لأن التقدير خرب جحره ومثله ما قاله النحويون مررتُ برجـ ل حـ سن الأبوين قبيحين"[1] فهو لم يقدر الضمير متص في (جحره) وإنما قدره مضمراً فيه.

وأرى أن ابن جني والسيرافي قد توسعا كثيراً في تأويل هذا القول وتفسيره ، بل لقد جاء بتفسير له اثقل وأكثر التواء وابهاماً من القول نفسه، فما كان العـ رب- وهـ م اصحاب الإيجاز والبلاغة والبيان0 أن يبنوا كلامهم على مثل هذه التأويلات البعيدة عن الواقع اللغوي، ولو عرف العرب أن قولهم هذا يجعل النحويين يرهقون أنفـ سهم بمثـ ل هذه التفسيرات المتعبة، لنطقوا به على وفق ما يقتضيه القياس، وذلك بأن يجعلوا الكسرة ضمة فيه.

فقد رد ابن هشام على ما ذهبا اليه، فقال: "ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة عل غير من هي له، وذلك يجوز عند البصريين وإن أُمِن اللبس"[2].

ومن الأمثلة والشواهد التي ورد الجر عل الجوار فيها عند الكوفيين غيـ ر مـ ا ذكره الفراء[3]، قولـ ه تعـ ال: " **لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ**" (البينة/1)، فـ (المشركين) معطوف عل الذين وحقه الرفع ولكنه جر لمجاورته الكتـ اب وهو مجرور بالإضافة، وقوله تعالى: " **وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ** "(المائـ دة/6)[4] على من قرأ بجر (أرجلكم)[5].

ورد الأنباري هذا بقوله : "أما احتجاجهم بقوله تعـ الى: " **لَمْ يَكُنْ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ**" فلا حجة لهم فيه؛ لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفـ اً

---

(1) شرح السيرافي على هامش الكتاب: 1/ 417.

(2) مغني اللبيب: 2/ 684.

(3) ظ: الإنصاف: 2/ 602-609.

(4) وفي المصحف الشريف بنصب (ارجلكم).

(5) قرأ بالجر: ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر وهي قراءة أنس وعكرمة والشعبي والباقر (ع)، وقتادة وعلقمة والضحاك، ظ: البحر المحيط 437/3، وكذلك قرأ بالجر ابن عباس ومجاهد وابو جعفر، ظ: معجم القراءات القرآنية، د. احمد مختار عمر ود. عبد العال سالم مكرم: 2/ 195.

على الذين (كفروا) وإنما معطوف على قوله: (من اهل الكتاب) فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور، لا على الجوار. وأما قوله تعالى: "وامسحو برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين" فلا حجة لهم فيه أيضاً؛ لأنه على قراءة من قرأ بالجر ليس معطوفاً على قوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) وإنما هو معطوف على قوله (برؤوسكم)"[1] وأرى أن ماذهب اليه الأنباري أرجح عندي من قول الكوفيين في الآية الثانية بخلاف الأولى، فالآية الاولى يتعين أن يكون (المشركين) مجروراً على الجوار، لأن المعنى يؤيده فيكون معطوفاً (على الذين كفروا) فيدخل ضمنهم المشركون وغير المشركين، اما لو كان (المشركين) معطوفاً على (أهل الكتاب) فإن المعنى لايصح لأن المشركين ليسوا من أهل الكتاب فلا كتاب لهم، وهذا يرجح قول الكوفيين بالجر على الجوار في (المشركين).

أما الآية الثاني فقول الأنباري أرجح من قول الكوفيين، لإن عطف (ارجلكم) على الرؤوس أرجح من عطفها على (فاغسلوا وجوهكم وايديكم)؛ وذلك لأربعة أسباب:

الأول: قال سيبويه: "ولو قلت: مررت بعمر وزيداً لكان عربياً... لانه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب"[2] ، فـ(أرجلكم) على هذا المعنى يصح عطفها مباشرة على محل رؤوسكم وهو النصب لانه في موضع المفعول به المنصوب كما قال سيبويه.

الثاني: أن العطف على العامل الأقرب يكون أرجح من العطف على عامل أبعد منه. إلا إذا كان هناك ما يمنع من ذلك كالقرينة وغيرها، وفي هذه الآية لايوجد ما يمنع العطف على الرؤوس.

الثالث: أن الواو في قوله (وامسحوا برؤوسكم ...) قد تكون استئنافية وليست عاطفة، لان العطف يوجب إتحاد المعنى، ومعنى (اغسلوا) يختلف عن معنى (امسحوا) فالإستئناف يكون أرجح من العطف، فتكون جملة (أغسلوا) قد تمت وانتهى الكلام عن الغسل وكيفيته، وبدأ كلام جديد يتحدث عن المسح.

---

[1] الانصاف : 2/ 609.

[2] كتاب سيبويه: 43/3.

الرابع: هو أن المطابقة والموازنة في الكلام تُزينه ولاسيما في كلام الله، فحينما ذكر عز وجل الغسل قيده بموضعين هما الوجه واليدين، ثم ذكر بعد ذلك المسح، فقيده بموضعين أيضاً، فتوازنت نسبة الكلام بين فعل الغسل بذكر فاعله ومفعوله، والعطف على مفعوله، وكذلك الحال مع الفعل (امسحوا) فذكر له فاعل ومفعول به ومعطوفاً على المفعول به. وهذا أليق بكلام الله من أن نجعله يذكر شيئاً ثم يتركه ويتحدث عن شيء آخر ثم بعد ذلك يرجع مرة أخرى الى ذلك الشيء الأول فيتحدث عنه مرة أخرى بالعطف، وهذا يتناقض مع بلاغة القرآن الكريم وإعجازه. والذي يعزز ماذهبت اليه هو قراءة أغلب القراء بالجر في قوله (وأرجلهم) فلولا علُمهم بذلك لما توافقوا على تلك القراءة.

أما النحاة المحدثون، فقد تعددت مذاهبهم في مسألة الجر على الجوار، فقال أحدهم: "وبالجملة فالجر على الجوار مطلقاً مسموع عن العرب ووارد في فصيح الكلام وقد عقد النحاة لذلك باباً على حدتهِ لكثرته ولما فيه من المشاكلة"[1].

وقد أرجع الدكتور تمام حسان الجر على الجوار، الى الموسيقى التي يتواخاها العرب منه، فقال: "فاغنتْ عندهم قرينة التبعية عن قرينة المطابقة في العلامة الإعرابية وهي لفظية وكان الداعي الى ذلك داعياً موسيقياً وقد سماه النحاة (المجاورة)".[2]

ووافقه في ذلك الدكتور نعمة رحيم العزاوي إذ قال: "وكان الداعي الى التضحية بالقرينة اللفظية هو سبب جمالي يكمن في التوافق النغمي بين المتجاورين وجعلهما متحدين في الحركة ، وقد أسعفتهم بذلك القرينة المعنوية ، إذ من الواضح ان كلمة (خرب) هي نعت للحجر)[3] وأرى أن ماذهبا اليه سليم تماماً، ويكاد يكون أفضل تعليلاً لهذه الظاهرة إذ هو من قبيل الإتباع الحركي على المجاورة، وهو أهون واسلس وأسهل على العربي بكثير مما لو كان جارياً على الأصل فيه، ولكن سلطة العامل النحوي

---

(1) الضرائر ومايسوغ للشاعر، لمحمود شكري الآلوسي: 253.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها: 352.

(3) دراسات في اللغة: الجملة العربية في ضوء الدراسات العربية الحديثة، د. نعمة رحيم العزاوي: 171.

فرضت عليهم الأخذ بها واتباعها، وإلاّ فالأمر برمته موسيقي كما ذهب اليه الباحثان المعاصران.

وذهب بعضهم الى أن (خرب) مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة[1]، وهذا القول لايخرج عن دائرة ما قاله الباحثان السابقان، إلاّ أنه كيف تكون حركة المجاورة أقوى من حركة الإعراب التي فرضت سلطانها على الشعراء وألقت بظلالها على شعرهم فكسرت قيود قوافيهم فأقوروا في شعرهم لأجلها[2].

وخلاصة ذلك كله ، أن الجر على الجوار، أو على التوهم هو استعمال وارد في كلام العرب ، ولا يمكن لأحد أن يرده أو يرفضه، وقد أورد الكوفيون الشواهد الكثيرة التي تثبته، من القرآن الكريم وكلام العرب[3].

إلاّ أن محاكاته اليوم تُشكل الفهم ولاسيما على المبتدئين في تعلم اللغة.

وذهب قسم من النحاة القدماء والمحدثين الى عده شاذاً؛ فلا يجوز القياس عليه عندهم[4] ، بحجة أن ما أورده النحاة الكوفيون من شواهد القرآن الكريم لم تكن كما ذهبوا اليه؛ فهي لا تثبت عندهم بالتأويل والتفسير. أما شواهد الشعر فعدوها سقيمة ولاتصلح أن تكون أصلاً للتقعيد والمحاكاة[5].

العطف على اسم (لا) النافية للجنس

لقد أجاز الفراء العطف على اسم (لا) النافية للجنس بالنصب مع البناء وبالنصب دون البناء، وبالرفع، فقال في قوله تعالى: " **فَلاَ رَفَثَ وَلاَ فُسُوقَ وَلاَ جِدَالَ**" (البقرة/ 197): "... فالقراء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهداً فانه رفع الرفث والفسوق ونصب--------------------------------------

---

[1] ظ: الانتصاف من الانصاف على هامش الانصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد: 2/ 604، والمنتخب من كلام العرب للكرباسي: 12.

[2] ظ: الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو: 56.

[3] ظ: الانصاف: 2/ 602-609.

[4] ظ: التبيان في اعراب القرآن ، لابي البقاء العكبري (616ه): 1/ 174، وشرح شذور الذهب: 332.

[5] ظ: الضرائر: 26-263، والشاهد الشعري الشاذ: 56.

الجدال... وكل ذلك جائز. فمن نصب أتبع آخر الكلام أوله ، ومن رفع بعضاً ونصب بعضاً فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون والنصب بحذف النون. ولو نصب الفسوق والجدال بالنون لجاز ذلك في غير القرآن، لأن العرب إذا بدأت بالتبرئة فنصبوها لم تنصب بنونٍ فإذا اعطفوا عليها بـ(لا) كان فيها وجهان، إن شئت جعلت (لا) معلّقة يجوز حذفها فنصبت على هذه النية بالنون، لأن (لا) في معنى صلة، وإن نويت بها الإبتداء كانت كصاحبتها ، ولم تسكن معلّقة فتنصب بلا نون[1].

فمراد الفراء من هذا أنك إذا نصبت المعطوف على (اسم) لا، والحقته التنوين كان ذلك على جعل (لا) الثانية معلّقة أي غير عاملة أو زائدة، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

رأت إبلى برمل جدود أن لا   مِقِيلَ لها ولا شرباً نَقوعا[3]

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر:[4]

فلا أب وابناً مثلُ مروان وابنه   إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

فـ(شرباً ، و ابناً) منصوبان عطفاً على اسم (لا)

أما العطف على اسم (لا) النافية للجنس بالرفع ، فمنه قول الشاعر[5]

وإذا تكُون شديدةٌ أُدعى لهـا   وإذا يحاس الحبس يدعى جندب[6]

ذالكم –وجدكم – الصغار بعينهِ   لا أم لي إن كان ذاك ولا أب

---

[1] معاني القرآن للفراء: 120/1.

[2] معاني القرآن للفراء: 120/1، ولم ينسب الى قائله، بل لم يذكره أحد من النحاة سوى الفراء.

[3] جدود : موضع في أرض بني تميم على سمت اليمامة، والمقيل: موضع القيلولة ، وهي الاستراحة نصف النهار، والشرب : النصيب من الماء، والنقوع: المجتمع.

[4] معاني القرآن للفراء: 120/1، وظ: الجمل للخليل: 186، كتاب سيبويه: 241/1، المقتضب: 372/4، المفصل: 231/1، شرح المفصل: 101/2، شرح القصائد السبع لابن الانباري: 288، خزانة الادب: 102/2-103، ولم ينسب الى قائله.

[5] معاني القرآن للفراء: 121/1-122، ظ: الجمل للخليل: 187، كتاب سيبويه: 161/1، ونسبه سيبويه لرجل مدحج هو هني بن أحمر الكناني ونسبه النحاس الى جرير ، شرح أبيات سيبويه: 63، ونسبه المرزباني في معجم الشعراء: 215 لعمرو بن الحارث الكناني وفي المؤتلف والمختلف: 38 لابن أحمر وفي اللسان (حيس) لهني بن أحمر أيضاً وفي الخزانة 242/1 لصخرة بن جابر.

[6] الحيس: لبن وأقط وسمن وتمر يصنع منه طعام لذيذ.

فالرفع في قوله (ولاأب) يحتمل ثلاثة أوجه ، الأول: أن تكون (لا) زائدة مهملة وأب مبتدأ مرفوع وخبره محذوف قد يكون تقديره (ولا أب لي)، والثاني: أن تكون (لا) نافية عاملة محل ليس وأب اسمها، وخبرها محذوف أيضاً تقديره (لـي)، والثالـث: أن يكون (أب) معطوف على محل (لا) الاولى مع اسمها و(لا) الثانيـة زائـدة ، لتأكيـد النفي[1].

وقد تعطف (لا) النافية للجنس مع اسمها على (لا) النافية العاملة عمل (ليس) مع اسمها، واستشهد الفراء على ذلك بقول أمية بن أبي الصلت[2]:

فلا لغو ولا تأثيم فيها   وما فاهوا به لهم مقيم[3]

فـ (لا) الأولى نافية عاملة عمل ليس، واسمها (لغو) وخبرها محذوف ، والواو بعدها عاطفة و(لا) الثانية نافية للجنس و(تأثيم) اسمها مبني على الفتح في محل نـصب وخبرها محذوف أيضاً.

العطف على مفعول اسم الفاعل

لقد أجاز الفراء النصب والجر في الإسم المعطوف على مفعول اسـم الفاعـل، سواء أكان اسم الفاعل مضافاً لمفعوله، أو كان ناصباً له، واستشهد على مجـيء اسـم الفاعل مضافاً الى مفعوله، وقد عطف بالنصب على مفعوله، بقول الشاعر[4]:

وبينا نحن ننظره أتانا   معلقَ شَكْوةٍ وزناد راع[5]

فقد عطف الشاعر (زناد) منصوباً، على معمول اسم الفاعـل (شـكوةٍ) وهـو مخفوض، لانه مضاف اليه لاسم الفاعل.

---

[1] ظ: النحو الوافي لعباس حسن: 1/ 698-699.

[2] معاني القرآن للفراء: 121/1، ديوانه: 272، و ظ: اللمع لابن جني: 111، المقاصـد النحويـة: 346/2، وخزانة الأدب: 483/2.

[3] رواية الديوان: فلا لغو ولا تأثيم فيهـا   ولا حين ولا فيها مـليم
وفيها لحسم ساهرة وبحر   وما فاهوا به أبداً مقيـم

[4] معاني القرآن للفراء: 346/1.

[5] الشكوة: وعاء كالدلو او كالقربة الصغيرة أو وعاء من أدم يبرد فيه الماء، كتاب سيبويه: 87/1.

وكذلك فقد أجاز الفراء الخفض في الاسم المعطوف على مفعول اسـم الفاعـل، وهو منصوب واستشهد بقول امرئ القيس[1]:

فظل طُهاة اللحم من بين منضجٍ   صفيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ معجلِ[2]

فقد عطف (قديرٍ معجلٍ) ، بالخفض على (صفيف شـواءٍ) وهـو مفعـول بـه منصوب لاسم الفاعل منضج.

كما أجاز الفراء نصب اسم الفاعل؛ إذ كان معطوفاً، على فعل مضارع، وأريـد به معنى الفعل المضارع وزمنه، واستشهد على ذلك بقول الفرزدق[3]:

على قسم لا أشتم الدهر مسلماً   ولا خارجاً مِن في زور كلام

فقال الفراء: "فقالوا: إنما أراد لا أشتم ، ولا يخرج. فلما صرفها الـى خـارج نصبها، وإنما نصب لأنه أراد: عاهدتُ ربي لا شاتماً أحداً ولا خارجاً مـن فـي زور كلام"[4].

نصب الفعل المضارع

اشترط النحاة في (أن) لكي تنصب المضارع شرطين: الأول: أن تقع في كـلام يدل على الشك[5] أو على الرجاء والطمع. والثاني: أن يقع بعدها الفعل مباشرةً[6].

وأجاز النحاة رفع الفعل معها بعد اليقين. وأجاز الفراء رفع الفعل معهـا بعـد اليقين والظن أيضاً[7]. واستشهد على ذلك بقول أبي محجن الثقفي[8]:

إذا مت فادفني الى جنبِ كرمةٍ   تروي عظامي بعد موتي عروقُها
ولا تدفنني في الفلاة فإننـــي   أخاف إذا ما مِتُ أن لاأذوقهـــا

---

(1) معاني القرآن للفراء: 346/1.

(2) الصفيف: شرائح اللحم المشوي أو ماصف على الجمر ليشوى، والقدير: ما يضبخ في القدر.

(3) معاني القرآن للفراء: 3/ 208، شرح ديوانه: 769، و ظ: كتاب سيبويه: 171/1 وشرح شواهد الـشافية: 72.

(4) معاني القرآن للفراء: 208/3.

(5) ظ: شرح ابن عقيل: 4/4، والنحو العراقي: 4/ 281.

(6) ظ: النحو الوافي: 4/ 283.

(7) ظ: همع الهوامع: 2/2.

(8) معاني القرآن للفراء: 146/1، وديوانه: 23.

فقال الفراء: "الحذف في هذا الموضع كالظن، لذلك رفع (أذوقُها، كمـا رفعـوا "وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ"[1] (المائدة/ 71)"[2].

ومذهب النحاة أن الخوف هنا بمعنى اليقين أيضاً، لذلك جاز أن يرفع الفعل بعد (ان)[3].

وقد روى بيت الشاهد من قول ابي محجن، هذا رواية أخرى هي[4]:

ولا تدفنني في الفلاة فإنني   يقيناً إذا ما مِتُ لستُ أذوقها

وعلى هذه الرواية لاشاهد فيه.

فالفراء يبدو هنا أكثر توسعاً من النحاة ، وكأنه نظر الى درجة التقـارب بـين الظن واليقين[5]، فحمل الظن على اليقين في إجازة ذلك.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر[6]:

إني زعيم يانويـ ـ ـ ـ   ـقةُ إن نَجوتِ من الزواحِ

وسلمتِ من عرض الحتو   فِ من العدو الى الـ رواح

أن تهبطين بلاد قـ ـ ـو   مٍ يرتعون من الطـ ـلاح[7]

فقال الفراء فيه: "فرفع (تهبطين) وحقّه النصب"[8] أي يجوز الرفع والنصب فيه على ماذهب اليه.

---

(1) هذه قراءة أبي عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب وغيرهم، ظ: البحـر المحـيط: 3/ 533، والنـشر فـي القراءات العشر لأبن الجزري: 255/2.

(2) معاني القرآن للفراء: 146/1.

(3) ظ: مغني اللبيب: 3/1، وخزانة الأدب: 8/ 398.

(4) ظ: خزانة الأدب: 8/ 402.

(5) اليقين: هو قطع المتكلم بثبوت أمر معين، وتحققه، والشك: هو استواء التصديق والتكذيب في نفس المتكلم.

(6) معاني القرآن للفراء: 136/1، ونسبه الفراء الى القاسم بن معن.

(7) الزواح: هو الذهاب، وأزاحة عن موضعه نحاه، ويروى (الزراح) وهو شدة الضعف في الإبل حتى تلصق بالارض فلم يكن بها نهوض، ورواية (الززاح) أصح من (الزواح)، لأن معنى (الزراح) اقرب الى معنـى هذه الابيات الثلاثة. العرض: مايحدث من أحداث الدهر، الحتوف: جمع الحتف وهو الموت، الطلاح: جمع طلحة وهي شجرة طويلة يستظل بها الانسان والحيوان.

(8) معاني القرآن للفراء: 136/1.

وذكر ابن يعيش أن ذلك على تشبيه أن بما المصدرية عند الكوفيين، وأما البصريون، فيجعلون (أن) هنا مخففة من الثقيلة ضرورة، واسمها ضمير الشأن والحديث[1]. واستشهد به الأشموني على عدم الفصل بين أن المخففة من الثقيلة وخبرها، مع كون الخبر جملة فعلية فعلها غير جامد وغير دعاء[2].

نصب الفعل المضارع بـ(إذن)

أجاز الكوفيون –وكذلك الفراء- نصب الفعل المضارع بـ(إذن) إذا سبقت بـ(إن) واسمها ، كما أجازوا الرفع فيه أيضاً، فقال الفراء: "وإذا كانت في أول الكلام (إن) نصبت يفعل ورفعت؛ فقلت: إني إذاً أوذيك، والرفع جائز"[3]، واستشهد على هذا بقول الشاعر[4]:

لاتتركني فيهم شَطيرا   إني إذاً أهلِك أو أطيرا[5]

فنصب الشاعر الفعل المضارع (أهلك) بـ(إذن) مع تقدم (إن) واسمها عليها، وخبر (إن) محذوف تقديره: (لااستطيع ذلك أو إني أذل)، فتكون (إذن) هنا متصدرة في جملتها فهي جملة مستأنفة، والنصب جار على القياس. أما رفع (أهلك) فعلى إهمال (إذن) حملاً على ظاهر اللفظ؛ فإنها لم تتصدر بل واقعةُ في خبر (إن) وذلك يبطل عملها فيرفع الفعل بعدها.

وجعل البصريون نصب (أهلك) هنا شاذاً لايقاس عليه[6]، وأرى أن الصواب إجازة النصب-كما ذهب الكوفيون- ؛ لإنه أيسر من تأويل الحذف فيكون النصب بـ(إذن) مطرداً سواء أكانت متصدرة في جملتها أو غير متصدرة.

---

(1) ظ: شرح المفصل: 9/7.

(2) ظ: شرح الأشموني: 600/1، وأوضح المسالك: 1/ 601-602.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/ 274.

(4) السابق: 274/1، 338/2، ولم ينسب الى قائله، ظ: الإنصاف: 177/1، الجنى الداني: 362، وشرح التصريح: 334/2، ولسان العرب(شطر) وخزانة الأدب: 3/ 574، والدرر اللوامع : 72/4، ورصف المباني: 66.

(5) الشطير: الغريب.

(6) ظ: الانصاف: 179/1، وشرح المفصل: 17/7، والمقرب: 287، وشرح الرضي: 17/4، وشرح الأشموني: 554/3، ومغني اللبيب: 54/1.

نصب الفعل المضارع بـ(أنْ) مضمرة

أجاز الكوفيون –ومنهم الفراء- نصب الفعل المضارع بـ(أن) الخفيفة بعد حذفها[1]، واستشهد الفراء على هذا بقول طرفة[2]:

ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشْهد اللذّاتِ هل انتَ مخْلِدِي

فنصب الفعل المضارع (أحضر) بـ(أن) محذوفة بدليل (ظهور (أن) في آخر الكلام يدل على أنها معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلام وقد حذفها"[3].

وعلى هذا أيضاً، فسر الفراء قراءة من قرأ[4]: " **فَكُّ رَقَبَةٍ ، أوْ إطْعَمَ**" (البلد/ 13) فنصب الفعل (أطعم)بـ(أن) مضمرة، وجعل الكوفيون من هذا كذلك، قراءة عبد الله بن مسعود: " **وَإذْ أخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إلاَّ اللَّهَ** "(البقرة/ 83) فنصب (لاتعبدوا) بأن مضمرة، والتقدير: أن لاتعبدوا إلا الله.

ومنَع البصريون ان تعمل (أن) مع حذفها من غير بدل ، ووصفوا قراءة عبد الله بن سعود، بالشذوذ ، وإن الفعل (تعبدوا) مجزوم بـ(لا) الناهية الجازمة[5].

وخرجوا قول طرفة بن العبد، على أن الرواية الصحيحة فيه هي الرفع في قوله (احضر)[6].

أما رواية النصب فيه فهي محمولة على التوهم عن طريق الغلط من أن الشاعر توهم في أنه ذكر (أن) في بيته فلا يجوز القياس عليه[7].

وأجاز ابن فارس الاضمار والنصب بـ(أن)؛ لأن (من سنن العرب الإضمار أما للأسماء نحو : ألا يا أسلي أي يا هذه، او للأفعال نحو: أثعلباً وتفر: أي : أترى ثعلباً. ومنه اضمار القول كثيراً أو للحروف"[8].

---

(1) ظ: الانصاف: 559/2-560.

(2) معاني القرآن للفراء: 3/ 265، ديوانه: 27.

(3) معاني القرآن للفراء: 3/ 265.

(4) هذه قراءة ابن كثير وأبو عمرو الكسائي، ظ: تفسير القرطبي: 70/20.

(5) ظ: الانصاف: 560/2.

(6) ظ: كتاب سيبويه: 1/ 528 طبعته بيروت الثانية (بدون تحقيق).

(7) ظ: الانصاف: 2/ 564-565.

(8) المزهر في علوم اللغة: 267/1.

ونسب الأعلم الشنتمري جواز النصب بـ(أن) المضمرة، في الضرورة فقط الى الكوفيين[1] ، والحقيقة ليست كذلك ؛ لأن الكوفيين أجازوا هذا مطلقاً في الضرورة وفي غيرها، بدليل أنهم خرجوا قراءات بعض القراء على النصب بـ(أن) المضمرة، فـاي ضرورة تكون في تلك القراءات القرآنية. وقد فسر ابن جني رواية الرفع في (أحضر) على الإبتداء، فيكون (أحضر) في تأويل مصدر من أن والفعل في محل رفع مبتدأ، لأن الاصل فيه (أن أحضر) فلما حذف (أن) ارتفع الفعل، وعلل هذا بقولـه: "ألا تـرى أن المبتدأ قد يقع غير اسم محض وهو قولهم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه فتسمع كما ترى فعل وتقديره: أن تسمع فحذفهم (أن) ورفعهم (تسمع) يدل على أن المبتدأ قد يمكن أن يكون عندهم غير اسم صريح وإذا جاز هذا في المبتدأ على قوة شبهه بالفاعل فهـو في المفعول الذي يبعد عنهما أجوز فمن أجل ذلك أرتفع الفعل في قول طرفة: الا أيهذا الزاجري أحضر... عند كثير من الناس لأنه أراد أن أحضر... فلما حذف (أن) أرتفـع الفعل"[2].

وذهب ابن عقيل مذهباً آخر في هذه المسألة، فاجاز النـصب بـ ـ(أن) وهـي مضمرة ؛ إذا كان قبل الفعل اسم صريح فإن لم يكن صريحاً وقصد به معنى الفعل؛ لم يجز النصب نحو : (الطائر فيغضب زيد الذباب)، فأوجب رفع (يغضب)؛ لانه معطوف على (طائر) وهو اسم غير صريح؛ لانه واقع موقع الفعل، فهو صـلة ل(ال) والـصلة لابد أن تكون جملة، فطائر هنا في موضع (يطير)؛ ولذلك جعل رواية النصب في بـيت طرفة (احضر) شاذة لايقاس عليها[3].

وتابع القرطبي (ت671هـ)، الكوفيين فيما ذهبوا اليه، فأجاز نصب الفعل على اضمار (أن)، والرفع فيه على حد سواء، فقال: "... فالنصب على اضمار (أن) والرفع على حذفها"[4].

---

(1) ظ:تحصيل عين الذهب على هامش كتاب سيبويه:1/ 528،وظ: الانتصاف على هامش الانصاف:560/2.

(2) سر صناعة الأعراب: 285/1.

(3) ظ: شرح ابن عقيل: 20/4-24، وكذلك فقد عد أبو علي الفارسي –قبل ابن عقيل- نصب الفعل بعد حذف (أن) شاذاً أيضاً، ظ: روح المعاني للألوسي: 33/21.

(4) ظ: الجامع لاحكام القرآن للقرطبي: 13/2.

وكذلك فقد أجاز الآلوسي (ت 1270هـ) النصب على الاضمار إيضاً فقـال : "... فلما حذف الناصب ارتفع الفعل ولايجب الرفع بعد الحذف في مثـل ذلـك خلافـاً لبعضهم"[1].

وفي الحقيقة أن نصب الفعل المضارع بعد حذف (أن)، أو رفعه ، كلاهما وارد في كلام العرب على حدٍ سواء، فليس لنا الحق في أن نقبل باحدهما دون الآخر، وقـد وردت آيات كثيرة تحتملهما معاً، منهـا قولـه تعـالى: " **وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ** " (الروم/24)[2]، وقوله تعالى: " **تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ** " (الزمر/64)[3]. وغيرها كثيـر، هـذا بالاضافة الى القراءات القرآنية التي أثبتت ذلك.

نصب الفعل المضارع بعد (أو)

ذهب الفراء الى أن (أو) تأتي لعدة معان، فقد تأتي بمعنى (حتّى)، وقـد تـأتي بمعنى (إلاّ) الإستثنائية على الرغم من أنها في هذين الموضعين، تُعد حرف نسق ، أي تعطف ما بعدها على ما قبلها، وجعل من هذا قوله تعالى: " **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا** " (ابراهيم/ 13)، فقـال الفـراء:"قـال أو لتعودن" فجعل فيها لا ما كجواب اليمين وهي في معنى الشرط، مثلـه فـي الكـلام أن تقول: والله لأضربنّك أو تُقِر لي، فيكون معناه معنى حتّى أو إلاّ، إلا أنها جاءت بحرف نسق، فمن العرب من يجعل الشرط متبعاً للذي قبله، إن كانت في الأول لام كـان فـي الثاني لام، وإن كان الأول منصوباً أو مجزوماً نَسقوا عليه كقوله: (أو لَتَعودن)"[4]. وقد أجاز الفراء أن يكون مابعد (أو) منصوباً بتقدير (أن) أو أن يكون معنى (أو) القطع، أي الإستئناف ، فيكون ما بعدها غير متبع لما قبلها، فقال: "ومن العرب من ينصب ما بعد أو ليؤذِن نصبه بالإنقطاع عما قبله"[1]، واستشهد على هذا بقول الشاعر[2]:

---

[1] ظ: روح المعاني: 308/1.

[2] ظ: زاد المسير لابن الجوزي: 6/ 296، وتفسير البيضاوي: 353/1.

[3] ظ: تفسير القرطبي: 15/ 276.

[4] معاني القرآن للفراء: 70/2.

[1] السابق: 70/2.

لَتقعدِن مقعـد القَصى		مني ذى القاذورة المقْلى
أو تحلفي بربك العلي		أني أبو ذيالِكِ الصبـى

فقال الفراء فيه: "فنصب (تحاف) لأنه أراد: أن تحلفي. ولو قال أو لتحلفن كـان صواباً"[3] أي أنه أجاز كذلك أن تكون (أو) هنا عاطفة، فيتبع مابعدها ماقبلهـا؛ ولـذلك أجاز (لتحلفن) باللام عطفاً على (لتقعدن)، والنصب، على الاستئناف بـ(أو).

ومن شواهد مجيء (او) بمعنى (إلاّ)، أو بمعنى (حتى) عند الفراء، قول امـرئ القيس[4]:

بكى صاحبي لّما رأى الدرب دونه		وأيقن أنّا لاحقان بِقَيصـرا
فقلتُ له لاتبكِ عينُكَ إنّمـا		نحاول ملْكاً أو نموتَ فنُعذرا

فقال الفراء فيه: "فنصب آخره ورفع (نحاول) على معنى إلاّ أو حتى"[5]، أي لو وضعنا مكان (أو)، (إلا) أو (حتى) لصح المعنى، فعلى معنـى (إلا) يكـون التقـدير (سنبقى نحاول الحصول على الملك إلاّ نموتَ فنعذرا"، أي محاولتنا الحصول على الملك لاتنتهي مدى حياتنا الا بالموت.

وعلى معنى (حتى) يكون التقدير: "نحاول ملكاً حتى نموتَ" والمعنـى: نحـاول الحصول على الملك مدة حياتنا الى حد الموت فإن متنا، فنحن معذورون".

ومع مجيء (أو) لتأدية هذه المعاني إلا أنها تبقى عنده حـرف نـسق يعطـف المعاني بعضاً على بعض دون الالفاظ، وذلك لأنه لابد من رابط يربط بين ماقبلها ومـا بعدها، وهذا الرابط يتمثل بـ(أو) عند الفراء.

وقدر الخليل النصب في (نموت) على أضمار ان، وأشار الى أن بعض النحويين قدر حتى فأراد حتى أن نموت[1] وتابع الخليل في هذا سيبويه ايضاً[2] وذهب الى ذلـك

---

(2) معاني القرآن للفراء: 70/2، ونُسب الى رؤية بن العجاج، ديوانه :188، وظ: المقاصد النحوية: 335/4، وشرح ابن عقيل: 1/ 358 ، وشرح الأشموني: 76/1.

(3) معاني القرآن للفراء: 70/2.

(4) السابق : 71/3، ديوانه: 91.

(5) معاني القرآن للفراء: 71/2.

(1) ظ: الجمل: 139.

(2) ظ: كتاب سيبويه: 427/1.

أكثر النحاة البصريين[3]، فهم قد وافقوا الفراء في أن (أو) تأتي عاطفة، وتأتي بمعنى (إلا)، و(حتى)، إلا أنهم خالفوه في أن النصب ليس بها وإنما بـ(أن) مضمرة بعدها.

ووافق ابن جني الفراء في ما ذهب اليه، فقال: "... أنهم عوضوا من أن الناصبة حرف العطف وكذلك قولهم لا يسعني شيء ويعجز عنك. وقوله:

إنما نحاول ملكاً أو نموتَ فنعذرا

صارت أو، والواو فيه عوضاً من أن"[4] والعوض لايتمع مع المعوض منه في عرف النحاة فلما قال عوض من أن دلّ على أن (أو) قد عملت عمل (أن) فنصبت مابعدها، وهذا ماقاله الفراء تماماً حين قال أراد الشاعر من (أو تحلفي): أن تحلفي، فنسب العمل لكل منهما.

ومن مجيء (أو) بمعنى (حتى) أيضاً، عند الفراء قول الأحوص[5]:

لا أستطيع نُزوعاً عن مودتهـ   أو يصنع الحب بي غير الذي صنَعا

والمعنى: لااستطيع ترك مودتها حتّى يصنع الحب بي غير الذي صنعا، أي : الى صنع الحب بي غير الذي صنعه من قبل.

فنصب الفعل المضارع بـ(أو) عند الفراء ، يكون على وجهين: الأول: أنها ناصبة مع كونها حرف نسق، نسق مابعدها على ما قبلها، كما هو الحال في قوله تعالى: " **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا** " (ابراهيم/13) فقوله (لتعودن) معطوف على قوله (لنخرجنكم) عند الفراء.

الوجه الثاني: أنها ناصبة، وليست حرف نسق، فهي تقطع مابعدها عما قبلها في المعنى كما في الشواهد الشعرية الثلاثة المتقدمة.

وفي الوجهين كليهما يكون معنى (أو) معنى (إلا) أو (حتى)

ولا أرى الفراء مصيباً في هذا، فالمعنى في الآيات القرآنية وفي الشواهد الشعرية لا ينقطع فيه ماقبل (أو) عن مابعدها، فهو قد جاء في سياق واحد، ولولا هذا

---

[3] ظ: المقتضب :2/ 27، والإصول: 161/2، اللامات للزجاجي: 68، حروف المعاني للزجاجي ايضاً:51، معاني القرآن للنحاس: 423/1، وشرح ابيات سيبويه للسيرافي: 59/2، والمفصل: 326، وشرح الجمل لابن عصفور: 156/2.

[4] الخصائص: 263/1.

[5] معاني القرآن للفراء: 2/ 71، ديوانه: 132.

الربط لما فهمنا المعنى في هذه الشواهد بتاتاً. إلاّ إذا كان قصد الفراء بالإنقطاع هو أن معنى ما قبل (أو) يختلف عما بعدها، فبسبب هذا الاختلاف نصبت (أو) الفعل بعـدها، وهذا متأتٍ من المعنى نفسه الذي يخص ماقبلها وما بعدها وليس من (أو)، وعلى الرغم من هذا الاختلاف فهما مرتبطان ببعضهما لأنهما في سياق واحد وحالة واحـدة تبـين المراد منهما معاً.

نصب الفعل المضارع بعد (حتى)

قال الفراء : "فأما الفعل الذي يتطاول وهو ماضٍ فقولك: جعل فلان يديم النظـر حتى يعرفك؛ ألا ترى أن إدامة النظر تطول، فإذا طال ما قَبل حتّى ذُهب بما بعدها الى النصب إن كان ماضياً بتطاوله"[1]. فمن ذلك عنده قول إمرئ القيس[2]:

مطوتُ بهم حتى تَكِلّ غُزاتهم وحتى الجياد ما يقَدن بأرسان[3]

فقال: "فنصب (تكِلّ) والفعل الذي أداه قبل حتّى ماض؛ لأن المطو بالإبل يتطاول حتى تكل عنه. ويدلك على أنه ماض أنك تقول : مطوت بهم حتى كلّت غُزاتهم. فَيحسن فَعل مكان يفعل تعرف الماضي من المستقبل ولا يحسن مكان المستقبل فَعل؛ ألا تـرى أنك لا تقول : أضرب زيداً حتى أقَر، لأنك تريد: حتى يكون ذلك منه"[4].

ومعنى كلام الفراء هذا أن (حتى) تنصب للفعل المضارع، إذا كان ماقبلها فعـلٌ ماض قريب الوقوع من الزمن الحاضر؛ وذلك بأن يكون هذا الفعل مما يمتد الى الوقت الحاضر أو الى زمن التكلم أو الى ما يقرب منهما، وكان بعدها الفعل المضارع الـذي يدل على الحال، ففي هذه الحالة يجوز في الفعل المضارع بعدها النصب بها، ويجـوز أيضاً الرفع فيه.

---

[1] معاني القرآن : 133/1.

[2] معاني القرآن : 133/1، ديوانه: 93.

[3] المطو: الجدة والنجاء في السير، والغزاة جمع غازي والرواية في ديوانه: حتى ، (حتى تكلّ مطيهم)، وفي اللسان (غزا) (غريهم) بالراء، والغزى الغزاة وأراد بقوله : (مايقدن .. الخ) أن الجياد بلغ بها الاعياء أشده فعجزت عن السير، والارسان : جمع رسن وهو الحبل.

[4] معاني القرآن للفراء : 133/1.

فإذا كان الفعل الذي قبل حتى لايتطاول ولا يمتد، رفع الفعل المضارع بعدها وعلى ذلك فسر قوله تعالى: " **وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**" (البقرة/ 214) فقال: "قرأها القراء بالنصب إلا مجاهدا وبعض اهل المدينة فإنهما رفعاها. ولها وجهان في العربية: نصب ورفع، فالنصب فلأن الفعل الذي قبلها مما يتطاول كالتردد، فإذا كان الفعل على ذلك المعنى نُصِب بعده بحتى وهو في المعنى ماضٍ، فإذا كان الفعل الذي قبل حتى لايتطاول وهو ماضٍ رفع الفعل بعد حتى إذا كان ماضيا"[1]. واستشهد على النصب بقول امرئ القيس لإن الفعل قبل (حتى) مما يتطاول ويمتد.

ورواه الخليل بالرفع وقال فيه:" رفع (تكل) على معنى حتّى كلت، فكأنه صرف من النصب الى الرفع"[2]؛ لانه جعل معنى المضارع ماضياً وفي هذه الحالة يرفع المضارع بعدها فتكون (حتى) حرف ابتداء وليست حرف نصب.

ومن خلال ما قاله الفراء في نصب الفعل المضارع مع حتى، نجد أنه لم ينسب النصب الى حرف أو أداة غيرها فضلاً عن أن ذلك ظاهر أو مضمر معها. فلم يذكر معها (أن) مطلقاً، وهذا هو مذهب الكوفيين عامة. وكذلك تكون حرف خفض من غير تقدير حرف خفض معها عندهم، خلافاً للبصريين[3].

وارجع النحاة النصب والرفع معها الى جهة معناها، فإن كان المعنى منها هو الغاية، أي أن ما بعدها يكون غاية لما قبلها، نصبت الفعل المضارع بعدها على الغاية، وهذا ما يوضحه قول المبرد : "فمثل النصب قوله: سريت بهم حتى تكل... أي (الى أن)، ومثل الرفع تمام البيت وهو (حتى الجياد)[1]. فمعنى (الى أن) هو معنى (حتى) وهو الغاية أي مشيت بهم الى أن بلغ ذلك كلال غزاتهم أو مطيهم على الرواية الاخرى للشاهد.

---

[1] معاني القرآن للفراء : 1/132-133.

[2] الجمل للخليل: 184.

[3] ظ: الإنصاف: 2/ 597.

[1] المقتضب للمبرد: 2/39.

وهذا ما قاله السيرافي أيضاً: "أنه لما جاء بـ(حتى) التي تنصب ما بعدها وأراد أن يذكر بعدها ما لايجوز أن يعطف عليها جاء بـ(حتى) في الكلام الثاني وما بعد الأول منصوب لأنه غاية، والجملة الثانية مبتدأ وخبر و(حتى) التي هي غاية لا تدخل على المبتدأ والخبر فجاء بـ(حتى) التي ترفع مابعدها من الأفعال وتدخل على المبتدأ والخبر"[2].

فميز السيرافي بين حتى التي ترفع الفعل وبين حتى التي تنصبه، فالتي تنصب على معنى الغاية، والتي ترفع تكون كالداخلة على المبتدأ والخبر، فحتى الاولى عنده ناصبة للفعل والثاني داخلة على المبتدأ والخبر أي بمعنى أنها ابتدائية لكلام جديد وهذا ما ذكره بقوله "والجملة الثانية) وكذلك قوله "... من الافعال وتدخل على المبتدأ والخبر" بدليل أن صرح بان العطف بينما لايجوز لأن الكلام يختلف فالاول جملة فعلية والثانية اسمية.

وقد فَصلَ الفراء القول في وجهي الرفع والنصب بـ(حتى) فقال: "ولحتى ثلاثة معان في يفعل ، وثلاثة معان في الأسماء. فإذا أرأيت قبلها فَعلَ ماضيا وبعدها يفعل في معنى مضى وليس ما قبل (حتى يفعل) يطول فارفع يفعل بعدها، كقولك جئت حتى اكون معك قريبا. وكان اكثر النحويين ينصبون الفعل بعد حتّى وإن كان ماضياً إذا كان لغير الأول ، فيقولون: سرت حتى يدخَلها زيد، فزعم الكسائي أنه سمع العرب تقول: سرنا حتى تطلع لنا الشمس بزبالة"[3]، فرفع والفعل للشمس، وسمع: أنا جلوس فما نَشْعر حتى يسقُط حجر بيننا ، رفعاً"[4].

ومن ذلك ما أنشده الكسائي له:

وقد خُضن الهجير وعمن حتى ... يفرج ذاك عنهن المساءُ[1]

فرفع في قوله (يفرج)، ومن النصب قول الآخر وهو من انشاد الكسائي أيضاً:

---

[2] شرح ابيات سيبويه: 60/2.

[3] زبالة: كثمالة موضع على طريق مكة.

[4] معاني القرآن للفراء: 134/1.

[1] معاني القرآن للفراء: 134/1، ولم ينسب الى قائله.

ونُنكِر يوم الروع ألوان خيلنا   من الطعن حتى نحسب الجَون أشقرا[2]

فقال الفراء فيه: "فنصب ها هنا؛ لأن الإنكار يتطاول. وهو الوجه الثاني من باب حتى وذلك أن يكون ما قبل حتى وما بعدها ماضيين، وهما مما يتطاول، فيكون يفعل فيه وهو ماضٍ في المعنى أحسن من فَعلَ، فنصِب وهو ماضٍ لحسن يفعل فيه. قال الكسائي: سمعت العرب تقول: إن البعير ليهرم حتى يجعلَ إذا شرب الماء مجه. وهو أمر قد مضى، و(يجعل) فيه أحسن من (جعل). وإنما حسنت لأنها صفة في الواحد على معنى الجميع، معناه: إن هذا ليكون كثيراً في الإبل... ومثله إن الرجل ليتعاظم حتى يمر فلا يسلم على الناس، فتنصب (يمر) لحسن يفعل فيه وهو ماض"[3].

والوجه الثاني في حتى عنده ما انشده ابو ثروان له[4]:

أحِب لحِبها السودان حتى   أحِب لحبها سود الكلابِ[5]

فقال الفراء فيه: " ولو رفع لمضيه في المعنى لكان صوابا. وقد أنشد نيه بعض بني أسد رفعاً. فإذا أدخلت فيه (لا) اعتدل فيه الرفع والنصب؛ كقولك: إن الرجل ليصادقك حتى لا يكتمك يسرا، ترفع لدخول (لا) إذا كان المعنى ماضياً. والنصب مع دخول (لا) جائز... والوجه الثالث في يفعل من (حتى) أن يكون مابعد (حتى) مستقبلاً، ولا تبال كيف كان الذي قبلها 0فتنصب، كقول الله عز وجل: " **لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى**"(طه/91)، و" **فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي** "(يوسف/80) وهو كثير في القرآن"[6].

ومن خلال ما قاله الفراء بشأن (حتى) ونصب المضارع بعدها، ومن خلال ما استشهد به على ذلك من القرآن الكريم والشعر، أستطيع أن أُوضح وأبين مذهبه في ذلك، على ثلاث حالات كما قال هو وكما قرره النحاة[1]، ولكن بإيضاح وإيجاز:

---

(2) السابق: 134/1، ولم ينسب الى قائله.

(3) معاني القرآن للفراء: 134/1-135.

(4) معاني القرآن للفراء: 135/1.

(5) لم ينسب الى قائله، ظ: عيون الأخبار لابن قتيبة: 43/4.

(6) معاني القرآن للفراء: 135/1-136.

(1) ظ: النحو الوافي: 4/ 338-349.

الحالة الأولى: إذا جاء قبلها فعل ماض، وبعدها فعل مضارع، ولكن معناه الماضي، أي بمعنى، مضارع في صيغته اللفظية، وماضٍ في معناه الى الحد الـذي يجعـل الفعـل الماضي قبل (حتى) قريباً من معناه، وذلك بأن يكون الفعل الذي قبـل (حتـى) قـابلاً للتطاول كما عبر عنه الفراء، أي قابل لأن يمتد فيتصل بالفعل المضارع بعد (حتى) من حيث زمنهما، فيكاد يكون زمنها هو المضي معاً. وفي هذه الحالة يجب نـصب الفعـل المضارع بعدها، وهذا يصدق على الشاهد الأول الذي اورده الفراء وهو قـول امـرئ القيس، فمعنى (تكل) ، (كلات)[2] عند الفراء . وأجاز الفراء أيضاً رفع المـضارع بعـد حتى في هذه الحالة إذا لم يكن هناك تطاول وامتداد في ما قبل (حتـى) وهـو الفعـل الماضي وهذا ماعناه بقوله: "وليس ماقبل حتى يفعل يطول فارفع يفعل بعدها".

فأجاز أن أقول مثلاً: "جئت حتى اكون معك قريباً"، مع إجازته تلك أشار الى أن اكثر النحويين ينصبون الفعل بعد (حتى) وإن لم يكن هناك تطاول بين ماقبلها وما بعدها فهم ينصبونه مع التطاول او بدونه، فقال الفراء :"وكان أكثر النحويين ينصبون الفعـل بعد حتى وإن كان ماضياً إذا كان لغير الأول، فيقولون: سرت حتى يدخلها زيد" ومعنى قوله (إذا كان لغير الأول) هو أن لاتكون هناك علاقة تربط بين ماقبلها وما بعدها، كأن يكون ماقبلها سبباً في ما بعدها، فإذا لم يكن كذلك ينصب الفعل بعدها[3].

وكذلك ينصب الفعل المضارع بعد (حتى) إذا كان زمنه مستقبلاً ، ولا عبرة بعد ذلك بما يكون عليه زمن ما قبلها. واستشهد الفراء على ذلك بقوله تعالى: : " **لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى**" وقوله " **فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبي** " وقال عنه الفراء بأنه كثير في القرآن الكريم.

الحالة الثانية: هي رفع المضارع بعد (حتى)، إذا كان ماقبلها فعلاً مضارعاً وما بعدها مضارع أيضاً، وأن يكون زمنهما خالصاً للحال، أي أن يكون واقعاً في زمـن النطـق بالكلام[1]، ومن ذلك قول العرب: انا جلوس فما نَشْعر حتى يسقطُ حجر بيننا، فـالفعلان

[2] ظ: أيضاً: الجمل: 148، المقتضب: 39/2، ومغني اللبيب: 252/1، وشرح شواهد المغني: 374/1.

[3] ظ: معاني القرآن للفراء: 1/ 132-134.

[1] ظ: النحو الوافي: 4/ 345-348.

ماقبل (حتى) ومابعدها مضارعان، وزمنهما يدلّ على الحال فقط ويمتد الى وقت النطق بالكلام، فوقت الشعور هو وقت سقوط الحجر نفسه فكلاهما حدث في الحال نفسها.

ومن ذلك عند الفراء قول الشاعر:

وقد خُضن الهجير وعمن حتى   يفرج ذاك عنهن المساء

الحالة الثالثة: جواز الرفع والنصب في الفعل المضارع بعد (حتى)؛ وذلك إذا كان ماقبلها ومابعدها فعلين مضارعين، ولكن زمنهما ليس للحال أو الاستقبال بل للمضي، فهما ماضيان في المعنى، مضارعان في اللفظ، وهما مما يتطاول معناهما، وهذا ماعناه الفراء بقوله: "وذلك أن يكون ماقبل حتى ومابعدها ماضيين، وهما مما يتطاولَ" أي ان معناهما لايحدث بتمامه دفعة واحدة بل يمتد الى وقت معين. ومن ذلك عند الفراء قول النابغة الذي مر:

وتذكر يوم الروع ألوان خيلنا   من الطعن حتى نحسب الجون أشقرا

إلا أن المعنى الذي يدلّ عليه الفعل بعد (حتى) يكون قد تحقق في زمن بعد زمن الفعل الذي قبلها، أي أن زمن الفعل بعدها يعد مستقبلاً بالنسبة لزمن الفعل قبلها فقط، وليس مستقبلاً كما هو الحال في دلالة الفعل المضارع على المستقبل فكلاهما قد تحقق في الماضي ولكن ما قبلها تحقق قبل الذي بعدها.

فمعنى (ننكر) قد تحقق قبل الفعل (نحسب) ، فهم قد أنكروا ألوان خيولهم بسبب كثرة الدماء عليها الناتجة من كثرة الطعن والقتال في الحرب الضروس، وهذا ماجعلهم يعدون خيولهم ذات اللون الأسود أو الأبيض، شقراء، فالقتال والطعن والدماء هي سبب في ذلك؛ ولاشك في أن السبب يحصل قبل المسبب، ومع ذلك فكلا المعنيين قد وقَع في الماضي، فاخبرنا الشاعر عن ذلك كله.

ومن ذلك أيضاً قول الشاعر الآخر:

أحب لحِبها السودان حتى   أحِب لحبها سود الكلابِ

فهو بلاشك لم يحب سود الكلاب إلا بعد أن أحب من يقصدها، وكلاهما قد تحقق في الماضي، وهذا ماعناه الفراء بقوله فيه: "ولو رفع لمضيه في المعنى لكان صواباً". فهذه الحالى التي يجوز فيها رفع الفعل المضارع أو نصبه بعد (حتى) تكون قد جمعت

بين حالة وجوب الرفع فيه وهي ***الحالة الثانيـة***، وبـين حالـة وجـوب نـصبه فـي الحالة الاولى فلما جمعت بين هذين الحالتين ، جاز النصب والرفع في المضارع بعـد (حتى) على حد سواء.

أما معنى (حتى) في هذه الحالات الثلاث، فخاضع لما يناسب كل حالـة؛ فقـد يكون الدلالة على التعليل، أو الدلالة على الغاية، أو يكون الدلالة على الاسـتثناء أي أن تكون بمعنى (إلا) في الإستثناء، ومن ذلك قول الرسول محمد (ρ) "لايستقيم إيمان عبـد حتى يستقيم قلبه، ولايستقيم قلبه، حتى يستقيم لسانه"[(1)].

فالرسول (ρ)، لم يرد الاستثناء لذاته، وإنما أراد قصر استقامة الانـسان علـى استقامة اللسان ثم القلب، وذلك من خلال الاستثناء، فكان معنى قوله: لايستقيم ايمان عبد إلا إيمان من استقام لسانه وقلبه".

فهذه هي حالات الفعل المضارع مع (حتى) التي يجيء عليها في الكلام، كمـا يراها الفراء ، أما حالات الإسم بعدها، فقال الفراء فيها: "فإن ترى بعد حتى اسما وليس قبلها شيء يشاكله يصلح عطف مابعد حتّى عليه أو أن ترى بعدها اسما ولـيس قبلهـا شيء. فالحرف بعد حتى مخفوض في الوجهين؛ من ذلك قول الله تبـارك وتعـالى: " **تَمَتَّعُوا حَتَّى حِينٍ**" (الـذاريات/ 43)، و" **سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**" (القـدر/5) لايكونان إلا خفضاً؛ لأنه ليس قبلهما اسم يعطفُ عليه مابعد حتى ، فذُهب بحتـى الـى معنى (إلى). والعرب تقول: أضمنه حتى الأربعاء أو الخميس، خفضاً لاغير، وأضـمن القوم حتى الأربعاء. والمعنى: أن أضمن القوم في الأربعاء؛ لأن الأربعـاء يـوم مـن الأيام، وليس بمشاكِل للقوم فيعطفَ عليهم"[(2)]، هذه هي ***الحالة الأولى*** في (حتـى) مـع الأسماء، وهي أن تكون حرف جرٍ بمعنى (إلى) ، وذلك إذا لم يكن شيء قبلها يتـصل بما بعدها، أو لا يصح عطف مابعدها على ماقبلها كما ذكر الفراء.

الحالة الثانية: (أن يكون ماقبل حتى من الأسماء عدداً يكثر ثم يأتي بعد ذلـك الإسـم الواحد أو القليل من الأسماء فإذا كان كذلك فانظر الى ما بعد حتى؛ فإن كانت الأسـماء التي بعدها قد وقع عليها من الخفض والرفع والنصب ماقد وقع على ماقبل حتى ففيهـا

---

(1) ظ: نهج البلاغة: 94/2، ومسند أحمد بن حنبل: 3/ 198.

(2) معاني القرآن للفراء: 137/1.

وجهان: الخفض والإتباع لما قبل حتى؛ من ذلك: قد ضرب القوم حتى كبيرهم، وحتى كبيرهم، وهو مفعول به[1]، في الوجهين قد أصابه الضرب. وذلك أن إلى قد تحسن فيما قد أصابه الفعل، وفيما لم يصبه ، من ذلك أن تقول: أعتق عبيدك حتى أكرمهم عليك. تريد وأعتق أكرمهم عليك، فهذا مما يحسن فيه إلى، وقد أصابه الفعل. وتقول فيما لا يحسن فيه أن يصيب الفعل مابعد حتى: الأيام تصام كلها. حتى يوم الفطر وأيام التشريق. معناه يمسك عن هذه الأيام فلا تصام. وقد حسنَت فيها إلى"[2].

أي أن في هذه الحالة يكون الإسم بعد (حتى) له علاقة بما قبلها كأن يكون جزءاً منه أو قسماً أو أن يكون داخلاً فيه من جهة المعنى بحيث لو أتبعنا مابعدها على ماقبلها في الإعراب لصح ذلك، ففي هذه الحالة ، يجوز الخفض والاتباع فيما بعدها، فعلى الإتباع، نكون (حتى) حرف عطف، وعلى الخفض تكون حرفَ جر بمعنى (إلى).

وأشار الفراء، ضمن هذه الحالة، أيضاً الى أن (حتى) يمكن أن تكون حرف جر، ومعناها ليس معنى حرف الجر وإنما يكون معناه هو عطف مابعدها على ماقبلها، لأنه داخل في حكم ماقبلها، وذلك كما مثل له الفراء بـ(اعتق عبيدك حتى أكرمهم عليك) إذا أردنا : "وأعتق اكرمهم عليك" أيضاً. وهذا ما عبر عنه بقوله (وقد اصابه الفعل) أي ان حكم الفعل معناه واقعان على مابعد (حتى).

وكذلك تكون (حتى) حرف جر، ولكن بمعنى (إلى)، وما بعدها غير داخل في ماقبلها؛ لأن المعنى يعارضه، فلا يصح تسلط ماقبلها على ما بعدها لئلا يفسد المعنى، فمن هذا ما مثّله الفراء (الأيام تصام كلها حتى يوم الفطر وأيام التشريق)، فيوم الفطر وأيام التشريق ليست داخلة في حكم الصوم، فلا تصام كما هو معروف عندنا؛ لأنها أعياد فحرم الله عز وجل صومها، وهذا ما تنطبق عليه الحالة الثالثة الآتية، تماماً.

__الحالة الثالثة__: "أن يكون مابعد حتّى لم يصبه شيء مما أصاب ماقبل حتّى، فذلك خفض لايجوز غيره؛ كقولك: هو يصوم النهار حتى الليل، لايكون الليل إلا خفضاً، واكلت السمكة حتى رأسها، إذ لم يؤكل الرأس لم يكن إلا خفضاً"[1].

---

(1) قبل ان يبنى الفعل للمجهول، وبعد بنائه يكون نائباً عن الفاعل، كما هنا، وقد يكون قصد الفراء من ذلك، أن أصله مفعول به.

(2) معاني القرآن للفراء: 137/1.

(1) معاني القرآن للفراء: 137/1.

أي أن يكون مابعد (حتى) له علاقة بما قبله، ولكن ليس داخلاً في حكمه، فـلا يراد اشراكه معه في حكمه؛ لأن معنى (حتى) يكون الدلالة على انتهاء الغاية عنـدها، فلا يصل الى ما بعدها وهذا ماعناه الفراء بقوله: (اذا لم يؤكل الرأس لم يكن إلا خفضاً).

وعلى ذلك يكون الفراء قد أوكل الخفض والنصب والرفع كذلك الى المعنى نفسه فحينما لاتكون هناك صلة بين مابعد (حتى) وما قبلها، أو تكون هناك علاقة من تـرابط في المعنى إلا أنها غير مرادة في الحكم، وجب الخفض، وإن أُريد اشراك مابعدها فـي حكم ماقبلها، وجب الإتباع بالعطف. أما الرفع فيما بعدها كقول الفرزدق[2]:

فيا عجباً حتى كُلَيب تسبني   كأن أباها نَهشك أو مجاشع

فقال فيه الفراء: "فإن الرفع فيه جيد وإن لم يكن قبله اسم؛ لأن الأسـماء التـي تصلح بعد حتى منفردة إنما تأتي من المواقيت؛ كقولك: أقيم حتى الليل. ولاتقول أضرب حتى زيدٍ؛ لانه ليس بوقت، فلذلك لم يحسن إفراد زيد واشباهه، فرفع بفعله ، فكأنه قال: ياعجباً أتسبني اللئام حتى يسبني كليبي، فكأنه عطفه على نية أسماء قبله. والذين خفضوا توهموا في كليبٍ ماتوهموا في المواقيت، وجعلوا الفعل كأنه مستأنفُ بعد كليـب كأنـه قال: قد انتهى بي الامر إلى كليبٍ، فسكت ، ثم قال تسبني"[3]. وعد الخليل أن (كليـب) هنا فاعل لفعل محذوف ، فقال:"...وإذا وقعت حتى على الاسماء جرى علـى الفاعـل والمفعول"[4]، فجعله فاعلاً، لفعل محذوف، وعده سيبويه مبتدأ فقال: "فحتى هنا بمنزلـة إذا، وإنما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء"[5]. أي: كليب تسبني.

وجعل المبرد (كليب) مبتدأ، وخبره محذوف والتقدير عنده: وحتّى كليـب هـذه حالها[1]، ولمثل هذا ذهب ابن الوراق حينما قال: "فلو ذكرنا قبل (حتـى) لفـظ الـسب كقولك: يا عجباً يسبني الناس حتى كليب تسبني، لجاز في (كليب) الرفع والجر، فالرفع على الإبتداء والخبر، والجر على الغاية ويكون (تسبني) توكيداً للـسب المتقـدم، وإذا رفعت فعلى الابتداء والخبر، إلا أن البيت لما لم يذكر في أوله السب لم يجز ان تخفض

---

[2] معاني القرآن للفراء: 137/1، ديوانه: 518.

[3] معاني القرآن للفراء: 138/1.

[4] الجمل: 206.

[5] كتاب سيبويه: 18/3.

[1] ظ: المقتضب: 39/2.

(كليب) لانه يبقى معلقاً بغير شيء فلهذا لم يجز عندنا إلا الرفع، وقد أجاز الخفض فيـه أهل الكوفة وحملوا الكلام على المعنى والأجود قولنا، لأن اللفظ له حكم وليس كل مـا جاز على المعنى يجوز على العطف فأعرفه"[2]. وقدر ابن هشام التقدير نفسه فيه فقال: "الوجه الثالث من أوجه (حتى): أن تكون حرف ابتداء: أي حرفا تُبدأ بعده الجمـلُ، أي تستأنف، فيدخل على الجملة الاسمية"[3] واستشهد على ذلك بقول الفـرزدق هـذا، ثـم أضاف (ولابد من تفسير محذوف قبل (حتى) في هذا البيت يكون مابعده غاية لـه أي: فوا عجباً يسبني الناس حتى كليب تسبني"[4].

وفي الحقيقة أن ماقاله النحاة بشأن (كليب) –ومنهم الفراء- لم يخرج (كليب) من حالة الرفع، إلاّ أنهم اختلفوا في سبب الرفع، فعند الفراء، مرفوع بفعله أي على تقـدير فعل هو نفسه المذكور وكذلك عند الخليل، وعلى الابتداء عند سيبويه والمبـرد وابـن الوراق وابن يعيش[5] وعند ابن هشام مبتدأ ومابعده خبر والجملة غاية لمعنى ماقبلهـا. وبناء على هذا فلابد أن تكون هناك جملة من (كليب) وما قُدر له وهذه الجملـة فعليـة كانت او اسمية مبتدأ أي مستأنفة معناها غاية لشيء قبلها، فسب الفرزدق كان من الناس الذين لايتصلون له بقربى ، ثم استمر هذا السب وانتشر حتى بدأ أقرباؤه يسبونه أيضاً، لإن مجاشع ونهشل ابنا دارم بن مالك ابن حنظلة، ومجاشع قبيلة الفرزدق وأقرباؤه.

نصب الفعل المضارع في جواب الأمر

أجاز الفراء في الفعل المضارع الواقع جواباً لفعل الأمر، الرفع والنصب، فمـن النصب قول ابي النجم العجلي[1]:

ياناق سيري عنَقاً فسيحاً إلى سليمان فنستريحـ ـ ـ ـا

---

[2] علل النحو لابن الوراق: 406.

[3] مغني اللبيب: 254/1.

[4] مغني اللبيب: 254/1.

[5] ظ: شرح المفصل: 18/8.

[1] معاني القرآن للفراء: 79/2، وظ: كتاب سيبويه: 1/ 2421، النكت في كتاب سيبويه للأعلم الـشنتمري: 714، ولسان العرب (عنق).

فقال الفراء فيه: "الرفع على الاستئناف ، والائتناف بالفاء فـي جـواب الأمـر حسن، وكان شيخ لنا يقال له: العلاء بن سيابة- وهو الذي علم معاذا الهراء واصـحابه -يقول: لا أنصب بالفاء جواباً للأمر"[2].

والى هذا ذهب سيبويه حينا نسب النصب الى ماقبلها، وما قبلها هنا هو الأمر ، فقال: " ولاسبيل ههنا الى الجزم؛ من قبل أن هذه الأفعال التي يدخلها الرفع والنـصب والجزم، وهي الأفعال المضارعة، لاتكون في موضع إفْعلْ أبدا لأنهـا إنمـا تتنـصب وتنجزم بما قبلها، وافعل بنية الوقف"[3].

وجعل المبرد النصب في (فنستريحا) بأن مضمرة بعد الأمر[4]. وخالفه ابو بكر بن السراج حيث ذهب الى ماذهب اليه سيبويه والفراء[5]، والى هذا ذهـب النحـاس[6] وابن جني، فقال ابن جني: "اعلم أن الفاء قد يجاب بها سبعة اشياء وهي الامر والنهـي والاستفهام والنفي والدعاء والتمني والعرض"[7]، واستشهد بقول ابي النجم هذا، وقـدر المعنى فيه (سيري سيراً مؤدياً الى الاستراحة، فمؤدٍ متصل بما قبله ولـيس منفـصلاً منه"[8].

أما النحاة المتاخرون فذهبوا الى ماذهب اليه المبرد، في أن الفعـل (فـستريحا) منصوب بأن مقدرة بعد الفاء[1]، سوى ابن يعيش الذي نصبه على جواب الأمر أيضاً[2]: ومادام الأمر متعلقاً بالمعنى نفسه، فهو أجدر بالنصب وحده دون أن نقدر له مـضمراً، فلما كان المعنى الاول أمراً بفعل المسير، والمعنى الثاني ليس امراً بل هو إقرار بـان الاستراحة ستكون عند الوصول الى سليمان، فالمعنيان مختلفان تماماً وهذا ادعـى لأن

---

(2) معاني القرآن للفراء: 79/2.

(3) كتاب سيبويه: 35/3.

(4) ظ: المقتضب: 13/2.

(5) ظ: الاصول: 191/2.

(6) ظ: القطع والائتناف: 381.

(7) سر صناعة الاعراب: 272/1.

(8) سر صناعة الاعراب: 226/1.

(1) ظ: شرح ابن عقيل: 12/4، والاشموني: 302/3، وقطر الندى: 80، شرح التصريح: 2/ 239.

(2) ظ: شرح المفصل: 7/ 26.

يفرق بينهما في الفاظهما ليتبين ذلك فجاء النصب لذلك، وهـذا مـا اسـماه الكوفيـون بالنصب على الخلاف[3].

وكذلك أجاز الفراء نصب المضارع بعد (لعل) جواباً لها، فقال في قوله تعالى : " **لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ** " (المؤمن/ 37،36): (بـالرفع يـرده على قوله (أبلغُ) ومن جعله جواباً للعلي نصبه ، وقد قرأ به بعض القـراء"[4]. وكـذلك أجاز قراءة عاصم " **فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى** "[5] (عبس/ 4) بالنصب في (تنفعه) ، فقال: "وقـد اجتمع القراء على "فتنفعه الذكرى" بالرفع ولو كان نصباً على جواب الفاء للعـل كـان صواباً"[6].

وذلك لأن (لعلّ) تفيد الترجي، والترجي يحتاج الى جواب؛ لأنه من أقسام الطلب فهو يفيد معنى طلب حصول شيء محبوب[7]. وقد استشهد الفراء على نـصب الفعـل المضارع لانه وقع جواباً للترجي، بقول الشاعر[8]:

عل صروف الدهر أو دولاتها   يدلْنَنا اللمة من لَماتهـــا

فتستريح النفس من زفْراتهـا   وتُنقع الغلةُ من غلاتهـا[9]

فنصب الشاعر الفعل المضارع (فتستريح) لأنه جواباً لـ(علّ) التي تفيد معنى الترجي .

وأجاز البصريون هذا حملاً لـ(لعلّ) على (ليت) في أن يكون لها جواب مقترن بالفاء إذا وضعت موضع (ليـت) فـي تمنـي الـشيء البعيـد أو المـستحيل، قـال الزمخشري:"وقرئ (فاطلع) بالنصب على جواب الترجي تشبيهاً للترجـي بـالتمني"[1]، وقال ابن يعيش: "كأنّه جواب (لعلّ) إذا كانت في معنى التمني ، كأنه شبه (الترجي) –

---

[3] ظ: الإنصاف : 2/ 557-559.

[4] معاني القرآن للفراء: 9/3.

[5] ظ: البحر المحيط: 8/ 427.

[6] معاني القرآن للفراء: 3/ 235.

[7] ظ: رصف المباني: 374، ومغني اللبيب: 287/1.

[8] معاني القرآن للفراء: 9/3، 235، ولم ينسب الى قائله، وظ: اللامـات للزجـاجي: 135، والخـصائص: 316/1 واللسان (زفر، لمم).

[9] زفْرات: جمع زفرة وهي الشدة، صروف الدهر، حوادثه ونوائبه ويدلننا: من الأدالة: وهي الغلبة.

[1] الكشاف: 3/ 428.

بـ(التمني)"[2]، بل ذهب السيوطي الى أن لعل في هذه الآية وما شابهها اداة تمنٍ فـي البعيد؛ ولذلك اعطيت حكم (ليت) في نصب الجواب[3]. ويرى ابن هشام ان معنى لعـل نختص بالممكن حتى في قوله تعال: "فاطلع الى اله موسى؛ لان هذا ممكنا فـي نظـر فرعون و"إنما قاله جهلاً أو مخرقةً وإفكا)[4].

وأرى بعد هذا انه مامن ضير في نصب الفعل المضارع جواباً لِلعل سواء أكان معناها بعيداً ام قريباً وسواء أكانت لمعنى الترجي ام لمعنى التمني مادام كلا المعنيـين طلباً يقتضي الجواب، وفيه توحيد واطراد لقاعدة نصب المضارع بعد الطلب بالاضافة الى أن النصب مع الترجي وارد في الكلام العربي فضلاً عن القراءات القرآنيـة التـي تدل على تعدد لغات العرب في ذلك.

نصب الفعل المضارع بعد الواو

قـال الله تعـالى: " **وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** "(البقرة/ 42) قال الفراء: إن شئتَ جعلتَ (وتكتموا) في موضـع جـزم؛ تريـد بـه: ولاتلبسوا الحق بالباطل ولاتكتموا الحقّ، فتلقى (لا) لمجيئها في أول الكلام. وفي قراءة أُبي : " **وَلاَ تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلاَ تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً** "(البقرة/ 41) فهذا دليلُ على أن الجزم في قوله: "ولاتكتموا الحق" مستقيم صواب ، ومثله: " **وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ** "(البقرة/188)، وكـذلك قولـه : " **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**" (الأنفال/27) . وإن شئتَ جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصباً على مايقولُ النحويون من الـصرف، فإن قلتَ: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفةً على كلام في أولهِ حادثةُ لايستقيم إعادتُها على ما عطِف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف"[1].

واستشهد الفراء على الصرف بقول أبي الأسود الدؤلي[2]:

---

[2] شرح المفصل: 8/ 86.

[3] الإتقان: 86/2، وظ: البرهان في علوم القرآن: 322/2.

[4] مغني اللبيب: 1/ 287.

[1] معاني القرآن للفراء: 1/ 33-34.

[2] السابق: 34/1، ديوانه: 233، ونسبه سيبويه الى الاخطل: 42/3، ونسبه الآمدي الى المتوكل الليثي، ظ: المتلـف المختلـف:179، وحماسـة البحتـري:117، ومعجـم البلـدان: 383/7، والاغـاني: 39/11،

لاتَنْه عن خُلقٍ وتأتِي مِثله   عار عليك إذا فعلتَ عظِيم

فقال الفراء: "ألا ترى أنه لايجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) فلذلك سمي صرفاً إذْ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله"[3]. وهذا ماقاله الخليل أيضاً[4].

وأرجع البصريون النصب في (تأتي) الى أن مضمرة بعد الواو وليس منصوباً على الصرف[5]، فقال سيبويه: "اعلم أن الواو ينتصب مابعدها في غير الوجب من حيث انتصب مابعد الفاء، وانها قد تشرك بين الأول والآخر كما تُشرك الفاء، وانها يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما استقبح ذلك في الفاء، وإنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً كما جاء بعد الفاء، واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان ألا ترى الأخطل قال: لاتنه ....، فلو دخلت الفاء ههنا لأفسدت المعنى ، وإنما أراد لايجتمعن النهي والإتيان فصار تأتي على اضمار أن"[6] . ووضح ابن جني ذلك الكثر، بقوله: "وأما الواو فإذا كانت بمعنى الجمع والجواب، مجردةً من العطف فإن الفعل ينتصب بعدها بـ(أن) مضمرة"[1].

وقد تابع الكوفيين فيما ذهبوا اليه في هذا عدد من النحاة البصريين، ولكنهم لم تشأ لهم بصيتهم موافقة الكوفيين صراحة، فنسبوا النصب الى الواو واسموها واو الصرف، فذهب أبو علي الجرمي الى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف[2]. وقال الزجاجي وهو يتحدث عن الواو: "... وتكون صرفاً"[3] واستشهد على ذلك بقول ابي الاسود الدؤلي هذا نفسه. كما نقل عنه ذلك أبو محمد عبد الله بن

(بولاق،وكذلك وديوان المتوكل: 244، ولأبي الأسود الدؤلي، ظ: المقتضب: 39/2، وشرح المفصل: 24/7، والتصريح: 39/2، والهمع 13/2، والدرر اللوامع : 9/2، معجم المزرباني: 410.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/ 34.

(4) الجمل: 96.

(5) ظ: الانصاف: 555/2، شرح الرضي على كافية بن الحاجب: 223/2-224، حاشية الصبان: 3/ 258-260.

(6) كتاب سيبويه: 42/3، وظ: المقتضب: 25/2، الأصول: 160/2، القطع والائتناف للنحاس:138، وشرح ابيات سيبويه للسيرافي: 188/2.

(1) اللمع لابن جني: 223.

(2) ظ: الانصاف:555/2.

(3) حروف المعاني للزجاجي: 38.

محمد بن السيد البطليوس (ت521هـ) حيث قال: "ظاهر كلام ابي القاسم هذا يوهم أن الواو تنصب الفعل المستقبل بنفسها دون إضمار (ان) وكذلك قال في كتابه المصنوع في معاني الحروف، وهذا صريح مذهب الكوفيين؛ لأنهم يسمون هذه الواو التـي ينـصب بعدها الفعل المستقبل واو الصرف، ومعنى ذلك عندهم أنها تصرف معنى مابعدها عن معنى ماقبلها فينتصب لمخالفة الأول"[4].

والظاهر أن الكوفيين ولاسيما الفراء لم يطلقوا على هذه الواو اسم واو الصرف فالفراء حينما عرف الصرف قال أن تأتي الواو معطوفة، ولم يقل تأتي واو الـصرف، وإنما قالها بعض النحاة البصريين ليتخذوا لهم رأياً وسطاً بين مذهب الكوفيين ومـذهب جماعتهم البصريين.

فمتى كانت الواو هي العاملة؟! ومتى كانت تحمل المعنى بنفـسها مـن دون أن يكون لما بعدها أثر في تحديد معناها؟! فما الذي يحدد المعنى لكي تكون عاطفة ؟ ومـا الذي يحدد كونها استئنافية؟ وما الذي يحدد أن تكون للحال؟

أليس الذي يحدد هذا كله هو العلاقة التي تربط بين معنى ما قبلها ومعنى مابعدها!.

أما النحاة المتأخرون فقد سموا الواو التي ينتصب بعدها الفعل المضارع ، بواو المعية التي يكون مابعدها مصاحباً لمعنى ماقبلها في إرادتهما معاً، ولكنهم أقـروا بـان نصب المضارع بعدها بأن مضمرة كما قال البصريون[1].

ولو رجعنا الى مايقرره المعنى لأتضح لنا أن مذهب الكوفيين أكثر موافقة مـن غيره في ذلك، فلما كان القصد هو أن لايجمع بين النهي عن شيء معين، وبين الاتيـان به، كان ذلك داعياً لأن يغير المتكلم اسلوب كلامه ليوصل هـذين المعنيـين (النهـي، والاتيان) الى السامع وما يريد أن يقوله بشأنهما فيفهمه ذلك، وهذه المغايرة في سـياق الكلام الواحد تكون أكثر وضوحاً في اختلاف الألفاظ بعضها عن البعض الآخر، وهذا ما أطلق عليه الكوفيون بمصطلح الصرف، فهو أمر راجع الى المعنى ، الـذي يـتحكم بنصب الألفاظ او رفعها أو خفضها تبعاً لمراد والمتكلم وقصده، من دون أن يدعونا الى

---

[4] الحلل في اصلاح الخلل: 254.

[1] ظ: قطر الندى: 87، شرح ابن عقيل: 15/4، شرح الأشموني: 3/ 566.

تقدير شيء مضمر ليس له علاقة بالمعنى، ودون أن نخلع على الحروف فعل المـتكلم. وهذا ما ذهب اليه الدكتور فاضل السامرائي حيث قال: "ينصب الفعل المـضارع بعـد الواو للدلالة على المعية نصاً نحـو (لاتأكـل وتـضحك) أي لاتجمـع بـين الأكـل والضحك"[2]. فلم يذكر ناصباً له سوى المعنى فقط.

وقد أجاز الفراء في بيت أبي الأسود الجزم لو جاء (يأتي) مجزوماً، والمعنى أي لاتفعلن واحداً من هذين، فحينما لايفعل أحدهما يترتب عليه أنه لايفعـل الثـاني لأنـه معطوف عليه[3].

---

[2] معاني النحو: 3/ 370.

[3] ظ: معاني القرآن للفراء: 115/1.

اسم الفاعل ونون الوقاية

لقد منع النحاة- ومنهم الفراء- أن نُلْحق نون الوقاية باسـم الفاعـل والمفعـول كذلك، إذا أُضيفا الى ضمير المتكلم وهو الياء، كما يفعل ذلك بالفعل وبعض الحـروف الناسخة، وبعض حروف الجر[1].

فلا يجوز أن نقول: ضاربني، ومكرمني، كما تقول : ضربني وأكرمني ، وإنما تقول: ضاربي ومكرمي. وقد رد الفراء قراءة ابن محيصن لقوله تعالى: " **قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُطَّلِعُونَ** " (الصافات/54) فقد قرأها ابن محيصن بكسر النون وتخفيف الطاء وسكونها في (مطْلِعون)[2] على جعلها نون وقايةٍ وقد حذف منها ضمير المتكلم وهـو اليـاء، أي (مطْلِعوني)، فقال الفراء: "فكسر النون. وهو شاذ[3]؛ لأن العرب لاتختار على الاضافة إذا أسندوا فاعلاً مجموعاً أو موحداً إلى اسم مكني عنه. فمن ذلـك أن يقولـوا: أنـت ضاربي. ويقولون للاثنين: أنتما ضارباني، وللجميع: أنتم ضاربي، ولايقولوا للإثنـين: أنتما ضاربانني ولا للجميع: ضاربونني. وإنّما تكون هذه النون في فعل ويفعـل، مثـل ضربوني ويضربني وضربني. وربما غلط الشاعر فيذهب إلى المعنى، فيقـول: أنـتَ ضاربني، يتوهم أنه أراد: هل تضربني، فيكون ذلك على غير صـحة"[4]. ومـن هـذا التوهم جعل قول الشاعر[5]:

هل الله من سرو العلاة مريحني   ولّما تَقَسمني النبار الكوانِس[6]

فالحق الشاعر نون الوقاية في اسم الفاعل (مريحني) وهذا عند الفراء خطأٌ سببه توهم الشاعر ان اسم الفاعل كالفعل في الحاقه نون الوقاية، وكان القياس يوجب عليه أن

---

[1] ظ: شرح ابن عقيل: 108/1-117، والنحو الوافي: 1/ 284-285.

[2] وكذلك قراءة ابي عمر ، وابن عباس، ظ: البحر المحيط: 7/ 361.

[3] وعدها ابن جني قراءةً خاطئة وشاذة ولا وجه للقياس عليها، ظ: المحتسب: 220/2.

[4] معاني القرآن للفراء: 2/ 285-286.

[5] السابق: 2/ 286.

[6] النبر: دابة تشبه القراد، سرو العلاة: اسم موضع.

يقول: (مريحي)، وجعل احد الباحثين هذا شاذاً لايقاس عليه ولا يركن اليه[1] ومثل هذا أيضاً قول الشاعر[2]:

وما أدري وظنّي كل ظنٍ   أمسلِمي إلى قَومٍ شَراح[3]

فقال (أمسلمني) ، والقياس أن يقول (امسلِمي)، وقد روى المبرد هذا الشاهد بصيغة الفعل المضارع (أيسلِمني)[4]، و(أسلمني)[5]، وكذلك فقد رواه السيوطي (أيسلمني) وقال : (ذكره الفراء على هذا النمط ليجعله باباً من النحو، والصواب:

فما ادري وظني كل ظن   أسيلمني بني البدء اللقاح"[6]

وأرى بعد هذا، أن ماذهب اليه الفراء والنحاة، في منع الحاق نون الوقاية باسم الفاعل فيه نظر أو ليس مقبولاً على اطلاقه، ولكن يمكن القول أن مجيء اسم الفاعل مضافاً الى ضمير المتكلم (الياء) من دون الحاقه نون الوقاية هو الأكثر من مجيئه بنون الوقاية مع ضمير المتكلم، فقد وردت في كلام العرب نظمه ونثره، أمثلة عديدة جاء فيها اسم الفاعل مضافاً الى ضمير المتكلم وقد لحقته نون الوقاية، فمن هذا قول الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) –وهو افصح العرب- : "فهل انتم صادقوني؟" (صدق رسول الله)، ومن هذا قول الشاعر[7]:

وليس الموافيني لِيُرفَد خَائِباً   فإن له أضعافَ ما كان أملا[8]

وكذلك قول الشاعر[9]:

وليس بمعييني وفي الناس ممتَع   صديقٌ إذا أعيا على صدِيقُ

---

(1) ظ: الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو: 168.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/ 386، وظ: معاني القرآن واعرابه : 305/4، واعراب القرآن: 422/3، ونُسب ليزيد بن محرم الحارثي، ظ: المقاصد النحوية: 1/ 385، ومعجم شواهد العربية: 89/1.

(3) اراد بـ(شراح): شراحيل، فرخمه.

(4) ظ: معاني القرآن واعرابه: 4/ 305.

(5) ظ: اعراب القرآن: 3/ 423.

(6) شرح شواهد المغني: 261/1، والبدء اللقاح: السيد الذي لم يذل.

(7) ظ: شرح ابن عقيل: 117/1، والنحو الوافي: 1/ 284-285.

(8) الموافيني: أي الذي يقصدني ويأتي الي، ليرفد: لينال العطاء والهبة.

(9) ظ: شرح ابن عقيل: 117/1.

فقد ورد في هذه الشواهد جميعاً اسم الفاعل ملحقاً به نون الوقاية (صـادقوني، الموافيني، حالمني، بمعييني)، فهذا يدل على ان هذا بمثل لغة لها نـصيب وافـر مـن الصحة والقبول ولاسيما أن افصح العرب لغةً قد تكلم بها وهو الرسول الأعظم محمـد (صلى الله عليه وآله وسلم) اضافة الى بعض القراءات القرآنية، والشواهد الـشعرية التـي لايستهان بها، وقد عد النحاة أن هذه الأمثلة والشواهد لايقاس عليها بسبب قلتهـا[1]، ولا أرى هذا صحيحاً، فكيف تسنى لهم الحكم عليها بالقلة؟ وهل قاموا بعملية احصاء دقيقـة للكلام العربي –شعره ونثره- حتّى خلصوا منها الى هذا الحكم قبل أن يقعدوا للنحو؟!.

بل انني أذهب الى ماذهب اليه الأستاذ عباس حسن إذ أجاز هذه الشواهد علـى قلتها في بعض الاحيان إذا وجد داع لها، فقال "إن كانت تلـك الأمثلـة قليلـة لاتكفـي للمحاكاة، والقياس عليها فهناك اعتبار آخر له أهميته؛ هو أن زيادة نون الوقايـة فـي بعض صور من اسم الفاعل واسم التفضيل[2] قد تزيل –أحياناً- اللبس وتمنع الغموض؛ وهذا غرض تحرص على تحقيقه اللغة، وتدعو إليه. ففي مثل: من صادقى؟ -إذا كانت مكتوبة- قد نقرؤها من إضافة المفرد الى ياء المتكلم الساكنة، أو مـن إضـافة جمـع المذكر الى ياء المتكلم المدغمة في ياء الجمع؛ فتكون الياء مشددة مفتوحـة. ولا يزيـل هذا اللبس إلا نون الوقاية ، فوق ما تجليه من خفة النطق. وفي هذه الحالـة وأشـباهها تكون النون مرغوبة، بل مطلوبة؟ عملاً بالأصل اللغوي العام الذي يدعو للفرار من كل مايوقع في لبس، جهد الاستطاعة. أما في صورها الأخرى التي لا لبس فيها عند اتصال احدهما بياء المتكلم فلا داعي لنون الوقاية ويجب الأخذ بالرأي الذي يمنعها"[3].

الاضافة الى الفعل

أجاز النحاة اضافة الأسماء الى الفعل، ومنها اسماء الزمان[4]؛ لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص؛ ولا يتحقق هذا مع الفعل، ولكن العرب أضافوا أسماء

---

(1) ظ: النحو الوافي: 285/1.

(2) من امثلة الحاق نون الوقاية باسم التفضيل، قول الرسول (ρ) : "غير الدجال أخوفني عليكم".

(3) النحو الوافي: 285/1، وظ: المحتسب: 220/2.

(4) ظ: كتاب سيبويه: 117/3-118، ومغني اللبيب: 548-551.

الزمان الى الأفعال لما بين الفعل واسم الزمان من صلة وثيقة[1]. فقال سـيبويه –فـي الاضافة الى الأفعال-: "يضاف إليها أسماء الدهر. وذلك قولك: هذا يـوم يقـوم زيـد، وآتيك يوم يقول ذاك. وقال الله عز وجل: " **هَذَا يَوْمُ لاَ يَنطِقُونَ** " (المرسـلات / 35)، و" هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ " (المائدة/ 119) وجاز هذا في الأزمنة واطرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفةً، وتوسعوا لذلك في الدهر لكثرته في كلامهم، فلم يخرجوا الفعل من هذا كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو: ابناء، وإنما أصله للفعـل وتعريفه"[2].

وفصل الفراء هذا مفرقاً بين المعاني، فقال في قوله عـز وجـل: " **هَذَا يَوْمُ لاَ يَنطِقُونَ**": "اجتمعت القراء على رفع اليوم، ولو نُصب لكان جائزاً على جهتين: إحداها: أن العرب إذا أضافت اليوم والليلة إلى فعلَ أو يفعل، أو كلمة مجملةٍ لا خفـض فيهـا نصبوا اليوم في موضع الخفض والرفع، فهذا وجه. والآخر: أن تجعل هذا في معنـى: فِعلٍ مجملٍ من (لاينطقون) وعيد الله وثوابه، فكأنك قلت: هذا الشأن في يومِ لاينطقون. والوجه الأول أجود ؛ والرفع أكثر في كلام العرب. ومعنى قوله: هذا يـوم لاينطقـون ولايعتذرون في بعض الساعات في ذلك اليوم، وذلك في هذا النوع بـين. تقـول فـي الكلام: آتيك يوم يقدم أبوك ، ويوم تقدم وبمعنى ساعة يقدمِ وليس باليوم كله ولو كـان يوماً كلّه في المعنى لما جاز في الكلام اضافته الى فعل، ولا إلى يفعل، ولا الى كـلام مجمل. ....وإنما استجازت العرب: آتيتك يوم مات فلان، وآتيك يوم يقدم فلان؛ لأنهـم يريدون: أتيتك إذ قدم، وإذا يقدم؛ فإذ وإذا لاتطلبان الأسماء، وإنما تطلبان الفعل. فلمـا كان اليوم والليلة وجميع المواقيت في معناهما أضيفا إلى فعلَ ويفَعلُ والى الإسم المخبر عنه"[3].

وجعل الفراء من هذا قول الشاعر[1]:

---

[1] ظ: الإيضاح في علل النحو: 113-114.

[2] كتاب سيبويه: 117/3.

[3] معاني القرآن للفراء: 3/ 225-226.

[1] معاني القرآن للفراء: 226/3، ولم ينسب الى قائله.

أزمان من يرد الصنيعة يصطنع مننِاً ومن يرد الزهادة يزهدِ[2]

فأضاف الشاعر اسم الزمان (أزمان) الى (من) وهو غير متمكن، وجعلَ الفراء هذه الاضافة نظير الإضافة الى (فعل) و(يفعل)، لكنه فضل الرفع ورجحه على النصب؛ لأنه الأكثر في كلام العرب.

وجعل الأنباري (أزمان) هنا مبنية على الفتح؛ لأنها مضافة الى غير متمكن؛ وكذلك الحال لجميع الأسماء ولاسيما أسماء الزمان إذا أضيفت الى غير المتمكن جاز بناؤها؛ ولذلك جاء برواية هذا الشاهد بالفتح في (أزمان) على هذا المعنى[3].

وعلل الزجاج الاضافة الى الفعل بقوله: "وأضيف الفعل الى الزمان؛ لأن الفعل من أجل الزمان ذُكر"[4].

وفصل الزجاجي القول في تعليل اضافة اسماء الزمان الى الافعال، فأرجعها الى أسباب عدة هي[5]:

أولاً: أن اضافة اسماء الزمان الى الافعال إنما جازت لأن الأفعال مع فاعليها جمل .

ومن شروط أسماء الزمان أن تضاف الى الجمل إذا كانت موضحة لها، كقولنا: قصدتك يوم أخوك منطلق، ووزرتك يوم كنت مريضاً.

ثانياً: أن الغرض من هذه الاضافة هو المصدر؛ فكأن المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر؛ لأن تأويل قولك: هذا يوم يقوم زيد، هذا يوم قيام زيد، وليس هذا المعنى حاصلاً في اضافة سائر الاسماء اليها، فتخلو من الفائدة، فلو قلت : هذا غلام يركب زيد، وأنت تريد: هذا غلام ركوب زيد، كان محالاً، فاستجيز ذلك في اسماء الزمان بحسن إضافتها الى المصدر؛ لأن الافعال دالة على مصادرها فكأن الاضافة الى المصادر في الحقيقة.

---

(2) الصنيعة: كل معروف تسديه الى غيرك.

(3) ظ: الإنصاف: 291/1.

(4) خزانة الأدب: 6/ 512.

(5) ظ: الإيضاح في علل النحو: 113-114.

ثالثاً: إن الفعل بلفظه دالٌ على الزمان، والمصدر دالٌ على الفاعل والمفعول لايلفظه والزمان بعض الفعل، فإضافة الزمان الى الفعل كإضافة بعضٍ الى بعض.

رابعاً: إن أسماء الزمان إنما اضيفت الى الافعال؛ لأن الأزمنة كلها ضروف للأفعال .

والمصادر والظروف أضعف الأسماء فقروها بالاضافة الى الافعال، ونسب الزجاجي هذا القول الى الأخفش، ولم يرتضيه ورده؛ (لأن الأسماء أمكن من الافعال فلن تقويها إضافتها الى الأفعال)[1].

إضافة (بين)

(بين) من الظروف الملازمة للإضافة، ويكون ظرفاً للمكان والزمان ، وتكون اضافته متوسطةً بين اثنين أو ما في تقدير اثنين أو اكثر، فلا تضاف إلاّ الى متعدد إن لم يكن في اللفظ، فيكون في المعنى، وقد تضاف الى غير المتعدد كالضمير، وفي هذه الحال يجب تكرارها مع عطف المكرر عليها بالواو[2].

وقد أجاز الفراء اضافة (بين) الى الضمير؛ وذلك حملاً على المعنى، وعلى هذا فسر قوله تعالى: " **يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ**" (النور/43) فقال: "؟وقوله (يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ) يقول القائل: بين لاتصلح إلا مضافة الى اثنين فما زاد، فكيف قال " **ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ**" وإنما هو واحد؟ قلنا: هو واحد في اللفظ ومعناه جمع؛ ألا ترى قوله " وَيُنْشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ " (الرعد/ 12) ألا ترى أن واحدته سحابة، فإذا ألقيت الهاء كان بمنزلة نخلةٍ ونخلٍ وشجرةٍ وشجر، وانت قائل: فلان بين الشجر وبين النخل، فصلحت (بين) مع النخل وحده لأنه جمع في المعنى. و الذي لايصلح من ذلك قولك: المال بين زيد، فهذا خطأ حتى تقول: بين زيد وعمرو وإن نويت بزيد أنه اسم لقبيلة جاز ذلك؛ كما تقول: المال بين تميم تريد: المال بين بني تميم"[3]. ومن الحمل على هذا المعنى عنده، قول الأشهب بن رميلةَ[4]:

---

[1] الايضاح في علل النحو: 114.

[2] ظ: أوضح المسالك: 3/ 359، ومغني اللبيب: 215/1.

[3] معاني القرآن للفراء: 2/ 256.

[4] السابق: 256/2.

قفا نسألْ منازل آل ليلى   بتوضِح بين حوملَ أو عرادا[1]

فقال الفراء فيه: "أراد بحومل منزلاً جامعاً فَصلحت (بين) فيه لأنه أراد: بين أهل حومل أو بين أهل عراد"[2].

ويمكن حمل هذا الشاهد على الأصل في اضافة (بين) الى المتعدد؛ وذلك على الإتساع في معنى (حومل) أيضاً، لأنه موضع قد يسع منازل آل ليلى جميعاً فتكون هذه المنازل جميعاً واقعة ضمنه وداخلة فيه، وهذا ماقصده الفراء بقوله السابق، لأن أهل حومل لهم عدة منازل في مواضع متعددة في (حومل) ، وكذلك الحال في موضع (عراد)، فيكون المعنى: قفا نسأل منازل آل ليلى الواقعة بين مواضع حومل ومواضع عراد، وهذا هو المعنى الذي كان الشاعر قد قصده.

اضافة الشيء الى غير ما يُضاف اليه لوضوح المعنى

قد يضاف الإسم الى اسم لايوافقه في المعنى، فلا يضاف اليه في المعنى، وإنما يضاف اليه في اللفظ الظاهر، والمعنى لايفهم من هذه الاضافة، وإنما يفهم لوضوح ذلك الامر من خلال سياق الكلام وظروفه ومتعلقاته.

وجعل الفراء من هذا قوله تعالى: "**وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ** " (البقرة/ 171). فقد اضاف الله سبحانه وتعالى (مثل) الى (الذي) في الظاهر، ولكن المعنى يفهم من خلال (الذي) وصلته وما يتعلق به، فقال الفراء: "أضاف المثل الى الذين كفروا، ثم شبههم بالراعي. ولم يقل : كالغَنم والمعنى –والله اعلم- مثل الذين كفروا كمثل البهائم التي لاتفقه مايقول الراعي أكثر من الصوت، فلو قال لها: أرعى أو أشربي، لم تَدر ما يقول لها: فكذلك مثل الذين كفروا فيما يأتيهم من القرآن وإنذار الرسول. فأضيف التشبيه الى الراعي، والمعنى –والله اعلم- في المرعى. وهو ظاهر في كلام العرب أن يقولوا: فلان يخافك كخوف الأسد ، والمعنى كخوفه الأسد؛ لان الأسد هو المعروف بأنه المخوف"[3].

---

[1] توضيح و حومل وعراد: أسماء مواضع.

[2] معاني القرآن للفراء: 256/2.

[3] معاني القرآن للفراء: 99/1.

واستشهد الفراء على هذا المعنى أيضاً بقول النابغة الذبياني[(1)]:

لقد خفتُ حتى ما تزيد مخافتي   على وعلٍ في ذي المطارة عاقل[(2)]

فأضاف (مخافة) الى ضمير المتكلم، والمعنى فيهما: حتى ما تزيد مخافة وعـلٍ على مخافتي. ويمكن تقدير المعنى على حذف المضاف المجرور بحرف الجر (علـى) والتقدير ماتزيد مخافتي على خوفِ وعلٍ، وهذا تقدير الخليل بن احمد[(3)]. ووافقـه فيـه الأخفش أيضاً[(4)]. وحمل ابن قتيبة المعنى فيه على القلب؛ لآن (الوجه أن يقول: حتى ما تزيد مخافةُ وعل على مخافتي فقلب لأن المخافتين استوتا)[(5)] ووافقه في هذا الأنبـاري كذلك[(6)]. وتابع ثعلب الفراء فيما ذهب اليه وهو الاضافة الى غيـر مـا يـضاف اليـه لوضوح المعنى[(7)].

ومن هذا أيضاً، قول النابغة الجعدي[(8)]:

كانت فريضةَ ماتقول كما   كان الزناء فَريضةَ الرجمِ

فقال الفراء فيه: "والمعنى: كما كان الرجم فريضة الزناء –فيتهـاون الـشاعر موضع الكلمة على صحتها؛ لأتضاح المعنى عند العرب"[(9)].

ومنه كذلك قول الشاعر[(10)]:

إن سراجاً لكريم مفْخُره   تَحلَى به العين إذا ما تَجهره[(11)]

---

(1) معاني القرآن للفراء: 99/1، 3/ 272، ظ: ديوانه: 144.

(2) ذي المطارة: اسم جبل، وقيل البقعة التي يطار منها، الوعِل : تيس الجبل.

(3) ظ: الجمل: 325.

(4) ظ: معاني القرآن للأخفش: 103.

(5) تأويل شكل القرآن: 124.

(6) ظ: الانصاف: 373/1.

(7) ظ: مجالس ثعلب: 550/2.

(8) معاني القرآن للفراء: 99/1، 131، وظ: امالي المرتضى: 155/1، وسـر الفـصاحةلابن سـنان: 106، والصاحبي في فقه اللغة للثعالبي: 172 ومجاز القرآن لابي عبيدة: 1/ 378. ديوانه : 35.

(9) معاني القرآن للفراء: 99/1.

(10) السابق: 99/1، 131، 310/2، 273/3، وظ: اللسان (حلى).

(11) حلى الشيء بعينك إذا أعجبك.

فاسند الشاعر الفعل (تحلى) الى (العين) فجعلها هي الفاعل في الظاهر، أما فـي المعنى فإن الشيء هو الذي يحلى في العين وليس العين هي تحلـى بـه؛ لأن (العـين لاتحلى إنما يحلى بها سِراج، لأنك تقول: حليت بعيني، ولاتقول حليتْ عيني بك إلاّ في شعر)[1]. فقد قلب الشاعر القول للضرورة الشعرية؛ فوضع شيئاً مكان شيء آخر؛ وكل ذلك لوضوح المعنى في الكلام عند العرب ؛ ولاتساع مجاري القول وفنونه لديهم.

اضـافة الشـيء الـى نفسه

ذهب جمهور النحويين الى أن الشيء لايضاف الى نفـسه؛ لأن الغـرض مـن الإضافة التعريف أو التخصيص، والشيء لايعرف أو يخصص بنفـسه[2]، فقـال ابـن عقيل: "المضاف يتخصص بالمضاف اليه، أو يتعرفّ به، فلابد مـن كونـه غيـره؛ إذ لايتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه، ولا يضاف اسم لمـا بـه اتحـد فـي المعنـى، كالمترادفين وكالوصف وصفته"[3].

وقد أجاز الفراء إضافة الشيء الى نفسه إذا أختلف اللفظ، وعلى هذا فسر قولـه تعالى: " **وَلَدَارُ الآخِرَةِ** " (يوسف/ 109)، فقال : "أضيف الدار الى الآخرة وهي الآخرة وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كقوله " **إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ** " (الواقعة/ 95) والحقّ هو اليقين. ومثله أتيتك بارحة الأولى، وعام الأول وليلة الأولـى ويوم الخميس. وجميع الأيام تضاف الى أنفسها لإختلاف لفظها. وكذلك شهر ربيـع"[4]، ثم استشهد على هذا بقول الشاعر[5]:

أتمدح فقعساً وتذّم عبسـ ـاً ... ألا للهِ أُمكِ من هجيـ ـن

ولو أقوت عليك ديار عبس ... عرفت الذُل عِرفان اليقين[6]

---

[1] معاني القرآن للفراء: 132/1.

[2] ظ: الإنصاف: 1/ 437، وشرح الرضي على الكافية: 1/ 263-266.

[3] شرح ابن عقيل: 49/2.، وظ: أوضح المسالك: 182/2.

[4] معاني القرآن للفراء: 55/2-56.

[5] السابق: 56/2، ولم ينسب الى قائله.

[6] الهجين: العربي الذي يولد من أمة او من أبوه خير من أمه، في الأصل.

فقد أضاف الشاعر (عرفان) الى (اليقين) وهما بمعنى واحد عند الفـراء وإنمـا معناه عرفاناً ويقيناً، وجعل من هذا أيضاً قوله تعالى: " **عِلْمَ الْيَقِينِ** "(التكاثر/5) فقـال فيه: "مثل قوله: "إن هذا لهو حق اليقين" ، والمعنى فيه : لو تعلمون علماً يقيناً"[1].

وقد وافق الفراء في هذا كثير من النحاة، فقال الأشموني: "أجاز الفراء اضـافة الشيء الى ما بمعناه لاختلاف اللفظين، ووافقه ابن الطراوة وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين"[2]. أما الأشموني ، فقد عرض أمثلةً من غير تصريح واضح بالموافقة علـى ذلك، وإنما تفهم موافقته له من خلال كلامه، وهو يورد شواهد عدة من القرآن الكـريم على اضافة الشيء الى ما يوافقه في المعنى، فقال: "وجعلوا من ذلك نحـو: : " **وَلَدَارُ الآخِرَةِ** " (يوسف/ 109)، و" **حَقُّ الْيَقِينِ** " (الواقعة/ 95)، " **حَبْلِ الْوَرِيدِ**" (ق/16) و" **وَحَبَّ الْحَصِيدِ** " (ق/9)، وظاهر التسهيل وشرحه موافقته"[3].

ومنع البصريون إضافة الاسم الى مايوافقه في المعنى للعلة التي سبقت ، وهـي أن الاضافة يراد بها إما التعريف وإما التخصيص، والشيء لايتعرف بنفسه ؛ لأنه لـو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كانت اضافته الـى اسمه أبعد من التعريف فلم تعطه تعريفاً او تخصيصاً؛ لأنه لايتحول الى شـيء آخـر باضافته الى اسمه.

وردوا تلك الشواهد، فلم يقبلوها، فتأولوها على حذف المضاف اليه وإقامة صفته مقامه، فقدروا المضاف اليه في قوله تعالى: " **إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ** " بـ حق الأمر اليقين، وكذلك في قول الشاعر "عرفان اليقين". وفي قوله تعالى: " **وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيرٌ**" قدروا: والدار ساعة الآخرة، وفي قوله تعالى: " **وَحَبَّ الْحَصِيدِ** " أي : حـب الـزرع الحصيد، فوصف الزرع بالحصيد[1]، وعلل هذا الأنباري بأن الحصيد "هو التحقيق؛ لأن

---

[1] معاني القرآن للفراء: 287/2.

[2] شرح الأشموني: 3/ 417.، وظ: تسهيل الفوائد: 156.

[3] شرح الأشموني: 3/ 417.

[1] ظ: الانصاف: 3/ 438.

الحب اسم لما ينبت في الزرع والحصد إنما يكون للزرع الذي ينبت فيه الحب لا للحب"[2].

ورأى ابن يعيش أن العلة في اضافة الشيء الى نفسه، هي قصد المبالغة في البيان وطلب التأكيد، فقال:"اعلم أنهم قد اضافوا المسمى الى الإسم مبالغة في البيان لأن الجمع بينهما آكد من إفراد أحدهما بالذكر وفي ذلك دليل من جهة النحو أن الإسم غير المسمى إذ لو كان إياه لما جاز أضافته اليه وكان من اضافة الشيء الى نفسه فالاسم هو اللفظ المطلق على الحقيقة عيناً كانت تلك الحقيقة أو معنى تمييزاً لها باللقب ممن يشاركها في النوع والمسمى تلك الحقيقة وهي ذات ذلك اللقب أي صاحبه"[3].

والى هذا ذهب الأعلم الشنتمري أيضاً، فقال : "... لأن الشيء لايضاف الى صفته ويضاف ال اسمه تأكيداً للأختصاص"[4].

ونقل ابن جني عن ابي علي الفارسي: "أن أحمد بن ابراهيم استاذ ثعلب روي عنهم: هذا ذو زيد، ومعناه هذا زيد أي صاحب الاسم الذي هو زيد"[5]. أي انه أجاز اضافة الاسم الى نفسه؛ لأن (ذو) هي بمعنى صاحب فاضيفت الى (صاحب زيد) أيضاً، إلا أن ابن جني عد هذا قليلاً في كلام العرب فقال: "واعلّم أن هذا الفصل من العربية غريب وقل من يعتاده أو يتطرقه"[6].

وجعل الشيخ الكرباسي اضافة المسمى الى الإسم نحو (يوم الخميس) و(علم النحو) لاحجة فيه لأنه من اضافة العام الى الخاص، فلو قلنا (يوم) فإنه يبقى عاماً غير مخصص، ولكنه خصص وعرف باضافة الى (الخميس)اليه، وكذلك الحال في (علم النحو)، فقد عرفنا العلم وخصصناه باضافة (النحو) اليه[7].

---

(2) الانصاف: 2/ 438.

(3) شرح المفصل: 12/3.

(4) تحصيل عين الذهب: 452.

(5) الخصائص: 27/3.

(6) الخصائص: 32/3.

(7) ظ: شرح ابن عقيل: 49/2، ظ: المنتخب من كلام العرب للكرباسي: 42.

ومنع الباحث قاسم كتاب عطا الله هذه الأضافة لعدة اسباب منها: أن التعريف أو التخصيص لايتحققان من الاضافة، فلا فائدة فيها، بل تؤدي الى التعقيد والتواء المعنى، وذهب الى أن الفراء وهم في جعل (عرفان اليقين) في الشاهد السابق من باب اضـافة الشيء الى نفسه ، فلا دليلٌ فيه على ذلك؛ لأن العرفان مصدر بمعنى المعرفة من عرفَ واليقين مصدر بمعنى التحقق والتثبت، ومن المعلوم أن المعرفة شيء واليقـين شـيء آخر، فلا يكون هذا من اضافة الشيء الى نفسه؛ لأنهما مختلفان فـي المعنـى واللفـظ معاً[1].

وربما يكون الفراء قد نظر الى تقارب المعنى بين المصدرين (العرفان واليقين)؛ لأن المصدر يدل على المعنى المجرد فقط؛ فلما كانت المعرفة هي المعنـى المقـصود لذاته دون غيره في المصدر (العرفان) ادى هذا الى ثبوتها وتحققها فقربت من اليقـين فاصبحت بمعناه فصارا كالشيء الواحد ولكن اللفظين مختلفان، وهذا ماسـوغ اضـافة بعضهما الى بعض، ولايمكن التسليم بأن الفراء قد وهم، لأنه لم يميز بـين (العرفـان) و(اليقين) من حيث الأصل والمعنى؛ لأن هذا تجن كبير على عاّلِمٍ لغوي كبير كالفراء ثم أن اضافة الشيء الى نفسه مع اختلاف اللفظين جائز وقد ورد في القرآن الكريم وكلام العرب ولا مجال لإنكاره، لأن القصد فيه الابانة والتوكيد أو لمح الفـرق بينهمـا فـي الدلالة على المعنى.

اضافة (لات)

ذهب النحاة الى أن (لات) حرف نفي يعمل عمل (ليس)، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وقد كثر في كلام العرب حذف اسمها وبقاء خبرها مذكوراً ، فمـن هـذا قولـه تعالى: " **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** " (ص/3)، فحذف الاسم وبقـي الخبـر، والتقـدير: ولاتَ الحين حين مناص، وقد يحذف الخبر ويبقى الاسم، ويختص عملها بلفـظ الحـين ومـا رادفه[2]، وأجاز الفراء النصب بها على معنى ليس، وأجاز كذلك الخفـض بهـا علـى الاضافة، واستشهد على النصب بها بقول الشاعر[3]:

تذكّر حب ليلى لاتَ حينا ... وأضحى الشيب قد قطع القرينا

---

(1) ظ: الشاهد الشعري الشاذ: 174-176.

(2) ظ: شرح ابن عقيل: 1/319-320.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/ 397، ولم ينسب الى قائله.

واستشهد على الخفض بها لاضافتها، بقول الشاعر[1]:

... لاتَ ساعةِ مندْم[2]

فخفض الشاعر (الساعة) بسبب اضافة (لات) اليها؛ (لأن من العرب من يضيف لات فيخفض)[3]. ومثل هذا أيضاً قول ابي زبيد الطائي[4]:

طلبوا صلحنا ولاتَ أوانٍ　　　فأجبنا أن ليس حين بقاءِ

فخفض (أوان)؛ لاضافة (لات) اليه.

وذهب الأخفش الى أن (لات) لاتعمل مطلقاً، وإن الاسم المنصوب بعدها، يكون منصوباً بفعل مضمر، تقديره: "لات أرى حين..." وإن وجد الاسم بعدها مرفوعاً فهـو مبتدأ والخبر محذوف وتقديره: (لات حين... كائن لهم"[5].

وقد أورد الأساذ عباس حسن شواهد شعرية ـ تَدعم ما ذهب اليـه الأخفـش[6]، الأمر الذي دعاه الى ترك هذا الاستعمال وألاّ نحاكيه، لأنه (مقـصور علـى الـسماع لاتجوز اليوم محاكاته، وإنما عرضناه لتفهم نظائره في الكلام القديم حين تمر بنا"[7].

وقد مالَ الفراء الى ترجيح النصب بـ(لات) على الخفض بها مع إجازته لـه، وذلك مايفهم من خلال قوله في شاهد الخفض الأول، إذ قال: "ولا أحفظ صدره والكلام أن ينصب بها لأنها في معنى لَيس"[8].

والذي أراه أنه لاسبيل الى رد أحد هذين الإستعمالين بعد ثبوت ورودهمـا فـي الكلام العربي الموثوق بفصاحته، بل كيف نأخذ برأي الاستاذ عباس حسن ومن وافقه ، وقد ورد هذا في القرآن الكريم أفصح نصٍ في العربية؟!.

---

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 397، وظ: وشرح ابن عقيل: 321/1، وخزانة الأدب: 2/ 147.

(2) رواية بن السكيت في الاضداد:99.

ولَتَعرفَن خَلائقاً مشْمولَةً　　　ولَتَنْدمن ولاتَ ساعةَ مندْمِ

(3) معاني القرآن للفراء: 2/ 397.

(4) السابق: 2/ 398، وظ: الخزانة: 2/ 153.

(5) ظ: شرح ابن عقيل: 321/1.

(6) ظ: النحو الوافي: 606/1.

(7) السابق: 606/1.

(8) معاني القرآن للفراء: 2/ 397.

ولكن نستطيع أن نرجح الأفشى على الأول استعمالاً فيهما، فنقول أن النصب هو الأفشى؛ لأنه الأكثر استعمالاً في كلام العرب، وقد ورد وحده في القرآن الكريم.

أما الإستعمال الآخر فله نصيبه الأدنى من الصحة والفصاحة؛ لأنـه وارد فـي كلام العرب فلا مجال لإنكاره.

الإضافة والخفض في العدد المركب

ذهب البصريون الى أن العدد المركب يبقى مبنياً على فتح الجزأين فـي حالـة اضافته الى الضمير، نحو: رأيت خمسةَ عشرك، وهـذه خمـسةَ عـشَرك[1]. وأجـاز الكوفيون والأخفش، أن يعرب صدر العدد على حسب العوامل الداخلة عليـه، ويكـون عجزه مضافاً اليه. إذا كان العدد مضافاً، فقال الفراء: "وإذا أضفت الخمسة العشر الـى نفسك رفعت الخمسة، فتقول: مافعلت خمسةُ عشري؟ ورأيت خمسةَ عشْري، ومـررت بخمسة عشري وإنّما عربت الخمسة لإضافتك العشر، فكما أضيف العشر الى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تضاف اليها وبينهما عشر فأضيفت الى عشر لتصير اسـماً، كمـا صار مابعد الإضافة اسماً. سمعتها من أبي فَقْعس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي: مافعلـت خمسةُ عشرك؟ ولذلك لايصلح للمفسر[2] أن يصحبها؛ لأن اعرابيهما قد اختلف"[3].

وكذلك فقد أجاز الفراء هذا الاعراب في جزءي العدد المركب ، وإن لـم يكـن مضافاً في الشعر فقط، فقال: "ولو نويت بخمسة عشر أن تضيف الخمسة الى عشر في شعرٍ لجاز، فقلت: ما رأيتَ خمسة عشرٍ قط خيراً منها، لأنك نويت الأسماء ولـم تنـو العدد. ولا يجوز للمفسر أن يدخل ها هنا كما لم يجز في الإضافة"[4]. واستـشهد علـى ذلك بقول الشاعر[5]:

---

[1] ظ: ما ينصرف وما لاينصرف للزجاج: 105، وظ: شرح ابن عقيل: 2/ 323.

[2] أراد الفراء بالمفسر: التمييز، ظ: المصطلح الكوفي: 19.

[3] معاني القرآن للفراء: 2/33-34.

[4] السابق: 34/2.

[5] السابق: 34/2، ولم ينسب الى قائله، ظ: الانصاف: 309/1، والمقاصد النحوية: 4/ 488، ونسب الى نُفيع بن طارق ، ظ: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء:

كُلِّف من عنَائه وشِقْوته   بنت ثماني عشْرة من حِجته[1]

فـ(ثماني) مضافة الى (بنت) وهي مضافة إيضاً الى (عشرةٍ) كذلك.

وذهب أبو بكر الأنباري الى أن هذا الاستعمال وراد في الكلام ولكنه من المسموع الذي لا يقاس عليه فقال: "ومن العرب من يضيف (النيف) الى (العشر) وهو مما لايقاس عليه؛ فيقول : عندي خمسةُ عشرٍ وأكثر مايفعلون ذلك في الشعر"[2].

وعلى هذا قرأ أنس بن مالك "عليها تسعةُ عشر"[3]، ورد ما أبو حيان على أن "حركة التاء حركة بناء عدل إليها عن الفتح لتوالي خمس فتحات ولا يتوهم أنها حركة إعراب لأنها لو كانت حركة اعراب لأعرب عشر"[4].

ورد الأنباري هذا الشاهد، بحجة أن قائله غير معروف، ثُم حمله على الضرورة الشعرية[5] وقد أجاز ابن مالكٍ هذا في الشعر فقط، فقال: "ولايجوز بإجماع ثماني عشرة –بإضافة الأول الى الثاني- إلا في شعر"[6].

ولا أرى من ضير في الأخذ برأي الكوفيين في اعراب جزءي العدد المركب باضافة أو من دون إضافة؛ لأن هذا وارد عن العرب وسمِع في كلامهم، فلا مجال لرده أو عدم الأخذ به ، ولاسيما أنه يرجع اعرب العدد المركب الى الاصل في إعراب الاسماء، فيتغير اعرابها بتغير العوامل الداخلة عليها، بل ربما يكون ايسر من البناء؛ لان فيه اطراداً للحكم النحوي والقاعدة النحوية كذلك.

الجمع بين النون والمضاف اليه عند اضافة اسماء الفاعلين

تحذف النون من أسماء الفاعلين عند إضافتها الى الضمير، فيكون الضمير معاقباً للنون والتنوين فيهما[7].

---

[1] العناء: النصب والتعب، والشِقْوة: كالشقاء والشقاوة ضد السعادة. الحِجة: السنة.

[2] المذكر والمؤنث لابي بكر الانباري: 633/2.

[3] المدثر: 30، وهذه قراءة ابن عباس وابراهيم بن قنة أيضاً، ظ: البحر المحيط: 8/ 375.

[4] البحر المحيط: 8/ 375.

[5] ظ: الانصاف: 310/1.

[6] تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك: 118.

[7] ظ: شرح المفصل: 125/2.

وقد جاء خلاف ذلك في الشعر ، فمنه ما استشهد به الفراء، وهو قول الشاعر[1]:

هم القائلون الخير والفاعلونه إذا ما خَشَوا من محدث الأمر معظما

فقد جمع الشاعر بين الضمير المضاف اليه، وهو (الهاء) والنون في اسم الفاعل، والصواب أن يقول : الفاعلوه، فيحذف النون من اسم الفاعل المجموع لإضافته الى الضمير، وهذا تقدير سيبويه أيضاً[2].

وعلل الفراء هذا بقوله: "وإنما اختاروا الإضافة في الإسم المكنى لأنّه لايختلط بما قبله. فيصير الحرفان كالحرف الواحد. فلذلك استَحبوا الإضافة في المكنى، وقالوا: هما ضاربان زيداً، وضاربا زيدٍ؛ لأن زيداً في ظهورهِ لايختلط بما قبله؛ لأنه ليس بحرفٍ واحدٍ والمكنى حرف"[3].

فقد جعل الفراء ذلك من قبيل أن بعض العرب قد يتوهم فَيعِد الضمير الذي اضيف اليه اسم الفاعل – نظراً لأنه من حرف واحد- حرفاً من اسم صيغة اسم الفاعل نفسها؛ لأنه لا يبين كما هو بائن في الاسم الصريح فلا يختلط بما قبله عند الإضافة، لذلك حذفوه مع الاسم، وأبقاه الشاعر مع اسم الفاعل هنا، بسبب ذلك التوهم.

ورأى المبرد أن هذه الهاء ليست ضميراً، وإنما هي هاء السكن وحقها أن تسقط في الوصل، فعندما اضطر الشاعر أجراها في الوصل مجراها في الوقف وحركها لأنّها لما ثبتت في الوصل أشبهت هاء الاضمار التي هي ضمير نحو غلامه[4].

وذهب الاعلم الى ان هذين التفسيرين بعيدان[5]، ووافقه ابن يعيش وأضاف قائلاً: "وكلاهما ضعيف ، والأول أمثل لأن فيه ضرورة واحدة وفي هذا ضرورتان"[6].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 386، ولم ينسب الى قائله وقال سيبويه: "وزعموا انه مصنوع" :188/1، وفيه والآمرون بدل الفاعلون وكذلك في معاني القرآن واعرابه: 4/ 305، واعراب القرآن: 3/ 422.

(2) ظ: كتاب سيبويه: 188/1.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/ 386.

(4) ظ: شرح المفصل: 125/2، وتحصيل عين الذهب: 152.

(5) ظ: تحصيل عين الذهب: 152.

(6) شرح المفصل: 125/2.

وجعل النحاس هذا داخلاً في باب الحذف، فقال: "ولايبعد أن يكون من باب الحذف والإيصال، والأصل والآمرون به، فحذفت الباء واتصل الضمير به، فإن أمر يتعدى الى المأمور بنفسه، والى المأمور به بالباء، يقال أمرته بكذا، والمأمور هنا محذوف. أي الآمرون الناس بالخير، فيكون الضمير منصوباً لامجروراً"[1].

وقد شكك النحاة في صحة هذا الشاهد، فزعم بعضهم أنه مصنوع[2]. وقال النحاس فيه أيضاً: "أما البيتان اللذان انشدهما سيبويه شركه الفراء في أحدهما فلا يعرف من قالهما ولا تثبت بهما حجة، ولو عرف من قالهما لكانا شاذين خارجين عن كلام العرب"[3].

ولا أرى أن ماذهب اليه النحاس بقوله هذا صحيحاً، لأن الكثير من الشواهد الشعرية لايعرف قائلها، فتكون مجهولة القائل، فلا يكون هذا مانعاً من جعلها شاهداً في النحو واللغة، وعدم معرفة قائلها لايسقط كونها حجةً ودليلاً في الاستشهاد بها؛ وإن لم ترق الى الشواهد التي يعرف قائليها. وأنى لنا معرفة كلام العرب كله؟! وكيف يمكن اشقراؤه جميعه؟ حتى نصف ما خالفه بأنه شاذٌ لخروجه عنه؟!.

وأيسر من هذا كله ماذهب اليه الفراء، وهو أن الشاعر ربما يكون مخطِئاً في هذا الاستعمال، فالشعراء غالباً ما يتساهلون في قواعد النحو واللغة ويستوفون قواعد النظم والقافية التي تحكم الشعر. وهذا ما يفسر لنا قول الفراء الذي سبق: "وربما غلط الشاعر فيذهب الى المعنى..."[4] فإنه نسب الخطأ أو الغلط الى الشعراء فقط دون سواهم؛ لأن الذي يحملهم على فعل هذا الغلط هو انظمة الشعر وقوانينه كالوزن والقافية، وهذا ما يعبر عنه بالضرورة الشعرية، فكأن الفراء جعل العلة والسبب في هذا هو ضرورة الشعر فقط، فلم يشكك في صحة الشواهد ولم يصفها بالقلة او الشذوذ او الخروج عن كلام العرب وسننها في القول.

---

(1) خزانة الأدب: 4/ 270.

(2) ظ: كتاب سيبويه : 188/1، وشرح المفصل: 125/2، والشاهد الشعري الشاذ: 167.

(3) إعراب القرآن للنحاس: 422/3.

(4) معاني القرآن للفراء: 2/ 386.

حذف التاء بسبب الإضافة

لقد أوجب النحاة حذف نون المثنى، ونون جمع المذكر السالم، وملحقاتهما إن كان أحدهما مضافاً مختوماً بتلك النون، كقولنا مثلاً الجنديان حارسا الوطن والجنود حارسو الوطن"[1]. وأجازوا حذف تاء التأنيث من آخر الاسم المضاف بشرط أمن اللبس عند حذفها، ووضوح المعنى[2]، وأجاز الفراء هذا دون قيد أو شرط بسبب الاضافة كما يحذف غيرها من الحروف للإضافة واستشهد على ذلك بقوله تعالى: " **وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَمن عَبَدَ الطَّاغُوتَ** "(المائدة/ 61) فقال: "ولو قرأ قاريء (وعبد الطاغوتِ) كان صواباً جيدا. يريد عبده الطاغوت فيحذف الهاء لمكان الإضافة"[3]. ومثله أيضاً قوله تعالى: " **وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاَةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ**" (النور/37)، فقال الفراء: "وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله (وإقام الصلاة) لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خَفَض بمنزلة الحرف الواحد ؛ فلذلك أسقطوها في الاضافة"[4].

واستشهد على هذا أيضاً بقول الشاعر[5]:

قام ولاها فسقوها صرخدا[6]

فقال (ولاها) وهو يريد (ولاتها) فاسقط تاء التأنيث منها بسبب اضافتها للضمير، ومن هذا كذلك ، قول الشاعر:[7]

إن الخليط أجدرا البين فانجردوا   وأخلفُوك عِد الامر الذي وعدوا[8]

فحذف التاء من قول (عِد الامر) وهو يريد: عِدة الامر، فحذف التاء بسبب الاضافة.

---

(1) ظ: شرح الرضي: 77/3.

(2) ظ: شرح الرضي: 397/3.

(3) معاني القرآن للفراء: 314/1.

(4) معاني القرآن للفراء: 254/1.

(5) السابق: 314/1.

(6) الصرخة: الخمر وفي الاصل هو موضع ينسب اليه الشراب.

(7) معاني القرآن للفراء: 254/1.

(8) الخليط: الأسرة، أو الشركاء، أو الرفاق، أو غيرهم من كل جماعة متشابهة في أمرها.

وأرى ان طلب التخفيف في النطق هو الدافع الاساس في حذف هذه التاء عند الاضافة، فكما استثقلوا الجمع بين نون المثنى ونون جمع المذكر السالم والاضافة، فحذفوها للتخفيف في النطق، فعلوا هذا أيضاً مع تاء التأنيث في حال اضافة ما اتصلت به، وهو ما أراه سائغاً هنا وقد منعه بعض النحاة[1].

حذف المضاف

لقد أجاز النحاة حذف المضاف حذفاً قياسياً، بشروط[2]:

واستشهد الفراء على حذف المضاف، بقوله تعالى: " **وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ** " (البقرة/ 93)، فقال: "فإنه أراد: حب العِجل، ومثل هذا مما تحذفه العرب كثير، قال الله: " **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا**" (يوسف/ 82)، والمعنى سل أهل القرية وأهل العير)[3].

ومن هذا قول الشاعر[4]:

حسبتَ بغام راحِلتي عنَاقاً   وماهي ويب غَيرك بالعنَاق[5]

فحذف الشاعر المضاف واقام المضاف اليه (عناقاً) مقامه، والتقدير: بغام راحلتي بغام عناق.

وجعل الفراء من هذا أيضاً قوله تعالى: " **وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ** "(البقرة/ 177) فقد حذف المضاف واقيم المضاف اليه (من) مقامه، فقال الفراء: "معناه والله اعلم: ولكن البر بِر من فعل هذه الأفاعيل التي وصف الله. والعرب قد تقول: إذا سرك أن تنظر الى السخاء فانظر الى هرم أو الى حاتم"[6].

---

(1) ظ: النحو الوافي: 3/ 69.

(2) ظ: النحو الوافي: 3/ 157-161.

(3) معاني القرآن للفراء: 62/1.

(4) معاني القرآن للفراء: 62/1، ونُسِب لقريط في اللسان (عنق)، ونسبه أيضاً في موضع آخر لذي الخرق الطهوي (نعم)، ظ: مجالس ثعلب: 61/1، والمؤتلف والمختلف: 119، والإنصاف: 372/1.

(5) ويب: كلمة مثل (ويل) كلمة ذم، وبغام : صوت الناقة، والعناق: الانثى من المعز.

(6) معاني القرآن للفراء: 62/1.

ومثل هذا كذلك قول الشاعر[1]:

يقُولون جاهِد يا جمِيل بغَزوةٍ   وإن جهاداً طئٌ وقتالهـا

فحذف المضاف واقام المضاف اليه (طيء) مقامه ، والتقدير فيه: "وإن جهاداً جهاد طيء وقتالُها؛ لأنه (يجزئ ذكر الاسم من فعله إذا كان معروفاً بسخاء أو شجاعة وأشباه ذلك)[2].

حذف المضاف اليه من ظروف الزمان والمكان

يبنى ظرف الزمان وظرف المكان، على الضم حين يقطع عن الإضافة[3]، وينوى معناه؛ لأن المعنى يتطلبه.

واستشهد الفراء على هذا ، بقوله تعالى"**لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** "(الروم/4) فقال: "القراءةُ بالرفع بغير تنوين؛ لأنهما في المعنى يراد بهما الإضافة الى شيء لامحالة. فلما أدتا عن معنى ما ُأضيفتا إليه وسموها بالرفع وهما مخفوضتان ؛ ليكون الرفع دليلاً علٰى ماسقط مما أضفتهما إليه وكذلك ما أشبههما"[4].

ومثل (قبل) و(بعد)، ظرف المكان (علُ) ، في قول الشاعر[5]:

إن تأتِ من تحتُ أجِئها من علُ[6]

فـ(علُ) هنا مبني على الضم في محل جر، وذلك لأنه معرفة يدل على علوٍ محدد واضيف الى مضاف اليه محذوف ولكنه مقصود في المعنى[7].

ومثله أيضاً ظرف المكان (وراء) في قول عتي بن مالك العقيلي[8]:

إذا أنا لم ُأومن عليك ولم يكن   لقاؤك إلاّ من وراء وراء

---

(1) معاني القرآن للفراء: 62/1.

(2) السابق: 62/1.

(3) ظ: شرح الرضي: 3/ 168-171، وشرح ابن عقيل: 72/2.

(4) معاني القرآن للفراء: 319/2.

(5) معاني القرآن للفراء: 2/ 319، وظ: اللسان (بعد).

(6) علُ: ظرف مكان يفيد الدلالة على العلو.

(7) ظ: النحو الوافي: 3/ 145.

(8) معاني القرآن للفراء: 2/ 320، وظ: اللسان: (ورى).

ومثل هذا أيضاً الظرف (أولُ) في قول معن بن أوس[1]

لَعمرك ما أدري وإني لأوجلُ   على أينا تَعدوا المنيةُ أولُ

فقال الفراء: "رفعت (أول) لأنه غاية؛ ألا ترى أنها مسندة إلى شيء هي أولـه، كما تعرف أن (قبل) لايكون إلاّ قبل شيء، وأن (بعد) كذلك"[2]. ومن هذا أيضاً ، قـول النمرين تولب[3]:

كأن مِحطاً في يدي حارثيةٍ   صنَاعٍ علات منّي به الجلد من علُ

فهذه الظروف جميعها هنا مبنية على الضم؛ لأنها مضافة وقـد حـذف منهـا المضاف اليه ونوى معناه فقط دون لفظه، في محل نصب على الظرفية إن لـم تكـن مسبوقة بحرف الجر (من) وفي محل جر ان سبقت به[4].

وتكون معربةً منصوبةً على الظرفية أو مجرورة بـ(من) ، إذا أضيفت و ذكـر المضاف اليه، وهذا ماقصده الفراء بقوله: "ترفع إذا جعلته غايةً ولم تذكر بعـده الـذي اضفته إليه فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: لله الأمر من قبل ومِن بعـدِ: كأنـك أظهرت المخفوض الذي أسنَدتَ اليه (قَبل) و(بعد) وسمع الكسائي بعض بني أسدٍ يقرؤها (لله الأمر من قبل ومن بعد) يخفض (قبل) ويرفع (بعد) على مانوى"[5].

ولا تنون هذه الظروف في هاتين الحالتين، وهما الاضافة وذكر المضاف اليـه بعده، او اضافته ولكن لم يذكر معه المضاف اليه وإنما نوى معه.

واستشهد الفراء على مجيء الظرف معرباً منصوباً على الظرفية، وقـد حـذف المضاف اليه، ونوي لفظه، بقول الشاعر[6]:

أكابِدها حتى أُعرس بعدما   يكون سحيراً أو بعيد فأهجعها[7]

---

(1) معاني القرآن للفراء: 320/2، وظ: أمالي القالي: 218/2، وديوان الحماسة لأبي تمام: 7/2، وزهر الأدب للحصري: 737.

(2) معاني القرآن للفراء: 320/2.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/ 321. والمحط: منقاش تشِم به يدها.، وظ: اللسان: (حطط).

(4) ظ: شرح ابن عقيل: 2/ 74-75.

(5) معاني القرآن للفراء: 320/2.

(6) معاني القرآن للفراء: 320/2.

(7) بعد: ظرف معناه الدلالة على تأخر شيء عن آخر في زمانه أو مكانه.

فقال الفراء: "أراد بعيد السحر فاضمره، ولو لم يرد ضمير الإضافة لرفع فقال: بعيد"[1] أي أن الشاعر قد نصب (بعيد) على الظرفية وأضافه في النية وان لـم يـذكر المضاف اليه، ولذلك لم يبنه على الضم لأنه نوى الاضافة فيه.

واستشهد الفراء على مجيء الظرف معرباً وقد جر بـ(مـن) بقـول امـرئ القيس[2]:

مِكَر مِفَر مقْبلٍ مدبرٍ معـاً كجلمودِ صخرٍ حطّه السيلُ من عل

فقد اعرب الظرف (عل) وجره بـ(من) على نية اضافته ولكنه حذف منه المضاف اليه وقصد لفظة ومعناه في النية.

وقد ذكر الفراء حالة ثالثة لهذه الظروف، وهي أن تكون معربةً ومنونةً سـواء أكانت منصوبة على الظرفية، أو كانت مجرورة بـ(من)، فمن النصب على الظرفيـة قول الشاعر[3]:

وساغَ لي الشراب وكنت قبلاً أكاد أغَص بالماء الحميـم[4]

فنون الشاعر (نيلاً) في النصب على الظرفية، كما اجاز فيه الفـراء ان يجـر بـ(من) فقال: "فنون وكذلك تقول : جئتك من قبل فرأيتك".[5]

كما أجاز الفراء في الظرف المعرب المجرور بـ(من) التنوين أو الجر على نية الاضافة فقال: "... وإن شئت نونت وإن شئت لم تنون على نيتك"[6].

وقد يخرج بعض هذه الظروف عن الظرفية ، فيكون متصرفاً؛ فيعـرب علـى حسب حاجة الجملة له؛ فيكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، او مفعولاً به[7]، ويكون منوناً في الخفض والنصب والرفع، وهذا ماقصده الفراء بقوله: "ولو أطلقتهما بالعربية فنونت

---

(1) معاني القرآن للفراء: 320/2.
(2) السابق: 321/2. ، ديوانه: 119.
(3) معاني القرآن للفراء: 320/2 . ونُسب لعبد الله بن يعرب، وليزيد بن الـصعق، ظ: قطـر النـدى وبـل الصدى: 27، وأوضح المسالك: 3/ 161، والفوائد الضيائية في شرح كافية ابن الحاجب: 135.
(4) الحميم : البارد، والمشهور فيه الحار فهو من الأضداد.
(5) معاني القرآن للفراء: 2/ 320.
(6) السابق: 321/2.
(7) ظ: شرح ابن عقيل: 1/ 586-587.

وفيهما معنى الاضافة فخفضت في الخفض ونونت في النصب والرفع لكان صواباً، وقد سمع ذلك من العرب، وجاء في أشعارها"[1].

إلاّ أن الفراء جعل التنوين مع الرفع في الظرف المتصرف للضرورة، واستشهد على هذا بقول الشاعر[2]:

هتكت به بيوتَ بني طريفٍ　　　على ماكان قبلٌ من عتابِ

فـ(قبلٌ) ظرف متصرف، فهو هنا خارج عن الظرفية فهو اسم كان مرفـوع، ولكـن تنوينه مع الرفع ضرورة فقال الفراء فيه: "فنون ورفَع فإن ذلك لضرورة الشعر، كمـا يضطر الشاعر فينون في النداء المفرد فيقول يازيد أقبل؟ قالَ:

قَدموا إذ قيل قيس قَدموا　　　وارفعوا المجد بأطرافِ الأسل

وأنشد بعض بني عقيل:

ونحن قتلنا الأسد أسد شَوءة　　　فما شربوا بعد على لذة خمرا"[3]

ويفهم من كلام الفراء هذا أن (قبل) إذا خرجت عن الظرفية وكانت في موضـع رفع تكون مبنية على الضم في محل رفع فاعل او مبتدأ أو خبر... الخ. وتنوينها مـع الرفع لايكون إلا في ضرورة الشعر، كما أن المنادى العلم يكون مبنياً على الضم فـي محل نصب منادى ولاينون إلا في ضرورة الشعر كما تقدم فـي الـشاهد الـذي اورده الفراء على ذلك ، ولم يجز تنوين المنادى إلا إذا كان منصوباً كالنكرة غير المقـصودة، كقول الشاعر[4]:

فطِر خالداً إن كنتَ تَسطيع طَيرةً　　　ولا تَقَعن إلا وقلْبك حـاذر

فالتنوين يلحق هذه الظروف في حالتي النصب والجر فقط، وأما في الرفع فـلا يكون إلا في ضرورة الشعر فقط كالتنوين في المنادى العلم عند الفراء.

وخلاصة الامر في هذا ، أن هذه الظروف تأتي على وفق الحالات الاتية:

---

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 320.

(2) معاني القرآن للفراء: 321/2.

(3) السابق: 321/2.

(4) السابق: 321/2.

أولاً: أن تكون مبنيةً على الضم، وذلك إذا أضيفت وحذف منها المضاف اليه في لفظه فقط، وفي المعنى مقصود معها.

ثانياً: أن تكون معربة، وذلك إذا أُضيفت وذكر المضاف اليه معها، أو حذف ولكنه مقصود في لفظهِ ومعناه. فتكون منصوبة على الظرفية إذا لم تُسبق بحرف جر، وإن سبقت بحرف جر، تكون مجرورة به، ولا يلحقها التنوين في هذه الحالة لأنها في حكم المضاف، والاضافة والتنوين لايجتمعان معاً في لفظ واحد ووقت واحد، وقد أجاز الفراء –توسعاً- التنوين في هذه الظروف إذا كانت مضافة وحذف منها المضاف اليه وقصد لفظه ومعناه.

ثالثاً: أن تكون مقطوعة عن الاضافة مطلقاً فلم تضاف، فتكون معربةً منصوبة على الظرفية أو تكون مجرورةً إذا سبقها حرف الجر (من) ، وفي هذه الحالة يلحقها التنوين في النصب والجر معاً.

رابعاً: أن يخرج بعضها مثل (قبل، بعد ، اول) عن الظرفية فيترك النصب والجر فيكون اسماً، يحتل موقعاً آخر من الاعراب كالمبتدأ والخبر والفاعل وغيره، فإن كان في محل رفع فلم ينون. وأجاز الفراء أن ينون الظرف في الرفع لضرورة الشعر فقط.

حذف ياء المتكلم

تحذف ياء المتكلم من الاسم، وذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال، وإذا حذفت تبقى الكسرة دليلاً عليها[1]، وقد تحذف دون بقاء الكسرة، ومنه قول الشاعر[2]:

إذا اعوججن قلتُ صاحب قَومِ ... بالدو أمثالَ السفين العومِ[3]

---

(1) ظ: كتاب سيبويه:209/2،والمقتضب:245/4،والجمل للزجاجي:171، وشرح المفصل:11/2،وشرح الرضي:147/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 371/2، وظ: كتاب سيبويه: 203/4، ومعاني القرآن للاخفش: 94/1، ومعاني القرآن واعرابه: 137/1، وشرح ابيات سيبويه للسيرافي: 341/2.

(3) الدو: الصحراء، امثال السفين العوم: شبه الابل في الصحراء بالسفن في البحر.

فحذف الياء من (صاحب) والاصل فيه (صاحبي)[1]، واسكن ماقبل اليـاء فلـم يحركه بالكسرة لتكون دليلاً على حذف الياء، وعلل الفراء هذا بقوله: "يريد صاحبِ قوم فجزم الياء لكثرة الحركات"[2] فجعل اسكان الياء –التي حقها أن تكون مكـسورة لانهـا مضافة الى ياء المتكلم- علةً صرفية لقطع الحركات المتوالية قبل الباء وبعدها أيـضاً. وبهذا علل الاخفش أيضاً[3].

وأنكر الزجاج هذا، فقال: "فـالكلام الـصحيح أن تقـول (ياصـاحب) أقبـل، و(ياصاحب) أقبل ولا وجه للإسكان"[4].

وجعل الأعلم هذا الاسكان (ضرورة، وهو يريد ياصاحبي أو ياصاحب ، تشبيهاً له في حال الوصل به إذا كان في الوقف، وهو من أقبح الضرورة"[5].

وقد رد الأصمعي هذا الشاهد، وذكر ان الرواية الصحيحة له[6]:

إذا اعوججن قلتُ صاحِ قَوِمِ

فجعل (صاح) منادى مرخماً، والى هذا ذهب المبرد ايضاً[7]. ورجـح الباحـث قاسم كتاب عطا الله ماذهب اليه الاصمعي والمبـرد؛ لأن الاصـمعي (راويـة خبيـر بروايات الشعر واختلافها وعلى روايته لاشـذوذ فـي البيـت؛ لأن (صـاح) منـادى مرخم)[8]. ولستُ موافقاً له في ما ذهب اليه ؛ لأن تعليل الفراء ومن وافقه اقرب الـى الصواب؛ وإن كانت في الشاهد رواية أخرى لأن الشاعر كثيراً مـا يحـرك الـساكن ويسكن المتحرك لضرورة الوزن الشعري حتى أجيز له ذلك.

ثم أن الترخيم يكاد يكون مختصاً بالشعر فقط، فإن كان كـذلك كـان التـرخيم ضرورة أيضاً، فقال الدكتور ابراهيم الـسامرائي: "والـذي دل عليـه الاسـتقراء أن

---

(1) ظ: كتاب سيبويه: 203/4.
(2) معاني القرآن للفراء: 2/ 371.
(3) ظ: معاني القرآن للأخفش: 93/1-94.
(4) معاني القرآن واعرابه: 136/1.
(5) تحصيل عين الذهب: 560.
(6) التنبيه على حدوث التصحيف:78.
(7) ظ: اعراب القرآن: 378/3، وتحصيل عين الذهب: 570.
(8) الشاهد الشعري الشاذ: 221.

(الترخيم) يكاد يكون مختصاً بالشعر، وعلى هـذا فهـو أمـر اقتـضته لغـة الـشعر وضرورته، غير أن الحدود والشروط التي وضعها النحاة تخرج هذا الموضـوع عـن كونه مسألة ثانوية اقتضتها لغة الشعر.. وتجعل من الموضوع شـيئاً كبيـراً ، والـذي نعرفه أن العربية قد خلت من _مجي) أي، مجيد و(منص) أي: منـصور و(ثمـي) أي ثمود وقد رأينا أن ما جاء مرخّما ورد في الشعر، وهذا يقوي الـرأي أن لـلـشعر لغـة خاصة بسبب من الوزن والقيود الشعرية الأخرى، وأن مسألة القرائن الشعرية لهي دليل على أن هذه اللغة خاصة"[1].

ووافقه في هذا أيضاً الدكتور قيس اسماعيل الأوسي[2]، وإذا كان الترخيم 0وهو حذف الحرف- ضرورة شعرية ، فإن اسكان الحرف المتحرك أو تحريك الساكن، يكون أخف من حذف الحرف كله؛ لأن الحذف قد يؤدي الى غموض المعنـى فـي بعـض المواضع.

حمل الصفة المشبهة على اسم الفاعل في الإضافة والعمل

الغالب في المشتقات أن تكون عاملةً عملَ فعلها الذي اشتقت منه، فإن كان فعلها لازماً، اكتفت المشتقات منه بفاعلها أيضاً. وإن كان متعدياً ، كانت المشتقات منه متعدية كذلك ، فترفع فاعلاً، وتنصب مفعولاً به، وقد تضاف الى احدهما، فإن اضـيفت الـى الفاعل، كان الفاعل مجروراً بالاضافة، وبقي المفعول منصوباً بها، وإن أضـيفت الـى المفعول به جر المفعول به على الاضافة، وبقي الفاعل مرفوعاً بها.

أما الصفة المشبهة ، فإنها لا تشتق الاّ من الفعل الثلاثي اللازم الذي يكتفي برفع الفاعل فقط، فلا يتعد الى المفعول به؛ فحق الصفة المشتقة منه أن تكون مثله في العمل، فترفع الفاعل ولا تنصب مفعولاً به. ولكنها قد تتعدى، فتنصب مفعولاً به فتكون مشابهةً في هذا لاسم الفاعل المتعدي ؛ ولذلك سميت بالصفة المشبهة باسم الفاعل؛ لأنها شابهته في العمل فعملت كعمله، وهذا ما أقره سيبويه بقوله: "ولم تقو أن تعمل عمـلَ الفاعـل

---

[1] النحو العربي نقد وبناء: 115-116، وظ: فقه اللغة المقارن: 145-146.

[2] ظ: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 283-284.

لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فانما شُبهتْ بالفاعل فيما عملتْ فيه"[1].

واستشهد الفراء على هذا بقول الحارث بن ظالم المري[2]:

وما قومي بثعلبة بن سعدٍ   ولا بفزارة الشُعر الرقابا[3]

فنصب (الرقابا) بـ(الشُعر) وهي صفة مشبهة باسم الفاعل، وفاعلها ضمير مستتر فيها يعود على (قومي)؛ لأن (الشعر) مذكر وهو جمع اشعر، ويجوز أن يكون الضمير عائداً على (فزارة)؛ لأنه يروى (الشُعرى الرقابا) فالشعرى مؤنث أشعر، فتكون عائدة على فزارة، فهذا كقوله تعالى: " **جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمْ الأَبْوَابُ** "(ص/50)، فقد أجاز الفراء أن تكون (الابواب) منصوبة على المفعول به، وفاعل (مفتحة) ضمير مستتر يعود على (الجنات)، وهذا ما قصده بقوله: "على أن تجعل المفتحة في اللفظ للجنات وفي المعنى للأبواب"[4] وجاز هذا؛ لأن لفظ (المفتحة) مؤنث والجنات مؤنثة كذلك ، أما الأبواب فمذكر. ونصب (الرقابا) عند الكوفيين من وجهين : الأول: أنه منصوب بالصفة المشبهة، على أنه مفعول به أو شبهه، والثاني: أنه يجوز أن يكون منصوباً على التمييز وإن كان معرفة، اما البصريون فعندهم نصب (الرقابا) على انه شبيه بالمفعول فقط ولايجزون نصبه على التمييز[5]. وقد رواه سيبويه بالروايتين معاً (الشعر الرقابا) و(الشعرى رقابا)"[6].

ومثل هذا ايضاً ، قول عدي بن زيد[7]:

مِن ولي أو أخي ثِقَةٍ   والبعيد الشاحِط الدار[8]

---

(1) كتاب سيبويه (غير المحقق): 121/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/ 408.

(3) الشعر: جمع أشعر وهو الكثير الشعر، ويروى أيضاً (الشعرى رقابا)، ظ: كتاب سيبويه: 103/1، والمقتضب: 161/4، تحصيل عين الذهب: 161.

(4) معاني القرآن للفراء: 2/ 408.

(5) ظ: المقتضب: 4/ 161، وشرح ابيات سيبويه للسيرافي: 259/1، وتحصيل عين الذهب: 161، والانصاف: 133-135.

(6) ظ:كتاب سيبويه: 103/1، والمقتضب: 161/4، تحصيل عين الذهب: 161.

(7) معاني القرآن للفراء: 409/2.

(8) رواية سيبويه (من حبيبٍ أو أخي ثقةٍ   أو عدو شاحطٍ دارا)، ظ: كتاب سيبويه: 124/1 (غير المحقق).

فنصب (الدارا) بالصفة المشبهة (البعيد) وليس باسم الفاعل (الشاحط)؛ لان معنى البعيد يكون للدار فهو كالاية الكريمة السابقة، عنـد الفـراء حـين نـصب الابـواب بـ (مفتحة).

وقد أجاز الفراء أيضاً النصب بالصفة المشبهة وإن كانت مجردة مـن الألـف واللام ؛ وذلك على نية أن تكون منونةً؛ لأن التنوين معاقب للألف والـلام، واستـشهد على هذا بقول النابغة الذبياني[1]

ونأخذ بعده بذُناب دهر أَجب الظهر ليس له سنَام[2]

فنصب (الظهر) بالصفة (أجب) وهي مجردة من الألف واللام، فيكون النـصب بها على نية التنوين فيها؛ لأنه معاقب للألف واللام، كما يكون الضمير معاقبـاً لهمـا، كقول الشاعر[3]:

ما ولدتكم حيةُ بنة مالـك سفَاحاً وما كانت أحاديث كاذب
ولكن نرى أقدامنا في نعالكم و آنفُنا بين اللحى والحواجـب

فمعناه : "ونرى انفنا بين لحاكم وحواجبكم في الشبه"[4].

فلو لم يكن نوى التنون في (أجب) لكان مخفوضاً مع (الظهر) كما جـاءت بـه رواية الشاهد الاخرى (اجب الظهرِ). إلاّ أن النصب بالصفة المشبهة قليلٌ والأكثر فيها أن تضاف الى ما بعدها، فقال سيبويه: "والإضافة فيه أحسن واكثر؛ لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل، ولافي معناه، فكان هذا أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ كما أنه ليس مثله في المعنى في قوته في الأشياء، والتنوين عربي جيد"[5].

وجعل نصب (الظهر) في بيت النابغة، على أرادة التنوين في (أجب) وجعل هذا كثيراً في الشعر[6]. وأكّد المبرد ذلك فقال: "...فإنما يقع التنوين فـي النيـة، ويخـرج

---

(1) معاني القرآن للفراء: 409/2، وديوانه: 232.

(2) أجب الظهر: أي مقطوع الظهر، وبعير أجب وناقة جباء: إذا قطع سنامهما.

(3) معاني القرآن للفراء: 408/2.

(4) السابق: 2/ 408.

(5) كتاب سيبويه (غير المحقق): 121/1.

(6) ظ: السابق: 124/1.

مخرج هذا ضارب زيداً وضارب زيدٍ،... ومن لم يرد التنوين خفض في هذين البيتين وما أشبههما"[1].

وكذلك فقد أجاز السيرافي النصب في (الظهر) على أرادة التنوين في (أجب) وإنما حذف التنوين منه لأنه لايتصرف والتنوين فيه يكون منوياً[2]، وذكر الانباري ثلاث روايات في (الظهر) بالنصب والجر، وتفرد برواية الرفع بجعله فاعلاً، أما نصبه فعلى التشبيه بالمفعول به[3].

وفسر الرضي نصب (الظهر) وما شابهه، تفسيراً يكاد يكون غريباً، فقال: "ينصب الظهر، وهو ضعيف لأن النصب في مثل اجب الظهر وحسن الوجه تواطئة لصحة الإضافة الى ذلك المنصوب"[4]، فكيف يكون النصب توطئة للخفض وهما مختلفان في المعنى والاعراب؟ ولماذا هذه التوطئة مع التمكن من خفضه مباشرةً من دون توطئة؟!.

وأجاز النحاة المتأخرون والمحدثون، في معمول الصفة المشبه، الخفض والنصب والرفع على حدٍ سواء، فالخفض على الإضافة، والنصب، إما على جعله شبيهاً بالمفعول به، ويصح جعله تمييزاً ايضاً إذا كان نكرةً، وإما الرفع، فعلى جعله فاعلاً لها[5]. وفي هذا موافقة لمذهب الفراء والكوفيين أيضاً لأنهم ذكروا ذلك كله، كما سبق.

الخفض في الإستغاثة

لقد اشترط النحاة أن يكون حرف النداء في الاستغاثة هو (يا) وأن يكون المستغاث مجروراً لفظاً بلام الجر، منصوباً محلاً، لأنه يعد من المنادى المضاف الواجب النصب[6].

---

[1] المقتضب: 177/2.
[2] ظ: شرح ابيات سيبويه: 28/1.
[3] ظ: الانصاف: 136/1.
[4] شرح الرضي: 4/ 231.
[5] ظ: الاشباه والنظائر للسيوطي: 11/6، والنحو الوافي: 3/ 295.
[6] ظ: كتاب سيبويه: 219/2، والمقتضب: 4/ 254، وشرح المفصل: 130/1.

وأجاز الفراء أن يكون حرف النداء في الاستغاثة غير حرف (يا) فأجاز مجيء لهمزة في الاستغاثة، كما أجاز في المستغاث الجر في اللفظ والمحل معاً، وإن لم يكـن مضافاً الى ياء المتكلم، واستشهد على هذا القول الشاعر[1]:

تزورونها أولا أزور نساءكم   ألهفِ لأولاد الإماء الحواطب

فجاء الشاعر بحرف الهمزة (أ) في باب الاستغاثة، وكذلك جاء بالمستغاث وهو قوله (لهفِ) مجروراً بالكسرة دون أن يكون مضافاً الى ياء المتكلم التـي توجـب لـه الخفض فقال الفراء: "فخفض كما يخفض المنادى إذا أضافه المتكلم الى نفسه"[2].

وقد أجاز النحاة أن يكون المستغاث مبنياً على الضم في محلّ نصب؛ إذا حذفت منه لام الجر وجاءت في آخره الألف كقولنا يا عالماه[3]، وأجاز الفراء في المـستغاث الذي في آخره لهاء بعد الألف لخفض والرفع على حد سواء.

واستشهد على هذا بقول بعض بني أسد[4]:

يارب ياربّاه إياك أسـلْ   عفراء يا رباهِ من قبل الأجل

وكذلك قول الشاعر[5]:

يا مرحباه بحمار ناهِيه   إذا أتى قربته للسانية[6]

فقال الفراء: "والخفض أكثر في كلام العرب، إلا في قولهم: ياهناه وياهننـاه[7]، فالرفع في هذا أكثر من الخفض؛ لأنه كثر في الكلام فكأنه حرف واحد مدعو"[8]. أي أن العلة في الرفع أن المستغاث يصير كالاسم العلم حين ينادى، بسبب كثرته في الكـلام، فمتى كان كذلك كان الرفع اكثر وإن لم يكن كذلك كان الخفض اكثر. وهـذا لايخـتص بضرورةٍ عند الكوفيين، بل هو جارٍ في الكلام بكثرةً، فتثبت الهاء وقفاً ووصـلاً وفـي

---

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 421.
(2) السابق: 2/ 421.
(3) ظ: النحو الوافي: 4/ 81-82.
(4) معاني القرآن للفراء: 2/ 422، وظ: خزانة الادب: 3/ 262.
(5) السابق: 422/2، وظ: خزانة الادب: 400/1، وفيه (ناجيه) في مكان (ناهية)
(6) ناهية: اسم امرأة، السانية: الدلو العظيمة وأداتها.
(7) ياهناه: أي يا رجل، وياهنتاه: أي امرأة.
(8) معاني القرآن للفراء: 2/ 422.

الشعر وغيره. ومنع البصريون هذا فلا يجوز عندهم تحريك الهاء مطلقاً لأنها مختصة في حال الوقف فقط فتسقط في درج الكلام[1]. وجعل الزمخشري تحريكها لحناً فقال: "وحقها أن تكون ساكنةً وتحريكها لحن... لا معرج عليه للقياس واستعمال الفصحاء، ومعذرة من قال ذلك أنه أجرى الوصل مجرى الوقف مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير"[2]. والى هذا ذهب ابن يعيش أيضاً إلا أنه جعل علة اسكان الهاء علة صرفية لبيان الحروف فقال: "اعلم أنه قد يؤتى بهذه (الهاء) لبيان حروف المد واللين. كما يؤتى بها لبيان الحركات ، نحو: (وازيداه)، لئلاّ يزيل الوقف مافيها من المد، ولاتكون هذه الهاء إلا ساكنةً لأنها موضوعة للوقف، والوقف إنما يكون على الساكن وتحريكها لحن وخروج عن كلام العرب"[3]، وحمل تلك الشواهد الشعرية على الضرورة ووصف ماجاء منه في الكلام بأنه رديء لايجوز.[4]

ووافق الاسترابادي الفراء فيما ذهب اليه فجعل إثبات الهاء بعد الألف في الوصل والوقف وتحريكها بالكسر أو الضم، لغةً لا ضرورة، فقال: "ويحرِكُها من يثبتُها وصلاً بعد الالف، مجرياً للوصل مجرى الوقف، إما بالضمة تشبيها لها بهاء الضمير، أو بالكسرة للساكنين"[5]. وأرى أن ماذهب اليه الفراء أحق بالاتباع؛ لأن الفراء قد شافه الأعراب وسمع منهم واثبت أن ذلك وارد في كلامهم من غير ضرورة ولا شعر ولولا ذلك لم يقل: "والخفض اكثر من الرفع... لانه كثر في كلامهم".

خفض ياء المتكلم في الاسم المنادى

إذا أضيف الاسم المنادى الى ياء المتكلم، وذكُرتْ معه مثبتةً في الكلام، ففي حركتها وجهان: الأول: اثباتها ساكنةً في الوقف والوصل. والثاني: تحريكها بالفتح[6]. وقد سمع الفراء بعض العرب يحركها بالكسر، ومنه قول الشاعر[1]:

---

[1] ظ: شرح الكافية: 158/1، وخزانة الأدب: 7/ 271.
[2] المفصل: 332-333.
[3] شرح المفصل: 9/ 46.
[4] السابق: 9/ 47.
[5] شرح الكافية: 2/ 409.
[6] ظ: كتاب سيبويه: 2/ 209-210، والمقتضب: 4/ 247، والجمل للزجاجي: 171.

قال لها هل لك يا تافِـى ... قالت له ما أنت بالمرضيي

فحرك الشاعر الياء في قوله (تافِى) بالكسر، وقد تناقض موقف الفراء من هذا، فمرةً أنكره ولم يقبله، فقال: "فإن يك ذلك صحيحاً فهو مما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما، وإن كان له أصل في الفتح"[2]؛ لان الاسم المنادى هنا آخره يـاء، وهي ساكنة، ثم جاءت ياء المتكلم وهي ساكنة أيضاً فادغمتا معاً، وكسرت ياء المتكلم لاجل ذلك. وقد رد الفراء قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب وحمـزة " **وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيِّ**"[3] (ابراهيم/22) ووصفهم بالخطأ والوهم، فقال: "وقد خفض الياء من قولـه (**بِمُصْرِخِيِّ**) الأعمشَ ويحيى بن وثّاب جميعاً... ولعلها من وهم القُراء طبقة يحيى فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم"[4]. فشابه الفراء البصريين في منهجهم في تخطأة القراء وعدم الاعتداد بقراءاتهم لأنها جاءت مخالفة لما وضعوه من قواعد واصـول؛ ولـذلك ردوا قـراءة الخفض في (**بِمُصْرِخِيِّ**)[5].

لكنه رجع عما ذهب اليه فأجاز كسر ياء المتكلم؛ لانه وارد عن العـرب فـي كلامهم واستشهد على كسر الياء بقول الشاعر السابق، ثم علّله بقوله: "... ألا ترى أنهم يقولون: لم أره مذُ اليوم ومذِ اليوم والرفع في الذال هو الوجه ؛ لأنه أصل حركـة مـذْ والخفض جائز، فكذلك الياء في مصرخى خُفضت ولها أصل في النـصب"[6]. فأجـاز الفراء هنا كسر الياء لانه وارد في كلامهم، ولاسيما أنه لغة لبعضهم كبني يربـوع[7]. ولو تأملنا في هذا لوجدنا أن كسر الياء هنا جاء للاتباع، فما قبل الياء مكـسور فتبعـه حرف مكسور على سبيل المجانسة الصوتية التي يطلب بها التخفيف فـي النطـق لأن

---

[1] معاني القرآن للفراء: 76/2، ونسب للأغاب العجلي، وظ: خزانة الأدب: 257/2.

[2] معاني القرآن للفراء: 76/2.

[3] ظ: التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (444هـ)، والبحر المحـيط: 5/ 219، والنـشر فـي القراءات العشر لإبن الجزري (833هـ): 2/ 198.

[4] معاني القرآن للفراء: 75/2.

[5] ظ:خزانة الادب:327/4، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور احمد مكي الانصاري:389.

[6] معاني القرآن للفراء: 76/2.

[7] ظ: خزانة الأدب: 4/ 327.

الاتباع أخف بكثير من الانتقال مباشرة من الكسر الى الفتح أو العكس والعرب تجـنح نحو الخفة في النطق.

الفصل بين المتضايفين

ذهب البصريون الى أن الفصل بين المضاف والمـضاف اليـه لايجـوز؛ لأن المضاف إليه بمنزلة الجزء من المضاف اليه؛ لأنه واقع موقع التنوين منه فكما لايجوز الفصل بين أجزاء الإسم وبين التنوين، كذلك لايجوز الفصل بين المضاف والمـضاف اليه[1]. وأجازوا الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور في ضـرورة الـشعر؛ لأن الجار والمجرور يتسع فيهما ما لايتسع في غيرهما[2].

وأجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف والجار والمجرور وغيرهما في الشعر[3]، وكذلك أجازوا الفصل بينهما في موارد أخرى[4]، واتفق ، النحاة جميعاً على جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالقسم في الشعر وفـي اختيـار الكلام[5].

ولتوضيح هذه المسائل، رأينا أن نقسم هذا الموضوع على قسمين :

الأول: الفصل، إذ كان المضاف يجري مجرى الفعل.

الثاني: إذا كان المضاف لايجري مجرى الفعل.

الأول: الفصل بين المضاف والمضاف اليه، إذا كان المضاف يجري مجرى الفعل

أ. الفصل بمعمول المضاف

ومنه عند الفراء قول الشاعر[6]:

ترى الثور فيها مدخلَ الظل رأسه وسائره بادٍ الى الشمس أجمع

---

[1] ظ: الانصاف: 431/2، وشرح المفصل: 19/3، وشرح التصريح: 57/2.

[2] ظ: الانصاف: 2/ 427-431.

[3] السابق: 2/ 427-431.

[4] ظ: شرح التصريح: 2/ 57-58.

[5] ظ: الإنصاف: 2/ 435.

[6] معاني القرآن للفراء: 80/2.

ففصل الشاعر بين المضاف (مدخل) وبين المضاف اليـه (رأسـه) بمعمـول المضاف وهو قوله (الظلّ) وكان القياس أن يقول: مدخل رأسِه الظل؛ لأن الرأس هـو الداخل في الظل، وليس العكس[1]. وحينما فصل بينهما، نُصب المـضاف اليـه علـى المفعولية؛ لأن معموله الذي فصل بينه وبين المضاف قد حل مكانه وصـار (مـدخل) مضافاً في الظاهر الى (الظل) فأخذ (الظل) حكم المضاف اليه، فجر وإن لم يكـن هـو المضاف اليه في الحقيقة، ونُصبِ المضاف اليه الاصلي الذي فصل بينـه وبـين مـا اضيف اليه بمعموله (هو (الظل) فلما فصل بينهما نُصب على المفعولية وكأنه أرجع الى اصله السابق، لأنه مفعول به وحكمه النصب ولكن لما أضيف الى عامله جر بالاضافة، وحينما زالت الإضافة بينما بالفصل بمعموله، رجع حكم النصب اليه على المفعوليـة؛ لأنه الأصل فيه.

وجعل بعض النحاة من هذا قول الشاعر[2]:

فَزججتُها متمكنــــاً   زج القَلوص أبي مزاده[3]

فقد فصل الشاعر بين المضاف وهو (زج)، وبين المضاف اليه (أبـي مـزاده) بمعمول المضاف وهو (قلوص)، وقد أجاز هذا النحاة الكوفيون[4]، إلاّ أن الفـراء لـم يجزه ، فقال: "وهذا مما كان يقوله نَحويو أهل الحجاز، ولم نجد مثله فـي العربيـة"[5]، ورد رواية هذا الشاهد بنصب (القلوص) وجر (أبي مزادة) علـى الإضـافة، وجعلهـا باطلة، والصواب عنده ان يكون:

زج القَلوصَ أبو مزاده[6]

ولذلك لم يجز الخفض في (رسلِه) و(شركائِهم)، ولم يجز النـصب أيـضاً فـي (وعده وأولادهم) في قوله تعالى: " **فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّـهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ** " (ابـراهيم/

---

[1] ظ: كتاب سيبويه: 1/ 92، وتحصيل عين الذهب: 145.

[2] معاني القرآن للفراء: 1/ 358، 2، 82،81، ولم ينسب الى قائله ، ظ: معجم شواهد العربية: 99/1.

[3] زججت الكتيبة: دفعتها، القلوص: الناقة الفتية، ابو مزادة: كنية رجل.

[4] ظ: شرح الأشموني: 508/3، وشرح التصريح: 2/ 57.

[5] معاني القرآن للفراء: 358/1، وظ: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: 391-392.

[6] معاني القرآن للفراء: 2/ 81-82.

47)، وقوله تعالى: " وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ " (الانعام/137).

فقال : "وزعم الكسائي أنهم يؤثون النصب إذا حالوا بين الفعل المضاف بصفة فيقولون: هو ضارب في غير شيءٍ أخاه، يتوهمون إذا حالوا بينهما أنّهم نونوا. وليس قول من قال" مخلِّفَ وعده رسله" ولا "زين لكثيرٍ من المشركين قتْلُ أولادهم شركائهم"[1] بشيء، وقد فُسر ذلك"[2].

وقد سوغ ابن جني رواية الخفض في هذا الشاهد، وهو عنده (دليلٌ على قوة إضافة المصدر الى الفاعل عندهم وأنه في نفوسهم أقوى من اضافته الى المفعول، ألا تراه ارتكب ههنا ضرورةً، مع تمكنه من ترك ارتكابها ، لا لشيء غير الرغبة في اضافة المصدر الى الفاعل دون المفعول"[3] فقد جعل اضافة المصدر الى فاعله ضرورة في هذا الشاهد على العكس من اضافته الى المفعول فلم تقع في كلام العرب حتى في ضرورة الشعر. وقد وجه البيت توجيهاً آخر نُقل عنه هو "أنه يقدر في الأول مضاف اليه وفي الثاني مضاف، والتقدير: زج أبي مزادة القلوص قلوص أبي مزادة، على أن يكون قلوص بدلاً من القلوص"[4]، وقد وصف البغدادي هذا التوجيه بأنه ظاهر التعسف[5]، وهو كذلك. وقد وصفه ابن جني في موضع آخر بالقبح أيضاً[6].

وذهب الأعلم الى أن :"مثل هذا لايجوز في شعرٍ ولاغيره ، إنما يجوز في الشعر بالظرف خاصة، لأنه موجود وإن لم يذكر"[7].

ورأى الزمخشري أن : :"الوجه أن يجر القلوص ويجعل مزادة بعده مجروراً

---

(1) هذه قراءة ابن عامر، ظ: الكشاف: 54/2، والبحر المحيط: 4/ 229.

(2) معاني القرآن للفراء: 81/2.

(3) الخصائص: 2/ 406.

(4) خزانة الادب: 4/ 417.

(5) السابق: 417/4.

(6) ظ: الخصائص: 406/2.

(7) تحصيل عين الذهب: 140.

بمضاف محذوف ، تقديره: قلوص أبي مزادة"[1]. وهذا قريب من توجيـه ابـن جنـي المتقدم. وقد عقّب الفخر الرازي على قراءة ابن عامر السابقة بقوله: "أما وجه قـراءة ابن عامر فالتقدير : زين لكثير من المشركين قتل شركائهم اولادهم، إلا أنه فصل بـين المضاف والمضاف اليه بالمفعول به وهو الأولاد وهو مكروه في الشعر كما في قوله: "...زج القلوص أبي مزادة"، وإذا كان مستكرهاً في الشعر فكيف في القرآن الذي هـو معجز الفصاحة. فالواو الذي حمل ابن عامر على هذه القراءة أنـه رأى فـي بعـض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء ولو قرأ بجر الأولاد والـشركاء لأجـل أن الأولاد شركاؤهم في اموالهم لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الارتكاب... والسبب فـي تقـديم المفعول هو أنهم يقدمون الأهم والذي هم بشأنه أعني"[2]. وهذا ما ذكره الفراء أيضاً[3]. ومنع ابن عصفور تقديم المفعول على الفاعل، وحمل هذا الشاهد على الضرورة[4]. وقد روى البغدادي هذا الشاهد (زج القلوص...) بروايتين وافق فيهما الرواية التي صـوبها الفراء، فالأولى هي:

فزججتُها متمكنـ ـاً   زج الصعاب أبو مزادة

أما الثاني فهي: زج القلوص أبو مزادة[5].

وفضلاً عن هذا فقد طعن بعض الرواة والنحاة في صحة نسبته وروايته، فقـال ابن خلف (ت 634هـ): "هذا البيت يروى لبعض المحدثين المولّدين، قيل هو لـبعض المؤنثين ممن لايحتج بشعره"[6]، وقال البغدادي: "وهذا البيت لم يعتمد عليه مقتنو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي: لم يثبته أحد من أهل الرواية، وهو من زيادت أبي الحـسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه، فادخله بعض النساخ في بعض النسخ، حتى شـرحه

---

(1) خزانة الأدب: 417/4.

(2) التفسير الكبير: 13/ 669.

(3) ظ: معاني القرآن للفراء: 1/ 357.

(4) ظ: المقرب: 256، الضرائر لابن عصفور: 196.

(5) خزانة الأدب: 416/4.

(6) السابق: 4/ 415.

الاعلام وابن خاف في جملة أبياته"[1]، وهذا المعنى قد أكّده الزمخشري أيـضاً، بقولـه: "وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله "فزججتها بمزجة زج القلوص ابي نمزادة" فسيبويه بريء من عهدته"[2].

فما ذهب اليه الفراء والنحاة في جعل هذا الشاهد باطلاً مردوداً؛ لعدم ورود مثالٌ عليه في العربية ، كان هو الصواب؛ لأن (زج) مصدر لفعل يتعدى الى المفعول بـه، فهو يعمل عمل فعله المتعدي: يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً ، وتجوز اضـافته الـى أي واحد منهما كيف يشاء المتكلم ثم يأتي بعد ذلك بالأخر وفي هذا توسع كبيـر لايجعـل الشاعر مضطراً في عدم مجيئه باحدهما ضرورةً مع تمكنه منه بغاية اليسر[3]. وإذا كان هذا في الشعر فمن الضروري تنزيه القرآن الكريم عن مثل هذا الخلط في التعبير الذي يقع في كلام البشر ولكنه تعالى عن مثل هذا علواً كبيرا.

<u>ب. الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف أو الجار والمجرور</u>

وذلك نحو قول الشاعر[4]:

ياسارق الليلةِ أهلَ الدار

فقد رواه الفراء بالنصب والجر في (الليلةِ)، فعلى رواية النصب، يكون الشاعر قد فصل بين المضاف (سارقَ)، والمضاف اليه (أهل الدار) بظرف الزمـان (الليلـة)، وعلى رواية الخفض في (الليلةِ) ، يكون الشاعر قد أضاف (سارق) الى الليلة، ونصب (أهلَ الدار) على المفعولية. وفسر هذا سيبويه بقوله: "هذا باب جرى مجـرى الفاعـل الذي يتعداه فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى وذلك كقولك: يا سارقَ الليلةِ أهـل الدار، فتجري الليلة على الفعل في سعة الكلام والمعنى إنما هو فـي الليلـة"[5]، وقـال أيضاً: "ولايجوز : ياسارقَ الليلةَ اهل الدار إلاّ في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجـار والمجرور"[6].

---

(1) خزانة الادب: 1/ 416.

(2) المفصل: 133.

(3) ظ: هامش الانصاف: 2/ 428.

(4) معاني القرآن للفراء: 80/2.

(5) كتاب سيبويه: 1/ 175.

(6) السابق: 176/1.

فقال الفراء: "وليس ذلك حسناً في الفعل ولو كان اسماً لكان الذي قالوا أوجـز، كقولك : أنت صاحب اليوم ألف دينار، لأن الصاحب إنما يأخذ واحداً ولا يأخذ الشيئين، والفعل قد ينصب الشيئين، ولكن إذا اعترضت صفة بين خافضٍ ومـا خفـض جـاز إضافته؛ مثل قولك هذا ضارب في الدار أخيه، ولايجوز إلا في الشعر"[1]، ثم استـشهد بقول الشاعر[2]:

تروح في عِمِيةٍ وأغاثـه   على الماء قوم بالهراوات هوج

مؤخر عن أنيابه جلدِ رأسه   لهن كأشباه الزجاج خُـروج[3]

ففصل الشاعر بين (مؤخر) وهو المضاف، والمضاف اليه هو (جلد رأسه) بـ الجار والمجرور (عن أنيابه)، ومنه كذلك قول الأخطل[4]:

وكرار دون المحجرين جوادِه   إذا لم يحام دون أنثى حليلُها[5]

فقد فصل الشاعر بين المضاف وهو قوله (كرار) والمـضاف اليـه (جـوادِه) بالظرف (دون المجرين). ومن الفصل بين المضاف والمضاف اليه كذلك، قول الشاعر:

رب ابن عم لسليمى مشمعلّ   طباخ ساعات الكرى زاد الكسِلْ[6].

ففصل الشاعر بين المضاف (طباخ) والمضاف اليه (زاد الكـسِل)، بـالظرف (ساعاتِ الكرى)، ومثل هذا أيضاً قول الشاعر[7]:

فِرِشْني بخيرٍ لا أكونن ومِدحتي   كناحت يوم صخرةً بعسيل[8]

---

(1) معاني القرآن للفراء: 81/2.

(2) السابق: 81/2.

(3) العمية: الظلالة والكبر، والهراءات العصي: هوج: بسكون الواو: جمع أهوج وهـو المتـسرع العجـل، والزجاج جمع زج وهو الحديدة في أسفل الرمح.

(4) معاني القرآن للفراء: 81/2، ديوانه: 220/2.

(5) المحجر: الملجأ الذي غشيه عدوه، يصفه بالشجاعة والاقدام.

(6) معاني القرآن للفراء: 80/2، ونسبه سيبويه للشماخ، ظ: الكتاب: 177/1، وهو لجبارين جزء بـن أخـي الشماخ في ديوان الشماخ: 390 والرواية فيه بنصب (زاد). المشمعل: الجاد في الأمور الخفيف فيما يأخـذ فيه والكرى: النوم.

(7) معاني القرآن للفراء: 80/2، ولم ينسب الى قائله، ظ: معجم شواهد العربية: 312/1.

(8) راشه: نفعه واصلح حاله والعسيل: مكنسة العطار.

وقد رواه الفراء بنصب (يوم) وجره، فعلى رواية النصب يكون (يـوم) ظرفـاً فاصلاً بين المضاف (ناحت) وبين المضاف اليه (صخرةٍ)، وعلى رواية الجر في (يوم) يكون (يوم) مضافاً لـ(ناحت) ، و(صخرةً) مفعولاً به لاسم الفاعل ناحت.

وقد ضعف الأعلم الشنتمري من رواية اضافة الظرف مثل (يوم) و(الليلة) الـى اسم الفاعل، ونصب مابعده؛ وذلك لأن الظرف لايضاف اليه لتضمنه معنى حرف الجر (في) باطراد فإذا أضفت اليه فكأنك تضيف الى الحرف، لذلك قالوا إنه مـضاف الـى الظرف على التشبيه بالمفعول به جوازاً وأتساعاً، وكثرت تأويلاتهم في ذلك[1].

وأرى ان ماذهب اليه الكوفيون في جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه[2] بالظرف او الجار والمجرور هو الأرجح ، واليه أذهب معهم. ووافقهم فيه ابن مالـك[3] والأشموني[4] والسيوطي[5]، وذلك لأنه وارد في كلام العرب شـعراً ونثـراً[8] ثـم أن الاضافة مع اسم الفاعل او المفعول او المصدر، ليست محضةُ فلا تدل على تعريف او تخصيص وإنما هي لفظية تفيد التخفيف فقط، وعلى هذا ليس لها من التلازم والتماسـك بين المضاف والمضاف اليه ماللاضافة المعنوية، ومايدعم هذا أن الفعل لايفعل الاضافة وهذه المشتقات فرع عليه، وللفرع بعض ماللأصل فجاز الفصل على سعة ومـن دون شذوذ[6].

ثانياً : الفصل بين المضاف والمضاف اليه، إذا كان المضاف لايجري مجرى الفعـل، وينقسم هذا على قسمين:

أ. الفصل بالظرف والجار والمجرور[7]، وهذا لم يورد عليه الفراء شواهد شعرية.

---

(1) ظ: تحصيل عين الذهب: 140-141، وخزانة الأدب: 3/ 108-109.

(2) ظ: الإنصاف: 427/2 وشرح التصريح: 58/2.

(3) ظ: شرح ابن عقيل: 83/3.

(4) ظ: شرح الأشموني: 3/ 500-509.

(5) ظ: همع الهوامع: 52/2.

(8) ظ: الإنصاف: 429/2، وشرح التصريح: 57/2-58.

(6) ظ: الشاهد الشعري الشاذ: 179.

(7) ظ: كتاب سيبويه: 1/ 178،179، المقتضب: 377/4، الاصول: 235،236/2، شرح المقدمة المحتسبة: 419/1.

ب. الفصل بين المضاف والمضاف اليه، بالمعطوف على المـضاف، ومنـه عنـد الفراء، قول الأعشى[1]:

ولا نقاتل بالعِصِي ولا نرامي بالحجارة
إلاّ بداهة أو علالة سابحٍ نَهدِ الجـزاره[2]

ففصل بين المضاف (براهة) وبين المضاف اليه (سـابحٍ) بـالمعطوف علـى المضاف وهو (أو علالة). ورواية سيبويه تختلف عن رواية الفراء، وهي[3]:

ولا نقاتل بالعِصِي ولا نرامي بالحجـارة
إلاّ علالة أو بـدا هـة قارحٍ نهدِ الجزاره

والتقدير فيه عند سيبويه، إلاّ علاله قارحٍ أو بداهته، فحذف الضمير وقدم البداهة وأضافها الى قارح، وبقيت علالة على حالها قبل البداهة ، للضرورة[4].

وجعل المبرد هذا من باب الحذف ، فقال: "أراد: إلا علالة قارحٍ، أو بداهة قارحٍ فحذف الأول لبيان ذلك في الثاني"[5]. وجعله كقول جرير[6]:

ياتَيم تُيم عدي لا أبالكم لايوقعنكم في سوءة عمر

فانه أراد: ياتيم عدي ياتيم عدي، فحذف (عدي) الأول لدلالة الثـاني عليـه[7]، ووافقه في هذا عبد القاهر الجرجاني أيضاً[8].

ووافق السيرافي سيبويه فيما ذهب اليه، فقال: "أو بداهةَ" بقي مفتوحاً على ماكان عليه في حال الإضافة غير منون وهذا لايكون إلاّ في الضرورة وانه ولي (بداهة) اللفظ بـ(قارح) لم يغيروه ؛ لأنه قد وليه ماكان يجوز أن يضاف اليه فجعلوا اللفظ على لفـظ إضافة البداهة الى القارح"[9].

---

[1] معاني القرآن للفراء: 321/2، ديوان الاعشى: 209، وروايته : (لسنا نقاتل).

[2] البداهة: أول الجري، العلالة: آخره، النهد: الغليظ، الجزارة: الرأس والقوائم، سميت (جزارة) لأن الجزار يأخذها اجرةً له.

[3] ظ: كتاب سيبويه: 179/1.

[4] ظ: كتاب سيبويه: 179/1.

[5] المقتضب: 4/ 228.

[6] ديوان جرير: 212.

[7] ظ: المقتضب: 227/4.

[8] ظ: المقتصد: 146/1.

[9] شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 114/1.

وفصل ابن جني مذهب سيبويه في هذا على غيره من غير علةٍ فقال: "ومذهب سيبويه فيه الفصل بين بداهة وقارح وهذا أمثل عندنا من مذهب غيره فيه"[1]. وتابعهم في هذا كذلك الاعلم الشنتمري، فجعل الفصل بين (العلالة) و(قارح) ضرورة شعرية؛ والذي سوغها هو أن (العلالة والبداهة) يقتضيان الاضافة الى قارح اقتضاء واحداً فأُنزلتا منزلة اسم واحد مضاف الى القارح كما قالوا (ياتيم تيم عدي)، فلما اضطر الشاعر الى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدّم البداهة فضمها الى العلالة. فلقيت القارح فاضيفت اليه، وقد كانت العلالة مضافة الى القارح قبل تقديم البداهة فبقيت على اضافتها[2].

وتابع ابن عصفور الفراء في ماذهب اليه، فجعل هذا من باب حذف المضاف من المضاف (علالةَ) لكن التنوين في المضاف لم يرجع اليه بعد حذف المضاف اليه منه؛ لأنه كالمضاف، أي بقي على حاله من دون تنوين كما لو كان المضاف اليه مذكوراً، وليس كما ذهب المبرد[3]، فقال: "...فإن مذهب أبي العباس المبرد على غير طريقة الحذف؛ لأنه لايحذف الأول لدلالة الثاني عليه وإنما يحذف الثاني لدلالة الأول عليه، والدليل على فساد مذهبه أنّه لايخلو أن تقدر إلا علالة قارح أو بداهة قارح أو تقدر بداهته، فإن قُدر أو بداهة قارح فلايجوز اعادة الأول بلفظهِ إلا قليلاً، فلم يبق إلا أن تقدر أو بداهتهِ فإذا حذف قارح الأول لم يبق للضمير مايعود عليه وسيبويه رحمه الله يحذف الضمير من بداهة واقحم أو بداهة بين المضاف والمضاف اليه"[4].

وعد العيني أن كلا المذهبين –مذهب الفصل، ومذهب الحذف- هو مخالفة للأصل[5].

وأرى من خلال هذا أن مذهب الفراء هو الأيسر من غيره، لأنه جعل العلالة مضافة الى سابح او قارح- على اختلاف الرواية- وجعل (بداهةَ) مضافة أيضاً ولكن

(1) الخصائص: 407/2.

(2) ظ: تحصيل عين الذهب: 143.

(3) ظ: شرح الجمل لابن عصفور: 2/ 97.

(4) شرح الجمل: 97/2.

(5) ظ: المقاصد النحوية: 3/ 456.

المضاف حذف، وبقيت بداهة مضافة على حالها، كما تضاف (قبل) و(بعد) واشباههما من غير تنوين ، اشارةً الى أنها مضافة ، والمضاف اليه محذوف ولكنه مراد في المعنى بدليل بقاء المضاف على حاله قبل الاضافة، وذلك للضرورة، وهذا ماقصده الفراء، بقوله: "ولاتنكرن أن تضيف قبل وبعد وأشباههما وإن لم يظهر فقد قال:

إلا بداهة أو علالة   سابحٍ نَهد الجزاره"[1]

وهذا ما أكده الدكتور فاضل السامرائي، أيضاً، فقال: "قد يحذف المضاف اليه ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف اليه مذكوراً وأكثر ما يكون ذلك اذا استغنى بالمضاف اليه المذكور عن المحذوف، وذلك نحو: (أخذت كتاب وقلم خالد). وهذا يدلّ على أن الكتاب والقلم هما لخالد بخلاف مالو قلت (أخذت كتاباً وقلم خالد) فيدل على أن القلم لخالد دون الكتاب ونحو هذا كثير"[2].

ومن هذا أيضاً، قول الفرزدق[3]:

يامن رأى عارضاً أكفكفه   بين ذَراعي وجبهةِ الأسدِ

فيمكن أن يقال فيه أنه فصل بين المضاف (ذراعي) وبين المضاف اليه (الاسدِ) بالمعطوف على المضاف (وجبهةِ)، ويمكن أن نجعل (ذراعي) مضافاً الى مضاف اليه محذوف ونقدره (بالاسدِ) وما بعده معطوفُ وهو مضاف و(الأسدِ) المذكور مضاف اليه، وليس من باب الفصل، وهذا هو مذهب الفراء الذي اوضحه بقوله: "وسمعت أبا ثروان العكلي يقول: قطع الله الغداة يد ورجل من قاله. وإنما يجوز هذا في الشيئين يصطحبان؛ مثل اليد والرجل، ومثل قوله: عندي نصفُ أو ربع درهمٍ، وجئتك قبل أو بعد العصر ولا يجوز في الشيئين يتباعدان، مثل الدار والغلام: فلا تُجيزن: اشتريت دار أو غلام زيد، ولكن عبدَ أو أمه زيدٍ، وعين أو أُذن، ويداً ورجلَ، وما أشبهه"[4].

---

[1] معاني القرآن للفراء: 321/2.

[2] معاني النحو: 3/ 140.

[3] معاني القرآن للفراء: 2/ 322، وظ: كتاب سيبويه: 180/1، والمقتضب: 4/ 226، ومعاني القرآن واعرابه: 177/4، واعراب القرآن : 3/ 263، وشرح ديوان الفرزدق: 215/1، ومسب في معجم شواهد العربية: 116/1 الى أرطأة بن سهية. وفي شرح ديوان الفرزدق (أُسر به) مكان (أكفكفه).

[4] معاني القرآن للفراء: 322/2.

فالفراء أجاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمعطوف على المضاف إذا كان المضاف والمعطوف عليه متصاحبين ومتقاربين كاليد والرجل وقبل أو بعد، وكذلك أجازه النحاة أيضاً، إلا أنهم اختلفوا في التقدير في هذه الشواهد.

قلب الالف ياءً في الاسم المضاف الى ياء المتكلم

الغالب في الاسم المقصور إذا أُضيف الى ياء المتكلم، أن تبقى ألفُه على حالها قبل الاضافة وبناء (ياء) المتكلم على الفتح أو السكون ، فيقال: هذه عصاي وتلك رؤاي[1].

وقد جاء في احدى لغات العرب قلب ألف المقصور ياء، وإدغامها بياء المتكلم فتكونان ياء واحدةً مشددة، ونَسب الفراء هذه اللغة الى قبيلة هذيل وبعض بني سليم واستشهد على هذا بقول القاسم بن معن الهذلي[2]:

تركوا هوى وأعنقوا لهواهم   ففقدتهم ولكل جنْبٍ مصرع

فقلب الالف في (هوى) الى ياء وادغمها بياء المتكلم، ومنه أيضاً قول الشاعر[3]:

يطوف بي عكب في معد   ويطعن بالصملة في قَفَيا

فإن لم تَثْأروا لي من عِكب   فلا أرويتما أبداً صديا[4]

فقلب الألف ياء من (قفا) و(صدى) وادغمها بياء المتكلم: وقال الفراء في قراءة من قرأ :"يا بشراى"[5] في قوله تعالى: " **يَابُشْرَى هَذَا غُلامٌ** "(يوسف/19) : (بنصب الياء وهي لغة في بعض قيس. وهذَيلٌ: يا بشْرى. كل الف أضافها المتكلم الى نفسه جعلتها ياء مشددة... ومن قرأ (يا بشْرى)[6] بالسكون فهو كقولك: يابنى لاتفعل ، يكون

---

[1] ظ: شرح المفصل: 3/ 32-33، وشرح شذور الذهب: 64.

[2] معاني القرآن للفراء: 2/ 39، وظ: شرح أشعار الهذليين: 107/1.

[3] معاني القرآن للفراء: 2/ 39، ولم ينسب الى قائله.

[4] عِكب: القصير الضخم، الصملّة: العصا، الصدى العطش.

[5] هذه قراءة أبي عمر ونافع وابن كثير وابن عامر وابي جعفر ويعقوب، ظ: سبعة ابن مجاهد: 347، والنشر في القرآت العشر: 105/18.

[6] هذه قراءة حمزة الكسائي وخلف. ظ:التيسير في القراءات السبع للداني:128،سبعة ابن مجاهد:347، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن ابي طالب القيسي:7/2، والنشر في القراءات العشر:36/2،35.

مفرداً في معنى الإضافة. والعرب تقول: يانفس اصبري ويانفسِ اصبري وهـو يعنـي نفسه في الوجهين و(يا بشْراى) في موضع نصب. ومن قال: يابشرى فأضاف وغيَّـر الألفِ الى الياء فإنه طلب الكسرة التي تلزم ماقبل الياء من المتكلم في كـل حـال؟ ألا ترى أنك تقول : هذا غلامي فتخفض الميم في كل جهات الإعراب فحطوها إذا أضيفت الى المتكلم ولم يحطوها عند غير الياء في قولك: هذا غلامك وغلامه؛ لأن (يابـشْرى) من البشارة والإعراب يتبين عند كل مكني إلا عند الياء"[1].

وسمع الفراء قول بعض بني سليم: آتيك بمولَى فإنه أروى منى[2]. واجاز هـذا أبو علي الفارسي وعده كثيراً جداً في كلام العرب، سواء أكانت تلك الألـف للتثنيـة أم لا[3]، وحص ابن عصفور هذا القلب في الالف اذا لم تكن للتثنية عند هـذيل[4]. ودعـا بعض النحاة المحدثين الى ترك هذا القلب وعدم محاكاته وإن كان جائزاً ؛ منعاً لفوضى التعبير[5]. ولا أراه كذلك بل أجد فيه تيسراً وتخفيفاً في النطق، لأن الألف مدةُ طويلـة وبعدها الياء وهي كسرةُ طويلة فمن الصعب الانتقال مباشرةً من تلك الالف الى اليـاء، فقلبوا الالف ياء وادغموها بياء المتكلم فيكون سياق الحركة واحداً هو الياء المشددة وهو اخف من الجمع بين الألف والياء.

جر المعرفة بـ (رُبَّ)

ذهب النحاة الى أن حرف الجر (رب)، لايجر إلا الاسم الظاهر النكرة، فلا يجر المعرفة[6]، والى هذا ذهب الفراء أيضاً، فجعل الاسم المضاف الى المعرفة المجـرور بـ(رب) نكرةً وإن كان مضافاً الى المعرفة، وهذا حينما يكون الاسم المجرور بـ(رب) اسم فاعل واستشهد على هذا بقول جرير[7]:

---

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 39-40.
(2) السابق: 39/2.
(3) ظ: سر صناعة الاعراب: 2/ 700-701.
(4) المقرب: 239.
(5) ظ: النحو الوافي: 106/1، 3/ 177.
(6) ظ: شرح الرضي: 4/ 292، ومغني اللبيب: 2/ 220.
(7) معاني القرآن للفراء: 15/2، ديوانه : 595.

يارب غابِطنا لو كان يأملكم   لاقى مباعدةً منكم وحرمانا[1]

فجر الشاعر (غابطنا) وهو اسم فاعل مضاف الى الضمير (نا) بـ(رب)، وهو ههنا نكرةً وإن أضيف الى المعرفة (الضمير)؛ وتعليل هذا عند الفراء أن اسم الفاعل إذا أضيف الى المعرفة ؛ فإنه يبقى على حاله النكرة قبل اضافته الى المعرفة كالضمير وهذا الامر في الاضافة فقط دون سواها من طرق التعريف الأخرى. فالإضافة لاتعطيه تعريفاً مطلقاً؛ لانه ليس كسائر الاسماء التي تعرف بهما؛ ولذلك أجاز في قوله تعالى: "**وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا**"(هود/41) النصب على الحال في (مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا) في قراءة من قرأ بضم الميم وكسر الياء والسين فيها؛ لأنهما اسما فاعلٍ نكرة وإن كانا مضافين الى المعرفة، فقال الفراء: "وقرأ مجاهد 0مجريها ومرسيها" يجعله من صفات الله عز وجلّ، فيكون في موضع خفض في الإعراب لأنه معرفة. ويكون نصباً لأن مثله قد يكون نكرة لحسن الألف واللام فيهما؛ ألا ترى أنك تقول: بسم الله المجريها والمرسيها. فإذا نزعت منه الألف واللام نصبته، ويدلك على نكرته قوله: " **هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا**" (الاحقاف/24) وقوله: " **فَلَمَّا رَأَوْهُ عَارِضًا مُسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ**" (الأحقاف/ 24) فأضافوه الى المعرفة، وجعلوه نعتاً لنكرة"[2]. وكذلك الحال في قوله تعالى: " **وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ أَتْرَابٌ**" (ص/52) فقال الفراء: "أتراب مرفوعة لأن (قاصرات) نكرة وإن كانت مضافةً الى المعرفة؛ ألا ترى أن الألف واللام يحسنان فيها كقول الشاعر[3]:

من القاصرات الطرفِ لودب محول   من الذر فوق الإتْب منها لأثرا[4]

... فإذا حسنَتْ الألف واللام في مثل هذا ثُم القيتهما فالاسم نكرة"[5]

ولذلك أجاز الفراء في نعت اسم الفاعل المضاف الى المعرفة، أن يكون نكرةً كما في الاية السابقة .

---

[1] الغابط: هو الذي يتمنى نعمة غيره من دون تمني ازالتها عنه، ظ: اللسان (غبط) وتاج العروس (غبط).

[2] معاني القرآن للفراء: 2/ 14-15.

[3] معاني القرآن للفراء: 409/2، ونسب لأمرئ القيس، ظ: اللسان: (قصر) و(حول).

[4] المحول: الذي اتى عليه الحول ، أي عام، الذّر: صغار النمل أو هو من الذرة التي ليس لها وزن، ظ: كتاب العين للخليل (ذر) ولسان العرب (ذرر). الإتب: ثوب قصير تلبسه النساء، ظ: اللسان (أتب) والقاموس المحيط (أتب).

[5] معاني القرآن للفراء: 409/2.

وكذلك الحال في المشتقات الأخرى، كصيغ المبالغة، كما في قول الشاعر[1]:

ومن يشوه فـإن وراءه   تِباعةَ صياد الرجال غشُوم[2]

فخفض (غشومٍ)؛ لانه نعت لـ(صياد الرجال)، وإن كان نكرة؛ لان منعوته فـي حكم النكرة وإن كان مضافاً الى المعرفة. وقد أجاز الفراء كذلك النصب على الحال في النعت النكرة في مثل هذا الموضع وأشباهه، كما مر في الآيتين السابقتين في قول الفراء الأول في الصفحة السابقة[3].

وهذا مذهب سيبويه كذلك، إذ قال: "فرب لايقع بعدها إلاّ نكرةُ فذلك يدلك علـى أن (غابطنا) نكرة"[4].

وجعل المبرد هذه الاضافة اضافة شكلية يراد بها التنوين الذي يدلّ على النكرة، فقال: "ألا ترى أن الإسم المضاف الى معرفة على نية التنوين لايكـون إلاّ نكـرة؛ لأن التنوين في النية نحو قولـه عـز وجـل : "هـذا عـارض ممطرنـا"، و" **هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ**"(المائدة/ 95) هو وصف للنكرة وتدخل عليه (رب) كما تدخل على النكرة"[5].

والتقدير عنده في قول جرير: رب غابطٍ لنا[6]. والى هذا ذهب السيرافي أيضاً[7].

وقصر ابن جني هذا على اسم الفاعل إذا قصد به الحال أو الاستقبال فقط، فقال: "... وكذلك اسم الفاعل إذا ُأريد به الحال أو الاستقبال فهـو وإن ُأضـيف فـي اللفـظ مفصول في المعنى... وعلى هذا قول جرير: (يارب غاطبنا...) .. ولولا ذاك لم تدخل رب عليه"[8].

وذهب ابن هشام الى أن هذه الاضافة لاتفيد تعريفاً، بل تفيد التخفيف، واسـتدلّ على هذا بما استدل به الفراء وهو قبول اسم الفاعل (أل التعريف) مع اضافتهِ كقولنـا:

---

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 409، ولم ينسب الى قائله:

(2) صياد الرجال: كناية عن الموت.

(3) معاني القرآن للفراء: 14/2.

(4) كتاب سيبويه: 1/ 427.

(5) المقتضب: 227/3.

(6) ظ: المقتضب: 150/4.

(7) ظ: شرح ابيات سيبويه: 1/ 540.

(8) سر صناعة الاعراب: 2/ 457.

"الضاربا زيدٍ، والضاربو زيد، فلو كانت الاضافة فيه تفيد التعريف لما جاز دخول (ال التعريف) عليه مع اضافته؛ لان الاسم لايجتمع فيه تعريفان إضـافة الـى أن النكـرة لاتوصف بالمعرفة[1].

وزاد ابن مالك أن هذه الاضافة تفيد التخفيف والتخصيص أيضاً[2]، ورده ابـن هشام فعد ماذهب اليه خطأً؛ لان التخصيص حاصل بالمعمول قبل الإضافة، وإذا لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال، فإضافته تكون محضة تفيد التعريـف والتخـصيص لأنها ليست في تقدير الإنفصال عنه[3].

ومثل قول جرير ، أيضاً، قول الشاعر[4]:

ويارب هاجي مِنْقرٍ يتبغي به   ليكْرم لما أعوزته المكارم

زيادة حرف الجر (الباء) بعد (هل)

قد تزاد الباء بعد (هل) الأستفهامية كما تأتي في خبر (ما) النافية لتأكيد نفيهـا، وذلك إذا أُريد بـ(هل) معنى (ما) النافية العاملة عمل ليس، واستشهد الفراء على هـذا بقول الفرزدق[5]:

يقول إذا اقلَولى عليها وأقْردتْ   ألاهل أخو عيش لذيذ بدائم[6]

فقال الفراء فيه: "فأدخل الباء في (هل) وهي استفهام ، وإنما تدخل الباء في مـا الجحد؛ كقولك: ما أنت بقائل، فلما كانت النية في (هل) يراد بها الجحـد أُدخلـت لهـا الباء"[7].

وجعل الأشموني هذه المسألة سائغة في النفي والاستفهام على حدٍ سواء؛ لأنهما متشابهان مع بعضهما في زيادة الباء في خبرها[1].

---

(1) مغني اللبيب: 2/ 218.

(2) مغني اللبيب: 2/ 220.

(3) ظ: السابق: 220/2.

(4) معاني القرآن للفراء: 15/2، ولم ينسب الى قائله.

(5) معاني القرآن للفراء: 1/ 164، 423، ظ: ديوان الفرزدق: 863.

(6) اقلولى عليها: ارتفع عليها، وأقردت : سكنت.

(7) معاني القرآن للفراء: 164/1.

(1) ظ: شرح الأشموني: 123/1.

وتابع ابن هشام الفراء في أن الاستفهام هنا قُصد به النفي ولذلك دخلت الباء الزائدة في الخبر[2].

وجعل السيوطي زيادة الباء بعد (هل) في الاستفهام قليلـة، كزيادتهـا بعـد (أن) و(لكن)[3].

وذهب بعض النحاة الى أن الاستفهام والنفي يشتركان في اكثر الاحكام ومنها زيادة الباء في خبرهما[4].

ودعم الفراء ماذهب اليه من أن (هل) قد تأتي بمعنى النفي ولـيس الإسـتفهام ، بقول المتنخل الهذلي[5]:

فاذهب فأى فتى في الناس أحرزه   من يومه ظُلَم دعج ولا جبل

فـ(أي) هنا ليس معناها الاستفهام وإنما معناها النفي عند الفراء، بـدليل عطـف النفي عليها، فعطف الشاعر (ولاجبل) على (فأي فتى) كأن المعنى ليس يحرز الفتى مـن يومه ظلم دعج ولا جبل[6]. ومن مجيء اسم الاستفهام بمعنى النفي أيضاً قول الشاعر[7]:

فهذي سيوفُ يا صدى بن مالك   كثير ولكن أين بالسيف ضارب

فقد قصد الشاعر بـ(أين) النفي ولم يرد الاستفهام بها، لأنه أراد: ليس بالـسيف ضارب. وهذا وارد عن العرب؛ فقد نقل الفراء عن الكسائي قولـه: "سـمعتُ العـرب تقول: أين كنتَ لتنجو مني لأن المعنى: ما كنت لتنجو مني، فأدخل اللام في (أين) لأن معناها جحد"[8].

فلما جاء اسم الاسفهام (اي، اين) بمعنى النفي وليس الاستفهام ، ساغ مجيء حرف الإستفهام بمعنى النفي أيضاً، وهذا ما يرجح قول الفراء في مجيء هل بمعنى (ما) النافية.

---

[2] ظ: مغني اللبيب: 1/ 659.

[3] ظ: الأشباه والنظائر: 126/3.

[4] ظ: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين للدكتور قيس اسماعيل الأوسي: 373.

[5] معاني القرآن للفراء: 164/1، 423، وظ: ديوان الهذليين: 35/2.

[6] معاني القرآن للفراء: 164/1.

[7] معاني القرآن للفراء: 164/1، ولم ينسب الى قائله، وظ: أمالي ابن الشجري: 267/1.

[8] معاني القرآن للفراء: 164/1.

زيادة حرف الجر (مِنْ) لبيان المعنى

أجاز الفراء أن يأتي حرف الجر (من) زائداً لتوضيح المعنى حينما يكـون فيـه شي من الإبهام والغموض، كما لو كان المعنى عائداً الى (مـن) و(مـا) الموصـولتين بمعنى (الذي)، فإن فيهما إبهاماً وغموضاً، فيأتي حرف الجر (من) بعـدهما موضـحاً المعنى ، ودافعاً ذلك الإبهام والغموض فيه.

فمن هذا قوله تعالى: "**وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ** " (النحل/49) فجاء بـ(من) في قوله (من دابةٍ) توضيحاً لمعنـى (مـا) الموصـولة لأن إبهاماً فقال الفراء: (فقال: (من دابةٍ) لأن (ما) وإن كانت قد تكون على مذهب (الـذي) فإنها غير مؤقّتة ، وإذا ُأبهمت غير مؤقتة أشبهت الجزاء، والجزاء تدخل (مِن) فيما جاء من اسم بعده من النكرة. فيقال : من ضربه من رجل فاضربوه. ولا تسقط فـي هـذا الموضع. وهو كثير في كتاب الله عز وجل. قال الله تبارك وتعـالى: " **مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنْ اللَّهِ** " (النساء/ 79) وقال: " **وَمَنْ يَعْمَلْ مِنْ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ** " (النساء/ 124) وقال: " **أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ**"(النحـل/ 48) ولم يقل في شيء منه يطرح (مِن) كراهية أن تشبه أن تكون حـالاً لمـن ومـا، فجعلوه بمن ليدلّ على أنه تفسير لما ومن لأنهما غير مؤقتتين، فكان دخول (مِن) فيمـا بعدها تفسيراً لمعناهما، وكان دخول (مِن) أدل على مالم يؤقت مِن من وما، فلذلك لـم تُلْقيا"[(1)].

ومثل هذا قول الشاعر[(2)]:

حازلك الله ما آتاك من حسنٍ   وحيثما يقض أمراً صالحاً تكُن

فجاء حرف الجر (من) توضيحاً لمعنى (ما) الموصولية بمعنى (الـذي) لأنهـا مبهمة غير واضحة المعنى وهذا ما قصده الفراء بقوله (غير مؤقتة) أي غير محددة أو مقيدة[(3)] وإن كانت معرفة ففيها أبهام وغموض.

---

(1) معاني القرآن للفراء: 103/2.

(2) السابق: 103/2.

(3) ظ: (المصطلح الكوفي) بحث للدكتور محي الدين توفيق ابراهيم، مجلة التربية والعلم، جامعـة الموصـل، 1979، ص17.

وكذلك الحال مع (من) و(ما) الشرطيتين، ومنه قول الشاعر[1]:

عمرا حييت ومن يشاك من أحدٍ   يلقَ الحوان ويلفَ الذلّ والغِيرا[2]

فـ(من أحدٍ) أوضحت معنى (من) الشرطية ، لأن فيها ابهاماً وغموضـاً فـي المعنى وهي زائدة .

زيادة حروف الجر وتكرارها

عد النحاة أن القياس يمنع زيادة الحروف وحذفها[3] -وحروف الجر منهـا- إلاّ أنها زيدت تارةً وحذفت أخرى، فمن المواضع التي زيدت فيها قول الشاعر[4]:

لَددتُهم النصِيحة كل لَد   فَمجوا النصح ثم ثَنَوا فقَاءوا

فَلاَ واللهِ لايلْفَى لِمابـي   ولا لِلِما بهم أبـــداً دواء

فقد زاد الشاعر حرف الجر في قوله (لليما) ، وأجاز هذا الفراء ؛ بسبب كثـرة دخول اللام على (ما) حتى صارت كأنها منها؛ فساغ الإتيان بلا ثانية.

وجعل النحاة زيادة اللام الثانية توكيداً للأولى[5]، وجعلوه شاذاً، لأن الزائد عندهم لا يبتدأ به[6]، فقال ابن جني: "وبعد، فالحق أحق أن يتبع. هذا البيت لم يعرفه اصـحابنا ولا رووه، والقياس من بعد على نهاية المج له والإعراض عنه، ولاسيما وقـد جـاور بحرف الجر حرفاً مثله لفظاً ومعنى فلو وجد هذا البيت عنواناً على كـل ورقـة مـن مصحف أبي عمرو لما جاز استعمال مثله في الشعر إلاّ كلا ولا"[7].

وجعلـه الأنبـاري (مـن الـشاذ الـذي لايعـرج عليـه ولا يؤخـذ بـه بالاجماع"[8]، وتناقض موقف ابن عصفور من زيادة حرف الجر توكيـداً بـين المنـع

---

(1) معاني القرآن للفراء: 103/2.

(2) يشناك: أي يصبك بسوء، الغيرا: غير الدهر ونوائبه.

(3) ظ: الخصائص: 280/2.

(4) معاني القرآن للفراء: 68/1، ونُسب لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الادب: 308/2، والدرر: 5/ 147.

(5) ظ: خزانة الأدب: 2/ 308.

(6) ظ: سر صناعة الإعراب : 283/1، وشرح المفصل: 43/8.

(7) المحتسب: 256/2.

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف: 571، وظ: المقاصد النحوية: 103/4.

والجوار ، فتارة منعه فقال: "لايعاد من غير إعادة مادخـل عليـه إلاّ فـي ضـرورة الشعر[1]. وأجازه تارة أخرى فقال: "لايجوز دخول حرف الجر على حرف جر آخر إلاّ اذا كان لفظهما واحداً ومعناهما فيكون أحدهما إذ ذاك تابعاً للأخر نحو قوله:

فلا واللهِ لايلْفى لما بي ولا للِما بهم أبداً دواء

فأدخل اللام الأولى على الثانية توكيداً لأن لفظهما ومعناهما واحد"[2].

وأجاز ابن هشام زيادة الحرف وتكراره فيكون الحـرف الثـاني توكيـداً لـلأول منهما[3]. ومنعه الرضي الاسترابادي ، فلا يجوز هذا عنده الا في ضرورة الشعر فقط[4].

وتابع الاستاذ محمد محي الدين عبد الحميد الرضي الاسترباذي في منعه لـذلك، وعد هذا شاذاً ، بل بلغ الغاية القصوى من الشذوذ، فقال: "ومحل الاستشهاد مـن هـذا البيت قوله (للمابهم) حيث أكد الشاعر اللام الجارة –وهي حرف غير جوابي- توكيـداً لفظياً فأعادها بنفس لفظها الأول من غير ان يفصل بين المؤكـد والتوكيـد، وتوكيـد الحروف غير الجوابية من غير فصل بين المؤكد والتوكيد في نفسه شاذ، وهو في هـذا الموطن من هذا البيت بالغ الغاية في الذوذ ؛ بسبب كون المؤكد والتوكيد على حـرف واحد"[5].

وقد روي هذا الشاهد رواية أخرى ليس فيها شاهد على ذلك، وهي[6]:

ومابهم من البلوى دواء

ومثل هذا أيضاً قول الشاعر[7]:

فَلئن قوم أصابوا غرةً وَأصبنا من زمانٍ رقَقَـا
لَلَقد كانوا لدى أزمانِنَا لصنيعين ِلبْأسٍ وتُقـى[8]

---

(1) شرح الجمل: 432/1، 263، وظ: ضرائر الشعر: 69، والمقرب:26.

(2) شرح الجمل: 476/1.

(3) ظ: مغني اللبيب: 1/ 363.

(4) ظ: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 364/2.

(5) ظ: هامش الانصاف في مسائل الخلاف: 571/2.

(6) ظ: شرح شواهد المغني: 505/1.

(7) معاني القرآن للفراء: 67/1، ولم ينسب الى قائله.

(8) الرقق: رقة العظام وقلته، وفي ماله رقق أي قلة، وفي الشعر والشعراء: 47/1 (عزة) مكان (غرة).

فقال الفراء: "فأدخل على (لَقَد) لا ما أخرى لكثرة ما تلزم العرب اللام في لقـد حتى صارت كأنها منها"[1].

ومن هذا كذلك، قول الشاعر[2]:

كما ما امرؤٌ في معشَر غير رهطِهِ ضعيفُ الكلام شَخصه متضائِلُ

فزاد الشاعر (ما) ثانية على قوله (كما)، وعلةُ ذلك عند الفراء كالعلة السابقة في (لقد)؛ فلما كانت (ما) تكثر مع (الكاف) في الكلام صارت كجزء منها فجاز له أن يزيد معها (ما) أخرى.

وأورد الفراء شواهد كثيرة من القرآن الكريم جاء فيها حرف الجـر زائـداً أو مكرراً، منها قراءة عبد الله، " **وَالظَّـالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ**" (المرسلات/31). فقال الفراء فيها: "فكرر اللام في (الظالمين) وفي (لهم)، وربما فعلت العرب ذلك"[3].

ثم استشهد على هذا بقول الشاعر[4]:

أقول لها إذا سألت طلاقاً إلام تسارعين إلى فراقي

وربما يكون الفراء قد وهم في هذا الشاهد فجعل حرف الجـر (الـى) مكـرراً مرتين في معنى واحد، ولكن الشاعر قد جاء بحرف الجر (الى) هنـا مكـرراً ولكـن لغرضين مختلفين تماماً فهو في الموضع الاول دخل حرف الجر على اسـم الاسـتفهام (ما) الذي حذفت ألفه بسبب خفضه بحرف الجر، والموضع الثاني دخل فيه حرف الجر عل اسم وهو قوله (الى فراقي)، فالموضعان يختلفان هنا وكذلك معناها.

وقد يكون الفراء قد قصد بالحرفين اللام في قول الشاعر (لها) و(الى) في قولـه (الى فراقي) فإن معنى حرف الجر (الى) هنا يكاد يكون معنى اللام نفسه فمعنى (الـى فراقي) لايختلف لو قلنا (لفراقي)، فلما تطابق معنى الحرفان فـي هـذين الموضـعين

---

[1] معاني القرآن للفراء: 68/1.

[2] السابق: 1/ 68. ولم ينسب الى قائله.

[3] السابق: 3/ 221.

[4] السابق: 221/3، ولم ينسب الى قائله.

جعلهما الفراء من باب تكرار حرف الجر، كما هو الحال في قراءة عبد الله لقوله تعالى السابق.

ومع هذا فلا أرى الفراء مصيباً فيما ذهب اليه في هذا أيضاً؛ لأنـه وإن كـان حرفا الجر (اللام) و(الى) قد تطابقا في المعنى هنا في هذا الشاهد إلا أنهما لم يكررا في موضع واحد وإنما دخل كلٌ منهما على موضع يختلف عما دخل عليه الاخر، فلا يكون دخولهما من باب زيادة حرف الجر او تكراره، بخلاف قول الشاعر[1]:

فأصبحن لايسلنُه عن بما به أصعد في غاوي الهوى أم تصوبا

ففي هذا الشاهد ملاحظتان، الأولى: دخول حرف الجر علـى حـرف الجـر، والثانية: زيادة الباء وتكرارها، وقد أجاز الفراء هذا؛ لأنه من دواعي اكتمال الشعر، فقد يزاد أو ينقص فيه، للمحافظة على وزنه الشعري، فقال الفراء: "فلو قال : لايسلنه عمـا به، كان أبين وأجود. ولكن الشاعر ربما زاد ونقص ليكمل الشعر"[2].

وكـذلك فقـد جعـل الفـراء قولـه تعـالى: " **عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ، عَنْ النَّبَإِ الْعَظِيمِ**"(النبأ/1،2) من ذلك أيضاً، فقد تكرر حرف الجر (عن) مرتين لموضع واحد من حيث المعنى فـ(عن) الاولى دخلت على اسم الاستفهام (ما) المستفهم بـه عـن النبـأ العظيم، أي بمعنى أن (ما) التي يتساءل عنها هي النبأ العظيم، فيكون حرف الجر (عن) قد دخل على (النبأ العظيم) مرتين الاولى في (ما) الاستفهامية، والأخرى في الاسم نفسه وهو النبأ العظيم، وهذا ماقصده الفراء بقوله: "ولو وجهت قول الله تبارك وتعالى: " **عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ، عَنْ النَّبَإِ الْعَظِيمِ**" الى هذا الوجه كان صواباً في العربية. وله وجه آخر يراد : عم يتساءلون يامحمدا؟ ثم أخبر فقال: يتساءلون عن النبأ العظيم. ومثل هذا قوله فـي المرسلات: " **لأيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ**" (12، 13) تعجباً، ثم قال: "يوم الفصل" أي أجلت ليـوم الفصل"[3].

---

[1] معاني القرآن للفراء: 211/3، ونسب للأسود بن جعفر، ظ: ديوانه:21 وفيه (علو) مكان (غـاوي) سـر صناعة الاعراب: 153/1، اللسان (صعد) والعيني : 103/2، والخزانة: 162/4، والـدرر اللوامـع: 2/ 12،14.

[2] معاني القرآن للفراء: 221/3.

[3] معاني القرآن للفراء: 221/3.

فتكرار حرف الجر وزيادته في الايات الكريمات السابقة، يكون للتأكيـد[1]، لأن التأكيد يتطلبه المقام في جميع هذه الآيات، ففي قراءة عبد الله لقوله تعالى: " **وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ**"(الإنسان/ 31) فقد يراود الظالمين شعور بان الله غفور رحيم، ولكن لما تكرر حرف الجر اللام في (للظالمين، لهم) تأكد ان الله سبحانه وتعالى اعد لهم عذاباً شـديدا. وكذلك الحال في قوله تعالى : "عم يتساءلون" فلما كان الذي يتساءلون به أمراً عظيمـاً وبالغ الأهمية، تكرر حرف الجر (عن) في موضعين اشارة الى اهمية ذلك النبأ الـذي وصفه الله سبحانه وتعالى بالعظمة.

وكذلك قوله تعالى: "لأي يوم أجلت، ليوم الفصل" فلما تكـرر حـرف (الـلام) اشعرنا بان ذلك اليوم واقع لا محالة لان الله سبحانه وتعالى سيفصل فيه بين الخـصوم والناس.

أما تكرار حرف الجر وزيادته في الشواهد الشعرية السابقة، فقد يكـون لتأكيـد المعنى أيضاً، وهذا ماذهب اليه ابن عصفور حيث قال في قـول الـشاعر: "فاصـبحن لايسلنه عن بما به....) : (فأدخل الباء على الباء تأكيداً)[2].

وجعل الاستاذ عباس حسن هذا التأكيد في (للما) واضـح الثقـل ؛ لأن صـيغة حرف الجر متكونة من حرف واحد فردي، فتكراره مباشرة بغيـر فاصـل ولا اعـادة شيء؛ يزيد ثقله، ولو اختلاف الحرفان لكان التأكيد اخف مـن ذلـك، كقـول الـشاعر: "فاصبحن لايسالنه عن بما به..."[3].

وقد يكون تكرار حرف الجر في هذه الشواهد واشباهها ليس لغـرض التأكيـد وإنما يكون ذلك لضرورة الشعر ووزنه وهذا ماذهب اليه الفراء بقوله: "ولكن الـشاعر ربما زاد ونقص ليكمل الشعر". وتابعه في هذا الاستاذ عباس حسن فعد هـذه الـشواهد وامثلها ثقيلة، وان الدافع الى اكثرها قد يكون الـضرورة الـشعرية ؛ ولـذلك فـصل استبعادها[4].

حذف حروف الجر

---

[1] ظ: دراسة في النحو الكوفي من خلال كتاب معاني القرآن للفراء: 249-250.

[2] شرح الجمل: 1/ 476.

[3] ظ: النحو الوافي: 3/ 534.

[4] ظ: النحو الوافي: 3/ 534.

لقد ورد في كلام العرب منظومة ومنثورة شواهد وامثلة قد حذِف فيها حـرف الجر، ويمكن تقسيم هذه الامثلة والشواهد على قسمين:

الأول: ما حذِف فيه حرف الجر وبقي عمله، أي يبقى الاسم مجروراً به على الـرغم من حذفه، وعلامة الجر ظاهرة في آخره.

الثاني: ما حذف منه حرف الجر ويحذف معه عمله أيضاً.

ومما حذِف حرف الجر منه وبقي عمله فيما بعده ، قول الشاعر[1]:

ألا يالقوم كُل ماحم واقع   وللطير مجرى والجنُوب مصارع

فحذف الشاعر حرف الجو وهو اللام من (الجنوب) والاصل فيـه (وللجنـوب مصارع)، وقد ابقى الشاعر كلمة (الجنوبِ) مجرورة وعلامة الجر ظاهرة في آخرهـا على الرغم من حذف حرف الجر، والذي أجاز ذلـك هـو أن (والجنـوب مـصارع) معطوفة بالواو على قوله: "وللطير مجرى" ولم يفصل بين المعطوف والمعطوف عليـه بشيء، وهذا ماقصده الفراء بقوله: "أراد: وللجنوبِ مصارع، فاستجاز حذف اللام، وبها ترتفع المصارع إذا لم تحل بينهما بشيء. فلو قلت: "ومصارع الجنوبِ" لم يجز وأنـت تريد إضمار اللام"[2]. أي انه إذا فصل بين المعطوف عليه المجرور وما عطف عليـه بشيء آخر بينهما لم يجز إبقاء عمل حرف الجر المحذوف في الاسم.

ومثل هذا أيضاً قول العديل بن الفرخ العجلي[3]

أوعدني بالسجن والأداهم   رجلي ورجلي شَثْنَة المناسم

فحذف حرف الجر من قوله (والأداهم) وترك الاسم مجروراً كما لو كان حرف الجر موجوداً ولم يفصل بينهما بشيء، والأصل أنه أراد: أوعد رجلي بالأداهم.

ومثل هذا قول الشاعر[1]:

---

(1) معاني القرآن للفراء: 1/ 196، ونسب الى قيس بن ذُريح، ظ: قيس ليلى شعر ودراسـة: 19، والـشاهد الشاذ: 142.

(2) معاني القرآن للفراء: 1/ 197.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/ 197، وظ: شعراء أمويون: دراسة وتحقيق د. نوري حمودي القيسي – القـسم الأول: 319.

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 29، ولم ينسب الى قائله.

كأن مِن آخرها إلقـادم   مخْرم نجدٍ قارع المخارم[2]

فحذف الشاعر حرف الجر، وترك (القادم) مجروراً به، فقال الفراء: "أراد: الى القادم فحذف اللام عند اللام"[3]، وقد صرح الفراء بقوله هذا أن حرف الجر فـي هـذا الشاهد لم يكن محذوفاً بكامله، وإنما حذفت منه اللام والألف فقـط؛ وذلـك أن همـزة الوصل حذفت من الاسم درجاً والأصل فيه (الى القادم)؛ فلمـا جـاءت الهمـزة هنـا مقطوعة علم أنها ليست له، بل جاءته من غيره وهي همزة (الى) ؛ فالتقت اللام ساكنة من (لْقادم) مع الألف الساكنة في حرف الجر (الى) فسقطت الألف منه، وعوض عنهـا بالفتحة فاصبحت (إلْلْقادم) فالتقت اللامان وهما مثلان فاكتفى الشاعر باحـداهما وهـي الساكنة، وحذف اللام المتحركة بالفتح وهي لام حرف الجر (الى) ومثل هـذا الـشاهد أيضاً قول الشاعر[4]:

غداة طغَتْ علماءِ بكر بن وائل   وعجنَا صدور الخيل نحو تميم

فحذف الألف واللام من حرف الجر (على)، وكذلك حذف همزة الوصـل مـن (الماء). وعلى ذلك فهذان الشاهدان من شواهد حذف بعض حرف الجـر وهـو الـلام والألف فقط؛ وذلك بسبب المجاورة بين الحروف التي ادت الى التقاء الساكنين، فالعلـة فيهما صوتية بحته[4]. ومن الشواهد الاخرى التي حذف حرف الجر فيها، عند الفـراء وقول الشاعر[5]:

ولستُ مسلماً مادمتُ حياً   على زيدٍ بتسليم الأمير

فـ(الأمير) مجرور بحرف جر محذوف تقدير (على الامير)، وليس مجـروراً بالاضافة كما هو الظاهر، عند الفراء، وعلة هذا عنده، أنه لما حذف حرف الجر اضيف (التسليم) الى (الامير)؛ ولذلك حذفت الياء منه للاضافة والتقـدير : (بتـسليمي علـى

---

[2] قادم الرجل: الخشبة التي في مقدم كور البعير، ومخرم الأكمة والجبل منقطعة والقارع العالي، ظ: اللـسان (قدم).

[3] معاني القرآن للفراء: 29/2.

[4] معاني القرآن للفراء: 377/2.

[4] ظ: الشاهد الشعري الشاذ: 142.

[5] معاني القرآن للفراء: 404/2.

الامير)، وعلى ذلك فسر الفراء قولـه تعـالى: " **لاَ يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ** " (فصلت/ 49)، فقال: "ومعناه من دعائِهِ بالخير: فلما القى الهاء أضاف الفعل إلى الخير وألقى من الخير الباء"[1] وكذلك قوله تعالى: " **لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ** " (ص/24) فـ(المعنى فيه بسؤاله، نعجتك ، فاذا ألقيت الهاء من السؤال أضفت الفعـل الى النعجة"[2].

وواضح أن الفراء كان يعتمد على المعنى في بيان ذلك، ولا شك فـي أن مـا أوضحه من معنى في هذا الشاهد وهاتين الآيتين كان هو المقصود ، وعلى ذلـك قـدر حذف حرف الجر وحصول الإضافة.

ومن ذلك أيضاً قول المرار بن سعيد الفقعسي[3]:

أجِدك لن تـرى بثُعيلبـاتٍ ولا بيد ان ناجيةً ذمـــولا

ولا متداركٍ والشمس طِفْـلٌ ببعض نواشغ الوادي حمولا[4]

فحذف الشاعر حرف الجر من (متداركٍ) وابقى عمله ظاهراً في الاسـم بعـده والمعنى أنه أراد "ما أنت براءٍ بثعيلبان كذا ولا بمتدارك"[5]، فاعمل حرف الجر –وهـو محذوف- كما لو كان ظاهراً ،كقول الشاعر[6]:

فما رجعت بخائبةٍ ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

<u>ثانياً: حذف حرف الجر وحذف عمله أيضاً</u>

<u>أ. حذف الباء من خبر (ما)</u>

---

(1) معاني القرآن للفراء: 404/2.

(2) السابق: 404/2.

(3) معاني القرآن للفراء: 171/1.

(4) ثعيلبات وبيدان: موضعان، والناجية: الناقة السريعة، ونواشغ الوادي: أعاليه، والحمول: الهوادج.

(5) معاني القرآن للفراء: 171/1.

(6) السابق: 3/ 57، ولم ينسب الى قائله.

جعل الفراء مجيء الباء في الخبر مع (ما) هو الأغلب في لغة أهل الحجـاز ، وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء وغير الباء، وقد نزلَ القرآن الكريم موافقـاً لغـة أهـل الحجاز ، إلاّ أيتين، هما قوله تعالى: " **مَا هَذَا بَشَرًا** " (يوسف/ 31)، وقوله تعالى: " **مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ** " (المجادلة/2)[1] وفي قراءة عبد الله : "ماهن بأمهاتهم"[2].

فإذا حذف حرف الجر من خبر (ما) النافية، فإن أهل الحجاز ينصبون الخبـر، على إعمال (ما) فيه؛ لأنهم (أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منـه فنـصبوا علـى ذلك)[3] وعلى هذا فسر الفراء النصب في قوله تعـالى: : " **مَا هَذَا بَشَرًا** " (يوسـف/ 31)، وقوله تعالى: " **مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ** " أيضاً.

أما أهل نجد فإذا حذفوا الباء، رفعوا الإسم بعدها، وهذا اقـوى الـوجهين فـي العربية عند الفراء[4]، فمن هذا قول الشاعر[5]:

لشتان ما أنوى وينو بنو أبـــي جميعاً فما هذان مستويـان
تَمنوا لي الموت الذي يشْعب الفتى و كل فتى والموتُ يلتقيـان

فرفع الشاع قوله (مستويان) حينما حذف حرف الجر وهو الباء منه.

ومن هذا كذلك قول الشاعر[6]:

ركاب حسيل أَشهر الصيف بدن وناقةُ عمرو ما يحل لها رحـلُ
ويزعم حِسلُ أنه فَرع قومِـــهِ وما أنت فرع ياحسيل ولا أصلُ[7]

فرفع قوله (فرع) لأنه اسقط الباء منه.

ومن هذا قول الفرزدق كذلك[1]:

---

[1] ظ: السابق: 42/2، 139/3.

[2] ظ: معاني القرآن للفراء: 3/ 139.

[3] معاني القرآن للفراء: 42/2.

[4] ظ: معاني القرآن للفراء: 42/2، 3/ 139.

[5] معاني القرآن للفراء: 42/2، ونسب للفرزدق ، يشعب: يفرق.

[6] السابق: 43/2، ولم ينسب الى قائله.

[7] فرع القوم : الشريف فيهم.

[1] معاني القرن للفراء: 43/2، ظ: ديوانه : 315.

أما نحن راء ودارها بعد هذه يد الدهر إ أن يمر بها سفْرُ[2]

فرفع الفرزدق قوله (راءو) لانه اسقط الباء منه.

ب. حذف الباء من خبر (لا)

لقد أجاز الفراء أن تعمل (لا) عمل ليس إذا فقدت احد شروطها، والعلةُ في هذا عنده، أن (لا) أشبه بـ(ليس) من (ما) لأننا نقول: عبدالله لاقائم ولا قاعد، كما نقول: عبدالله ليس قاعداً ولا قائماً ، ولايجوز أن نقول : عبد الله ماقائم ولاقاعد"[3]. واستشهد على هذا بقول الأخطل[4]:

لا بالحصور ولا فيها بسوار[5]

فـ(لا) هنا عاملة عند الفراء عمل ليس واسمها ضمير مستتر، وخبرها الجار والمجرور بعدها، كما يكون ذلك مع (ليس)؛ لأن (لا) أشبه بـ(ليس) من (ما) فلا يجوز هذا في (ما)، وقد أجاز الفراء اعمال (ما) إذا تقدم الجار والمجرور على اسمها؛ وذلك حملاً لها على جوازه مع (لا)، واستشهد عليه بقول امرأة[6]:

أما واللهِ أن لو كنت حراً وما بالحر أنت ولا العتيق[7]

فـ(ما) هنا يجوز فيها أن تعمل عمل (ليس)، فيكون الجار والمجرور في محل نصب خبراً لها و(أنت) اسمها، واجاز تقدم خبرها على اسمها؛ لأنه جار ومجرور، وتعليل هذا أن عمل (ما) لايتبين إلا في خبرها إذا كان اسماً صريحاً، فإذا كان غير اسم صريح بأن كان جاراً ومجروراً؛ فلم يتبين فيه النصب، ولذلك أجاز الفراء تقدمه على الإسم.

---

(2) السفر: المسافرون، ويد الدهر: طول الدهر.

(3) معاني القرآن للفراء: 43/2.

(4) السابق: 43/2، وصدره (وشارب مربح بالكأس نادمني)، ظ: ديوانه: 116.

(5) الحصور: كالهيوب المحجم عن الشيء، أو هو الضيف البخيل، السوار: المعربد الوثّاب، ظ: لسان العرب (حصر، سأر).

(6) معاني القرآن للفراء: 44/2، وظ: خزانة الأدب: 133/2.

(7) العتيق: الكريم الأصيل، ويقال أيضاً، لمن كان رقيقاً فَخلُص من الرق.

أما لو حذف حرف الجر من الخبر، وبقي على تقدمه مع حرف الجر فلم يجـز أن تكون (ما) عاملة النصب فيه فيبطل عملها، ويرفع بجعله خبراً للمبتدأ المتأخر عنه، وذلك لأن الاسم إذا حذف منه حرف الجر، يظهر فيه اثر العوامل الاخـرى فإمـا أن يكون مرفوعاً أو منصوباً، و(ما) لاتقوى على نصب الخبر إذا تقدم على الاسم؛ لأنهـا فرع على (ليس). وهذا معنى قول الفراء في هذا الشاهد: فأدخلت الباء فيما يلي (مـا) فإن ألقيتها رفعت ولم يقو النصب لقلة هذا"[1]. أي لقلة ورود النصب بها في حال تقـدم الخبر على الاسم وهو ليس بمجرور.

دخول لام الابتداء على حرف الجر والظرف

أجاز الفراء دخول لام الابتداء على الظرف، وكذلك دخولها على حرف الجـر؛ وذلـك لوروده في كلام العرب، فقال: "وإذا عجلت العرب باللام في غير موضعها أعادوها إليه كقولك: إن زيداً لإليك لمحسن ، كان موقع اللام في لمحسن، فلما أدخلت فـي (اليـك) أُعيدت في المحسن"[2]، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[3]:

ولو أن قومي لم يكونوا أعزة   لبعد لقد لاقيتُ لابد مصرعا

فادخل الشاعر حرف الجر اللام على الظرف (بعد) وكان عليه أن لايدخلها على الظرف لانه ليس موضعها على الرغم من دخولها على موضعها في (لقد)، وهذا جائز عند الفراء؛ لأن العرب قد تعجل مجيء اللام في غير موضعها.

عدم حذف الألف من (ما) الاستفهامية مع جرّها

إذا دخل حرف الجر على (ما) الاستفهامية، وجب حذف ألفها في غير الوقـف، وعللّ النحاة ذلك بعدة اسباب، منها: طلب التخفيف لكثرة الاستعمال[4]، ومنها: أن حذف الألف دليلٌ على التركيب؛ لأن حرفُ الجر ركّب مع (ما) حتى صارا ككلمـة واحـدة يستفهم بها[1]، فقال الزمخشري: "... وإنما حذفت (الألف) لأن (ما) و(الحرف) كـشيء

---

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 44.

(2) معاني القرآن للفراء: 30/2.

(3) معاني القرآن للفراء: 30/2، ولم ينسب الى قائله.

(4) ظ: الانصاف: 1/ 298-299، 2، 572، والتفسير الكبير: 3/31.

(1) ظ: شرح الكافية: 54/2.

واحد، ووقع استعمالُهما كثيراً في كلام المستفهم"[2]، وقيل أن الميم تـشرك الغُنّـة فـي الألف فصار كالحرفين المتماثلين[3]. أو يكون حذف الألف فرقاً بين (ما) الاسـتفهامية والموصولة[4] وغيرها إذا كانت اسماً.

وعند حذف الألف منها تبقى الفتحة على (الميم) دليلاً عليها وقد تـدخلها (هـا) السكن عند الوقف صيانة للحركة من الحذف، فتقول: (لمه) و(فيمه) و(عمه)[5].

وقد أجاز الفراء بقاء الألف فيها مع جرها، فقال: "... وإذا كانـت (مـا) فـي موضع (أي) ثم وصلت بحرفٍ خافض نُقصت الألف من (ما) ليعرف الاسـتفهام مـن الخبر. ومن ذلك قوله: " **فِيمَ كُنتُمْ** "(النساء/97) و" **عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ** "(النبأ/1) وإن أتممتها فصواب"[6]. واستشهد على هذا بقول الشاعر[7]:

إنا قتلنا بقتلانا سراتكم   أهلَ اللواء ففيما يكثر القيلُ[8]

فأثبت الألف في (ما) الاستفهامية وهي مجـرورة بـ ـ(فـي)، وكـذلك قـول الشاعر[9]:

على ماقام يشتمنا لئيم   كخنزيرٍ تمرغ في رماد

فأثبت الألف في (ما) الاستفهامية وهي مجرورة بـ(على)، ووافقَ الفراء في هذا الهروي فجعل إثبات الألف لغة، فقال: "واثباتُ الألف في (ما) بمعنـى الاسـتفهام مـع اتصالها بحرف الخفض لغة"[1]. ووصف ابن جني هذه اللغة بأنها ضعيفة فقال في قراءة عكرمة وعيسى: "عما يتسألون"[2]. (هذه أضعف اللغتين أعني إثبات الألف فـي (مـا)

---

(2) ظ: الكشاف: 96/4.

(3) ظ: التفسير الكبير: 3/31.

(4) ظ: مشكل اعراب القرآن: 2/ 449، ومغني اللبيب: 298/1-299، وخزانة الأدب: 2/ 439.

(5) ظ: المقتصد في شرح الإيضاح: 152/2.

(6) معاني القرآن للفراء: 292/2.

(7) السابق: 292/2، ولم ينسب الى قائله، وظ: معجم شواهد العربية: 294/1.

(8) السراة: واحدها سرى ، وهم الاشراف.

(9) معاني القرآن للفراء: 292/2، 735، ونسب لحسان بن ثابت، ظ: ديوان حسان: 324 ، والازهيـة: 86، وخزانة الادب: 130/5.

(1) الازهية: 284، وظ: خزانة الادب: 6/ 99-100.

(2) ظ: البحر المحيط: 307/1 والمحتسب: 2/ 347.

الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر"[3]. وتعدد موقف الزمخشري في هذا فمرةً أجازه، وحمل عليه قوله تعالى: " **بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي** "(سورة يس/ 27)، فقـال: "ويحتمـل ان تكون استفهامية، يعني بأي شيء غفر لي ربي؟ ... إلا أن قولك (بِم غفر لي؟) -بطرح الألف- أجود وإن كان اثباتها جائزاً)[4].

وذهب في موضع آخر فجعل اثبات الألف قليلاً شاذاً[5]، وجعل الرضي حـذف الألف هو الاغلب[6].

وتمسك نحاةُ آخرون بوجوب حذف (الألف) من (ما) الاسـتفهامية إذا سـبقت بحرف جر فجعل الكسائي (ما) في قوله تعالى (بما غفر لي ربي) مـصدرية وليـست استفهامية ، والمعنى: "بِمغْفِرة ربي"[7]، وتابعه في هذا مكي بن ابي طالب القيـسي[8]. وجعل السيوطي بقاء الألف في (ما) الاستفهامية المجرورة شاذاً[9]. وذهب ابـن هـشام الى أن اثبات الالف نادر في الكلام ومختص بالضرورة في الشعر[10].

ولو تتبعنا هذا بدقة أكثر لوجدناه في الشعر فقط وفي بعـض القـراءات غيـر المتواترة: فيكون الداعي لهذا الاستعمال -اثبات الألف- في الشعر هو الضرورة فقـط، اما في القراءات فيمكن حمله على تلك اللغة القليلة.

وقد رد الكسائي قول المفسرين بأن (ما) في قوله تعالى: "بِما غَفَر لـي ربـي"، استفهامية، وتابعه في هذا ابن هشام ايضاً[1]. وقد يكون للتنغيم أثر في ذلـك فقراءتهـا بالإستفهام تختلف عن الإخبار.

---

[3] المحتسب: 2/ 347، وظ: دراسات الاسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عظيمـة: 97/3، والقـرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية لعبد العال سالم مكرم: 327.

[4] الكشاف: 320/3.

[5] ظ: الكشاف: 70/3.

[6] ظ: شرح الكافية: 54/3.

[7] ظ: الازهية: 83، ومغني اللبيب: 298/1-299.

[8] ظ: شكل اعراب القرآن: 2/ 449.

[9] ظ: همع الهوامع: 217/2، والاتقان: 175/1.

[10] ظ: مغني اللبيب: 574/1.

[1] ظ: مغني اللبيب: 574/1، وشرح شواهد المغني: 710/2.

عودة الضمير المجرور على اسم محذوف يُفهَم من السياق

ذهب الفراء الى أن الضمير المجرور قد يكون عائداً على اسم محذوف يفهم من خلال السياق، وجعل منه قوله تعالى: " **وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ** " (آل عمران/ 180)، فقال الفراء: فـ(هو) كناية عن البخل. فهذا لمن حمل (الذين) في موضع نصبٍ وقرأها (تحسبن) بالتاء. ومن قرأ بياء جعل (الـذين في موضع رفع، وجعل (هو) عماد للبخل المضمر، فأكتفى بما ظهر في (يبخلون) مـن ذكر البخل"[2]، ومن هذا عنده قول القطامي[3]:

هم الملوك وأبناء الملوكِ هم والآخِذون بهِ والساسة الأُولُ

فالضمير المجرور في قوله (به) يعود الى اسم غير موجود، وإنما يمكن تحديده وتقديره من السياق نفسهِ، فهو يعود هنا على (الملك)، أي انه يريد بالملك ولكنه اكتفـى عن ذكره بذكر الملوك.[4]

ومثل هذا ايضاً ، قول الشاعر[5]

إذا نُهي السفيه جرى إليهِ وخالف والسفيهِ إلى خلاف

فالضمير المجرور في قوله (إليه) يعود الى اسم محذوف يفهم من سياق الكـلام والمعنى يريد: الى السفه ولكنه لم يذكره استغناء عنه بما ذكر منه وهو قوله (السفيه).

وجعل أبو العباس ثعلب هذا من باب الاكتفاء بالفعل من المصدر ، أي انه اكتفى باسم الفاعل من المصدر، ولان السفيه على وزن (فعيل) بمعنى فاعل[1]. والى هذا ذهب ابو جعفر النحاس ايضاً[2].

---

(2) معاني القرآن للفراء: 104/1، 248.

(3) معاني القرآن للفراء: 104/1، وظ: ديوانه: 75.

(4) ظ: التفسير الكبير: 91/9.

(5) معاني القرآن للفراء: 104/1، 248، ونُسب لأبي قيس بن الأسلت الانصاري، ظ: اعراب القرآن: 90/2، وتفسير الطبري (ت310هـ):323/2، وأمالي المرتضى: 203/1، والعمـدة لابـن رشـيق القيروانـي: (ت406هـ): 263/2، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: 244، وخزانة الأدب: 3/ 364.

(1) ظ: مجالس ثعلب: 60/1.

(2) ظ: القطع والإئتناف: 202.

وجعل ابن جني معنى المصدر (السفه) مأخوذاً من اسم الفاعل المذكور، وكأنه اشتق المصدر من اسم الفاعل، وإن لم يكن فعلاً، فقال: "...ألا نراك تقول: أأنت سائر فاتبعك فتقتضب من لفظ اسم الفاعل معنى المصدر وإن لم يكن فعلاً ، كما قال الآخر:

إذا نُهي السفيه جرى اليه وخالف والسفيه الى خلاف

فاستنبط من السفيه معنى السفه"[3].

وعد الفراء هذا كثيراً في كلام العرب، كما تقول: قدم فلان فسررت به وانت تريد: سررت بقدومه[4]. ووافقه الأنباري، وجعل هذا من باب عودة الضمير الى المصدر وإن لم يذكر استغناء بذكر فعله[5].

وعلل السيوطي هذا بقوله: "... لأن المصدر يحسن إضماره إذا ذكر فاعله أو اسم فاعله"[6].

وجعل الاستاذ محمد محي الدين عبد الحميد من هذا، أيضاً، قوله تعالى: " **الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا**" (آل عمران/173) فقال: "فإن فاعل (زادهم) ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود الى قول الناس ولم يتقدم صراحه ، وإنما تقدم في ضمن الفعل الذي هو قوله قال لهم الناس. ونظير ذلك أيضاً قوله تباكت أسماؤه: " **وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ**" (الزمر/7) أي يرض الشكر، ولم يتقدم ذكر الشكر صراحة، ولكنه تقدم في ضمن قوله سبحانه (وإن تشكروا)[7].

مجيء حرف الجر (الباء) للتشبيه بمعنى (مثل)

من المعاني التي يأتي لها حرف الجر (الباء) ، التشبيه ، بمعنى (مثل) ، فتكون كالكاف التي تأتي للتشبيه بمعنى (مثل) أيضاً، فمن هذا قول الشاعر[1]:

فلستُ مسلماً ما دمتُ حياً على زيدٍ بتسليم الأمير

---

[3] الخصائص: 3/ 49.

[4] ظ: معاني القرآن للفراء: 249/1.

[5] ظ: الإنصاف: 141/1.

[6] الأشباه والنظائر: 5/ 179.

[7] الإنصاف، الهامش: 140/1.

[1] معاني القرآن للفراء: 1/ 100، ولم ينسب الى قائله.

فالمعنى: لست مسلماً على زيد مثل تسليم الأمير او مثل تسليمي على الأمير، وعلى هذا المعنى فسر الفراء قوله تعالى: " **وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ** ..." (البقرة/ 171) فأجاز الفراء أن يكون المعنى مثلُ واعظ الذين كفروا وواعظهم كمثل الناعق[2]. ومن مجيء الكاف بمعنى (مثل) قول الشاعر[3]:

وزعتُ بكالهرواة أعوجِي إذا ونتِ الركاب جرى وثابا[4]

فالكاف في قوله (بكالهراوة) بمعنى (مثل)، فقال الفراء: "أن الكاف قد أجزأت من مثل، وأن العرب تجمع بينهما؛ فيقولون: زيد كمثلك، وقال الله جل وعز: " **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** " (الشورى/11)، واجتماعهما دليل على أن معناهما واحد"[5]. وهذا الجمع بين الكاف ومثل لغرض زيادة التأكيد على عدم مشابهة الاشياء له سبحانه وتعالى.

مجيء حرف الجر (في) بمعنى الباء

من المواضع التي جاء فيها حرف الجر (في) بمعنى الباء عند الفراء، قول الشاعر[6]:

وأرغب فيها عن لَقيطٍ ورهطه ولكنني عن سنْبسٍ لست أرغب[7]

فقال أرغب فيها والمعنى أرغب بها عن لقيط، فقال الفراء: "وقد وجدنا من العرب من يجعل (في) موضع الباء فيقول: أدخلك الله بالجنة يريد: في الجنة"[1].

توابع المجرورات

النعت

---

(2) ظ: معاني القرآن للفراء: 99/1-100.

(3) السابق: 95/3، ولم ينسب الى قائله، وظ: معجم شواهد العربية: 32/1.

(4) وزعت: كففت، أعوجي: منسوب الى أعوج وهو فرس كريم تُنسب اليه الخيل الكرام، ظ: اللسان (ثوب).

(5) معاني القرآن للفراء: 95/3.

(6) معاني القرآن للفراء: 70/2، 223، ولم ينسب الى قائله.

(7) سنبس : حي من طيء.

(1) معاني القرآن للفراء: 70/2.

حكم النعت أن يكون مطابقاً لمنعوته في التذكر والتأنيث وفي التعريف والتنكير وفي الإفراد والتثنية والجمع[2].

وقد أجاز الفراء، أن يكون المنعوت معرفة، والنعت نكرة، فاستشهد على هذا بقوله تعالى: " **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ** " (الاحزاب/ 53)، فقال الفراء: "فـ(غير) منصوبة لأنها نعت للقوم، وهم معرفة و(غير) نكرة فنُصبت على الفعل؛ ... ولو خفضت (غير ناظرين) كان صواباً؛ لأن قبلها (طعامٍ) وهو نكرة، فتجعل فعلهم تابعاً للطعام ؛ لرجوع ذكر الطعام في (إنَاه) كما تقول العرب: رأيت زيداً مع امرأة محسنٍ اليها ومحسناً إليها. فمن قال : (محسناً) جعله من صفة زيد، ومن خفضه فكأنه قال: رأيت زيداً مع التي يحسن إليها. فإذا صارت الصلة للنكرة أتبعتها، وإن كان فعلاً لغيرها"[3].

وقد أجاز الفراء في الحال أن تكون صفة للإسم النكرة الذي قبلها وإن كانت هذه الحال في الاصل لغيرها، واستشهد على هذا بقول الأعشى[4]:

فقلت له هذه هاتَها فجاء بأدماء مقتادِها[5]

فجعل (مقتادِها) صفة لـ(أدماء) ؛ لأنه أتبعها لاعراب (أدماء)، والتقدير (أدماء يقتادها)، وهذا ما قصده الفراء بقوله: "فإذا صارت الصلة للنكرة أتبعتها ، وإن كان فعلاً لغيرها" ؛ لأن مصطلح (الفعل) عند الفراء، يعني الحال[1]، وكان الأصل في (مقتادها) أنها منصوبة على الحال، وعلى هذا قدر الفراء أن يكون المعنى (بملءِ يدي من أقتادها)[2]. فلما أتبع الشاعر (مقتادها) لإعراب (ادماء)، صار قوله (مقتادها) صفة

---

[2] ظ: شرح ابن عقيل: 2/ 192.
[3] معاني القرآن للفراء: 2/ 347.
[4] معاني القرآن للفراء: 2/ 347.
[5] أدماء: البيضاء.
[1] ظ: صفحة (154) من الرسالة.
[2] معاني القرآن للفراء: 2/ 347.

لـ(أدماء) من وصف الجمل، على تقدير (يقتادهـا) فتكـون جملـة (يقتادهـا) صـفة لـ(أدماء) وأن كان أصلها حالاً.

وهذا جائز عند الفراء، كما جاز في قوله تعالى السابق، جعل (غير) وهي نكرة، نعتاً (القوم) وهم معرفة.

نعت (من) و(ما) الموصولتين

أجاز الفراء في صلة (من) و(ما) إذا كانتا موصولتين، أن تكون اسـماً ولـس جملة، يتبع في اعرابه اعراب (من) و(ما) الموصولتين؛ وذلك لأن (من) و(ما) تكونان معرفة ونكرة مع كونها من الأسماء الموصولة، فالإسم الذي يأتي بعدها، يجـوز فيـه الربفع والإتباع لمحليهما، فإن جعلنا نكرة، كان الاسم بعدهما نعتاً لهما فيتبعهمـا فـي الإعراب، وإن جعِلتا معرفة رفِع الاسم بعدها، على جعله خبراً لمبتدأ محذوف تقـديره (هو)، فيكون مع المبتدأ المحذوف جملة تكون صلة لهما[3]. وعلى ذلك خرج النـصب في كلمة (بعوضةً) –في احد الوجوه- من قوله تعالى: " **إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا**" (البقرة/ 26)، فقال الفراء فيها: "والوجه الآخر: أن تجعـل (ما) أسماء ، والبعوضةَ صلةً فتُعربها بِتَعريب (ما)؛ وذلك جائز في (من) و(ما) لأنهما يكونان معرفةً في حالة ونكرة في حال"[4]، واستشهد على هذا بقول حسان بن ثابت[5]:

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا   حب النبي محمد إيانـــا

فقد أجاز في (غيرنا) الخفض كما هي الآن، وكذلك يجوز فيها الرفع، فـالخفض على جعل (غير) نعتاً) لـ(من) التي هي اسم موصول في محل جـر بحـرف الجـر (على)؛ لان (من) نكرة. وأما الرفع في (غير) فعلى جعلها خبراً لمبتدأ محذوف تقـديره

---

[3] ظ: السابق: 1/ 21، 244-245.

[4] معاني القرآن للفراء:21/1، وهذا على خلاف مما أقره بعض الباحثين من أن مصطلح الصلة عند الفـراء يعني الزيادة

[5] السابق: 21/1، 245، ديوان حسان: 515، ونسب لكعب بن مالك وهو في ديوانه: 289، ونُسب لغيرهما أيضاً.

هو، والجملة من المبتدأ والخبر لا محِلَ لها صلة لـ(من)، وهذا تفسير قوله: "وترفـع (غير) إذا جعلت صلة بإضمار (هو)، وتخفض على الإتباع لَمن"[1].

وهذا ما أجازه الخليل بن أحمد قبل الفراء، فقال: "... وخفض غيرنا لأنه جعـل (من) نكرةً كأنه قال: على حي غيرنا، وقد رفعه ناس[2] وهو أجود على قوله من هـو غيرنا أي على حي هم غيرنا فيضمرون هم"[3].

وجعل سيبويه (من) هنا اسماً نكرةً مبهمة و(غيرنا) وصفاً لها، وهذا الوصـف لازم لها كالصلة، ولكنها ليست موصوله، وأجاز رفع (غيرنـا)، علـى جعـل (مـن) موصولة والمبتدأ محذوف من صلتها[4].

وتابع سيبويه في هذا ابو القاسم الزجاجي[5]، وابو جعفر النحاس[6] والسيرافي[7] والرضي[8].

ومثل هذا أيضاً عند الفراء، قول الفرزدق[9]:

إني وإياك إن بلغن أرحلنـا   كمن بواديه بعد المحل ممطور[10]

فـ(ممطور) نعت لـ(من) الموصولة النكرة؛ ولذلك جر إتباعاً لها.

وقد رجح الفراء الرفع إذا كان الاسم بعد (من) و(ما) معرفةً، وجعل منه قولـه تعالى: " **فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ** " (النساء 155، المائدة /13)، ، فقال بعد قول الفرزدق : "فهذا مع النكرات، فإذا كانت الصلة معرفة آثروا الرفع، من ذلك "**بِمَا نَقْضِهِمْ** " لـم

---

[1] معاني القرآن للفراء: 245/1.

[2] وقد ذكر الفراء رواية الرفع همزة، ظ: معاني القرآن : 22/1.

[3] الجمل : 116.

[4] ظ: كتاب سيبويه: 2/ 105.

[5] ظ: الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل: 254.

[6] ظ: شرح ابيات سيبويه للنحاس: 163.

[7] ظ: ظ: شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 535/1..

[8] ظ: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 3/ 54، وظ: الفوائد الضيائية: 107.

[9] معاني القرآن للفراء: 245/1. ديوانه: 160، وشرحه: 263.

[10] المعنى: نحن ان وصلناك اصابن الخير وفارقنا الفقر كالذي اصاب المطر واديه بعد المحل والانقطاع.

يقرأه أحد برفع ولم نسمعه ، ولو قيل لجاز"[1]، ثم استشهد على الرفع، أيضاً بقول عدي بن زيد[2]:

لم أرَ مثل الفتيان في غِيَر الـ أيام ينْسون ما عواقُبها[3]

فرفع (عواقبها) لأنها معرفةً، وهذا ما ذكره الخليل أيضاً بقوله السابق: "وقد رفعه ناساً وهو أجود"، وأجاز الفراء أيضاً أن تكون (ما) هنا استفهامية فقال: "وقد وجهه بعض النحويين الى : نيسون اي شيء عواقبها، وهو جائز، والوجه الاول احب الي"[4]. لكن الفراء قد يكون واهماً حينما قال في رواية رفع (عواقبه) : (والمعنى : ينسون عواقبها صلة لما)[5]؛ لأنه على هذا المعنى تكون (عواقبها) مفعولاً به فكيف نرفع؟ ولذاك استدرك فقال : "وهو مما أكره لأن قائله يلزمه أن يقول: " **أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ**" (القصص/28) فأكرهه لذاك ولا أرده، ... والوجه الأول أحب الي"[6]؛ وذلك لكي لايحدث التعارض فيكون الاسم مرفوعاً وفي المعنى يجب ان يكون منصوباً؛ ولذاك رجح الوجه الاول وهو أن تكون (عواقبها) نعتاً لـ(ما) فتكون منصوبة؛ لان (ما) نكرة مبهمة وهذا لايصح ايضاً؛ لان (عواقبها) معرفة.

إلاّ أن ما ذهب اليه الفراء في جعل (ما) موصولة سواء أكانت نكرةً أم معرفة، أقرب الى الصواب ؛ لأنها في الحالتين تحتاج الى صلة بعدها فمرة تكون نعتاً مفرداً، وتارة أخرى تكون جملة؛ لان الاسم الموصول لايخلو من الإبهام والغموض وإن كان معرفةً، فإن كان مابعدها نكرةً كان نعتاً لها وإن كان معرفةً رفع على انه خبر والمبتدأ محذوف، اما (غير) فهي من الألفاظ الموغلة في الإبهام فهي وان اضيفت الى الضمير وهو معرفة فإنها تبقى كالنكرة فيها ابهام، ولذاك جعلها الفراء كالمفرد، فعدها نعتاً

---

(1) معاني القرآن للفراء: 245/1.

(2) السابق: 245/1، وظ: أمالي ابن الشجري: 1/ 74، وخزانة الأدب: 21/2.

(3) غِيَر الأيام صروفها وحوادثها المتغيرة.

(4) معاني القرآن للفراء: 245/1.

(5) السابق: 245/1.

(6) السابق: 245/1.

لـ(من) و(ما)، اما قول عدي بن زيد، فالأرجح فيه أن تكون (ما) استفهامية؛ لان جعلها موصولة يربك المعنى، ولم يجز جعل (عواقبها) نعتاً لها، لان (عواقبها) معرفة مضافة للضمير فليست كـ(غيرنا)، لان (غير) تبقى في حكم النكرة حتى وإن اضـيفت إلا أن (ما) في بيت عدي هذا أقرب الى الاستفهام منها الى الصلة ، فجعلها استفهامية يبعـدنا عن التأويل وتناقض المعنى.

العطف

العطف بالنصب على الضمير المخفوض

أجاز الفراء عطف الاسم بالنصب على الضمير المخفـوض؛ وذلـك إذا كـان الضمير في محل مضاف اليه للمصدر (حسب)؛ لأن هذا الضمير في اللفـظ الظـاهر يكون مخفوضاً بالاضافة، ولكنه في المعنى كالمفعول به؛ ولذلك أجاز الفـراء عطـف الاسم عليه منصوباً مراعاة لمعنى المفعولية فيه، ومن هذا عند الفراء قولـه تعـالى: " **يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنْ اتَّبَعَكَ** " (الانفال/ 64)، فأجاز في (من) ان تكـون فـي موضع نصب مع عطفها على الضمير المخفوض في (حسبك) على معنى المفعول به، فقال: "جاء التفسير: يكفيك الله ويكفي من اتبعك؛ فموضع الكاف في (حسبك) خفـض. و(من في موضع نصب على التفسير"[1]. وكذلك قولـه تعـالى: " **إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ** "(العنكبوت/33) فنصب (أهلك) وهو معطوف على الضمير المخفوض (الكـاف) فـي (منجوك)؛ وذلك لأن محل (الكاف) في المعنى، النصب لانه مفعول به؛ لو كان (منجو) فعلاً أي إنا انجيناك واهلك، ولكن اضيف اسم الفاعل الـى الـضمير فجـر الـضمير بالاضافة، فهو في المعنى مفعولاً به، وهذا ماقصده الفراء بقوله في هذه الايـة: "فـرد الأهل على تأويل الكاف"[1]. واستشهد الفراء على هذا أيضاً، بقول الشاعر[2]:

---

[1] معاني القرآن للفراء: 417/1.

[1] معاني القرآن للفراء: 417/1.

[2] السابق: 417/1، وينسب لجرير في ذيل أمالي القالي: 140، وليس في ديوانه ، ولم ينسب في غيـره، ظ: شرح المفضليات 236، المخصص: 14/16، 91، المفصل:57، شرح الفصيح: 176، سمط اللآلي: 889، شرح الاشوني: 224/1، لسان العرب (حسب) (هيج)، خزانة الأدب: 7/ 581.

إذا كانت الهيجاء وانشقّتِ العصا   فَحسبك والضحاك سيفٌ مهند[3]

فنصب (الضحاك) وهو معطوف على الضمير المخفوض (الكاف) في (فحسبك)، وذلك على قصد معنى المفعول به في الضمير، فقال الفراء: "وليس بكثير من كلامهم أن يقولوا: حسبك وأخاك ، حتى يقولوا: حسبك وحسب أخيك، ولكنا أجزناه لأن في (حسبك) معنى واقع من الفعل، رددناه على تأويل الكاف لا على لفظها"[4].

وذكر ابن السراج لهذا الشاهد ثلاث روايات في (الضحاك) بالخفض والنصب والرفع فيه إلاّ أنه اجاز الخفض ووصفه بالقبح؛ لانه يكون من عطف الظاهر على المضمر، وفسر النصب على معنى يكفيك ويكفي الضحاك سيفٌ مهند ولم يفسر رواية الرفع في الضحاك[5]. إلا أن الفراء لم يذكر الرفع في (الضحاك)، ولكنه أجاز الرفع في (من) من الاية السابقة على أن تكون معطوفة على لفظ الجلالة (الله)، بل رجحه على الجر والنصب بقوله: "وإن شئت جعلت (من) في موضع رفع، وهو أحب الوجهين إلى؛ لأن التلاوة تدل على معنى الرفع"[6]، وعلى هذا يمكن توجيه رواية الرفع في (الضحاك) فيكون معطوفاً على (سيفٌ مهند) ولكن قُدم على المعطوف عليه لتأكيد المدح، فالمعنى: "فحسبك سيفٌ مهند والضحاك). ووافق الرازي ماذهب اليه الفراء فجعل النصب فيه على العطف على محل المعطوف عليه دون لفظه؛ لانه في محل نصب ولكنه خفض بسبب اضافة عامله اليه فقدر المعنى في الآية الكريمة بـ: كافيك وكافي اتباعك من المؤمنين، او يكون على تقدير فعل أي : يكفيك ويكفي أتباعك[1].

وتابع ابن يعيش ابن السراج فيما ذهب اليه فمنع عطفه بالخفض على الضمير المجرور؛ لان معناه يكفيك ويكفى الضحاك[2].

---

(3) الهيجاء: الحرب الطاحنة الشرسة، انشقت العصا: كناية عن تفرق القوم.

(4) معاني القرآن للفراء: 1/ 417.

(5) ظ: الاصول: 36/2.

(6) معاني القرآن للفراء: 1/ 417.

(1) ظ: التفسير الكبير: 153/15.

(2) ظ: شرح المفصل: 51/2.

وأجاز الكوفيون عطف (الضحاك) بالخفض، على الضمير المخفوض دون اعادة الجار[3]، وتابع ابن هشام ابن السراج في رواية (الضحاك) بالاوجـه الـثلاث، فأجـاز الخفض فيه على العطف على الضمير المجرور، والرفع علـى جعلـه خبـراً لمبتـدأ محذوف، أما النصب ففسره على وجهين الاول على المفعولية والثـاني علـى المعيـة فيكون مفعولاً معه[4].

وكذلك جعله الدكتور فاضل السامرائي فعده مفعولاً معه على الرغم من خلـوه مما اشرطه النحاة في مجيء المفعول معه، وهو أن يكون واقعاً بعد جملة فيها فعـل او مافيه معنى الفعل وحروفه، وهو ههنا لم يكن كذلك فلم يسبقه فعل او مافيه معنى الفعل وحروفه[5].

والحقيقة ان جميع هذه الوجوه الاعرابية جائزة في هذا الشاهد، وذلـك اعتمـاداً على المعنى المبتغى من كل وجه منعها فليس من الصواب منع العطف؛ لان فيه معنى مقصود يختلف عن المعنى في النصب وكذلك يختلف عن المعنى المقصود في الرفـع، فالفصل في هذا كله راجع الى التكلم وحده وما يقصده هو من معنى وليس كما يـشترط النحاة عليه أو يجوزوه له او يمنعوه منه.

العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار

هذه المسألة من المسائل الخلافية بين نحاة البـصرة، ونحـاة الكوفـة، فأجـاز الكوفيون هذا، ومنَعه البصريون[1]. ووافق الكوفيين في إجازته الأخفش[2] ويونس بـن جيس وقطرب[3] والشلوبين[4] وابن مالك[5] وابو حيان[6].

---

[3] ظ: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 239.

[4] ظ: مغني اللبيب: 2/ 295.

[5] ظ: معاني النحو: 665/2.

[1] ظ: الانصاف: 2/ 463.

[2] ظ: معاني القرآن للأخفش: 224/1.

وقد أجاز الفراء هذا في الشعر فقط؛ وذلك لقلته في كلام العرب[7]، فقال الفراء في قوله تعالى: " **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا** " (النساء/1): (فنصب الأرحام، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها"[8]، ووصف قراءة الجر في (الارحام)[9] بأنها كقولهم : بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لاترد[10] محفوضاً على مخفوض وقد كُني عنه"[11]. واستشهد الفراء على العطف على الضمير دون اعادة الجار، بقول مسكين الدرامي[12]:

نُعلّق في مثل السواري سيوفَنا   وما بينها والْكَعبِ غوطٌ نفانفِ[13]

فقد عطف الشاعر (الكعب) على الضمير المجرور في قوله (بينها) دون اعادة الجار وهو لفظ (بين) ، فقال الفراء فيه: "وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه"[1] ومثاله أيضاً، قول الشاعر[2]:

هلاّ سألت بذي الجماجم عنهم   وأبي نُعيم ذي اللواء المحرف

---

(3) ظ: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لإبن مالك: 107/2. وارتشاف الضرب لابي حيان الاندلسي: 658/2، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لأبي بكر الزبيدي: 62.

(4) ظ: شرح ابن عقيل: 239/3-240، وشرح الأشموني: 535/4-536.

(5) ظ: شرح ابن عقيل: 239/3-240، وخزانة الأدب: 124/5.

(6) ظ: البحر المحيط: 148/2، وظ: الاقتراح: 202.

(7) ظ: معاني القرآن للفراء: 1/ 252-253، 86/2.

(8) السابق: 252/1.

(9) هذه قراءة حمزة وقتادة والأعمش، وسبعية وإبن مسعود وإبن عباس والحسن البصري وابراهيم النخعي ويحيى بن وثّاب وطلحة بن مصرف ، ظ: الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت270هـ): 118، والتيسير في القراءات السبع لابي عمرو الداني (ت 444هـ): 93، والبحر المحيط لابي حيان: 157/3-158، والقراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة للدكتور حازم سليمان الحلي: 43-44.

(10) يعني بـ(الرد) العطف، ظ: المصطلح النحوي عند الفراء في معاني القرآن) رسالة ماجستير ، حسن أسعد محمد، كلية الآداب ، جامعة الموصل، 199: 89.

(11) معاني القرآن للفراء: 252/1.

(12) السابق: 253/1، 86/2، وظ: ديوانه: 53.

(13) غوط: جمع غائط وهو المنخفض من الأرض السواري: جمع سارية وهي القامة الطويلة وهي كناية عن أنهم طوال القامات: النفانف: جمع نفنف وهو الهواء بين الشيئين.

(1) معاني القرآن للفراء: 253/1.

(2) السابق: 2/ 86، ولم ينسب لقائله.

فعطف الشاعر (أبي نعيم) على الضمير المجرور وهو الهاء في قوله (عـنهم) دون اعادة حرف الجر وهو (عن) في المعطوف، وهذا مختص في ضرورة الشعر عند الفراء، فلا يجوز في سعة الكلام، وهذا مذهب سيبويه أيضاً[3]. وقد رد البصريون هذه الشواهد وتأولوها (على تقدير تكرير مرة أخرى، فكأنه قال: "وما بينها وبـين الكعـب، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها ، كما تقول: ماكل بيضاء شحمة ولاسـوداء فحمـة، يريدون (ولاكل سوداء)، فيحذفون (كل) الثانية لدلالة الأولى عليها"[4]. وعلّـوا مـنعهم العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار، بعدة اسباب، يمكن إيجازها بما يأتي:

1. ان الضمير المجرور في منزلة التنوين؛ لأنه عِوض عنه، فلا يجوز العطف عليـه كما لايجوز العطـف علـى التنـوين[5]، وهـذا مـذهب سـيبويه[6] والزجـاج[7] والجرجاني[8].
2. ان الاسم الثاني شريك الأول في العطف؛ فإن كان الأول يصلح شريكاً للثاني ولـم يصلح ان يكون الثاني شريكاً له، لم يجز ذلك، فكما لاتقول مررت بزيد و(ك) فكذلك لايجوز مررتُ بك وزيد[9]. وهذا مذهب المازني[10] وابن السراج[11].
3. ان (الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الـضمير المجـرور-والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار، ولم ينفصل منه، ولهذا لايكون إلاّ متصلاً، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب- فكأنك قد عطفت الاسم على الحـرف الجـار، وعطف الاسم على الحرف لايجوز)[1].

---

[3] ظ: كتاب سيبويه: 1/ 248، 2/ 392.
[4] الانصاف: 2/ 472.
[5] ظ: بحث (آراء الفراء النحوية): 216.
[6] ظ: كتاب سيبويه: 2/ 382.
[7] ظ: معاني القرآن واعرابه: 6/2.
[8] ظ: المقتصد: 959/2.
[9] معاني القرآن واعرابه: 706/2، وخزانة الادب: 128/5.
[10] ظ: معاني القرآن وأعرابه: 706/2، وخزانة الادب: 128/5.
[11] ظ: الاصول: 122/2.
[1] ظ: الإنصاف: 466/2.

والى هذا ذهب الأنباري[2]، وكذلك ابن عصفور إلاّ ان تعليله يختلف عن ذلك ، فقال: "والسبب في ذلك أن ضمير الخفض شديد الإتصال بما قبله، فينزل لـذلك معـه منزلة شيء واحد، فلو عطفت من غير اعادة خافض لكنت قد عطفت اسماً واحداً علـى اسمٍ وحرفٍ، إذ لا يتَصور ان تَعطِف على بعض الكلمـة دون بعـض فلـذلك اعـدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسمٍ وحرفٍ مثله"[3].

وقد لاحظ ابن عصفور ان ماذهب اليه المازني (هو الأكثر فـي المعطوفـات ، وإلا فقد يجوز في باب العطف ما لايجوز عكسه، إلا ترى أنك تقول: رب رجلٍ وأخيه وكل رجل وضيعته، ولايجوز عكس ذلك؛ لأن رب وكل لايدخلان مباشـرة إلا علـى النكرات؛ فلذلك الأولى ما عللنا به"[4] ولذلك فقد رد البصريون قراءة الجر فـي قولـه تعالى " **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ** "، وتأولوا (والارحـام) علـى أنهـا ليست مجرورة بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هي مجرورة بالقـسم وجـواب القسم قوله تعالى: "**إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**" (النساء /1).

أو تكون (الأرحام) مجرورة بباء غير الملفوظ بها والتقدير: وبالارحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها[5].

وقد رد المبرد كذلك هذه القراءة فقال (لايحِل القراءة بها)[1]، وقد أجاز هذا ابن يعيش، ورد على المبرد قوله، فقال: "وهذا القول غير مرضي من أبي العبـاس لأنّـه قدروها إمام ثقة ولاسبيل الى رد نقل ثقة مع أنه قد قرأ بها جماعة من غيـر الـسبعة كابن مسعود وابن عباس والقاسم وابراهيم النخعي والأعمش والحسن البصري وقتـادة ومجاهد وإذا صحتِ الرواية لم يكن سبيل الى ردها"[2].

---

(2) ظ: السابق: 2/ 467.

(3) شرح الجمل: 243/1، وظ: شرح ابن الناظم: 546.

(4) شرح الجمل: 1/ 243-244.

(5) ظ: الانصاف: 467/2، وظ: شرح المفصل: 78/3، والقراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة للـدكتور حازم سليمان الحلي: 44-45.

(1) شرح المفصل: 78/3.

(2) السابق: 78/3.

وتابع الزجاج المبرد في رده لقراءة الجر فقال: "القراءة الجيدة نصب الأرحـام والمعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية ولايجوز إلاّ في اضطرار شعر وخطأ أيضاً في امر الدين عظيم، لأن النبي صلى الله عليه [وآله] وسلم قال : لاتَحلِفوا بآبائكم فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟"[3].

وتابع السيوطي ابن يعيش فخطأ من رد هذه القراءة؛ لأنهـا (ثابتـةٌ بالأسـانيد المتواترة الصحيحة التي لامطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية)[4].

وقد أورد الكوفيون شواهد أخرى من القرآن الكريم عطف فيها علـى الـضمير المضمر دون اعادة الجار، منها قوله تعالى: " **وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**" (البقرة/217) . فعطف (المسجد الحرام) على الهاء. وتأولها البصريون فعندهم ان (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل اللهِ) ولـيس معطوفـاً علـى (بـه) والتقدير: (وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام؛ لأن إضافة الصد عنه اكثـر فـي الاستعمال من اضافة الكفر به، فهم يقولون: صددته عن المـسجد ويقولـون: كفـرتُ بالمسجد)[5]. وأرى أن البصريين قد جانبوا الصواب في تـأويلهم هـذا؛ لأن عطـف (المسجد الحرام) على (سبيل الله) يستلزم العطف على المصدر قبل إكمـال معمولاتـه وهذا لا يصح باتفاق[6]، قال ابن الناظم: "ومما يجب أن يحمل على ذلك قوله تعـالى: " **وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** "، لأن جر (المسجد) بالعطف على (سبيل الله) ممتنع مثله باتفاق؛ لاستلزامه الفصل بين المصدر، ومعموله بالأجنبي، فلـم يبـقَ سوى جرة بالعطف على الضمير المجرور بالباء"[1].

ورد الأزهري تأويل البصريين أيضاً؛ فقال: "إذ ليس العطـف علـى الـسبيل المخفوض بعن خلافاً للزمخشري؛ لأنه صلة المصدر وهو صد متعلقٌ به وقد عطـفَ عليه أي على المصدر كفر والقاعدةُ أنه لايعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته فلو

---

(3) معاني القرآن واعرابه: 86/2.

(4) الاقتراح: 49.

(5) ظ: الانصاف: 2/ 471-472.

(6) ظ: الشاهد الشعري الشاذ: 187.

(1) شرح ابن الناظم: 546، وظ: مغني اللبيب: 700/1.

عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد؛ لأن المعطوف علـى معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان للمصدر معمولات لا يعطف عليـه إلاّ بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا أنّه ليس من جملة معمولاته وأنه معطوف على الهاء من به"[2].

وذهب أبن هشام الى أن خفض (المسجد) بباء محذوفه ؛ لدلالة ماقبلها عليها[3].

ومن الشواهد الاخرى على هذا، قوله تعالى:" **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ** " (النساء/127) فعطف (ومايتلى) على الضمير المخفوض فـي (فيهن)، ومن هذا أيضاً قوله تعالى: " **وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ** "(الحجر/ 20) فعطف (من) على الضمير المجرور في (لكم).

وقد رد البصريون هذه الشواهد جميعاً[4] واولوها كمـا اولـوا الايـات الأول، والحقُ أن البصريين لم يكونوا مصيبين في هذه المسألة ؛ لان ماذهبوا اليـه (لايخفـى مافي غالبه من التعسف)[5]، بل ان من يقرأ كلامهم يجد أنهم قد وضعوا واسسوا القاعدة النحوية سلفاً، ثُم أولوا وقدروا وتمحلوا في ذلك وتعسفوا حتى يخضعوا الكلام لقاعدتهم التي وضعوها، والصواب أن القاعدة يجب أن تؤخذ وتصاغ من كـلام العـرب، لا أن توضع ثم يأتوا بكلام العرب فيخضعوه لها[1]. وخالف أبو حيان مذهب البصريين فـي هذه المسألة فمالَ الى تركه وعدم الأخذ به، فأجاز العطف على الضمير المخفوض دون اعادة الخافض، فقال: "الذي يختار جوازه؛ لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً.. ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل"[2].

كما ذهب الدكتور عفيف دمشقية الى جواز ذلك أيضاً. فقال: "ان من شأن هـذه الإجازة أن تُيسر على المتكلم أمره، وتجعله بالخيار بين أن يكرر حرف الجر... أو أن

---

(2) شرح التصريح: 152/2.

(3) ظ: مغني اللبيب: 700.

(4) ظ: الإنصاف: 2/ 467 و472.

(5) خزانة الأدب: 127/5.

(1) ظ: الشاهد الشعر الشاذ: 188.

(2) الاقتراح: 202.

يستغني عن تكريره تخفيفاً إذا أُمِن في عبارته اللبس"[3]. وهذا ماذهب اليه الدكتور أحمد مكي انصاري كذلك[4].

ويبدو أن الفراء قد تأثر بمنطق البصريين فجرى بجريهم، فمالَ الى مذهبهم، في رد هذا الاستعمال ومنعه، إلاّ أنه بقيت عنده نزعةُ كوفية جعلته يجيز ذلك في ضـرورة الشعر فقط.

ولستُ مع البصريين فيما ذهبوا اليه ، ولا مع الفراء كذلك ، فلا ضير أو ضرر من اجازة العطف على الضمير المجرور دون اعادة الجار؛ وذلك لانه ثبـت أن هـذا وارد في كلام العرب فقد سمِع في شعرهم[5] ونثرهم[6]، والأثبتُ منه وروده في القرآن الكريم، فضلاً على أن عدداً من النحاة ليس بقليل قد أجازه اضافة الى الكوفيين. ثـم أن تعليل البصريين في المنع ضعيف[7] وأقرب الى المنطق منه الى اللغة)[8].

---

[3] خط متعثرة عل طريق تجديد النحو العربي: 18.

[4] ظ: نظرية النحو القرآني: 74.

[5] ظ: الانصاف : 2/ 464، 466، وشرح ابن الناظم: 545-546.

[6] ظ: شرح التصريح: 152/2، حيث ذكرت فيه امثلة من النثر على العطف على الـضمير المجـرور دون اعادة الجار.

[7] ظ: إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: 63.

[8] الشاهد الشعري الشاذ: 188.

الفصل المضارع المجزوم

أجاز الفراء أن يكون الفعل المضارع المعتل الآخر مجزوماً من دون أن يحذف منه حرف العلة، فيكون كالفعل المضارع الصحيح الاخر عند جزمه ، وعلى هذا فسر الفراء قراءة يحيى بن وثاب " **فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لاَ تَخَفْ دَرَكًا وَلاَ تَخْشَى**" (طه/77)[1].

فقال الفراء : "فإن قلت: فكيف أثبت الباء في (تخشى)؟ قلت: في ذلك ثلاثة اوجه؛ إن شئت استأنفت (ولا تخشى) بعد الجزم، وإن شئت جعلت (تخشى) في موضع جزم وإن كانت فيها الياء، لأن من العرب من يفعل ذلك"[2].

ثم استشهد على هذا بقول قيس بن زهير العبسي[3]:

ألم يأتيك والأنباء تَنمي بما لاقتْ لبون بني زياد

فقال فيه :الفراء : "فاثبتت الياء في (يأتيك) وهي في موضع جزم، لأنه رآها ساكنة ، فتركها على سكونها كما تفعل سائر الحروف"[4].

وأجاز هذا الخليل بن أحمد أيضاً فقال: "وربما تركت هذه الواو والياء في موضج الجزم استخفافاً"[5].

وجعل ابن جني هذا مختصاً بالضرورة فقط[6]، ووافقه ابن هشام[7] ونسب السيوطي هذا الرأي الى جمهور النحاة أيضاً[8].

---

(1) وهذه قراءة حمزة والكسائي وأبو عمرو ورشا وخلف، معاني القرآن للفراء:161/1، 187/2، والتيسير للداني: 153، والنشر في القراءات العشر: 177/1-178، واتحاف فضلاء البشر: 302، ، وهي في القرآن الكريم : "لاتخافُ دركاً ولا تخْشى".

(2) معاني القرآن للفراء: 161/1.

(3) السابق: 161/1، شعره: 29، وظ: الجمل للخليل: 223، واعراب القرآن: 51/3، وتحصيل عين الذهب: 66، ونُسِب الى ورقاء بن زهير بن جذيمة العبسي في شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 2/ 189.

(4) معاني القرآن للفراء: 161/1، 2/ 188.

(5) الجمل: 223.

(6) ظ: المحتسب: 67/1.

(7) ظ: أوضح المسالك: 76/1.

(8) ظ: همع الهوامع: 52/1.

وجعل الزجاجي هذا لغة لبعض العرب[1]، وجمع الاعلم الشنتمري بين هذين الرأيين فقال: "وهي لغة لغيره، ضعيفة فاستعملها عند الضرورة"[2].

وعد البغدادي هذا خطأً، وأن إثبات الياء والواو ضرورة بدليل عدم قولهم (لم اخشى)؛ لأن الألف تظهر عليه الحركة، وخرجت القراءة (ولا تخشى) على القطع أي: (وانت لاتخشى) ، أي في هذه الحال[3]، وهذا أحد توجيهات الفراء لهذا القراءة، كما تقدم ذلك.

وعد بعض النحاة أن الفعلين (يأتيك، تخشى) مجزومان وعلامة جزمهما حذف حرف العلة على القياس، وهذه الاحرف ليست حرف الكلمة الأصلية وإنما نشأتْ عن إشباع الحركة[4]، (واشباع الحركات حتى تنشأ منها هذه الحروف كثير في كلامهم)[5].

ونقل لنا ابن جني تعليلاً آخر نسبه الى المازني، هو أنه وقع فيه زحاف، والعرب يستقبحون الزحاف في شعرهم، فيخلون بالإعراب ليستقم لهم الوزن فقال: "اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: "زيغُ الاعراب، وقبح الزحاف، فإن الجفاة الفصحاء لايحفلون بقبح الزحاف إذا أدى الى صحة الإعراب ، كذلك قال أبو عثمان"[6]. إلا أنه لم يرتضه وعارضه بقوله: "وإذا كان الأمر كذلك فلو قال في قوله: الم يأتيك والأنباء تنمي. ألم يأتك والانباء تنمي لكان أقوى قياساً"[7] أي اقوى في الإعراب وفي الوزن أيضاً.

---

[1] ظ: الجمل للزجاجي: 373.

[2] تحصيل عين الذهب: 66.

[3] ظ: خزانة الأدب: 361/8.

[4] ظ: سر صناعة الاعراب:630/2،واسرار العربية:103،والانصاف:22/1-30،وشرح التصريح: 87/1.

[5] الانصاف: 30/1، وهذا هو الوجه الثالث الذي فسر به الفراء قراءة يحيى بن وثاب وحمزة، واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس: *ألا أيها الليل الطويل ألا انجلى * فهذه الياء في (انجلي) هي اشباع لكسرة اللام ومن الاشباع أيضاً قول الاعشى: "بانت سعاد وأمال حبلها انقطعا* فالألف في (انقطعا) هي اشباع لحركة العين المفتوحة من الفعل الماضي، ومنه أيضاً قول الشاعر: *أمن ام اوفى دِمنةٌ لم تكلمي*، ظ: معاني القرآن للفراء: 162/1.

[6] الخصائص: 333/3.

[7] السابق: 333/3.

وعد أحمد بن فارس (ت:395هـ) هذا الشاهد خطأً ، فرده ولم يرتـضيه ؛ لأن العربية وأصولها تأباه[1].

ورد الدكتور مهدي المخزومي ماذهب اليه أحمد بن فارس فـي قولـه، فقـال: "ولانرى هذا إلاّ لغو الكلام، إنهم يجهلون أن اللغة سليقة، ويجهلون أن صـاحب اللغـة لايغلط في لغته؛ لأنها جزء من حياته التي فُطِر عليها، وعادة من عاداتـه التـي نـشأ عليها، وإذا كان الجاهليون يغلطون ، والمخضرمون يغلطون والإسـلاميون يغلطـون، فعلى من بعد هؤلاء يعتمد النحاة؟ وبماذ يحتجون؟ ومن أين جاءوا بهذه الأصول التـي وضعوها ، وهذه القواعد التي استنبطوها؟ ألم يستنبطوها من كلام العرب الـذين كـان هؤلاء الذين يغلطون منهم؟"!.[2]

وما قاله المخزومي هو عين الصواب واحق بالاتباع ؛ لانه رد مواقـف لواقـع اللغة نفسها.

وقد روي هذا الشاهد، اكثر من رواية، ومنها:

ألم يبلغْك والأنباء تَنْمى[3]

وكذلك روى: ألم يأتك[4]، على الجزم والاصل فيه، وروي : ألاهـل أتـاك[5]، وروي أيضاً: أهل أتاك[6]، وعلى الرواية الأولى والثانية، يكون قد جاء على القياس، فلا شاهد فيه، وعلى الروايتين الاخيرتين لايستقيم الوزن الشعري للشاهد[7]، فلا تقبلهما.

وقد شكك الدكتور عفيف دمشقية برواية البيت قائلاً: "والحق أن المرء ليـساوره الشك في صحة هذه الرواية ، إذ ما الذي يمنع هذا الشاعر -وهو عربي لا يغيب عنـه الاستعمال اللغوي القاضي بحذف حرف العلة من الفعل المعتل المجزوم- أن يـستخدم

---

(1) ظ: الصاحبي في فقه اللغة: 331.

(2) مدرسة الكوفة: 55.

(3) ظ: شعره:29،والتنبيه على حدوث ال :153، وشرح شواهد المغني: 329/1، وخزانة الأدب:362/8.

(4) ظ: سر صناعة الاعراب: 78/1، وخزانة الأدب: 8/ 362.

(5) ظ: سر صناعة الاعراب: 78/1، وخزانة الأدب: 8/ 362.

(6) ظ: شرح شواهد المغني: 330/1.

(7) ظ: الشاهد الشعري الشاذ: 193.

فعلاً غير الوارد في الرواية (ألم يبلغْك) مثلاً، فيبقى له ما أراد من معنى، ويسلم سلطان الاستعمال اللغوي وتسلم معه القاعدة النحوية"[1].

والظاهر من كلام الدكتور عفيف دمشقية، هذا أنه لم يطلـع علـى الروايـات الأخرى التي ذكرناها في الشاهد، فاقترح رواية من عنده كان الشاهد قـد روي عليهـا وهذا أمر غريب!.

ومثل هذا الشاهد وتلك القراءة القرآنية، قول بعض بني حنيفة[2]:

قال لها من تحتِها وما استوى   هزي إليك الجِذْع يجنيك الجنى

فقال (يجنيك)، وكان عليه أن يقول (يجنك)، إلا أنه أبقى الياء وأجـرى الجـزم عليها فابقاها ساكنة، ومثل هذا أيضاً قول الشاعر[3]:

هجوتَ زبان ثم جئت معتذِراً   من سب زبان لم تهجو ولم تدع

فاثبت الواو في الفعل (تهجو) وهو في موضع جزم، فتركـه واجـرى علامـة الجزم عليه وهي السكون فعامله معاملة الفعل الصحيح الآخر.

والخلاصة أن هذا الاستعمال قد ورد في كلام العرب، بل هو لغةٌ لبعض القبائل كبني عبس وبني حنِيفة، وأورد الفراء عدة شواهد شعرية تؤيد ذلك اضافة الى ان اثنين من كبار القراء قد قرؤوا بهذا، فلا مجال إذاً لانكاره او عده شاذاً كما قال بذلك بعـض النحاة، او جعله مختصاً بالضرورة بعضهم الأخر، وإنما هو استعمال أقل شيوعاً مـن الاستعمال الذي يوجبه القياس وهو حذف حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الاخر في حالة الجزم. بل انني أرى فيه يسراً وسهولة فتكون قاعدة اسكان الحرف الأخير من الفعل في حالة جزمه ، مطردة في الصحيح وفي المعتل على حدٍ سواء، وفي هذا مظهر من مظاهر التيسر في النحو ولاسيما على المبتدئين في تعلمه، فهو ايسر بكثيـر مـن

---

[1] المنطلقات التأسيسية والفنية للنحو العربية: 102.

[2] معاني القرآن للفراء: 161/1، 187/2، ولم ينسب الى قائله، ظ: لسان العرب (يا).

[3] معاني القرآن للفراء: 162/1، 188/2، ولم ينُسب، ظ: لسان العرب (يا) وتاج العروس (زبب).

حذف الحرف، وإبقاء الحركة التي هي من جنسه دليلاً عليه، ولعل هذا ماقصده الخليـل بقوله السابق: "وربما تركت هذه الواو والياء في موضع الجزم استخفافاً"[1].

جزم الفعل مع الفصل بينه وبين أداة الجزم

ذهب النحاة الى أن أدوات الشرط لاتدخل على الاسماء، وإنما تدخل على الفعل المضارع أو ما يحل محله، وإذا وقع الاسم بعدها وجب تقدير فعـل مناسـب يفـصل بينهما، وغالباً ماتكون هذه الاداة (إن) أو (إذا)[2].

فمن هذا قوله تعالى: " **إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ** " (البقرة/176) وقوله تعـالى:" **وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**" (التوبة/4)، فالفعلان (هلك، واستجارك) فـي محـل جـزم بـ(إن)، لأنهما فعلان ماضيان، ومن هذا أيضاً –عند الفراء- قول الكميت[3]:

فإن أنت تفعل فللفاعليـن   أنت المجيزين تلك الغمارا[4]

ففصل الشاعر بين أداة الجزم (إن) وبين فعل الشرط (تفعل) بـ(أنـت) وهـو الفاعل.

وقد أجاز الفراء الفصل بين أداة الشرط وبين فعله في غير هذين الأداتين كذلك، واستشهد بقول كعب بن جعيل[5]:

صعدةٌ نابِتَةٌ في حائِـر   أينما الريح تُميلْها تمِـل[6]

---

(1) الجمل للخليل: 223.

(2) ظ: كتاب سيبويه: 112/3، وشرح المفصل: 2/9، واللباب في علل البناء والاعراب: 57/2.

(3) معاني القرآن للفراء: 297/1، وخزانة الأدب: 82/1.

(4) الغمار: جمع الغمر، وهو الماء الكثير يغمر من دخله ويغطيه.

(5) معاني القرآن للفراء: 297/1، وظ: كتاب سيبويه: 457/1، وامالي الشجري: 332/1، وخزانـة الأدب: 457/1، اللسان (صعد)، ونُسب الى الحسام بن صداء الكلبي ، ظ: الـصحاح (صـعد) والاصـول لابـن السراج: 242/2.

(6) الصعده: القناة التي تنبت مستوية، والحائر: المكان الذي يكون وسطه منخفضاً وجوانبه مرتفعةً.

ففصل الشاعر بين اداة الشرط (اينما) وبين فعل الشرط (تميلها) بالاسم (الريح) وهو فاعل فعل الشرط، وهذا مذهب الكوفيين أيضاً[1].

ومنع البصريون هذا، وقدروا للاسم المرفوع بعدها فعلاً يرتفـع بـه، والفعـل المذكور بعد الاسم يدلّ عليه ويفسره[2].

وعدوا هذا الشاهد وما اشبهه ضعيفاً لايجوز في كلام العرب؛ لأنه جاء مع غير (إن) من حروف الشرط الاخرى، وهذا لايجوز عندهم إلا في ضرورة الشعر فقـط[3]. فقال سيبويه: ""واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيد يأتك يكن كذا، إنما ارتفع على فعـل هذا تفسيره، كما كان في قولك: إن زيداً رأيته يكن ذلك، لأن إن لاتبتدأ بعدها الأسماء، ثم يبنى عليها"[4].

وأجاز المبرد الفصل بين اداة الشرط وفعل الشرط بالاسم في ضرورة الـشعر فقط[5]وتابعه في هذا ابن السراج[6] والسيرافي[7] والأنباري[7] وابـن يعـيش[8] وابـن عصفور[9]، ورضي الدين الاسترابادي[10] وابن عقيل[11].

وقد وافق الفراء البصريين فيما ذهبوا اليه في مجيء الفعل الماضي بعد الاسـم الفاصل بين اداة الشرط وفعله، فقال: "إلا أن العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الإسم فـي

---

(1) ظ: الإنصاف: 2/ 615-620.

(2) السابق: 2/ 615-620.

(3) ظ: السابق: 2/ 615-620.

(4) كتاب سيبويه: 458/1.

(5) ظ: المقتضب: 73/2.

(6) ظ: الاصول: 2/ 242.

(7) ظ: شرح ابيات سيبويه للسيرافي: 196/2.

(7) ظ: الإنصاف: 2/ 619.

(8) ظ: شرح المفصل: 10/9.

(9) ظ: شرح الجمل: 370/1، 199/2.

(10) ظ: شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: 462/1.

(11) ظ: شرح ابن عقيل: 4/ 29.

الجزاء أن يجعلوه (فَعلَ) لأن الجزم لا تيبين في فَعلَ، ويكرهون أن يعترض شيء بين الجازم وما جزم"[1]

إلا أن الفرق بين مايراه البصريون وبين ماذهب اليه الفراء، هو أن البـصريون يجعلون الاسم المرفوع الفاصل بين اداة الجزم وفعل الشرط، مرفوعاً بفعـل محـذوف يفسره الفعل المذكور بعد هذا الاسم، في حين أن الفراء جعله مرفوعاً بفعله الذي تأخر عنه وهو فعل الشرط، وأشار الفراء الى أن هذا قليل في كلام العـرب إذا كانـت اداة الشرط غير (إن)، فقال : "وذلك سهلٌ في (إن) خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنها شرط وليست باسم، ولها عودة الى الفتح فتلقي الإسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلـم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب"[2].

وارى أن مذهب الفراء والكوفيين أحق بالإتّباع من مذهب البصريين، لأنه يبعدنا عن الحذف والتأويل ويشمل الضرورة وغيرها؛ فهذا وارد في القرآن الكريم الذي ليس فيه ضرورة بل هو موافق لسنن العرب في كلامها؛ (ولا دليل على اختصاص حروف المجازاة بالأفعال دون غيرها سوى افتراض النحاة)[3]؛ ولذلك (تكلفـوا فـي التأويـل وتعسفوا في التقدير حتى يسلم لهم الأصل الذي وضعوه، فزعموا أن بعـد اداة الـشرط فعلاً محذوفاً)[4].

تقديم الاسم المنصوب على جواب الشرط

منَع الفراء تقديم الاسم المنصوب قبل جواب الشرط[5]، وأجاز ذلـك الكـسائي والبصريون، فذهبوا الى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط جائز كله[6].

---

[1] معاني القرآن للفراء : 1/ 297.

[2] السابق: 1/ 422.

[3] خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: 84.

[4] نحو التيسير : 58-59.

[5] معاني القرآن للفراء: 1/ 422، والانصاف: 2/ 621.

[6] ظ: الانصاف: 2/ 621.

وعلل الفراء منعه، بقوله: "ومن فرق بين الجزاء وما جزم بمرفوع او منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع؛ تقول: إن عبد الله يقُم يقم أبوه، ولايجوز أبوه يقم، ولا أن تجعل مكان الأب منصوباً بجواب الجـزاء، فخطأ أن تقول: إن تأتني زيدا تَضرب، وكان الكسائي يجيز تقدمه النصب في جـواب الجزاء، ولا يجوز تقدمة المرفوع، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجع ذكر الأول، فلم يستقم إلغاء الأول. وأجازه في النصب؛ لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه، فقال: كأن المنصوب لم يكن في الكلام . وليس ذلك كما قال؛ لأن الجـزاء لـه جواب بالفاء، فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يلقَ باسم، إلا إن يضمر فـي ذلك الاسم الفاء. فإذا اضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسـماء ومرفوعهـا لاغير"[1].

وعلةُ الفراء في هذا، سديدةٌ؛ لأن جواب الشرط له صورتان:

الأولى: أن يكون فعلاً، فيكون مجزوماً إذا كان مضارعاً، وفي محـل جـزم اذا كـان ماضياً، ويأتي في هذه الحالة بعد فعل الشرط مباشرة ولم يتقدم عليه شيء.

الثانية: أن لايكون فعلاً، وذلك بأن يتصدره الاسم، فيكون جملة اسمية، وفي هذه الحالة يجب أن تقترن به الفاء الرابطة في جواب الشرط.

فإن لم يكن الجواب على هاتين الصورتين لم يجز أن يتقدمه الاسم، دون تقـدير إضمار الفاء فيه.

واستشهد الفراء على هذا بقول طُفيل الفنوي[2]:

وللخيل أيام فَمن يصطَبر لها ويعرفْ لها أيامها الْخَير تُعقِب[3]

فقال الفراء فيه: "فجعل (الخير) منصوباً بـ(تَعقب) و(الخير) في هذا الموضـع نعت للأيام، كأنه قال: ويعرف لها أيامها الصالحة تعقب. ولو أراد أن يجعل (الخيـر) منصوباً بـ(تعقب) لرفع (تُعقب) لانه يريد: فالخير تعقبه"[4].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 1/ 122-123.

(2) معاني القرآن للفراء: 423/1، وظ: الانصاف: 621/2، وشرح الرضي: 95/4، وخزانة الادب: 642/3، ومعجم ما استعجم: 559/2.

(3) معنى الشاهد: أن الخيل، تنفع كثيراً؛ فمن يصطبر على العناية بها تعقبه بالخير.

(4) معاني القرآن للفراء: 423/1.

وأجاز هذا الكسائي أيضاً، واجاز كذلك الفصل بين الشرط والجزاء بـالظرف، نحو: إن تأتني اليوم، غداً آتيك، وكذلك الفصل بالجار والمجرور ، نحو: إن تأتني اليك أقصد، واجاز الرضي اعتراض القسم والدعاء والنداء والجملة الاسـمية بـين الـشرط والجزاء[1]، إلاّ أنه رجح مذهب الفراء في هذا الشاهد بقوله: "والأكثر جعل المرفـوع، مبتدأ، فيجب إذن ، رفع المضارع اتفاقاً وتصدير المبتدأ بالفاء نحو: إن قمت فزيد يقوم، وكذا الأكثر تصدير المنصوب بالفاء، فيرتفع المضارع اتفاقاً نحو: إن ضربتني فزيـداً أضرب"[2]، وأرى هذا اصوب، لأن تقدم الاسم على الفعل يخرج كون الجـزاء فعـلاً، فيتصدر الاسم بالفاء ويرتفع الفعل بعده فهوأفشى في القياس، أما هذا الشاهد فيمكن حمله على الضرورة.

اضمار فعل الشرط

ذكر الفراء، أن فعل الشرط قد يحذَف في بعض المواضع، فَيفْهم معناه من خلال سياق الكلام، وجعل من هذا قوله تعالى: "**وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنْ اللَّـهِ** " (النحـل/ 53) فـ(ما) هنا اداة شرط جازمة، وفَعل الشرط مضمر معها، فقال الفراء: "(ما) في معنـى جزاء ولها فعلٌ مضمر، كأنك قلت: مايكن من نعمة فمن الله؛ لأن الجزاء لابد له مـن فعل مجزوم، إن ظهر فهو جزم وإن لم يظهر فهو مضمر"[3].

واستشهد الفراء على هذا كذلك بقول الشاعر[4]:

إن العقْلُ في أموالنا لانضق به ذِراعاً وإن صبراً فَنعرفُ للصبر[5]

فـ(إن) اداة جزم، وفعل الشرط محذوف تقديره: إن يكن العقلُ.... وكذلك قوله: (وإن صبراً)، فـ(إن) اداة شرط أيضاً، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإن يكن صبراً، أو (وإن تصبر صبراً).

رفع الفعل بعد (مَنْ) و(ما) الشرطيتين

---

[1] ظ: شرح الرضي: 4/94-95.

[2] شرح الرضي: 4/ 95.

[3] معاني القرآن للفراء: 2/ 104.

[4] السابق: 105/2، ولم ينسب الى قائله، ظ: مغني اللبيب: 302/1.

[5] أراد بالعقل: الدية.

لادوات الشرط الصدارة في الجمل التي تدخل عليها، فلا يجوز أن يتقدم عليها شيء من جملة الشرط، ولا من جملة الجواب، فإذا تقدم شيء عليها أو وقعت معه ولاً لعامل أهمل الجزم بها، وهذا ما عناه الفراء بقوله: "ومثله من الجزاء الذي إذا وقع عليه خافض أو رافع أو ناصب ذهب عنه الجزم كقولك: اضربه من كان، ولا آتيك ما عشت. فمن وما في موضع جزاء، والفعل فيهما مرفوع في المعنى؛ لأن كان والفعل الذي قبله قد وقعا على (من) و(ما) فتغير عن الجزم ولم يخرج من تأويل الجزاء"[1].

واستشهد الفراء على ذلك بقول الحارث بن ظالم[2]:

فلستُ مقاتلاً أبداً قُريشا   مصيبا رغم ذلك من أصابا

فـ(من) هنا في محل نصب مفعول به لـ(مصيباً)، والفعل بعدها (أصابا) في موضع رفع وجعل الفراء من هذا أيضاً قوله تعالى: " **وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً** "(آل عمران/ 97)، إلا أنه أجاز في هذه الآية أن تكون (من) اداة جزم إذ استُأنفِ الكلام بها، فقال : (إن جعلت (من) مردودة على خفض(الناس) فهو من هذا، و(استطاع) في موضع رفع، وإن نويت الاستئناف بمن كانت جزاء، وكان الفعل بعدها جزما، واكتفيت بما جاء قبله من جوابه. وكذلك تقول في الكلام: أيهم يقم فاضرب، فإن قدمت الضرب فأوقعته على أي قلت اضرب أيهم يقوم"[3].

وكذلك الحال في (ما) الشرطية أيضاً، فاستشهد الفراء عليها بقول الطرماح بن حكيم الطائي[4]:

فإني لآتيكم تشكر ما مضى   من الأمر واستيجاب ما كان في غدِ

فـ(ما) في محِل جر مضاف اليه لـ(استيجاب)، فقال الفراء: "لأنه لايجوز لو لم يكن جزاء أن تقول: كان في غد؛ لأن (كان) إنما خُلقَتْ للماضي إلا في الجزاء فإنها تصلح للمستقبل. كأنه قال: استيجاب أي شيء كان في غدِ"[5].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 179/1.

(2) السابق: : 179/1.

(3) معاني القرآن للفراء: 180/1.

(4) السابق: 180/1، 244، وظ: لسان العرب (شكر) و(كهن) وتاج العروس (كنن).

(5) معاني القرآن للفراء: 180/1 و 244.

فدلالة (كان) مع الجزاء تكون للمستقبل، وكذلك تكون دلالة الفعـل المـضارع المجزوم بـ(لم)، والمسبوق بـ(إذا)، فإن (لم) تجعل زمن الفعل المضارع ماضياً، فإذا سبقت باحدى ادوات الشرط، اصبح معناه مستقبلاً، واستشهد الفراء علـى هـذا بقـول الكميت[1]:

ما ذاقَ بؤس معيشةٍ ونعيمها فيما مضى أَحد إذا لم يعشق

فالمعنى فيه: انه لم يذق أحد –فيما مضى من حياته- بؤس الحياة ونعيمها إذا لم يكن قد عشيق، وهذا المعنى ليس فقط في الماضي، وإنما يكون كـذلك فـي المـستقبل أيضاً، فمن لم يعشق في المستقبل لم يذق البؤس والنعيم ايضاً.

عدم اتفاق فعل الشرط وفعل الجواب في الصيغة وفي المعنى

إن ادوات الشرط الجازمة تُخاص الزمن في فعل الشرط، وفي فعل جوابه الـى المستقبل المحض، سواء أكان هذان الفعلان بصيغة المضارع أم بصيغة الماضي أم كان أحدهما مضارعاً والآخر ماضياً، وسواء أكان ذلك في الصيغة فقط دون المعنى ام فـي المعنى دون الصيغة ام في الصيغة والمعنى معاً.

فقد يكون فعل الشرط في صيغة الماضي، وجواب الشرط في صيغة المضارع، فمن هذا قول زهير بن ابي سلمى[2]:

ومن هاب أسباب المنايا يَنلْنَه ولو نالَ أسباب السماءِ بسلّم

ففعل الشرط (هاب) جاء بصيغة الماضي ولكنه في المعنى يدل على الاسـتقبال بسبب اداة الجزم.

وقد يجيء العكس، فيكون فعل الشرط مضارعاً، وجوابه ماضياً، وذلك كقـول قعنب بن أُم صاحب[3]:

إن يسمعوا سبة طاروا بها فَرحاً مني وما يسمعوا من صالح دفَنُوا

---

[1] معاني القرآن للفراء: 1/ 244.

[2] معاني القرآن للفراء: 6/2، وظ: لسان العرب (سبب) وتاج العروس (سبب).

[3] معاني القرآن للفراء:276/2، وظ: الصحاح للجواهري:1309/3 واللسان (هيع) ، وتاج العروس (هيع).

وقد يكونان مضارعين، من هذا قوله تعالى: " **إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً** "(الشعراء/4)، او يكونان ماضيين، فمنه قوله تعالى: " **تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ** "(الفرقان/10).

وقد فاضلَ الفراء بين هذين الاساليب في القول جميعاً، ففضل اتفاقهما معاً في الصيغة؛ فقال: "وأحسن الكلام أن تجعل جواب (يفعل) بمثلها؛ و (فعل) بمثلها؛ كقولك : (إن تَتْجر تَربح)، أحسن من أن تقول : (إن تَتْجر ربحتَ). وكذلك (إن تَجرت ربحتَ) أحسن من أن تقول: (إن تجرت تربح. وهما جائزان)[1]. وقال أيضاً: (وأكثر ما يأتي الجزاء أن يتفق هو وجوابه. فإن قلت: إن تفعل أفعل فهذا حسن. وإن قلت: إن فعلت أفعلْ كان مستجازاً. والكلام إن فعلتَ فعلتُ"[2].

أما الفعل المضارع المجزوم بـ(لم) فهو مضارع في الصيغة، ولكنه في المعنى يدل على المضي، وذلك بسبب اداة الجزم فهي التي قلبت زمنه من الدلالة على الحال والإستقبال ، الى معنى المضي المحض.

ولكن إذا سبق باحدى أدوات الشرط سواء أكانت جازمة ام غير جازمة –مع جزمه بـ(لم) – فإن معناه يتجرد الى المستقبل المحض.

وأشار الفراء الى أنه قد يكون معنى الفعل المضارع في هذه الحالة باقياً على دلالته على الزمن الماضي؛ فكأن أداة الشرط غير موجودة، والعلة في هذا هو وضوح المعنى ورسوخه في ذهن السامع بانه قد وقع في الماضي وليس المستقبل، واستشهد على هذا بقول زائد بن صعصعة الفقعس[3]:

إذا ما انتسبنا لم تَلِدني لئيمةٌ   ولم تجدِي من أن تُقِرى بها بدا

فالفعل (تلْدني) فعل مضارع مجزوم بـ(لم) التي قلبت زمنه للماضي، وحينما دخلت اداة الشرط (إذا) بقيت دلالته على الماضي أيضاً على الرغم من أن أداة الشرط

---

(1) معاني القرآن للفراء: 2/ 276.

(2) السابق : 6/2.

(3) معاني القرآن للفراء: 61/1، 178، وظ: تفسير الطبري: 1/ 328، ومغني اللبيب: 1/ 64، وحاشية الاسير على المغني: 25/1.

تجعل الزمن في فعل الشرط وجوابه مستقبلاً محضاً؛ وذلك لان معنى الفعل (تلدني) قد تحقق وانقضى في الماضي، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: " **فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ** "(البقرة/265) فالفعل (يصبها) بقي على دلالته على المضي لانه مجزوم بلـم ف(لـم) تؤثر اداة الشرط (إن) في زمنه، لأن ذلك امر قد مضى وتحقق.

وجعل أبو الحسن الأخفش هذا الشاهد نظير قوله تعالى: " **قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ** " (يوسف/77) فالسرقة وقعت عندهم في الماضي، فانتفاء الولادة أمر ماض، وقد جعل جزاء ، والجزاء لايكون الا في المستقبل، وقدر المعنى فيـه: إن ننتسب لاتجدني مولود لئيمة، ووافقه في هذا ابو علي الفارسي أيضاً[1]. وكل ذلك راجع الى ان المعنى قد فهمه السامع[2].

وعد ابن هشام هذا ، كقوله تعالى: " إِنْ كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ "(المائـدة/116) فالمعنى فيه. ان يتبين إني كنت قلته، فهذا في فعل الشرط وهو نظير فعل الجواب فـي بيت زائد بن صعصعة، ولكنه لم يجوز هذا إلا على التأويل[3].

ولنا في هذا وجة آخر يريحنا من تأويلات النحاة ومنعهم أو إجازتهم له، وهو أن يكون معنى فعل الجواب وزمنه متعلقين بفعل الشرط وزمنه مـع دخـول أداة الـشرط عليهما وهذا يقتضي أن يكون فعل الشرط هو الأسبق في تحقيق وقوعه وزمنه، ثم بعد ذلك يأتي تحقق وقوع فعل الجواب وزمنه، ففعل الجواب يكون تابعاً لفعـل الـشرط ، والمتبوع يسبق التابع، وعلى هذا يكون معنى (لم تلدني لئيمة) ، قد تحقق وقوعه وزمنه بعد تحقق الانتساب وزمنه، فمتى عرف ان أمه لست لئيمة؟ ولم يولد هـو مـن تلـك اللئيمة؟ عرف هذا بعدما تحقق معنى الفعل (انتسبنا) فهم قد أخـذوا بالتفـاخر بالنـسب وذكر الأمهات والأباء والأجداد، ثم بعد ذلك توصلا الى هذه النتيجة، والذي يؤكد هـذا المعنى، أنه لا أحد يعرف معرفةً حقيقية كاملة، من هو أب فلان أو أُم فـلان أو نـسب

---

(1) ظ: زاد المسير: 2/ 276.

(2) ظ: تفسير الطبري: 328/1.

(3) ظ: شرح شذور الذهب: 44، ومغني اللبيب: 64/1.

فلان وعشيرته؟ إلا بعد أن يفصح المرء عن ذكر آبائه واجداده وأمه ولمـن ينتـسب، فيعرف نسبه ، ويعلم بعد هذا انه من نسب شريف أو غيره.

وهذا ينطبق على جميع الآيات الكريمات التي تقدم ذكرهن، فمعنى (فقد علمتـه) في الاية الكريمة، يكون متعلقاً وتابعاً لمعنى فعل الشرط وزمنه وهو (ان كنت قلتـه)، فإن ثَبتَ انه قال ذلك، فإن الله عز وجل يكون قد علم ذلك منه دون أن يسأله عنه أقلتـه ام لا؟ وهذا لا يتعلق بالماضي، بل ينطبق على جميع الازمنة في الماضـي والحاضـر والمستقبل، فمتى تكلم احد أو قال قولاً؟ علم الله ذلك منه؛ لانه محال أن يقول الانـسان قولاً ما ولا يعلمه الله في وقت القول، إلا ان يعلن الانسان عنه؛ فهذا شرك بالله تعـالى أبعدنا الله عنه، ولذلك جاء فعل الجواب متحققاً ومؤكداً، فسبق بـ(قد) التي تفيد تأكيـد تحقق معنى الفعل وهذا الامر ينطبق على جميع الآيات الكريمة السابقات أيضاً.

ترك جواب الشرط لدلالة غيره عليه

قد يحذف جواب الشرط؛ وذلك لدلالة المقام أو السياق عليه، كما يحذف جـواب الاستفهام والأمر وغيرهما، فمما حذف فيه جواب الاستفهام قوله تعـالى: " **أَفَمَنْ كَانَ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ** "(هود/17) ، فقال الفراء : "ولم يـأت لقولـه : (أفمن كان...) جواب بين"[1]. وقد تترك العرب جزءاً من جواب الاستفهام لمعرفته، من هذا قول ابي ذؤيب الهذلي[2]:

عصيت إليها القلب إني لأمرها   سميع فما أدري أرشد طلابها؟

فقد ترك الشاعر بعض جواب الاستفهام في قوله: (فما أدري أرشُد طلابها...؟) فلم يذكر الجواب كاملاً لانه معروف لدى السامع، وكأنه قال: أرشد... ام غي؟.

ومن هذا أيضاً قول الشاعر[1]:

أراك فلا أدري أهم هممته   وذو الهم قِدماً خاشع متضائلُ

---

(1) معاني القرآن للفراء: 6/2.

(2) السابق: 1/ 230، ظ: ديوان الهندليين: 72/1، وفيه (عصاني اليها القلب).

(1) معاني القرآن للفراء: 231/1، ولم ينسب الى قائله.

فقد ترك بعض جواب الاستفهام أيضاً في قوله (أهم همته..؟) ، ولـم يكمـل، فيقول: أم لا، والعلةُ في هذا كله هو وضوح الكلام ومعرفة المعنى، بدليل قول الشاعر وقد ذكر الجواب كاملاً في قوله[2]:

وما أدري إذا يممت وجهاً   أُريد الخير أيهما يليني

أ ألخير الذي أنا أبتغيـه   ام الشر الذي لا يأتليني

فهذا كله في ترك جواب الاستفهام لدلالة السياق عليه، اما ترك جواب الشرط ، فمنه قوله تعالى: " **وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ** " (الرعد/ 31)، فقد تُرك جـواب الشرط (لو أن قرآناً...) فـ(لم يأتِ بعده جواب للو فإن شئتَ جعلت جوابها متقدماً: وهم يكفرون ولو أننزلنا عليهم الذي سألوا. وإن شئت كان جوابه متروكاً لأن أمره معلـوم: والعرب تحذف جواب شيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز"[3].

ومن هذا أيضاً قولـه تعـالى: " **قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَئِنْ ذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ** " (يس/ 19) ففي هذه الاية شرط قد حذف جوابه ، فقال العكبري: "وجوابـه محذوف ، أي إن ذكرتم كفرتم ، ونحوه"[4]، أو يكون جوابه مضمراً وتقديره: تطيرتم[5].

وأرجع بعض الباحثين ترك جواب الشرط في هذه الاية الكريمة وغيرها، الـى معانٍ بلاغية أخرى غير الايجاز، ففي هذه الاية يكون حذف الجواب فيها دلـيلاً علـى معنى التبكيت أو التوبيخ او نحو هذا حسبما يقتضيه سياق الكلام، فلا معنى للتكاف في تقدير جواب آخر لهذا وامثاله[1].

وما رآه الفراء في هذا موافق لمذهب الخليل وسيبويه كـذلك، فقـال سـيبويه: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: " **حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا** " (الزمر /73)

---

(2) السابق: 1/ 231، وهو للمثقب العبدي، ظ: خزانة الأدب: 4/ 429، وشرح المفضليات: 574.

(3) معاني القرآن للفراء: 2/ 63، 230/1.

(4) التتبيان في إعراب القرآ،: 217/1.

(5) ظ: مدارك التنزيل وحقائق التأويل للنسفي: 136/3.

(1) ظ: بحث (مسائل من اسلوب الشرط في القرآن الكريم)، لعبد الوهاب محمود الكحلة، مجلة التربية والعلم ، جامعة الموصل، العدد الخامس، 1987م: 20.

اين جوابها؟، وعن قوله جل وعلا: " **وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ**" (البقرة/ 165)، " **وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ** " (الانعام /27) فقال: إن العرب قد تترك فـي مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام"[2].

ثم استشهد الفراء على ترك جواب الشرط، بقول امرئ القيس[3]:

وأقسم لو شيء أتانا رسولُه سواك ولكن لم نجد لك مدفعا

فقد ترك الشاعر جواب (لو)؛ وذلك لأنه معلوم لدى المخاطب وطلباً للإختصار والإيجاز[4]، فالمعنى فيه: لو أتانا رسولٌ سواك لدفعناه[5].

وكذلك قد يترك جواب الأمر إذا أُنزل منزلة الشرط في المعنى، أي أن يكـون معناه معنى الشرط، ولكنه بصيغة الأمر، واستشهد الفراء على هذا بقوله تعالى:" **أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا**"(التوبـة/53)، وكـذلك قولـه تعـالى:" **اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لاَ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ**"(التوبة/80)، فقال الفراء: "وهو أمر في اللفظ وليس بأمر في المعنى؛ لأنه أخبرهم أنه لن يتقبل منهم. وهو في الكلام بمنزلة إن في الجزاء، كأنك قلت: إن أنفقت طوعاً أو كرهاً فليس بمقبول منك. ومثله (استغفر لهم أو لاتستغفر لهم) ليس بأمر، إنما هو على تأويل الجزاء"[1].

ومن هذا عنده قول جميل بن معمر[2]، أيضاً:

أسيئي بنا أو أحسني لا ملومةٌ لدينا ولا مقلِيةٌ إن تقلّـتِ

---

(2) كتاب سيبويه: 103/3.

(3) معاني القرآن للفراء: 7/2، 63، ديوانه: 24، وفيه (وجدك لوشيء أتانا...) ، وظ: خزانة الأدب: 1:84.

(4) ظ: تأويل مشكل القرآن لإبن قتيبة: 136.

(5) ظ: شرح المفصل : 7/9.

(1) معاني القرآن للفراء: 441/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 441/1، ونسبه محقق الكتاب، لجميل بن معمر، ونُسب أيـضاً لكثيـر عـزة فـي الاغاني: 9/ 38، وأمالي القالي: 189/2، ولسان العرب (سوأ) وتاج العروس (سوأ) ، وتهذيب اللغـة: 2/ 318، وهو في ديوان كثير عزة: 101.

فقد ترك الشاعر جواب الأمر في قوله (أسيئي أو أحسني) لوضوحه ومعرفتـه لدى المخاطب، فمعناه: أن أسِئتِ بنا أو أحسنت فإنـك ليـست ملومـة ولا مقليـة أي لانهجرك او نبتعد عنك على الرغم من اساءتك لنا.

جزم الفعل على معنى الشرط مع الاستفهام والفاء

لقد أجاز الفراء جزم الفعل المضارع جواباً للإستفهام أو الأمر أو النهي المتقدم عليه، مع اقترانه بالفاء؛ وذلك حملاً له على معنى الشرط والجواب، كما أجاز فيه أيضاً النصب جواباً للطلب، واستشهد على هذا بقول الشاعر[3]:

ألم تسأل فتخَبرك الديـار عن الحي المضلل حيث سارا

فقد أجاز فيه نصب الفعل (فتخبرك) والجزم أيضاً، فالنصب على معنى ان يكون جواباً للطلب المتقدم عليه وهو الاستفهام، ويجزم على معنى الشرط، والتقدير: إن تسألْ الدار تخبرك، وهذا تفسير قوله: "والجزم في هذا البيت جائز"[4].

ومن الجزم على جواب النهي قول امرئ القيس[5]:

فقُلْتُ له صوب ولا تجهدنَه فيذرك من أخرى القطاة فتزلق[1]

وظاهر كلامه نفهم منه أنه يجوز فيه النصب على معنى جواب الأمر وهو قوله (صوب) . أو يكون جواباً للنهي، وهو قوله (ولا تجهدنه).

ويجوز الجزم فيه أيضاً ، وعليه جاءت الرواية على معنى جواب الشرط الـذي يتضمنه النهي، فيكون المعنى: إن أجهدته يذرك، ولذلك جاء مجزوماً، فحذفت منه الياء؛ لانه فعل مضارع معتل الآخر بـ(الياء)، فهو من (أذريت)، بمعنى القيت، نحو: أذريت

---

[3] معاني القرآن للفراء: 229/2، ولم ينسب الى قائله.

[4] السابق: 229/2.

[5] السابق: 2/ 229، 26/1، 146/2،ديوانه:107 وفيه (فَيُذْلق) مكان (فيذرك) بمعنى واحد هو الالقـاء مـن على ظهره.

[1] صوب الفرس: أرسله في الجري، جهد دابته: بلغ جهدها وعمل عليها في السير فـوق طاقتهـا، القطـاة: العجز او ما بين الركبتين، زلت: زل وسقط.

الرجل عن الدابة ، أي القيته عنها، وكذلك أذريت الرجل عن البعير بمعنى القيتَه عنه أيضاً[2]، فإمرؤ القيس في هذا البيت يخاطب غلامه وقد ركب الفرس، فيقول له: لاتجهدنّه في السير لأنك إن أجهدته يقلبك من على ظهره فيصرعك.

الجزم بـ(إذا)

ذهب النحاة الى أن (إذا) لا يجزم الفعل بها؛ لأنها تُفيد وقتاً معلوماً على خلاف أدوات الشرط الجازمة فإنها مبهمة، فقال سيبويه: "وسألته عن إذا، ما منعهم أن يجاوزا بها؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذ، إذا قلتَ: أتذكر إذ تقول، فإذا تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويبين هذا أن إذا تجيء وقتاً معلوماً؛ ألا ترى إنك لو قلت: أتيك إذا احمر المسر كان حسناً، ولو قلت: آتيك إن احمر البسر، كان قبيحاً فإن أبداً مبهمة، وكذلك حروف الجزاء، وإذا تُوصل بالفعل، فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه أتيك فيه"[3].

وهذا ما أوضحه الفراء أيضاً، بقوله: "وأكثر الكلام فيها الرفع؛ لأنها تكون في مذهب الصفة، ألا ترى أنك تقول : الرطب إذا اشتد الحر، تريد في ذلك الوقت، فلما كانت في موضع صفة كانت صلة للفعل الذي يكون قبلها، أو بعد الذي يليها، كذلك قال الشاعر:

وإذا تكون شديدةٌ أُدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب"[1].

فـ(إذا) هنا تدل على وقت معلوم، هو وقت نزول الشديدة، والمصيبة و كذلك وقت احضار الطعام.

وكذلك الامر عند المبرد، فقال: "وإنما منع (إذ) من أن يجازى بها، لأنها مؤقتة وحروف الجزاء مبهمة، ألا ترى أنك إذا قلت: إن تأتني آتك، فأنت لاتدري أيقع منه إتيان أم لا؟ وكذلك من أتاني أتيته، إنما معناه: إن يأتني واحد من الناس آته. فإذا قلت: إذا اتيتني وجب أن يكون الإتيان معلوماً؛ ألا ترى الى قول الله عز وجل: " **إِذَا السَّمَاءُ**

---

[2] ظ: معاني القرآن للفراء: 2/ 146.

[3] كتاب سيبويه : 60/3، ظ: شرح المفصل: 97/4.

[1] معاني القرآن للفراء: 158/3.

انفطَرَتْ " (الانفطار/1) و" **إذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ** " (التكـوير/1)، و" **إذَا السَّمَاءُ انـشَقَّتْ** "(الانشقاق/1)[2].

وقد وردت في كلام العرب شواهد شعريةٌ عديدة، جزم الفعل بهـا بـ ـ(إذا)[3] فعدها الفراء لغةً لبعض العرب، فقال: "ومن العرب مِن يجزم بـ ـ(إذا)، فيقول: إذا تقـم أقم"[4]. واستشهد على هذا بقول الشاعر[5]:

وإذا أُطاوعُ أمرَ سادتِنا لا يَثْنِنا جبن ولا بخْلُ

ومن الجزم بـ ـ(إذا) أيضاً، قول عبد قيس بن خفاف[6]:

واستغْنِ ما أغناك ربك بالغنى وإذا تُصبك خصاصةٌ فتجمل

وجعل سيبويه هذا اضطراراً في الشعر فقط وفي الكلام خطأ[7]، ووافقه في هذا المبرد[8] والجرجاني[9] وابن عصفور[10] وابن هشام[11].

وجعل أبو جعفر النحاس اجازة النحاة هذه –وهي مختصة بالـضرورة فقـط- اجازةً مطلقة، والغريب في هذا أنه نسبها لجميع النحاة، فقال: "وأجاز النحويون جميعـاً الجزم بإذا وأن تجعل بمنزلة حروف المجازاة؛ لأنها لاتقع إلا على فعل وهي تحتاج الى جواب وهكذا حروف المجازاة"[1]. إلا أن ماذهب اليه يمكن أخذه بنظر الاعتبار؛ لأن ما ذكره متحقق فيها كما هو متحقق في ادوات الشرط الجازمة الأخرى.

---

(2) المقتضب: 2/55-56، ظ: الأمالي الشجرية: 1/322.

(3) ظ: كتاب سيبويه: 3/61-62، المقتضب: 2/56-57، معاني القرآن واعرابـه: 4/232-243، تحـصيل عين الذهب: 404، وخزانة الأدب: 7/27.

(4) معاني القرآن للفراء: 3/ 158.

(5) السابق: 3/158، ولم ينسب الى قائله.

(6) معاني القرآن للفراء: 3/158، وظ: المفضليات: 2/185، والأصمعيات: 269، ونسب لحارثة بـن بـدر الغداني في امالي المرتضى: 1/383.

(7) ظ: كتاب سيبويه: 3/62.

(8) ظ: المقتضب: 2/56.

(9) ظ: المقتصد: 2/117.

(10) ظ: ضرائر الشعر: 297.

(11) ظ: مغني اللبيب: 1/185.

(1) اعراب القرآن: 4/ 424.

وعلل النحاة المتأخرون، الجزم بـ(إذا) ؛ لأن (إذا) شبهت بمتى[2]، ووافق الدكتور رشيد العبيدي ما ذهب اليه النحاس في جواز الجزم بـ(إذا) فقال: "والأصح عندي: أنها جزمتْ لحصول معنى الإشتراط المقطوع المجزوم به"[3].

وأرجع بعض الباحثين الجزم بـ(إذا) لداع بلاغي، فقال: "ويبدو أن الجزم بـإذا يصح لسبب بلاغي هو تنزيل الأمر المتأكد من حصوله منزلة الأمر المشكوك في حصوله، والشواهد تشهد بذلك"[4].

وبعد هذا فالذي أراه، هو جواز الجزم بـ(إذا) كسائر أدوات الشرط الجازمة الأخرى؛ لأنها لا تنقص عنهن شيئاً فجميع الشروط التي تتطلبها تلك الادوات محققة فيها من طلب الفعل ومعنى الشرط وحاجتها الى الجواب، وكذلك الزمن فيها على خلاف ما قره النحاة معها، فهي وان دلّت على وقت معلوم، إلا أن هذا الوقت في الشرط يقتصر على المستقبل فقط وكذلك الحال مع الادوات الاخرى، فضلاً عن الغرض البلاغي الذي قد يراد منها، وما يرجح هذا أنها وردت عاملة الجزم في بعض لغات العرب كما ذكر الفراء بدليل الشواهد الكثيرة التي تثبت ذلك.

حذف الفاء من جواب الشرط

يوجب النحاة إقتران جواب الشرط بالفاء، ضمن شروط ذكروها[5]، بقصد الربط بين الشرط وجزائه. وقد اجاز الفراء –في غير الضرورة- حذف هذه الفاء من جواب الشرط إذا كان جملة اسمية أو متصدرة باسم، وذلك لأن معنى الربط والجواب ظاهر في جملة الجواب سواء ذكرت الفاء ام لم تُذكر، فهي في هذه الحال كحالها لو جاءت في فعل الجواب المجزوم فإن جاءت معه أو لم تجيء، ففعل الجواب مجزوم والمعنى ظاهر فيه على أنه جواب للشرط المتقدم عليه.

فقال الفراء: "والجزاء لابد له أن يجاب بجزم مثله أو بالفاء، فإن كان مابعد الفاء حرفاً من حروف الإستئناف وكان يرفع أو ينصب أو يجزم صلح فيه إضمار الفاء. وإن

---

(2) ظ: ضرائر الشعر: 297، وتسهيل الفوائد: 37.

(3) مجلة الاستاذ: ع5، 1990، ص226 (دلالة الكسرة في العربية، د. رشيد العبيدي).

(4) الشاهد الشعري الشاذ: 206.

(5) ظ: الجنى الداني في حروف المعاني: 125، وشرح ابن الناظم: 701، وشرح التصريح: 2/ 249، ومعاني النحو: 4/ 482-483، بحث (مسائل من اسلوب الشرط في القرآن الكريم) للدكتور عبد الوهاب محمود، مجلة التربية والعلوم / جامعة الموصل، ع5، 1987: ص17.

كان فعلاً أوله الياء أو التاء أو كان على جهة (فَعلَ) أو 0فَعلوا) لم يصلح فيه إضـمار الفاء؛ لأنه يجزم إذا لم تكن الفاء، ويرفع إذا أدخلت الفاء. وصلح فيما قد جزم قبـلُ أن تكون الفاء لأنّها إن دخلت أو لم تدخل فما بعدها جزم، كقولك للرجل: إن شئت فقم؛ ألا ترى أن (قم) مجزومة ولو لم يكن فيها الفاء؛ لأنك إذا قلـت إن شـئت قـم جزمتهـا بالامر"[1]. واستشهد على هذا بقول عبد الرحمن بن حسان[2]:

من يفعل الحسناتِ اللهُ يشكرها والشر بالشر عند اللهِ مِثلان

فقال الفراء: "ألا ترى أن قولك: (الله يشكرها) مرفوع كانت فيه الفاء أو لم تكن فلذاك صلح ضميرها"[3]. أي إضمارها، وما ذهب اليه الفراء فيه تيسر حـسن جـدير بالقبول والاخذ به.

أما النحاة الآخرون فقد أختلفت مذاهبهم في هذا الشأن، فبعضهم أجاز حذف الفاء في مثل هذا الموضع، وبعضهم منعه، فقال سيبويه: "وسألته عن قوله: إن تـأتني أنـا كريم، فقال لايكون هذا إلا أن يضطر شاعر، من قبل أن أنا كريم يكون كلاماً مبتـدأ، والفاء وإذا لايكونان إلاّ معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يـشبه الفاء، وقد قاله الشاعر مضطراً، يشبهه بما يتكلم به مـن الفعـل"[4]. فمـذهب الخليـل وسيبويه إجازة ذلك في الضرورة الشعرية فقط.

وتابع الخليلَ وسيبويه فيما ذهبا اليه ، ابـن جنـي[1]، والزمخـشري[2]، وابـن يعيش[3]، وابن الناظم[4]، وابن هشام[5].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 1/ 475-476.

(2) السابق: 1/ 476 ، ونُسب لكعب بن مالك وهو في ديوانه: 288، وقافيته (سيان)، وهو موجود كذلك فـي شعر عبد الرحمن بن حسان: 61، ونُسِب أيضاً لحسان بن ثابت وليس في ديوانه.

(3) معاني القرآن للفراء: 1/ 476.

(4) كتاب سيبويه: 3/ 64.

(1) ظ: المحتسب: 193/1.

(2) ظ: المفصل: 321.

(3) ظ: شرح المفصل: 12/9.

(4) ظ: شرح ابن الناظم: 701.

(5) ظ: أوضح المسالك: 193/3، ومغني اللبيب: 122/1.

وذهب الأخفش الى جوازه إختياراً في الشعر والنثر ، وفـي غيـر الـضرورة أيضاً[6] ، واستشهد عليه بقوله تعالى: " **كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ**" (البقرة/ 180)، أي : فالوصية للوالدين[7].

ورد ابن هشام هذا، فجعل (الوصية) نائب فاعل لـ(كُتِـب)، وجـواب الـشرط محذوف، وتقديره: فليوص[8].

وكذلك فقد استدل الأخفش على جواز حذف الفاء في سِعةَ الكلام، بقراءة أهـل المدينة والشام[9]، لقوله تعالى: " **وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ** " (الشورى/ 30)[10]، وعدها قراءةً مشهورةً معروفة[11].

وتابعه ابن مالك فيما ذهب اليه، أيضاً، واستشهد بشواهد شعرية أخرى حـذفت فيها الفاء من جواب الشرط وهو جملةٌ اسمية يتصدرها المبتدأ، إلاّ أنه ذكر أنه لم يجـد الحذف مع بقاء المبتدأ إلا في ضرورة الشعر فقط[12].

ومنَع المبرد حذف الفاء من جواب الشرط في الشعر والنثر مطلقاً، ورد روايـة حذف الفاء في الشاهد الشعري السابق، فزعم أنها مـن صـنْع النحـاة، وأن الروايـة الصحيحة فيه هي: من يفعل الخير فالرحمن يشكره[13].

وذكر ابن الحاجب فيه وجهاً آخر نسبه لبعض النحاة، وهو حمله علـى التقـديم والتأخير، وتقديره: الله يشكرها من يفعل الحسنات، إلاّ أنه رد هذا التفسير ايضاً[1] وكان المبرد قد رده من قبل بقوله: "فلا اختلاف بين النحويين في أنه على إرادة الفـاء؛ لأن التقديم فيه لايصلح"[2].

---

[6] ظ: التبيان في إعراب القرآن: 146/1، والمقاصد النحوية: 4/ 433.

[7] ظ: التبيان في إعراب القرآن: 146/1.

[8] ظ: مغني اللبيب: 98/1.

[9] ظ: الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها: 251/2.

[10] في القرآن الكريم باثبات الفاء (لـ فبما كسبت).

[11] ظ: إعراب القرآن : 265/2، والقراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي: 202.

[12] ظ: شواهد التوضيح: 182.

[13] ظ: النوادر في اللغة: 31، واعراب القرآن: 2/ 264، و خزانة الأدب: 9/ 49.

[1] ظ:: أمالي ابن الحاجب: 2/ 867.

[2] المقتضب: 2/ 73.

وقد خرج ابن جني قراءة طلحة بن سـليمان[3]: " **أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُمْ الْمَوْتُ**" (النساء/ 78)، على حذف الفاء من الجواب كذلك؛ ولذلك جاءت القراءة بضم الكـافين من قوله (يدركُكُم)، فكأنه قال: فيدرككم الموت[4]. ويمكن ان يكون التقـدير: فـالموتُ يدرككم ، على التقديم والتأخير في جملة الجواب.

وكذلك فقد تعددت مذاهب النحاة المحدثين في هذا أيضاً، فاشترط الدكتور فاضل السامرائي لحذف الفاء من جواب الشرط المستحق لها أن لايـؤثر فـي فهـم المعنـى ووضوحه فلم يجز حذفها إذا ارتبط وجودها فيه، فقال: "لو قلت: "إن تصبهم سيئةٌ فبمـا قدمت ايديهم" كان الجزاء (فما قدمت ايديهم)، وكان المعنى أنه إذا أصابتهم سيئةٌ فإنـه بسبب ما أكتسبته أيديهم، ولو حذفنا الفاء لم يتم المعنى"[5]إلاّ أنه الى عدم الحذف أميـل منه الى حذفها؛ بحجة أن الحذف يؤدي الى غموض المعنى والتباسه، فقال: "وليست هذه مهمة الفاء فقط، بل قد تفيدنا في تعيين الجزاء وإيضاح المعنى، وإن حذفها قد يؤدي الى الإلباس والى عدم اكتمال المعنى في تعبيرات عديدة"[6]. ولم ادر لماذا خفي المعنى على الاستاذ السامرائي في هذا الآية الكريمة او غيرها؟ بحذف هذه الفاء، والعـرب ربمـا حذفت جملاً كاملة ولم يلتبس المعنى، بلّ إن الذي يسوغ حذف الفاء، هو أنهـا مـرادةٌ ومعناها مقصود في الكلام وإن حذفت منه؛ ولذلك اجاز حذفها محمد النعساني بقولـه: "والجواز اقرب الى الصواب وشواهده في العربية كثيرة"[1].

وكذلك فقد أجاز الدكتور عفيف دمشقية الحذف ايضاً ، بل ذهب الى أبعـد مـن هذا، فزعم أن اشتراط الفاء في جواب الشرط هو من زعم النحـاة؛ لأن (اللغـة تُبـيح للمتكلم في حال وقوع جملة جواب الشرط جملةً اسمية –مـصدرةً بـ ـ(أن) أو غيـر

---

[3] قرأ بها طلحة بن سليمان ، ظ: المحتسب: 1/ 283، والبحـر المحـيط: 3/ 299، وحاشـية الخـضري: 123/2.

[4] ظ: المحتسب: 193/1.

[5] معاني النحو: 4/ 483.

[6] السابق: 4/ 483.

[1] المفضل في شرح ابيات المفصل: 322.

مصدرة – أن يكون بالخيار أن يقرنها أو لايقرنها بـ(الفاء)""[2]. وجعل الدكتور هـادي نهر حذف الفاء من جواب الشرط مختصاً بالضرورة فقط[3].

وجعل الباحث قاسم كتاب عطا الله حذفَ الفاء من جواب الشرط، شـاذاً، (لقلـة شواهده من جهة، وضياع المعنى من جهة أخرى)[4].

وأراه قد جانب الصواب في هذا؛ وذلك لأن قلة الشواهد لاتجعل الاستعمال شاذاً، ثم أن جميع النحاة ، قدماء ومحدثين لم يصفوا هذا الاستعمال بالـشذوذ وإنمـا وصـفه بعضهم بالضرورة، والضرورة لاتعني الشذوذ، والمعنى لايضيع عند حذف الفاء مـن جميع الشواهد والامثلة بل قد يلتبس في بعضٍ منها وليس جميعها، وقد وردت شـواهد عديدة على حذفها من القرآن الكريم والقراءات القرآنية –كما مـر- وكـذلك الـشواهد الشعرية ولاسيما حذفها مع المبتدأ[5].

وبعد هذا كله أرى أن ما ذهب اليه الفراء في جواز حذف الفـاء مـن جـواب الشرط أقرب الى الصواب؛ وذلك إذا كانت مرادة ومعناها مقصود واستوى فيه حـذف الفاء وذكرها على حدٍ سواء؛ لانه لايؤدي الى التباس المعنى مطلقاً، فقولنا "مـن يفعـل الحسنات فالله يشكرها أو الله يشكرها) في المعنى سواء، فكثيراً ما تحذف وتقدر مضمرة في الجمل الاسمية، ومن هذا أيضاً قول سوار بن المضرب السعدي التميمي[6]:

فإن كان لايرضيك حتى تردني إلى قَطَرى لا أخالك راضيا

فجاء بجواب الشرط جملية اسمية، منفية، على الرغم من أنه أسقط منها الفـاء التي تربط الجواب بالشرط وهي مرادة في المعنى، والتقدير: (فلا أخالك راضيا).

جزم الفعل المضارع بـ(لام) الطلب المحذوفة

---

(2) خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: 79، وظ: 30-31، ومنه أيضاً.

(3) ظ: التراكيب اللغوية في العربية للدكتور هادي نهر: 187.

(4) الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو: 200.

(5) ظ: السابق: 198-202.

(6) معاني القرآن للفراء: 232/1.

أجاز الفراء أن يجزم الفعل المضارع بـ(لام) الأمر المحذوفة، واستشهد على هذا بقول الشاعر[1]:

فلا تستطلْ منّي بقائي ومدتي ولكن يكن للخير فيك نصيب

فجزم الفعل (يكن) بـ(لام) الأمر المحذوفة، والتقدير (ليكن للخير فيك نصيب)، قال فيه الفراء: "هذا مجزوم بنية الأمر؛ لأن أول الكلام نهي، وقوله (ولكن نَسق وليست بجواب، فأراد : ولكن ليكن للخير فيك نصيب"[2].

وقد تفرق النحاة على مذاهب شتى في عمل (لام) الامر وهي محذوفة، فذهب سيبويه الى جوازه، فقال: "واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا أعملوها مضمرة"[3]، فقصر ذلك على الشعر فقط، وقال في موضع آخر. "والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء ، فليس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار، وقد أضمر الشاعر، شبهه بإضمارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم"[4]. والى هذا ذهب أبو بكر بن السراج[5]، والأعلم الشنتمري[6]، وابن يعيش[7]، أيضاً، وأجاز الكسائي هذا في الاختيار بعد الأمر، وجعل منه قوله تعالى: " **قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ**"[8] (ابراهيم/ 31).

ومنع المبرد الجزم ب(لام) الامر مع حذفها في الشعر والنثر، فقال : "فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لاتَضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء"[1].

---

(1) معاني القرآن للفراء: 159/1، ولم ينسب لقائله، ظ: خزانة الأدب: 117/2.

(2) معاني القرآن للفراء: 160/1.

(3) كتاب سيبويه: 8/3.

(4) كتاب سيبويه: 9/3.

(5) ظ: الاصول: 163/2.

(6) ظ: تحصيل عين الذهب: 383.

(7) ظ: شرح المفصل: 7/ 34.

(8) ظ: همع الهوامع: 55/2 ومغني اللبيب: 225/1.

(1) المقتضب: 133/2 ، وظ: المقاصد النحوية: 4/ 418-419.

وأجاز ابن مالك هذا (في الاختيار بعد قول ولو كان غير أمر نحو قلـت لزيـد يضرب عمراً أي ليضرب، ولا يجوز في غيره إلا ضرورة"[2].

واضطرب الزمخشري في هذا بين المنع والجواز ، فأجـازه فـي الكـشاف[3] وحمله على الضرورة الشعرية في المفصل[4]، وكذلك ابن عصفور، فجوزه في الكـلام تارة، وخصه بضرورة الشعر تارة اخرى[5]. وتأول أبو علي الفارسي قوله تعالى: " قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ" ، فذهب الى ان الفعل (يقيموا) هو فعل مضارع بلفظ الخبر، ولكنّه يفيد معنى الأمر، لذلك بني على حذف النون كما يبنى فعـل الأمـر، لأن المراد أقيموا[6]..

وعلى الرغم من أن التكلف ظاهر في رأي الفارسي هذا، إلاّ أن الدكتور قـيس الأوسي تبناه، فجعله الحل الأمثل لهذه المسألة ، فقال: "وأرى أن رأي أبي علي الـذي نقله أبو حيان، والذي لم يرتضه ابن هشام[7] هو المفتاح لهذه القضية نـستطيع بـه أن نفسر كل هذه الشواهد التي جاء فيها المضارع مبنياً أو ساكن الحركة ونتخلص بـذلك من تقديرات النحويين وتأويلاتهم وخلافاتهم فيها، فنقول: إن السكون أو البناء قد التُـزم في هذه الأفعال المضارعة لأنها مستعملة بمعنى الأمر، وهو قد اُلتزم فيها كما التُزم في صيغة الأمر (افعلْ) و(لتفعلْ) ؛ لأنها تلتقي جميعاً في الدلالة على الطلب"[8].

ولا أرى في هذا حلاً يسيراً يمكن ان نرتضيه ، فما الدافع من أن يكـون هـذا الفعل مضارعاً (يقيموا) في الصيغة ، ولم يكن امراً (أقيموا)؟ فهل هذا يعجـز؟! وهـل دلالة (يقيموا) هي نفسها دلالة (أقيموا)؟

---

(2) همع الهوامع: 56/2 ومغني اللبيب: 225/1.

(3) ظ: الكشاف: 100/4.

(4) ظ: المفصل: 327.

(5) ظ: المقاصد النحوية: 4/ 419.

(6) ظ: البحر المحيط: 5/ 426.

(7) ظ: مغني اللبيب: 227/1.

(8) أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 152.

ويرى الاستاذ عباس حسن أن حذف (لام) الأمر، كثير مطرد بعد فعل الأمـر، ويكون حذفها قليلاً ولكنه جائز في الضرورة وغيرها، بعد مشتقات القول الأخرى التي ليست فعل أمر، وقد يكون حذفها لضرورة الشعر؛ وذلك عندما لا تكون مسبوقة بشيء من القول ومادته كقول الشاعر: فلا تستطيل مني بقائي...[1].

ورجح الفراء أن يكون المضارع مجزوماً على اضمار (لام) الامر، على الرغم من تضمن الكلام معنى الشرط، وما يوجبه من جـزم الجـواب إذا كـان مـضارعاً، واستشهد على هذا بقول الشاعر[2]:

من كان لا يزعم إني شاعر   فَيدن مني تنهه المزاجر

فقال الفراء: "فجعل الفاء جواباً للجزاء، وضمن (فيدن) لاماً يجـزم بهـا[3]، أي فليدن مني، ورد ذلك على الفراء "بحجة أن بقاء اللام لايتعارض مع الوزن فلو كـان، جزم المضارع بها لظهرت في الفعل[4].

ومن هذا أيضاً 0عند الفراء- قول الشاعر[5]:

فقلتُ ادعى وأَدع فإن أَنْدى   لصوت أن ينَادِى داعيان[6]

فجزم الفعل (وأدع) بـ(لام) الامر المحذوفة، على الرغم من تـضمن الكـلام معنى الشرط، لأنه أراد: (ولأدع. وفي قوله (وأَدع) طرف من الجزاء وإن كان أمراً قد نُسق أوله على آخره"[7]؛ لأن العطف فيه يكون على معنى الامر، لأن المـتكلم لايـأمر نفسه إلا مجازاً[1]، فمعنى الشرط واضح فيها، وتقديره: إن دعوتِ دعوت[2]، فهو كقوله

---

(1) ظ: النحو الوافي: 4/ 407-408.

(2) معاني القرآن للفراء: 160/1، ولم ينسب الى قائله، وظ: معجم شواهد العربية: 2/ 477.

(3) معاني القرآن للفراء: 160/1.

(4) ظ: التنبيه على حدوث التصحيف: 87، والخصائص: 303/3.

(5) معاني القرآن للفراء: 160/1، 314/2، ونُسب للحطيئة وقيل لربيعه بن بشم وقيل له لـدثار بـن شـيبان النمري، وقيل للأعشى، ظ: شرح شواهد المغني: 2/ 827.

(6) أندى صوتاً: أي أبعدو وأرفع صوتاً.

(7) معاني القرآن للفراء: 160/1.

(1) ظ: النحو الوافي: 4/ 407.

(2) ظ: معاني القرآن للفراء: 314/2.

تعالى: " **اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ** " (العنكبوت/ 12) والمعنى: إن اتبعتمونا نحملْ خطاياكم[3].

وقد روي هذا الشاهد بالنصب في (أدعو) بأن مضمرة بعد واو المعية في جواب الأمر[4].

وخلاصة الأمر في هذا، هو أننا لو أجزنا جزم الفعل المضارع بـ(لام) الطلب مع اضمارها، لأرحنا أنفسنا من عناء التأويلات والتقديرات التي لامسوغ لها سوى التأويل المحض، الذي قد يفسد المعنى في بعض الاحيان؛ لان الجزم على الاضمار أيسر منه ولاسيما ان باب الاضمار واسع في العربية، فكما نصب الفعل بأن مضمرة بعد الفاء والواو المسبوقتين بطلب، يجزم الفعل المضارع أيضاً ب(لام) مضمرة بعد الطلب والشرط، فهذا أيسر بكثير من الإغراق في التأويل والتقدير المضني، ولاسيما أن الشواهد التي تثبت هذا كثيرة من كلام العرب والقرآن الكريم والشعر، فلا عبرةَ بعد هذا في أن يكون مختصاً بضرورة أو غيرها.

إجتماع الشرط والقسم

إذا اجتمع شرط وقسم، ولم يتقدم عليهما ما يحتاج الخبر، كان الجواب للمتقدم منهما[5]. وتعليل هذا "أن المتقدم يكون الكلام مبنياً عليه فإذا قلت (واللهِ إن زرتني لأكرمتك) فقد بنيت الكلام على القسم وكان الشرط مقيداً له. وإن قلت : (إن زرتني والله أكرمك) كنتَ بنيت الكلام على الشرط وجعلتَ القسم معترضاً"[6].

فإذا تقدم القسم، صار الجواب له فرفع؛ لأن جواب القسم مرفوع ، وترك جواب الشرط استغناء عنه بجواب القسم المذكور، وفي هذه الحالة يكون فعل الشرط بصيغة الماضي، قال الفراء، في قوله تعالى: " **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنْ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ** "(البقرة/ 102): "(من) في موضع رفع وهي جزاء؛ لأن العرب إذا أحدثت على

---

[3] ظ: معاني القرآن للفراء: 160/1.

[4] ظ: كتاب سيبويه: 45/3، ومجالس ثعلب: 2/ 456، وشرح ابن عقيل: 4/ 353.

[5] ظ: شرح ابن الناظم: 107، وشرح ابن عقيل: 2/ 382.

[6] معاني النحو: 4/ 495.

الجزاء هذه اللاّم صيروا فعله على جهة فَعلَ. ولا يكادون يجعلونه على يفعل كراهية أن يحدث على الجزاء حادث وهو مجزوم؛ ألا ترى أنهم يقولون: سل عما شئت ، وتقول: لا آتيك ما عشت ، ولا يقولون ما تعش؛ لأن (ما) في تأويل جزاء وقـد وقـع ماقبلهـا عليها، فصرفوا الفعل الى فَعل؛ لأن الجزم لا يستبين في فعل، فصيروا حدوث الـلام- وإن كانت لاتُعرب شيئاً- كالذي يعرب"[1].

وأجاز الفراء أن يأتي فعل الشرط الذي تقدم عليه القسم ، مـضارعاً، وأجـاز جزمه أيضاً، فقال: "وإن أظهرت الفعل بعدها على يفعل جاز ذلك وجزمته، فقلت: لـئن تقسم لايقسم اليك"[2].

واستشهد على هذا بقول الكميت بن معروف[3]:

لِئِن تَكُ قد ضاقت عليكم بيوتُكم ليعلم ربي أن بيتي واسع

فجاء فعل الشرط مضارعاً مجروماً (تك) على الرغم من تقدم القسم عليه .

وقد أجاز الفراء، كذلك، أن يكون الجواب للشرط –على الرغم من تقدم القـسم عليه أيضاً- فيجزم؛ لأنه جواب الشرط، وجعله من باب التوهم، واستشهد عليه بقـول امرأةٌ من بني عقيل[4]:

لئن كان ما حدثْتَه اليوم صادقاً أصم في نهار الْقَيظِ للشمس بادٍيا

وأركب حِماراً بين سرجٍ وفَروةٍ وُأعر من الخاتام صغْرى شماليا[5]

فجاء الجواب (اصم) للشرط مع تقدم القسم عليه، فقال الفراء: "فـالقى جـواب اليمين من الفعل، وكان الوجه في الكلام أن يقول: لئن كان كذا لآتينك ، وتوهم إلغـاء اللام"[1]. ومثلُ هذا أيضاً، قول قيس بن زهير العبسي[2]:

---

(1) معاني القرآن للفراء: 1/65-66.

(2) السابق: 1/66.

(3) السابق: 1/66، 2/131، وظ: شرح الرضي: 4/ 312، 461، 488.

(4) السابق: 1/ 67، 2/131، وظ: خزانة الأدب: 11/ 345.

(5) القيظ: شدة الحر، والبادي: البارز، أعر: مضارع أعراه أي جعله عارياً، والخاتـام: لغـة فـي الخـاتم، وصغرى شماليا: أي اصبعه وهو الخنصر، والمعنى: إن كان مانُقل عنّي لك من الحديث صـحيحاً، فـاتي اصم في ذلك اليوم الشاف وأركب حماراً للسخرية، واجعل شمالي عاريةً من حسنها وزينتها وهو الخاتم.

(1) معاني القرآن للفراء: 1/67.

(2) السابق/ 1/67.

فلا يدعني قومي صريحاً لحرةٍ   لئن كُنْتُ مقتولاً ويسلَم عامِر

فقد الغى اللام في (لئن) وكأنها غير موجودة أو أنه توهم عدم وجودها أصلاً فحذف جوابها، وجعل الجواب المتقدم، للشرط المتأخر عنه، وكأن المعنى: إن قُتِلتُ وعاد عامر سالماً، فلا ينسبني قومي لأُمٍ حرةٍ، أي كناية عن انه ليس له نسباً صريحاً سامياً، وليست أمه امرأة حرة.

ومثل هذا كذلك، قول الأعشى[3]:

لَئِن منيتَ بنا عن غِب معركةٍ   لا تُلْفِنا من دماءِ القوم نَنْتَفلُ[4]

فقال الفراء: "فجزم (لاتلْفِنا) ، والوجه الرفع، كما قال الله: " **لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ** " (الحشر/12) ، ولكنّه لما جاء بعد حرفٍ ينوى به الجزم صير جزماً جواباً للمجزوم وهو في معنى رفع"[5].

وكذلك الحال في قول الشاعر[6]:

حلفْتُ له إن تُدلِج اللّيلَ لايزلْ   أمامك بيتٌ من بيوتي سائر[7]

فجزم الفعل (لايزل) جواباً للشرط، وترك جواب القسم المتقدم على الشرط، وكان عليه أن يجعل الجواب للقسم فلا يجزم الفعل؛ لأن (المعنى حلفتُ له لايزال أمامك بيتٌ فلما جاء بعد المجزوم صير جواباً للجزم"[8].

وقد تأول النحاة تلك الشواهد، فذهب بعضهم الى أن (لام) القسم زائدة[1]، وحمله بعضهم على الضرورة[2].

---

[3] معاني القرآن للفراء:68/1، 131/2،وظ:شرح الرضي:459/4،457، 462، وشرح ابن عقيل:2/ 383.

[4] منيت: ابتليت، والغب: العاقبة، انتفل: تبرأ.

[5] معاني القرآن للفراء:68/1.

[6] السابق: 69/1، 236، ولم ينسب الى قائله، زظ: شرح الرضي: 4/ 457.

[7] تدلج:أي سار في الليل،والمعنى:ان سافرت بالليل أرسلت جماعة من اهلي يسيرون أمامك يخفرونك ويحرسونك الى أن تصل الى مأمنك.

[8] معاني القرآن للفراء:69/1، وظ: 236.

[1] ظ: أوضح المسالك: 219/4، ومغني اللبيب: 236/1، وخزانة الأدب: 332/11.

[2] ظ: شرح التصريح: 254/2.

وقد رد ابن عصفور ذلك، ورأى أن بعض القسم لايراد وإنما يراد به الاخبـار ولذلك جعل الجواب للشرط، فقال: "وليس حلفتُ فيه قسماً كما ذهب اليه الفراء، بل هو خبر محِض غير مراد به معنى القسم؛ لأن القسم إذا قُدم على الشرط يبنى الجواب عليه ولم يبن على الشرط"[(3)].

وتابع ابن مالك الفراء في هذا، فاجازه بقوله: "وقد يغني جواب الأداةِ مـسبوقةُ بالقسم"[(4)]. وأجازه الرضي قليلاً في الشعر فقط[(5)].

وكذلك فقد أجازه الدكتور ابراهيم السامرائي، فقال: (إن هذا الاستعمال غير قليل وترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما وتقدم القسم وارد عنـد عـصور العربيـة الأولى"[(6)].

ولا أرى ضيراً في إجازة هذا؛ وذلك لأنه وارد في كـلام العـرب، والقـرآن الكريم، ولاسيما إذا كان ذلك مرتبطاً بالمعنى، فمن أراد أن يكون الكلام الكثـر توكيـداً جعل الجواب للقسم، ومن أراد أن يجعله اقل توكيداً جعل الجواب للشرط، وفي هذا سعة وتيسر، بالاضافة الـى أنهـم رجحـوا أن يكـون الجـواب للـشرط دون القـسم إذا تقدم ذو خبر[(7)]، ونحن لانملك دليلاً قوياً يمنع الاجابة على الشرط مـع تقـدم القـسم عليه[(8)]. وربما مثل مرحلة متقدمة من مراحل العربية، ثُم بعد حقبة من الـزمن حيـث شاع الإستعمال وجرى ونضج عدل عن ذلك وما هذه الشواهد إلا مثال على ذلك.

مجيء اللام في جواب (إنْ) الشرطيّة

أجاز الفراء اقتران جواب (إن) الشرطية بلام؛ حملاً لها على جـواب (لـو)[(1)]، واستشهد على هذا بقول الشاعر[(2)]:

---

(3) خزانة الادب: 341/11.

(4) تسهيل الفوائد: 153، ظ: شرح ابن عقيل: 2/ 383.

(5) ظ: شرح الرضي على الكافية: 4/ 457.

(6) التطور اللغوي التاريخي للدكتور ابراهيم السامرائي: 140.

(7) ظ: شرح ابن الناظم: 707، وشرح التصريح: 2/ 253.

(8) ظ: الشاهد الشعري الشاذ: 208.

(1) ظ: شرح ابن عقيل: 2/ 389، والنحو الوافي: 4/ 497.

إن أجز علقمة بن سعدٍ سعيه لاتلقني أجزي بسعي واحـدِ

لأحبني حب الصبي وضمني ضم الهدى إلى الكريم الماجدِ[3]

فجاء بجواب (إن) مقترناً باللام، وهو قوله (لأحبنى) ؛ (لأنه جعل جواب إن إذ كانـت جزاء كجواب لو)[4].

مجيء الواو الزائدة قبل جواب الشرط

ذكر الفراء أن الواو تدخل على جواب الشرط، وهي ليست عاطفة أو استئنافية، فيبقى الجواب مجزوماً أو في محل جزم، كما كان قبل دخول الواو، وجعل من هذا قوله تعـالى: " **فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ** "(يوسف/16)، والتقدير فيه: (فلما ذهبوا به... أوحينا).

وكذلك فقد أجاز الفراء دخول هذه الواو على جواب الشرط مطلقاً، فأجاز فـي قوله تعال: " **فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السِّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ** "(يوسف/70)، دخول الواو على جواب الشرط، أي (وجعلَ السقاية)، وبها قرأ عبـد الله بـن مـسعود هـذه الآية[5]،وذلك لأن العرب ربما أدخلت في مثلها الواو وهي جواب على حالها[6].

وهذا وارد في الكلام أيضاً؛ كقولنا: لما أتاني وأثِب عليه، فالمعنى فيـه وثبـتُ عليه، فيكون ذلك من جهة الاستئناف بالواو على التوهم وعدم الالتفات الـى أن مابعـد الواو جواباً لما قبلها[1]. فتكون الواو في هذه المواضع زائدةً، وعلى هذا أيـضاً فـسر الفراء قوله تعالى: " **حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ، وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ** " (الانبياء/ 96-97)، فدخلت الواو قبل جواب الشرط، والمعنى: حتى إذا فُتِحتْ... اقترب الوعد الحق، ومنه كذلك قوله تعالى: " **فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ**

---

(2) معاني القرآن للفراء: 233/1، ولم ينسب الى قائله.

(3) الهدى: العروس التي تزف الى زوجها.

(4) معاني القرآن للفراء: 233/1.

(5) ظ: السابق:50/2، وظ: البحر المحيط: 329/5، والكشاف: 334/2، والتفسير الكبير: 179/18

(6) معاني القرآن للفراء: 50/2.

(1) ظ: معاني القرآن للفراء: 50/2.

، وَنَادَيْنَاهُ " (الصافات/103-104) والمعنى : فلما أسلما... ناديناه. وكذلك قوله تعالى: " حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا "[2] (الزمر/73).

وهذا مذهب الكوفيين عامة، ووافقهم فيه أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين[3].

ومنع هذا البصريون، فلم يجوزوا أن تكون الواو زائدة، وعدوها في جميع هـذه الآيات الكريمات، عاطفة، وجواب الشرط محذوفاً، ففي قوله تعالى: " حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا "، ليكون تقدير المعنى فيه: إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعمـوا. وفي قوله: "حتى إذا فتحت يأجوج وهم من كل حدب ينسلون" يكـون الجـواب: قـالوا ياويلنا، أو يكون جوابها قوله تعالى: "فإذا هي شاخصةٌ ابصار الذين كفـروا"، وكـذلك الحال في ماشابه تلك الآيات، فالواو عندهم لابد أن يكون لها معنى؛ لانه حرف وضـع لمعنى[4].

واستشهد الفراء على زيادة الواو قبل جواب الشرط، أيضاً بقول امرئ القيس[5]:

فلما أجزنا ساحة الحى وانتمى   بنا بطْن خَبتٍ ذي قِفاف عقنْقَل[6]

فجاء بالواو زائدة قبل جواب الشرط، لأن المعنى: لما أجزنا ساحة الحي انتحى بنا ومثلُ هذا كذلك قول الشاعر[7]:

حتّى إذا قِملت بطونكم   ورأيتم أبناءكم شَبوا[1]

وقلبتم ظهر المِجن لنا   إن اللئيم العاجز الخَب

فالواو زائدة في جواب الشرط، وهو قوله (وقلبتم) والمعنى: اذا قملت بطـونكم و... قلبتم ظهر المجن لنا، وقد تأول البصريون هذين الشاهدين أيضاً كتأويلهما الآيـات

---

[2] ظ: السابق: 2/ 50-51، 211.

[3] ظ: الانصاف: 456/2.

[4] ظ: الإنصاف: 459/2-460.

[5] معاني القرآن للفراء: 50/2، 211، وظ: ديوانه: 15.

[6] انتحى: اعترض، والخبت: المتسع من بطون الأرض، وقفاف: جمع قف وهو مـا ارتفـع مـن الارض، وعقنقل: المنعقد المتداخل.

[7] معاني القرآن للفراء: 107/1، 51/2، ونسب الى الأسود بن يعفر، ظ: ديوانه: 19.

[1] قملت بطونكم: شبعت وضخمت أو كثرت اولادكم وقبائلكم، المجن: الترس، الحب الخداع، ويقـال: قلـب ظهر المجن إذا كان وادأ محباً ثم تغير عن مودته وكشف عن بغضه.

السابقة، فجعلوا الواو عاطفة، والجواب محذوفاً، فقدروا في الاول: فلما أجزنا ساحة الحي وانتحى بنا بطن حقف ذي قفاف عقنقل خلونا ونعمنا، وقدروا الثاني: حتّى إذا قملت بطونكم... بان غدركم ولؤمكم[2]. وهذا في غاية التكلف الذي لامسوغ له.

وما ذهب اليه الكوفيون والفراء في هذا، موافقٌ لمذهب الخليل بن أحمد، فقال في قول امرئ القيس: "معناه: لما أجزنا ساحة الحي انتحى فأدخل الواو حشواً وإقحاماً"[3]. وهذا ما أكّده ثعلب بقوله: "... قال بعضهم: هي مقحمة يريد قلبتم لنا"[4].

والى هذا ذهب ابن قتيبة كذلك، فقال: "... وواو النسق قد تزاد حتى يكون الكلام كأنه لا جواب له"[5]. ثم استشهد بقول امرئ القيس، والأسود بن جعفر.

وهذا مذهب المبرد أيضاً، فذكر أن الشواهد عليه كثير ولاسيما شواهد القرآن الكريم[6].

والحقيقة أن جعل الواو مقحمة أقرب الى الصواب من تكلف التأويل والتقدير والحذف، وايسر كذلك، إلاّ أنه في القرآن الكريم لايمكن جعلها زائدةً أو مقحمة من دون افادة معنى، فيمكن جعلها مقحمة لتأكيد الجواب وتقويته، أما في غير القرآن الكريم، فيمكن أن تكون كذلك.

إلحاق نون التوكيد في فعل جواب الشرط

أجاز الفراء إلحاق نون التوكيد الثقيلة او الخفيفة على فعل جواب الشرط في ضرورة الشعر فقط، فقال: "... لأنه لو كان جزاء لم تدخله النون الشديدة ولا الخفيفة؛

---

[2] ظ: الانصاف: 2/ 460.

[3] الجمل للخليل: 305.

[4] مجالس ثعلب: 59/1.

[5] تأويل مشكل القرآن: 159.

[6] ظ: المقتضب: 78/2.

ألا ترى أنّك لاتقول: إن تضربني أضربنك إلاّ في ضرورة الشعر"[1]. واستشهد على هذا بقول الشاعر[2]:

فمهما تشأ منه فَزارةُ تُعطِكُم ومهما تَشَأ منه فَزارةُ تمنعاً

فلحق فعل الجواب (تمنعا) نون التوكيد الخفيفة، بدليل أنه قلبها ألفاً للوقف؛ لأن الثقيلة لا تقلب ألفاً في الوقف[3]، وقد جعل النحاة هذا التوكيد قليلاً جداً[4].

العطف على المجزوم

من الشواهد التي جزم فيها الفعل المضارع؛ لأنه معطوف على فعل مجزوم، قول امرئ القيس[5]:

فقلتُ له صوب ولا تَجهدنه فَيذرك مِن أُخَرى القطاةَ فَتَزلُقِ

فجزم الفعل (فتزلُق)، لأنه معطوف على جواب النهي وهو قوله (فيذرك) وحرك بالكسر لضرورة القافية.

وأجاز الفراء في المضارع المعطوف على المجزوم بعد الجزاء، الرفع والنصب والجزم، على حد سواء، إلاّ أنه رجح الرفع فيه، فقال: "فإذا جئت الى العطوف التي تكون في الجزاء وقد أجبته بالفاء، كان لك في العطف ثلاثة أوجه؛ إن شئت رفعت العطف؛ مثل قولك: إن تأتني فإني أهل ذاك، وتُؤْجر وتحمد، وهو وجه الكلام. وإن شئت جزمت، وتجعله كالمردود على موضع الفاء. والرفع على ما بعد الفاء"[6]. فأجاز الرفع والجزم في قوله تعالى: " **مَنْ يُضْلِلْ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ** "(الأعراف/ 186) ، فقال: "وقد قرأت القراء "ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرْ". رفع وجزم. وكذلك " **إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا**

---

[1] معاني القرآن للفراء: 162/1.

[2] السابق: 162/1، ونسبه سيبويه الى عوف بن الخرع، ظ: كتاب سيبويه: 152/1، ونسب للكميت بن معرف الاسدي، ظ: شعره: 172، ظ: لسان العراب (فزع)، وخزانة الأدب: 4/ 560، 561.

[3] ظ: شرح ابن عقيل: 316/2، 320.

[4] ظ: شرح الرضي: 485/4-486، والنحو الوافي: 177/4.

[5] معاني القرآن للفراء: 28/1.

[6] معاني القرآن للفراء: 86/1.

الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ" (البقرة/271) جزم ورفع"[1]. فالرفع على الاستئناف، والجزم على العطف على جواب الشرط، وأجاز النصب في المعطوف على المجزوم أيضاً، فقال: "ولو نصبت على ما تنصب عليه عطوف الجزاء إذا استغني لأصبت"[2]، واستشهد على هذا بقول النابغة الذبياني[3]:

فإن يهلك النعمان تُعر مطيةٌ وتُخْبَأ في جوف العياب قطوعها[4]

فعطف الفعل (تُخْبَأ) بالنصب، على المجزوم وهو جواب الشرط في قوله (تَعر مطية)، فتكون الواو للمعية، والمضارع بعدها ينصب بـ(أن) مضمرة وجوباً[5]. وأجاز الفراء العطف بالجزم، بعد الفعل المنصوب؛ وذلك بأن نرجعه بالعطف على جواب الجزاء المجزوم، واستشهد على هذا بقول النابغة الذبياني أيضاً، بعد قوله السابق[6].

وتَنْحِطْ حصان آخِر الليل نَحطةً تَقَصم منها –أو تكاد- ضلوعها[7]

فعطف الفعل (تنحطْ) بالجزم على جواب الشرط المتقدم في قوله السابق وهو (تُعر مطيةٌ) ، بعد أن سبقه منصوب وهو (تُخْبَأ)، وقد رجح الفراء النصب في المضارع المعطوف على جواب الشرط، إذا لم تكن فيه الفاء، فإن كانت الفاء فيه تعين الجزم او الرفع، فقال: (وهو كثير في الشعر والكلام، وأكثر مايكون النصب في العطوف إذا لم تكن في جواب الجزاء الفاء، فإن كانت الفاء فهو الرفع والجزم"[8]

فمن الجزم على ارادة معنى الفاء، قول ابي داود الأنصاري[1]:

فأبلوني بليتكم لعلي أصالحكُم واستدرج نَويا[2]

---

(1) معاني القرآن للفراء: 1/86-87.

(2) السابق: 1/87.

(3) السابق: 1/87.

(4) العياب: جمع عيبة وهو ما يوضع فيه الثياب، والقطوع: جمع قطع وهو كالطنفسة.

(5) ظ: النحو الوافي: 4/ 477.

(6) معاني القرآن للفراء: 1/87.

(7) تنحط: تزفر من الحزن، والحصان: المرأة العفيفية، والمعنى: إذا تذكرت الحصان معروفه هاج حزنها.

(8) معاني القرآن للفراء: 1/87.

(1) معاني القرآن للفراء: 1/88، 3/168، ديوانه: 350.

فجزم (استدرج) لانه معطوف على محل (لعلي) التي هي جواب الأمر المتضمن للفاء لأنه ليس بفعل ، فقال الفراء فيه: "فجزم (فاستدرج) . فإن شئت رددته الى موضع الفاء المضمرة في لعلي"[3] أي عطفته على جواب الامر وجواب الأمر محلّـه الجـزم، وكذلك فقد أجاز الفراء فيه الرفع على الاستئناف، فقال: "وإن شئت جعلته في موضـع رفع فسكنت الجيم لكثرة توالي الحركات"[4].

نصب الفعل المضارع ، بعد الجزم على الصرف

الصرف: هو (أن تأتي بالواو معطوفةً على كلام في اولـهِ حادثـةٌ لا تـستقيم إعادتُها على ما عطِف عليها)[5].

وعلى هذا فسر الفراء النصب في قوله تعالى: " **أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ (34)وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ** " (الشورى/ 34-35)، فقال الفراء: "ويعلم الذين مردود على الجزم؛ إلاّ أنه صرف؛ والجزم إذا صـرف عنه معطوفه نصب"[6]. واستشهد على هذا بقول النابغة الذبياني[7]:

فإن يهلك أبو قابوس يهلِك   ربيع الناس والبلد الحرام

---

[2] ابلوني: من البلاء، استدرج: أرجع ادراجي من حيث كنت، والمعنى: احسنوا الضيع بي واجبروا ما فعلتم معي فيكون هذا حافزاً لي ان اصالحكم وارجع الى ماكنت عليه معكم من المودة.

[3] معاني القرآن للفراء: 88/1، 168/3.

[4] السابق: 88/1، وظ: تأويل مشكل القرآن: 41، الخصائص: 341/2، ومغني اللبيب: 84/2.

[5] معاني القرآن للفراء: 34/1.

[6] معاني القرآن للفراء: 24/3.

[7] السابق: 24/3، وديوانه: 23، ورواه المبرد بالرفع والنصب وفيه (وتأخذُ)، ظ: المقتضب: 177/2، ورواه السيرافي بالرفع فقط، ظ: شرح ابيات سيبويه: 28/1، ورواه الانباري بالجزم وفيه (وتأخذْ) ظ: الانصاف: 134/1، وكذلك رواية ابن عقيل، ظ: شرح ابن عقيل: 39/4، ووافق الأخفش والأعلم الشنتمري الفراء في روايته بالنصب، ظ: معاني القرآن: 54، وتحصيل عين الذهب: 157.

ونُمسك بعده بذناب عيشٍ أجب الظهر ليس له سنام[1]

فنصب المضارع (نمسك) على الصرف ، وليس معطوفاً على جواب الشرط وهو قوله (يهلِك) ، وكذلك فقد أجاز الفراء الرفع في (نمسك)، وعلى الرفع قرأ نافع وابن عـامر وابو جعفر[2]، وذلك على جعل الواو حرف استئناف، فقال الفراء: "والرفع جـائز فـي المنصوب على الصرف، وقد قرأ بذلك قوم فرفعوا: "ويعلَم الذين يجادلون"، ومثله ممـا استؤنف فرفع قوله: "ثم يتوب اللهُ مِن بعدِ ذلك على من يشاء"في براءة؛ ولو جزم ويعلم –جاز- كان مصيباً"[3]. فإذا كانت الواو حرف عطف جزم المضارع بعطفه على جواب الشرط، وكانت واو صرف، نصب المضارع بعدها وإن كانت الواو حـرف اسـتئناف رفع الفعل بعدها، فجواز هذه الوجوه جميعاً يعتمد على المعنى المقصود من هذه الواو؛ ولذلك اجازها الفراء معتمداً على الفرق في المعنى بينها.

التعجب والتفضيل من الألوان والعاهات

---

[1] ذناب كل شيء: عقبه، وأجب الظهر: مقطوع الظهر.

[2] قرأ بها أيضاً زيد بن علي والأعرج وشيبية، ظ: إملاء مامن بـه الـرحمن: 2/121، والبحـر المحـيط: 7/521، والحجة لابن خالوية: 319، والنشر في القراءات العشر: 18/ 179.

[3] معاني القرآن للفراء: 24-25.

منع البصريون التعجب القياسي من الالوان جميعها[1]، وكذلك اسم التفضيل؛ لأن أفعالها قد تكون غير ثلاثية نحو: احمر اصفر واخضر وما أشبهها، وكذلك لان الالوان تكون مستقرة في الشخص فلا تزول عنه فاصبحت كأعضائه، فلا يجوز مجيء التعجب واسم التفضيل منها. وذهب الكوفيون الى جواز هذا في البياض والسواد من الألوان فقط[2]، وقد وافق الفراء ماذهب اليه البصريون فقال: "والعرب إذا قالوا : هو أفعل منك قالوه في كل فاعل وفَعِيل، وما لايزاد في فعله شيء على ثلاثة أحرف فإذا كان على فَعلات مثل زخرفت، أو أفعلّات مثل احمررت واصفررت لم يقولوا: هو أفعل منك؛ إلا أن يقولوا: هو أشد حمرة منك، وأشد زخرفة منك"[3]، وخرج قوله تعالى: " **وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً**"(الاسراء/ 72) على أنه (لم يرد به عمى العين ، إنما أراد به –والله اعلم- عمى القلبِ. فيقال: فلان أعمى من فلان في القلب ولاتقل: هو أعمى منه في العين. فذلك أنه لما جاء على مذهب أحمر وحمراء تُرك فيه أفعل منك كما ترك في كثيره. وقد تَلْقى بعض النحويين يقول: أُجيزه في الأعمى والأعمش والأعرج والأزرق، لأنّا قد نقول: عمِى وزرق وعرج وعشى ولا نقول: صفِر ولا حمِر ولا بيض. وليس ذلك بشيء، إنما ينظر في هذا إلى ماكان لصاحبه فيه فعِل يقلّ أو يكثر، فيكون دليلاً على قِلّة الشيء وكثرته؛ ألا ترى أنك قد تقول: فلان أقوم من فلان وأجمل؛ لأن قيام ذا وجماله قد يزيد على قيام الآخر وجماله، ولاتقول لأعميين: هذا أعمى من هذا، ولا لميتين: هذا أموت من هذا"[4]، أي أن علة الفراء في المنع من الألوان هو أن افعالها ليست ثلاثية وأن لها صيغةً أخرى قد اغنت عن اشتقاق اسم التفضيل منها، هي صيغة (أفعل فعلاء) كاحمر حمراء، وعلة المنع في العاهات عنده، هو أن افعالها لايوجد بينها تفاوت في المعنى، واساس التفضيل قائم على تفاوت المعنى في القلة والكثرة والتمام والنقص. إلا أنه ذكر أن أحدهم نقل له قول العرب: ما أسود شَعره، وكذلك نُقل له قول طَرفة[1]:

---

[1] ظ: كتاب سيبويه: 4/ 97.

[2] ظ: الانصاف: 148/1-155، والذين أجازوه هم الكسائي وهشام الضرير، وتابعهم الاخفش من البصريين، ظ: الإرتشاف: 45/3، وهمع الهوامع: 166/2.

[3] معاني القرآن للفراء: 2/ 127.

[4] السابق: 128/2.

[1] معاني القرآن للفراء: 128/2، وظ: ديوانه: 15، والرواية فيه:

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم   لُؤماً وأبيضهم سِربالَ طِباخ[2]

فجاء الشاعر باسم التفضيل من اللون وهو قوله (أبيضهم) ، ونقل النحاس حكاية الفراء عن بعض النحويين: ما أعماه وما أعشاه[3]. وكذلك روي: ما أعوره[4]، وجعله الكسائي وهشام الضرير قياساً، وحملوا عليه مجيء (أفعل) التفضيل من لوني البياض والسواد؛ لأنهما أصلا الألوان[5]. وخص البصريون هذا بالضرورة فقط[6].

والحق أن العلَل التي ذكرها البصريون والفراء ، هي عللٌ منطقية لا تكاد تنسجم مع الواقع اللغوي؛ لأن ما منعوه ، قد ورد في كلام العرب نثره ومنظومه بل حسبنا في هذا كتاب الله سبحانه وتعالى إذ جاء فيه (أفعل التفضيل) من العاهات سواء أكان معنى (أعمى) للعين أم للقلب فكلاهما مرض وعاهة.

وبعد هذا ، فلستُ أوافق البصريين والفراء فيما ذهبوا اليه، وأرى أن ما ذهب اليه الكوفيون أقرب الى الصواب لأنه يوافق الاستعمال اللغوي عند العرب، بل إنني لأزيد عما قاله الكوفيون، فادعو الى جواز مجيء اسم التفضيل من جميع الألوان وليس الابيض والاسود فقط –كما نادى بذلك الأستاذ عباس حسن-[7]؛ وذلك لأننا حين نقول : هذا أحمر من هذا، وتلك أخضر من هذه، ففي هذه الامثلة دلالة واضحة على التفضيل وليس فيها ما يدل على الثبوت وعدم التغير، ولا عبرة لنا بنوع افعالها واصولها لأنها من وضع النحاة، فنحن بحاجة الى التعجب والتفضيل من هذه الألوان؛ لأن ما كشفه العلم الحديث يدل على التفاوت الواسع والاختلاف الكبير بين درجات الألوان وكذلك الحال في العاهات.

إن قلت نصر فنصر كان شرفني قدماً وابيضهم سربال طباخ، وفي الانصاف: 149/1، واللسان (بيض):
إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم   فأنت أبيضهم سربال طباخ، وكذلك في مجمع الامثال: 81/1.

[2] السربال: الثوب، والمعنى انه كنى عن بخل الملك ببياض ثيابه، لانه لو كان كريما لاسود سرباله من كثرة الطبخ.

[3] ظ: إعراب القرآن : 253/2.

[4] ظ: البيان في غريب إعراب القرآن لابي البركات الأنباري: 2/ 94.

[5] ظ: الإنصاف : 1/ 150-151، والهمع : 166/2، والمدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: 189.

[6] ظ: الانصاف: 151/1-152، وشرح الجمل: 578/1، والمقرب: 78.

[7] ظ: النحو الوافي: 3/ 351، 398.

ولذلك كله فضل المجمع اللغوي رأي الكوفيين، وبه أخذ ؛ لانه الأقـرب الـى السداد واليسر[1].

التنـاوب بين الحروف في المعنـى

أ. مجيء (ام) بمعنى (بل)

يرى النحاة أن (أم) تعادل الهمزة في الاستفهام، فيكونان بمعنى (أيهما)، ويستفهم بهما عن المفرد وطلب تعيينه، ويكون مابعدها متصلاً بما قبلها[2]. وذكر الفراء ان (أم) قد لاتكون معنى الاستفهام، وإنما قد تكون بمعنى (بل) تفيد الإضراب؛ وذلك إذا لم تكن مع الهمزة بمعنى (اي) أي لم يكونا لطلب الاستفهام، وكذلك الحال إذا كانت مع (هل)، فقال الفراء: "ربما جعلت العرب (أم) إذا سبقها استفهام لاتصلح اي فيه على جهة بل ، فيقولون: هل لك قِبلنَا حق أم أنت رجلٌ معروف بالظلم. يريدون: بل أنت رجلٌ معروف بالظلم"[3]. واستشهد على هذا بقول الشاعر[4]:

فَو اللهِ ما أدري أَسلْمى تَغَولتْ   أَمِ النوم أَم كُل إِلى حبِيب[5]

فالمعنى فيه : (بل كل إلى حبيب)[6].

ب. مجيء (أو) بمعنى (بل)

من المعاني التي تُفيدها (أو)، التي تجيء لها، الاضراب بمعنى (بل)[7]، وجعـل الفراء منه قوله تعـالى: " **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ** "(الـصافات/ 147)، وكذلك قول الشاعر[8]:

بدتْ مِثْلَ قَرن الشمسِ في رونَق الضحى   وصورتِها أَو أَنْتِ في العين أَملـح[1].

---

(1) ظ: كتاب المجمع اللغوي (كتاب في اصول اللغة)، سنة 1969: 121.

(2) ظ: المقتصد في شرح الايضاح: 2/ 955-956، وظ: مغني اللبيب: 349/2.

(3) معاني القرآن للفراء: 72/1.

(4) السابق: 72/1، 299/2 ، ولم ينسب الى قائله.

(5) تغولت : تلونت.

(6) معاني القرآن للفراء: 72/1.

(7) ظ: شرح ابن عقيل: 231/2، والنحو الوافي: 3/ 607-610.

(8) معاني القرآن للفراء: 72/1، ونُسِب لذي الرمة وليس في ديوانه.

(1) قرن الشمس: أعلاها. أملح : ملُح الشيء ملاحة أي بهج وحسن منظره.

والمعنى : بل انتِ.

ج. مجيء (أو) بمعنى (إما) ، ومجيء (إما) بمعنى (أو):

ذكر النحاة أن (إما) تأتي حرف عطف مثل (أو) ، وتشاركها في أكثر معانيهـا، كالتخيير والإباحة، والشك والإبهام، والتفصيل[2]. وذكر الفراء أن العـرب قـد تـضع أحداهما مكان الآخر، بسبب هذا التشابه بينما في المعنى، فقال: "ولا تُدخلن (أو) علـى (إما) ولا (إما) على (أو) وربما فعلت العرب ذلك لتآخيهما في المعنى علـى التـوهم، فيقولون: عبد الله إما جالس أو ناهض، ويقولون: عبد الله يقوم وإما يقعد. وفي قـراءة أبي: " **وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**" (سبأ/24)[3]، فوضع أو في موضع إما"[4]، واستشهد على هذا بقول الشاعر[5]:

فقلت لهن امشين إما نلاقهِ كما قال أو نشف النفوس فنعذرا

فقال: (أو نشف) وكان الاصل ان يقول: وإما نشف، ومثله أيضاً قول الشاعر[6]:

فكيف بنفس كلما قلت أشرفت على البرء من دهماء هيض اندمالها

تُهاض بدارٍ قد تقادم عهدهـا وإمـا بأمـواتٍ ألم خيالهـا[7]

فوضع الشاعر (وإما) في موضع (أو) وهو على التوهم إذا طالت الكلمة بعض الطول او فرقت بينهما بشيء هنالك يجوز التوهم)[8]. وذلك لأن الغالب فـي اسـتعمال (إما) أن تكون مكررة وأن معنى الكلام معها، لايدل على ماجاء من اجله إلا بـذكرهما معاً، أما (أو) فلا تكرر ويكون الكلام قبلها مجزوماً أو خبراً تاماً ثم تأتي لتعطف عليـه

---

(2) ظ: شرح ابن عقيل: 2/ 234، وشرح الرضي: 4/ 395-404.

(3) هذه قراءة أُبي، ظ: الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن ابي طالب القيسي: 289/3، ومختصر في شواذ القراءات لإبن خالويه: 123 (لأيما) مكان (اما).

(4) معاني القرآن للفراء: 389/1-390.

(5) السابق: 390/1.

(6) السابق: 390/1.

(7) الهيض: كسر العظم بعدما كاد يستوي جبره، ويقال:هاضك الشيء إذا ردك الـى مرضـك، والانـدمال: والتماثل من المرض والجرح. ظ: كتاب العين (هيض)، ولسان العرب: (هاض، دمل).

(8) معاني القرآن للفراء: 390/1.

كلاماً آخر يدلّ على معنى يختلف عن الاول. وهذا ماقصده الفراء بقوله: "فإن قلـت إن (أو) في المعنى بمنزلة (إما وإما) فهل يجوز أن يقول يازيد أن تقوم أو تقعـد؟ قلـت: لايجوز؛ لأن أول الإسمين في (أو) يكون خبراً يجوز السكوت عليه، ثم تستدرك الـشك في الاسم الآخر، فتمضي الكلام على الخبر؛ ألا ترى أنك تقول: قام أخوك، وتـسكت ، وإن بدا لك قلت : أو أبوك، فأدخلت الشك، والاسم مكتفٍ يصلح السكوت عليه. ولـيس يجوز أن تقول: ضربت إما عبد الله وتسكت"[1]. فلابد من ذكرها مكررةً، لأنه الاصـل فـي اسـتعملها ، كقولـه تعـالى: " **يَاذَا الْقَرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا**"(الكهـف/86) وقولـه تعـالى: " **إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى**" (طه/65)، فهذا هو الاستعمال الشائع فيها[2]، ومنه قول الشاعر[3]:

فسيرا فإما حاجةٌ تقضيانها وإما مقيل صالح وصديـق

وقد تفرد الفراء في ذكر مجيئها حرف استئناف، فقال : "والعرب تستأنف بإمـا وإما"[4]، واستشهد بقول الشاعر[5]:

ومن لايزل يستودع الناس ماله تَربه على بعض الخطوابِ الودائِع

ترى الناس إما جاعلوه وقايـة لما لهم أو تاركـوه فضائـع

وليس الامر كما ذهب فـ(إما) هنا تفيد التفصيل، وذهب النحاة الى أنها لاتكون أداة عطف ولا استئناف[6].

د. مجيء (هل) و(أي) و(أين) بمعنى (ليس):

ذكر الفراء أن هذه الثلاث، يجئن بمعنى (ليس) فيكون معناهن النفي كما في هو في (ليس)؛ وذلك حلاً لهن على معناها، واستشهد على (هل) بقول الفرزدق[1]:

---

(1) معاني القرآن للفراء: 389/1.

(2) ظ: شرح الكافية: 401/4.

(3) معاني القرآن للفراء: 158/2-185، ولم ينسب الى قائله.

(4) السابق: 158/1.

(5) السابق: 158/1، ونُسب لبعض بني عكل.

(6) ظ: شرح الكافية: 4/ 403-405، والنحو الوافي: 3/ 612-615.

يقول إذا اقْلَولى عليها وأقْرِدتْ   ألا هل أخو عيش لذيذ بدائـم

فقال الفراء: "فادخل الباء في (هل) وهي استفهام، وإنما تدخل الباء في ما الجحـد؛ كقولك: ما أنت بقائل، فلما كانت النية في (هل) يراد بها الجحد أُدخِلت لها الباء"[2].

وقد ذكر النحاة والمفسرون هذا المعنى وهو خروج (هل) من معنى الاسـتفهام الى معنى النفي وعليه حمل أبو عبيدة قوله تعـالى: " **مَثَلُ الْفَرِيقَيْنِ كَالأَعْمَى وَالأَصَمِّ وَالْبَصِيرِ وَالسَّمِيعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلاً** " (هود/24)، فقال: "... أي: لايـستوي المـثَلان مثلا، وليس موضع هل ها هنا موضع الإستفهام، ولكن موضعها موضع الإيجاب أنّـه لايستويان، وموضع تقرير وتخيير: أَن هذا ليس كذاك"[3]. ومنه أيضاً قوله تعالى: " **يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلْ امْتَلأتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ**" (ق/30)، والمعنى: "أي ما مِـن مزيـد يارب فـ(هل الثانية معناها الجحد وهو معنى لها معروف"[4] وجعل النحاة هذا عِلة في دخول (إلا) على الخبر بعدها لمعنى القصر، وكذلك دخول (الباء) لتأكيد معنى النفي[5].

واستشهد الفراء على مجيء (أي) ، بمعنى ليس، بقول المتنخل الهذلي[6]:

فاذهب فأي فتى في الناس أحرزه   من يومه ظُلَم دعج ولا جبل[7]

فقال الفراء: "رد عليه بلا كأن معنى اي فتى في الناس أحرزه معناه: ليس يحرز الفتى من يومه ظلم دعج ولا جبل"[8].

أما (أين)، فقال الفراء: "وقال الكسائي: سمعت العرب تقول: أين كنـت لتنجـو مني! لأن المعنى: ماكنت لتنجو مني، فادخل اللام في (أين) لأن معناها جحد: ماكنـت لتنجو مني"[1]، واستشهد على مجيئها بمعنى (ليس) بقول الشاعر[2]:

---

(1) معاني الفراء: 1/ 164، 423، وظ: ديوانه: 863.

(2) معاني القرآن للفراء: 164/1.

(3) مجاز القرآن: 1/ 287، وظ: 2/ 149.

(4) ظ: تأويل مشكل القرآن: 538-539، والكشاف: 4/ 9-10، والاضداد في اللغة للأنبـاري: 166-167، والبحر المحيط: 4/ 134-247.

(5) ظ: مجاز القرآن: 149/2، الكشاف: 19/2، وشرح الكافية: 1/ 268، 389/2، والبحر المحيط: 124/2، ومغني اللبيب: 2/ 350، 351، وخزانة الادب: 4/ 142.

(6) معاني القرآن للفراء: 164/1، 423.

(7) الظلَم: جمع ظلمة، ذهاب النور، الدعج: شدة السواد، والمعنى لا يقيه من الموت شيء.

(8) معاني القرآن للفراء: 164/1، 423.

(1) معاني القرآن للفراء: 164/1، 424.

(2) السابق: 164/1.

فهذي سيوفُ يا صدى بن مالك كثير ولكن أين بالسيف ضارب

فقال الفراء: "أراد ليس بالسيف ضارب"[3].

الجمع بين اللفظين المتطابقين لإضافة معنى جديد

قد يكون تكرار الحروف والاسماء بالفاظها نفسها لايفيد توكيداً ، وإنما يفيد معنى جديداً يتحصل منهما معاً، واستشهد الفراء على هذا بقول الشاعر عبيد بن الأبرص[4]:

هلا سألتَ جموع كنـ ـدةَ يوم ولو أين أينا

وكذلك قول الشاعر عبيد بن الأبرص أيضاً[5]:

نحمي حقيقتنا وبعـ ـض القوم يسقط بين بينا[6]

فقال الفراء: "فإنه أراد: يسقط هو لا بين هؤلاء ولا بين هؤلاء، فكان اجتماعهما في هذا الموضع بمنزلة قولهم: هو جاري بيتَ بيتَ، ولقيته كفه كفه، لأن الكفتين واحدة منك وواحدة منه، وكذلك هو جاري بيتَ بيتَ معناه: بيني وبينه لصيقان"[7].

وقد تعطف العرب اسماً على اسم وكلاهما يدلاّن على معنى واحد، فقال الفراء "وإن العرب لتجمع بين الحرفَين وإنّهما لواحد إذا اختلف لفظاهما"[8] واستشهد على هذا بقول عدي بن زيد[9]:

وقدمتِ الأديم لِراهشَيهِ وأَلْفَى قولها كذِباً ومينَا

فقد جمع الشاعر بين (كذباً) و(مينا) فعطف أحدهما على الآخر وهما بمعنى واحد، وكذلك قولهم : بعداً وسحقاً، والبعد والسحق واحد[1].

---

(3) السابق: 165/1.

(4) معاني القرآن للفراء: 177/1، وظ: ديوانه:36.

(5) معاني القرآن للفراء: 177/1، وظ: ديوانه: 36.

(6) الحقيقة: كل مايحق على الرجل أن يحميه كالأهل والجيران.

(7) معاني القرآن للفراء: 177/1.

(8) معاني القرآن للفراء: 37/1.

(9) السابق: 37/1، وظ: ديوانه: 183.

(1) معاني القرآن للفراء: 37/1.

وقد يجيء الاسم نفسه مرتين في سياق واحد، فيكرر بلفظه ولم يكن عنـه فـي الثانية، فقال الفراء: "...ألا ترى أنك تقول: قد أعتق أبوك غلامه، ولا يكادون يقولون : أعتق أبوك غلام أبيك"[2]، ومنه قول الشاعر[3]:

متى تأتِ زيد اقاعدا عند حوضه لتهدم ظلما حوض زيد تقارع

فقد ذكر الشاعر (زيداً مرتين ولم يكن عنه في الثانية والكناية وجه الكلام)[4].

الجمع بين لفظين مختلفين في معنى واحد لغير توكيد

ذكر الفراء أن العرب قد تجمع بين حرفين في الكلام، وهما بمعنى واحد، وكذلك قد تجمع بين اسمين وهما بمعنى واحد أيضاً، فقد يجمعون بين (ما) و(إن) وهما بمعنى النفي كقول الشاعر[5]:

ما إن رأينا مثلهن لمعشر سود الرءوس فوالج وفُيول

فجمع الشاعر بين (ما) و(إن) وهما بمعنى النفي، وكذلك قول الشاعر[6]:

أردت لكيما لاترى لي عثرةً ومن ذا الذي يعطي الكمال فيكملُ

فجمع بين (اللام) و(كي) و(ما) وهن جميعاً بمعنى واحد، ومنه أيضاً قول الشاعر[7]:

أردت لكيما أن تَطير بقربتي فتتركها شناً ببيداء بلقع[8]

فقال الفراء : "وإنما جمعوا بينهن لاتفاقهن في المعنى واختلاف لفظهن"[9]، "ولو اتفقا لم يجزء، لايجوز ما ما قام زيد، ولا مررت بالذين الذين يطوفون"[7]، وعلل الجمع في قول الشاعر[1]:

كما ما امرؤٌ في معشرٍ غير رهطه ضعيفُ الكلام شخصه متضائل

---

[2] السابق: 1/ 438.

[3] السابق: 438/1.

[4] معاني القرآن للفراء: 1/ 438.

[5] معاني القرآن للفراء: 176/1.

[6] السابق: 1/ 262، وظ: خزانة الادب: 3/ 586.

[7] معاني القرآن للفراء: 262/1، وظ: خزانة الأدب: 3/ 585.

[8] الشن: القربة البالية، البلقع: القفر.

[9] معاني القرآن للفراء: 262/1.

[7] السابق: 176/1.

[1] معاني القرآن للفراء: 176/1.

"فإنما استجازوا الجمع بين (ما) وبين (ما) لأن الاولى وصلت بالكاف –كأنهـا كانت هي والكاف اسماً واحداً- ولم توصل الثانية، واستحسن الجمع بينهمـا"[2]، ومنـه قوله تعالى: "كلا لا وزر" (القيامة/11) "كانت لا موصولة ، وجاءت الأخـرى مفـردة فحسن اقترانهما"[3]. وقوله تعالى: "**إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ** " (الذاريات /23) فقال الفراء: "وقد يقول القائل: كيف اجتمعت ما، وأن وقد يكتفى بإحداهما من الاخرى؟ وفيه وجهان: أحدهما أن العرب تجمع بـين الـشيئين مـن الأسـماء والأدوات إذا اختلـف لفظهما"[4]. وكذلك قول الشاعر[5]:

ما إن رأيتُ ولا سمعت به   كاليوم طالي أينقُ جرب

فجمع الشاعر (بين ما وبين إن، وهما جحدان أحدهما يجزى من الآخر)[6] ومن الجمع بين الاسمين وهما بمعنى واحد ، قول الشاعر:[7]

من النّفر اللائي الذين إذا هم   تهاب اللئام حلقة الباب قَعقَعوا

فجمع بين (اللاء) وبين (الذين)، و(معناهما الذين، استجيز جمعهمـا لاخـتلاف لفظهما"[8].

وقد يجمع بين اسم وحرف وهما بمعنى واحد أيضاً، ومنه قول الشاعر[9]:

قد يكسب المال الهدان الجافي   بغير لا عصفٍ ولا اصطرافِ[10]

فجمع الشاعر بين (غير) و(لا) وهما بمعنى واحد هو النفي. وهذا الجمـع بـين الحروف والاسماء في جميع الشواهد السابقة ليس لغرض التوكيد او زيادة في المعنـى وإنما هو لغو وإطناب في الكلام عند الفراء:[1]

---

(2) السابق: 176/1.

(3) معاني القرآن للفراء: 176/1.

(4) معاني القرآن للفراء: 3/ 84.

(5) السابق: 84/3، وظ: شرح شواهد المغني: 955/2، وفيه (بمثله) مكان (به) و(هـاني) مكـان (طـالي)، ونُسِب فيه لدريد بن الصمة.

(6) معاني القرآن للفراء: 85/3.

(7) معاني القرآن للفراء: 176/1، 284/2، وظ: خزانة الادب: 3/ 529 وفيه (اعتروا) مكان (هم)، و(هـاب الرجال) مكان (تهاب الرجال).

(8) معاني القرآن للفراء: 176/1، 84/3.

(9) السابق: 176/1، 262، ونسب في اللسان الى رؤبة (هدن)، وهو في ديوان العجاج : 63، 112.

(10) الهدان: الاحمق الثقيل، العصف: الكسب، الاصطراف: هو التصرف في ابتغاء الكسب.

الجمع بين اللفظين المتطابقين لغرض التوكيد

ومن شواهده قول الشاعر[2]:

كم نِعمةٍ كانت لها كم كم وكم

فقال الفراء: "إنما هذا تكرير حرف، لو وقعت على الأول أجزاك من الثاني وهو كقولك للرجل: نعم نعم، تكررها، أو قولك: اعجل اعجل، تشديداً للمعنى وليس هذا من البابين الأولين في شيء"[3].

جواز كسر همزة (إن) وفتحها

من المواضع التي يجوز فيها كسر همزة (إن) وفتحها، إذا وقعت في سياق الشرط والجزاء[4]، فتكسر همزتها على ارادة معنى الجزاء، وتفتح همزتها إذا جعلت مصدراً يفيد الاخبار، واستشهد الفراء على هذا بقوله تعالى: " **فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا**" (الكهف/6) فقال: "وقوله (**إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا**) تكسرها إذا لم يكونوا آمنوا على نية الجزاء ، وتفتحها إذا أردت أنها قد مضت"[5]، فعلى الجزاء يكون معنى الاية: باخع نفسك إن لم يؤمنوا، وعلى المصدرية يكون المعنى: باخع نفسك لعدم إيمانهم في الماضي، ومن هذا أيضاً قول الشاعر[6]:

أتجزع أن بان الخليطُ المودع　　　وحبل الصفا من عزة المنقطع

وكذلك قول الفرزدق[7]:

أتجزع إن أذنا قتيبة حزنا　　　جهاراً ولم تجزع لقتل ابن خازم؟

فقال الفراء: "وفي كل واحد من البتين ما في صاحبه من الكسر والفتح"[1]. فعلى رواية كسر الهمزة يكون معنى الشاهد الاول: إن بان الخليط فانت تجزع، على معنى

---

[1] ظ: معاني القرآن للفراء: 176/1، وظ: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: 487.

[2] معاني القرآن للفراء: 177/1.

[3] السابق: 177/1.

[4] ظ: شرح ابن عقيل: 1/ 355-362، وفيه بقية المواضع الاخرى.

[5] معاني القرآن للفراء: 2/ 134.

[6] السابق: 2/ 134، 3/ 28.

[7] معاني القرآن للفراء: 27/3، وظ: شرح شواهد المغني: 1/ 86، وفيه (تغضب)مكان (تجزع)، وظ: خزانة الادب: 3/ 655.

[1] معاني القرآن للفراء: 28/3.

الشرط والجزاء، ويكون معنى الشاهد الثاني: إن أذنا قتيبة حزناً فأنت تجـزع، وعلـى رواية فتح الهمزة، يكون معنى الاول: أجزعت من بيان الخليط المودع؟ ومعنى الثاني: أجزعت من حز أذني قتيبة؟ فالكسر والفتح في همزة (إن) يتبع المعنى المـراد وقـصد المتكلم أو الشاعر منه فمتى قصد الشرط والجزاء كسر، ومتى قصد معنى غيرهما.

حذف بعض الحروف والأسماء

أ. حذف (لا) النافية

ذكر النحاة مواضع، تُحذف منها (لا) النافية ومعناها مراد[2]، منها، جواب القسم كقوله تعالى:" **تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**" (يوسف/ 85) فقال الفراء: "... معنـاه لاتـزال تذكر يوسف و(لا) قد تُضمر مع الأيمان؛ لأنها إذا كانت خبراً لايضمر فيها (لا) لم تكن إلا بِلاَم؛ ألا ترى أنك تقول : والله لآتينك ، ولا يجوز أن تقول : والله آتيك إلاّ أن تكون تريد (لا) فلما تبين موضعها وقد فارقت الخبر أُضمرت"[3]، واستشهد الفراء على هـذا أيضاً، بقول إمرئ القيس[4]:

فقلت يمين الله أبرح قاعـداً   ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

والمعنى: لا أبرح ، ومنه أيضاً قول تميم بن مقبل[5]:

فلا وأبي دهماء زالت عزيزةً   على قومها ما فتل الزنْد قادح

والمعنى: لازالت، فهذا مع القسم، وقد نحذف في غير القسم أيضاً، كقول الشاعر[6]:

ولا أراها تزال ظالمـــةً   تُحدث لي نكبةً وتنكؤها

فالمعنى: أراها لاتزال. ومنه أيضاً، قول الشاعر[1]:

والمهر يأبى أن يزال ملْهبا[2]

---

[2] ظ: مغني اللبيب: 2/ 414.

[3] معاني القرآن للفراء: 54/2.

[4] السابق: 54/2، 154، وظ: ديوانه: 32، وروى : (ولو ضربوا رأسي)، ظ: المقتضب: 2/ 326، وغريب الحديث: 4/ 406.

[5] معاني القرآن للفراء: 54/2، 154، ظ: ديوانه: 355، وروي (العمر أبي عفراء زالت عزيزة)، ظ: شرح الجمل: 387/1.

[6] معاني القرآن للفراء: 5/2، ونُسب لابراهيم بن هرمة، ظ: الكامل في اللغـة والنحـو للمبـرد: 2/ 244، والاضداد لابن الانباري: 268.

[1] معاني القرآن للفراء: 327/2، ولم ينسب الى قائله.

[2] الملهب: الشديد الجري، السريع الذي يثير الغبار، ظ: العين (لهب)، ولسان العرب (لهب).

فمعناه: يأبى أن لايزال.

وتباينت مذاهب النحاة في حذف (لا)، فمذهب الخليل وسيبويه أنها تحذف مع القسم وأن الفعلين (فتىء وزال) لا يستعملان إلا مع الجحد[3]. وذهب الكسائي الى أن (فتِئ) تحمل معنى النفي من دون (لا) نحو: فتأت وفتئت أفعل ذلك أي مازلت[4]. واجاز ابن قتيبة حذفها مطلقاً في الكلام طلباً للايجاز والاختصار[5]. وجعله الزجاج كثيراً في القسم[6]، واشار ابن جني الى حذف (لا) مع أرادة معناها، ولم يخص الحذف بشيء، وكأنه اجاز الحذف مطلقاً[7].

وتحفّظ النحاة المتآخرون اكثر من القدماء، فاشترطوا لحذف (لا) أن يكون ما بعدها فعلاً مضارعاً جواباً للقسم، أما إن كان ما بعدها فعلاً ماضياً أو جملة اسمية، فحملوا ماجاء منه على الضرورة أو الشذوذ[8]. ثم تأولوها، فجعل ابن عصفور (ولا أرها تزال) في الشاهد السابق، جملة (أراها) معترضة بين حرف النفي وفعله (تزال) وحمل قول ابن مقبل على ضرورة الشعر[9]. وجعله الرضي شاذاً؛ لانه فصل بين حرف النفي وبين الفعل بالقسم، وعلة الشذوذ عنده هي لأن (زال) لاتكون ناقصة إلا معها، ولم يسمع حذفها إلا مع المضارع[10]، وتساهل ابن هشام قليلاً فجعل الحذف مع المضارع مطرداً ومع الماضي قليلاً، وسمِع بدون القسم[11] ووافقه الاستاذ محمد محي الدين عبد الحميد في ذلك إلاّ أنه زاد شرطاً ثالثاً هو أن يكون حرف النفي المحذوف (لا) دون غيره[1].

وأرى أن ماذهب اليه النحاة المتأخرون فيه شيء من الغلو، 0لأنه لا ينطبق مع الواقع اللغوي إذ جاء الحذف في كلام العرب من دون تحقق الشروط ، فلا حاجة لنا بها

---

[3] ظ: كتاب سيبويه: 147/1، 3/ 504.

[4] ظ: تفسير الطبري: 13/ 42، وتفسير القرطبي: 9/ 249-250.

[5] ظ: تأويل مشكل القرآن: 143.

[6] ظ: تفسير الرازي: 23/ 163.

[7] ظ: الخصائص: 2/ 284، واللمع: 186/1.

[8] ظ: شرح الجمل: 387/1، 532، والمقرب: 103، وشرح ابن عقيل: 263/1-265، وشرح الرضي: 195/4-196.

[9] ظ: شرح الجمل: 1/ 387، 578/1.

[10] ظ: شرح الرضي على الكافية: 4/ 195-196، 315، 316.

[11] ظ: مغني اللبيب: 3/ 414- 417.

[1] ظ: شرح ابن عقيل: 265/1.

إذن وحسبنا كلام العرب فقط، هذا بالاضافة الى ان القدماء لم يحـدوه بـشرط، وإنمـا قرروا ان حذف (لا) مع القسم اكثر من غيره، وهو كذلك، فهذا أحق بالإتباع.

ب. حذف (من) وهي اسم موصول:

أجاز الكوفيون حذف الاسم الموصول وبقاء صلته دالةً عليه، ووافقهم الأخفش، وتابعهم ابن مالك[2]، ومنع البصريون حذفه إلا في ضرورة الشعر[3].

وجعل الفراء منه قوله تعالى: "**وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ**" (العنكبوت/22) فقال: "يقول القائل: وكيف وصفهم أنهم لايعجزون في الأرض ولا فـي السماء، وليسومن أهل السماء؟ فالمعنى –والله اعلم- ما أنتم بمعجزين فـي الأرض ولا من في السماء بمعجزٍ. وهو من غامض العربية للضمير الذي لم يظهر في الثـاني"[4].

ومنه أيضاً قول حسان بن ثابت الأنصاري[5]:

أمن يهجو رسولَ الله منكم   ويمدحه وينصره سـواء

فانه (أراد: ومن ينصره ويمدحه فأضمر (من) وقد يقع في وهم السامع أن المدح والنصر لِمن هذه الظاهرة، ومثِله في الكلام: أكِرم من أتاك وأنى أياك، وأكرم من أَتاك ولم يأت زيداً، تريد ومن لم يأتِ زيداً"[6].

وتأول المبرد قول حسان على أن "(من) نكرة، وجعل الفعل وصفاً لها، ثم أقـام في الثانية الوصف مقام الموصوف، فكأنّه قال: وواحد يمدحه وينصره، لأن الوصـف يقع في موضع الموصوف إذا كان دالاً عليه"[1].

وعلل ابن مالك سبب موافقته للكوفيين؛ بأنهم مصيبون فيما ذهبوا اليه، واسـتدل على هذا بقوله تعالى: " **وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ**" (العنكبـوت /46) فقال: "والاصل: بالذي أَنزل اليكم، لأن الذي أُنزل إلينا ليس هو الذي أُنزل الـى مـن

---

[2] ظ: شواهد التوضيح: 133، ومغني اللبيب: 2/ 394.

[3] ظ: الإنصاف: 2/721-272.

[4] معاني القرآن للفراء: 2/315.

[5] السابق: 2/315، ديوان حسان: 76.

[6] معاني القرآن للفراء: 2/315.

[1] المقتضب: 2/137.

قبلنا، ولذلك أُعيدتْ (ما) بعد (ما) في قوله تعالى: " **قُولُوا آمَنَّا بِاللَّـهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ** "(البقرة/136)[2].

وأرى أنه لايوجد هناك ما يمنع (حذف الموصول الاسمي لدلالة الصلة عليه إذا سبق بموصول مثله، ولاسيما أن ذلك جاء في القرآن الكريم)[3]، وفي كلام العرب، فهو ضرب من الإيجاز في الكلام وتجنب لتكراره.

ج. حذف الواو والياء

ذكر الفراء أن الواو والياء قد يحذفان من غير علةٍ، ويكتفى بما ناب عنهما من الحركات، فقال: "وقد تُسقط العرب الواو وهي واو جماع ، اكتُفِي بالضمة قبلها فقالوا في ضربوا: قد ضرب، وفي قالوا: قد قالُ ذلك، وهو في هوازن وعليا قيس"[4]، واستشهد على هذا بقول الشاعر[5]:

إذا ما شاء ضروا من أرادوا ... ولا يألو لهم أحد ضرارا

فحذف الواو من الفعل (شاء)، والاصل فيه شاؤوا، ومثله أيضاً قول الشاعر[6]:

فلو أن الأطبا كان عندي ... وكان مع الأطباءِ الأساة

فقال (كان) والاصل : كانوا، واستشهد على حذف الياء بقول عنترة[1]:

إن العدو لهم إليك وسيلة ... إن يأخذوكِ تكحلي وتَخَضبِ

فقال (تخضبِ) والاصل : تخضبي. ومثله أيضاً قول الشاعر[2]:

كفّاك كفّ ما تليق دِرهما ... جوداً وأخرى تعطِ بالسيف لدما

---

(2) شواهد التوضيح: 133.

(3) الشاهد الشعري الشاذ: 218.

(4) معاني القرآن للفراء: 91/1، وظ: 27/2.

(5) السابق: 91/1، ولم ينسب الى قائله، وظ: الانصاف: 1/ 386، وشرح شواهد المغني: 2/ 859.

(6) معاني القرآن للفراء: ولم ينسب الى قائله: ظ:مجالس ثعلب: 88/1 والكشاف: 61/2، والانصاف: 385/1، وخزانة الادب: 385/2.

(1) معاني القرآن للفراء: 91/1، ونسبه الجاحظ الى فرزدق بن لوذان، ظ: البيان والتبيين: 3/ 176، والحيوان: 4/ 363، والاغاني: 180/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/ 27، 118، 260/3، وتليق: بمعنى تحبس، ولم ينسب الى قائله، ظ: الخصائص: 90/3، امالي الشجيري: 72/2 ولسان العرب (لبق).

فقال: تعط، وهو يعني كفه، والاصل أن يقول: تعطي، وكذلك قول الشاعر[3]:

ليس تخفى يسارتي قدر يوم ولقد تخفِ شيمتي إعسـاري

فحذف الياء من (تخفي) واكتفى عنها بالكسرة. ومن خلال تتبع أقوال الفراء فـي هـذا الحذف، أجده يرجعه الى ثلاثة أسباب هي:

1. أن العرب قد تحذف هذه الحروف من غير علةٍ، وتجتزئ منها بالحركات التي تـدل عليها وهي الضمة والكسرة، كما في الشواهد السابقة، وربما تكون العلة فيها كثـرة الاستعمال كما هو عند سيبويه[4].
2. ان حذف هذه الحروف قد يكون لغرض المشاكلة والتناغم الصوتي في الكلام، ومنه قوله تعالى: " **وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ** " (الفجر/4) فقال الفراء: "... وقد قرأ الفراء: (يسرى) بإثبات الياء و(يسر) بحذفها[5]، وحذفها أحب إلي لمشاكلتها رؤوس الآيات"[6].
3. قد يكون الحذف تخلصاً من التقاء الساكنين، ومنه قولـه تعـالى: " **وَيَدْعُ الإِنسَانُ**" (الاسراء/11)، فقال الفراء: "... حذفت الواو منها في اللفظ ولم تُحذف في المعنـى؛ لأنها في موضع رفع، فكان حذفها باستقبالها اللام الساكنة. ومثلها " **سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ**" (العلق/ 18)، وكذلك " **وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ**" (النساء/ 146)، وقوله " **يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِي**" (ق/41)، وقوله : "**فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ**" (القمر/5) ولو كان بالياء والواو كـان صواباً، وهذا من كلام العرب"[1].

ومذهب أغلب النحاة لم يخرج عما قرره الفراء[2] وذكر الزجاج، أن الحذف في هذه الآيات المباركةهو بسبب كونها فواصل والفواصل تحذف منها هذه الحروف[3].

---

[3] معاني القرآن للفراء: 118/2، 260/3، ولم ينسب الى قائله، ظ: الانصاف :1/ 388، ومعجـم شـواهد العربية: 192/1.

[4] ظ: إعراب القرآن للنحاس: 302/2.

[5] الحذف قراءة الجمهور والاثبات قراءة ابن كثير ونافع وابن عمرو، ظ: البحر المحيط: 8/ 468.

[6] معاني القرآن للفراء : 360/3.

[1] معاني القرآن للفراء: 118/2، ظ: 27/2.

[2] ظ: علل النحو: 126، أسرار العربية: 28، شـرح المفـصل : 5/7، 80/1، وشـرح الجمـل: 585/2، والاشباه والنظائر: 1/ 256، 19/7.

[3] ظ: تفسير الرازي: 150/31.

وذهب ابن جني الى ان سبب الحذف هو ثقل الواو والياء دون غيرها من الحروف، فقال (... والواو والياء ثقيلتان فلم تزادا بدلاً من التنوين لثقلهما ويؤكد هذا القول إثباتهم الالف بحيث يحذفون الواو والياء ألا تراهم قرؤوا والليل إذا يسر والكبير المتعال"[4]. ووافقه في هذا رضي الدين الاسترابادي أيضاً[5].

وذكر أبو عبيد أن حذف الياء في الوقف والوصل جائز فهو لغة هذيل لأنهم يقولون : ما أدر أي ما أدري[6]. وقال النحاس: "والوجه في هذا أن لايوقف عليه وأن يوصل بالياء لأن جماعة من النحويين قالوا لا وجه لحذف الياء، ولا يجزم الشيء بغير جازم فأما الوقف بغير جاء نفيه قول الكسائي قال: لأن الفعل السالم يوقف عليه كالمجزوم فحذف الياء كما يحذف الضمة"[7]

وقد وافق الدكتور غانم قدوري الحمد تفسير القراء الثالث، فذكر أنه احصى خمسة عشر موضعاً في القرآن الكريم حذفت فيها الياء، لأنها اتبعت بصوت ساكن، والعربية لاتجيز أن تأتي حركة طويلة كالياء –مثاوه بصورة ساكن[8].

وجعل الدكتور ابراهيم انيس حذف هذه الحروف دليلاً على أن الحركات ليست دوالاً على المعاني وإنما جيء بها لوصل الكلام والتخاص من التقاء الساكنين فالغرض منها هو غرض موسيقي جمالي[1]. وقد كفانا مؤونة الرد عليه في رأيه هذا أساتذة كبار أفاضوا في مناقشته وبيان خطل رأيه[2].

---

(4) سر صناعة الاعراب: 2/ 519.

(5) ظ: شرح الرضي: 413/2.

(6) ظ: اعراب القرآن: 302/2.

(7) اعراب القرآن: 302/2.

(8) ظ: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية للدكتور غانم قدوري الحمد: 292-293.

(1) ظ: اسرار اللغة للدكتور ابراهيم انيس: 224-253.

(2) ظ: الفعل زمانه وابنيته للدكتور ابراهيم السامرائي: 224، ومدرسة الكوفة: 49-256، وفصول في فقه اللغة للدكتور رمضان عبد التواب: 382-395، وفقه اللغة للدكتور عبد الحسين المبارك: 165-174، ونحو وعي لغوي للدكتور مازن المبارك: 90-101.

وحسبنا هذا ما ذهب اليه الفراء وما زاد عليه بعض النحاة في تفسير حذف هذه الحروف لأن جميع ماذكروه ينطبق على واقع اللغة وجاء به القـرآن الكـريم وكـلام العرب شعره ونثره.

دخول (ال) على (ألاء) و(أمس) مع بنائهما على الكسر

ذكر الفراء أن (ال) قد تدخل على المبنيات مـن الأسـماء كظـروف الزمـان والاسماء الموصولة، وتبقى هذه الأسماء مبنية على حالها قبل دخول (أل) عليها، فمنها ظرف الزمان (الآن) فقال الفراء، "الآن حرف بني على الألف واللام لم تخلـع منـه، وتُرك على مذهب الصفة؛ لأنه صفة في المعنى واللفظ، كما رأيتهم فعلوا في (الـذي) و(الذين) فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللام لهما غيـر مفـارقتين"[3]. أي أن الظرف (الان) بني على الفتح وإن كانت (ال) ملازمةً له فلا تفارقه فهو كالذي والـذين بنيا على السكون مع ملازمة (ال) لهما، ومثل ذلك أيضاً الاسم الموصول (ألاء) فإنـه يبقى على حالة بنائه على الكسر حتى وإن دخلت عليه (ال)، واستشهد الفراء على هـذا بقول الشاعر[4]:

فإن الألاء يعلمونـك منهم كعلمي مظنوك مادمت أشعرا

"فادخل الألف واللام على (ألاء) ثم تركها مخفوضة في موضع النصب، كما كانت قبل أن تدخلها الألف واللام"[5]. ومثل هذا دخول (ال) على (أمس) مع بقـاء بنائهـا علـى الكسر أيضاً ، كقول الشاعر[1]:

وأني حبست اليوم والأمسِ قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب[2]

"فأدخل الألف واللام على (أمس) ثم تركه مخفوضاً على جهته الأولى"[3]، وهذا خلاف ما أجمع عليه النحاة من أن (امس) اذا دخلت عليه الألف واللام أعرب وجـرت عليه الحركات في الرفع والنصب والجر، فقال الخليل : "وأمس أيضاً مخفـوض فـي

---

[3] معاني القرآن للفراء: 467/1.

[4] السابق: 467/1، ولم ينسب الى قائله.

[5] السابق: 467/1.

[1] معاني القرآن للفراء: 1/ 467.

[2] لنصيب بن رباح الاموي، ظ: ديوانه: 92.

[3] معاني القرآن للفراء: 468/1.

الفاعل والمفعول به تقول أتيته أمسِ وذهب أمسِ بما فيه وكان أمسِ يوماً مباركـاً وإن أمسِ يوم مبارك فإذا أدخلت عليه الألف واللام أو أضفته الى شـيء أو جعلتـه نكـرةً أجريته تقول: كان الأمس يوماً مباركاً وإن الأمس الماضي يوم مبارك وكان أمسكم يوماً طيباً"[4].

وقال الكسائي: "العرب تقول كلمتك أمسِ وأعجبني امسِ ياهذا وتقول في النكرة أعجبني أمس وأمسٍ آخر ، فاذا أضفته أو نكرته أو أدخلت عليه الألف واللام للتعريف اجريته بالاعراب"[5]. وقال ابن هشام : "وإذا أُريد بأمسِ يوم من الأيام الماضية أو كسر أو دخلته ال أو أضيف أُعرب باجماع تقول : فعلتُ ذلك أمساً أي في يوم ما من الأيـام الماضية... وتقول ما كان أطيب أمسنا"[6].

وقد أورد اللغويون والنحاة خمس لغات عند العرب في استعمالهم (أمس)، يمكن ايجازها بما يأتي:

الأولى: البناء على الكسر مطلقاً وهذه لغة أهل الحجاز[7].

الثانية: اعرابه اعراب ما لاينصرف مطلقاً وهذه لغةٌ لبعض بني تميم[8].

الثالثة: إعرابه اعراب مالاينصرف في حالة الرفع فقط وبناؤه على الكسر فـي حـالتي النصب والجر وهذه لُغة لأكثر بني تميم، فهم يقولون: ذَهب امـس، واعتكفـتُ امـسِ وعجبت من أمسِ[1].

وذكر سيبويه لغةً رابعة هي فتح (أمس)، فقال : "وقد فتح قوم (أمسِ) في (مـذ) لما رفعوا وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها بها قال:

لقد رأيتُ عجباً مذ أمسا   عجائزاً مثل السعالي خمسا

---

[4] الجمل للجليل: 201-202.

[5] ظ: لسان العرب (أمس).

[6] شرح شذور الذهب: 130.

[7] ظ: كتاب سيبويه: 83/3، وشرح الجمل: 400/2، وشرح الكافية: 125/2.

[8] ظ: كتاب سيبويه :3/ 283، وشرح الجمل: 400/2، وشرح الكافية: 125/2، ولسان العرب (امس) .

[1] ظ: كتاب سيبويه: 3/ 283، وما ينصرف وما لايتصرف: 94 وشرح سذور الذهب: 126-129.

وهذا قليل"[2]، وذكر ابن منظور لغةً خامسة أخرى وهي اعراب (أمس) ونسبها الى بني عقيل، فقال: "وبنو عقيل يقولون: ذهب أمس بما فيه"[3]، وقد تأول النحاة بيت نصيب السابق تأويلاً بعيداً عن واقع اللغة والنحو، فقال ابن جني: "فيروى والأمسِ جراً ونصباً، فمن نصبه فلأنه لما عرفّه باللام لظاهرة وأزال عنه تضمنه إياها أعربه والفتحة فيه نصبة الظرف كقولك أنا أتيك اليوم وغداً، وأما من جره فالكسرة فيه كسرة البناء التي في قولك كان هذا أمسِ واللام فيه زائدة كزيادتها في الذي والتي... وإنما تعرف الأمس بلام أخرى مراده غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتوكيد. ومثله مما تعرف بلام مرادة وظهرت فيه لام أخرى غيرها زائدة قولك: الآن فهو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زائدة وقد ذكر ابو علي هذا قلبنا وأوضحه"[4].

فلماذا كل هذا التعقيد باضمار (ال) وإظهار اخرى غيرها؟ ولماذا لاتكون واحدة؟ وقال ابن هشام: "روي هذا البيت بفتح أمس على أنه ظرف معرب لدخول (ال) عليه ويروى أيضاً بالكسر وتوجيهه إما على البناء وتقدير (ال) زائدة او على الاعراب على أنه قدر دخول في على اليوم ثم عطف عليه عطف التوهم"[5]. فكأن التوهم هنا صار قاعدةً مطردة يأخذ بها الشعراء في شعرهم. وكرر السيوطي وابن منظور ما قاله ابن جني ايضاً[6].

وأرى أن ما قاله النحاة بشأن (أمس) وأنه متضمن معنى لام التعريف أقرب الى المنطق منه الى اللغة، فما علاقة (أمس) بلام التعريف؟! وكيف يكون متضمناً لمعناها[1] فلو رجعنا الى استعمال العرب له لكفانا ذلك مؤونة البحث كله ولأراحنا من تقديرات النحاة. ويمكن جعل (ال) في هذا الشاهد زائدة للضرورة وأن ؟(امس) باقياً على بنائه على الكسر لانه معرفة بدليل مجيء (اليوم) قبله.

---

(2) كتاب سيبويه: 3/ 284-285.

(3) لسان العرب : (هذ)، وظ: فقه اللغة المقارن، لرمزي منير بعلبكي: 158.

(4) الخصائص: 3/57-58، وظ: لسان العرب (أمس).

(5) شرح شذور الذهب: 131.

(6) ظ: الأشباه والنظائر: 1/204، ولسان العرب (أمس).

(1) ظ: الهمع: 2/ 138.

دخول (ال) على الاسم المعرفة المنقول على وزن (يفعل)

الاسم المعرفة لاتدخل عليه (ال) التعريف؛ لأنّه استغنى بتعريفه عن أي تعريف آخر[2]، وقد جاء خلاف هذا فدخلت (ال) على الاسم المعرفةَ كما في قول الشاعر[3]:

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً   شديد ابأَحنَاءِ الخلافة كاهله

فأدخل الشاعر (ال) التعريف على (يزيد) وهو اسم معرفة منقـول؛ لان وزنـه (يفعل) وهو مختص بالفعل. وخرج الفراء قوله تعالى: "**إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ**" (الانعـام/ 86) بأن (اليسع) اسم اعجمي كأسماء الانبياء من بني اسرائيل فلم تدخل عليـه الألـف واللام، ورجح هذا على قراءة "والليسع"[4]. فقال : "قرأه اصحاب عبد الله بالتشديد. وقرأه العوام (اليسع) بالتخفيف. والاول أشبه بالصواب وبأسماء الأنبياء من بني إسرائيل.. فإن العرب لاتُدخل على (يفعل) إذا كان في معنى فلان ألفاً ولاماً، يقولون: هذا يسع، وهـذا يعمر، وهذا يزيد فهكذا الفصيح من الكلام"[5]. وجعل دخول الألف واللام عليه وامثالـه للضرورة، فقال: "لاتكاد العرب تدخل الالف واللام فيما لايجرى ، مثل يزيد ويعمر إلا في شعر... وإنما أدخل في يزيد الألف واللام لما أدخلها في الوليد. والعرب إذا فعلـت ذلك فقد أمست الحرف مدحاً"[6]. ومن خلال قولي الفراء السابقين، نجد أن الفـراء قـد أرجع دخول (ال) التعريف على الاسم العلم المنقول، الى ثلاثة اسباب هي:

1. وجود الضرورة كالشعر، والقرآن العظيم لاتدخله الضرورة.
2. وجود مسوغ بسهله، كدخول (ال) على الاسم الذي قبله.
3. وجود غرض بلاغي ومعنوي لذلك كقصد المدح او الذم.

ونُقل عن الخليل وسيبويه أنهما جعلا دخول (ال) على (يزيـد) هـو لمـشاكلة، (الوليد)[1]، وذهب ابن جني الى أن (يزيد) هنا ليس معرفة بل هو نكرة كرجل، ولـذلك

---

[2] ظ: شرح المفصل: 44/1.
[3] معاني القرآن للفراء: 342/1، 408/2، ونسب لابن ميادة، ظ: اللسان (زود).
[4] هذه قراءة حمزة والكسائي وخلف والأعمش، ظ: البحر المحيط : 4/ 174، والنشر: 2/ 260.
[5] معاني القرآن للفراء: 2/ 407-408.
[6] السابق: 342/1.
[1] ظ: نتفسير روح المعاني: 7/ 159.

جاز دخول (ال) عليه، فقال: "... وإذا جرى يزيد بعد سلبه تعريفه مجرى رجل وفرس لم يستنكر فيه أن يجوز دخول لام المعرفة"[2]، ثم استشهد بقول ابن ميادة المتقدم، والى هذا ذهب الزمخشري ايضاً فقال: "وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به فلذلك من التأويل يجري مجرى رجل وفرس فيتجزأ على اضافته وإدخال اللام قالوا مضر الحمراء وربيعة الفرس وأنمار الشاة....)[3].

ووافق الطبري ماذهب اليه الفراء، فقال: "ولاتكاد العرب تدخل الالف واللام على هذه الصورة أعني يفعل لايقولون رأيت اليزيد ولا أتاني النجيب ولا مررت باليشكر إلا في ضرورة الشعر وذلك أيضاً إذا تحري به المدح كما قال بعضهم:

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً باحناء الخلافة كاهله

فادخل في اليزيد الالف واللام وذلك لإدخاله إياهما في الوليد فاتبعه اليزيد بمثل لفظه"[4].

وقصر الجوهري دخول (ال) على الاسم العلم بالضرورة فقط[5]، ووافقه في هذا ابن عصفور أيضاً[6].

وذهب الرضي الى أن بعض الأعلام قد تكون نكرة إلا أن هذا قليل، فيجوز أن يقع بعد علم التنكير كـ(رب) و(كل) نحو : رب زيد لقيته، ولكل فرعون موسى، وجعل قول ابن ميادة السابق من هذا ايضاً[1]. ووافقه في هذا ابن هشام وزاد عليه بأنها قد تكون زائدة للضرورة وسهل دخولها على (يزيد) دخولها على (الوليد)[2]. كما ذهب السيوطي الى ذلك أيضاً[3]. وقرن ابن منظور زيادتها بخلع التعريف من (يزيد)[4].

---

(2) سر صناعة الاعراب: 2/ 451.

(3) المفصل: 30.

(4) تفسير الطبري: 7/ 261-262.

(5) ظ: الصحاح (وسع).

(6) ظ: شرح الجمل: 139/2.

(1) ظ: شرح الرضي على الكافية: 3/ 257، وشرك الشافية: 36/1.

(2) ظ: قطر الندى وبل الصدى: 60، ومغنى اللبيب: 110/1، واوضح المسالك: 73/1، 183.

(3) ظ: الأشباه والنظائر: 8/ 306.

(4) ظ: لسان العرب (زود).

ولو تأملنا قليلاً في هذه الامثلة والشواهد لوجدنا أن ماذهب اليه الفـراء ومـن وافقه يكاد يكون أرجح ماقيل في دخول (ال) على الاسم العلـم، إذ قـرن زيـادة (ال) بزيادة المعاني كالتوكيد والمدح والذم وغيرها من المعاني الاخرى، ولـذلك أرى بـأن دخول (ال) على الأعلام يجب ان يكون مشترطاً بمعنى يقصده المتكلم من ادخاله لهـا على الأعلام سواء كان في الضرورة ام في سعة الكلام ، فهذا أهون من تقدير الزيـادة دون معنى محدد مقصود من زيادتها أو جعل العلم نكرة.

زيادة بعض الحروف:

أ. زيادة (أن)

ذكر الفراء أن العرب قد تدخل (أن) زائدةً على بعض الحروف، فقـال: "ولـو أدخلت العرب (أن) قبل (ما) فقيل: علمتُ أَن مافيك خير وظننتُ أَن ما فيك خير كـان صواباً ... ألا ترى قوله " **ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ** " (يوسف/35)، لو قيل: أن ليسجُننه كان صوابا"[5]، واستشهد على هذا بقول الشاعر[6]:

وخَبرتُما أَن إنما بين بيشَـةٍ ونَجران أَحوى والمحل خصيب[7]

فا أدخل الشاعر (أن) على (إنما) واستدل الفراء بهذا الشاهد، على دخـول (أن) على غيرها من الادوات، بدليل دخولها على (إن) وهي مثلها، فقال: "فأدخـل أَن علـى إنما فلذلك أجزنا دخولها على ما وصفت لك من سائر الأدوات"[1]، ويبدو أن دخول (أن) هنا وفي المواضع التي تماثلها، هو لبيان الحكاية والخبر فهما من المعاني التي يـصلح تصديرها بـ(أن) ، والدليل على هذا ما استشهد به الفراء من الآيات القرآنية الكريمـة منها الآية التي سبق ذكرها ومنها أيـضاً قولـه تعـالى: " **إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ** "(يوسف /26) فقال الفراء فيها: "ولو كان في الكـلام (أن إن كان قميصه) لصلح؛ لأن الشهادة تستقبل بـ(أن) ولا يكتفى بالجزاء فإذا اكتفـت فإنمـا

---

[5] معاني القرآن للفراء: 2/ 207.

[6] معاني القرآن للفراء: 207/2 وري في صفحة: 41، والمحل قريب مكان المحل خصيب.

[7] أحوى من الحوة: وهي سواد يضرب الى الخضرة، وبيشة ونجران: موضعان.

[1] معاني القرآن للفراء: 2/ 207، وظ: صفحة:41 منه أيضاً

ذهب بالشهادة الى معنى القول كأنه قال: وقال قائل من أهلها"[2] فهذه الشهادة هي حكاية عن شخص آخر جاء بها فأراد الله سبحانه وتعالى أن يخبرنابها وأنها تعـود لـشخص ذكره عز وجل بقوله: " **وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا**" (يوسف/ 26) وكذلك الحال في الآيـة الكريمة السابقة والشاهد الشعري السابق.

ب. زيادة (أن) بين القسم والشرط

ذكر الفراء أن (أن) قد تزاد بين القسم والشرط، فقال في قوله تعـالى: "**وأنْ لَّوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ**" (الجن/16): "... فكأنهم أضمروا يميناً مع لو، وقطعوها عـن النسق على أول الكلام، فقالوا: والله أن لو استقاموا. والعرب تدخل أن في هذا الموضع مع اليمين وتحذفها"[3]. واستشهد على هذا بقول الشاعر[4]:

أما واللهِ أن لو كُنتَ حراً وما بالِحر أنت ولا العتيق

فجاء بـ(أن) زائدةً بين القسم (والله) والشرط (لو كنت...)، واستشهد على عدم زيادتها، أيضاً بقول الشاعر[5]:

فأقسم لو شيء أتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفَعا

فلم يأتِ بـ(أن) بين القسم والشرط.

ج. زيادة (لا)

ذكر النحاة أن (لا) تأتي زائدةً لتقوية الكلام وتوكيده[1]. واشترط الفراء لزيادتها أن تكون مسبوقة بنفي، وان تقع بعد حرف عطف، فقال في قوله تعـالى: " **لاَ يَسْتَوِي أَصْحَابُ النَّارِ وَأَصْحَابُ الْجَنَّةِ**" (الحشر/ 20): "وفي قـراءة عبـد الله: ولا أصـحاب النار[2]، ولا صلةٌ إذا كان في أول الكلام جحد، ووصل بـ(لا) من آخره"[3]، واستـشهد على هذا بقول بعض بني كلاب[4]:

---

[2] معاني القرآن للفراء: 3/ 192.

[3] السابق: 192/3.

[4] السابق: 192/3، ولم ينسب الى قائله، ظ: تفسير القرطبي: 19/ 17، ومغني اللبيب : 30/1.

[5] معاني القرآن للفراء: 3/ 192، ولم ينسب الى قائله.

[1] ظ: معاني القرآن للأخفش: 2/ 294، ومعاني القرآن واعرابه: 2/ 342.

[2] هذه قراءة لم أجدها في كتب القراءات.

إرادة إلاّ يجمع الله بيننا   ولا بينها أخرى الليالي الغواير

فـ(لا) النافية زائدة، لان المعنى : "إرادة إلاّ يجمع الله بيننا وبينهـا ، فوصـل بـ(لا))[5].

د. زيادة (ما) مع أداة الشرط (أي)

ذكر النحاة أن أداة الشرط الجازمة (أي) ، من الادوات التي يجـوز أن تلحقهـا (ما) الزائدة وقد لاتلحقها[6]. وذكر الفراء أن الغالب في الإستعمال هـو مجيئهـا غيـر متصلة بها، واستشهد بقوله تعالى: " **أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ** " (القصص/28) فقال: "فجعل (ما) وهي صلة من صلات الجزاء مع (أي) وهي في قراءة عبد الله "أي الأجلـين مـا قضيتَ فلاَ عدوان على"[7] وهذا أكثر في كلام العرب من الأول"[8]، واستشهد عليه بقول الشاعر:[9]

وأيهما ما أتْبعن فإننـي   حريص على إثْر الذي أنا تابع

فجاء بـ(ما) غير متصلة بأداة الشرط (اي)، وقال الفـراء: "وسـمع الكـسائي اعرابياً يقول: فأيهم ما أخذها ركب على أيهم، يريد في لُعبة لهم. وذلك جائز حسن"[1].

هـ. زيادة الواو قبل الضمير (إياك) وحذفها

ذهب النحاة الى وجوب مجيء الواو بين (إياك) وبين الاسم المحذّر منـه فـي اسلوب التحذير، فقال سيبويه،: "واعلم أنه لايجوز أن تقول: إياك زيداً، كما أنه لايجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتّى تقول: من الجدار أو والجدار. وكذلك أن تفعل، إذا أردت

---

(3) معاني القرآن للفراء: 3/ 147.

(4) السابق: 3/ 147، ولم ينسب الى قائله.

(5) السابق: 3/ 147.

(6) ظ: مغني اللبيب: 312/1-314 ، والنحو الوافي: 427/4.

(7) هذه قراءة إبن مسعود، ظ: البحر المحيط: 115/7، وتفسير القرطبي: 279/13، والكـشف للقيـسي: 2/ 74، 174.

(8) معاني القرآن للفراء: 2/ 305.

(9) السابق: 2/ 305، ولم ينسب لقائله.

(1) معاني القرآن للفراء: 305/2.

إياك والفعل. فإذا قلتَ: إياك أن تفعل ، تريد إياك أعظ مخافة ان تفعل، أو من أجـل أن تفعل جاز؛ لأنّك لاتريد ان تضمه الى الاسم الأول، كأنك قلت: إياك نح لمكان كذا وكذا. ولو قلت: إياك الأسد تريد من الاسد، لم يجز كما جاز في أن"[2].

فسيبويه يمنع حذف الواو في نحو قولنا: أياك الاسد، مثلاً فلابد من ذكر الواو أو (من) بينهما، وأجاز حذفها لو قلنا: اياك أن تكذب.

ومذهب الفراء موافق لسيبويه في الامر الاول، ومخالفُ له في الثاني، فهو يرى أيضاً لابد من ذكر هذه الواو بين اياك والاسم بعدها، ولكنه يمنع مجيئها بـين (إيـاك) وبين (أن) والفعل. فقال: "فيقال: أتجيز أن أقول: مالك أن تقوم، ولا أجيز: مالك القيـام فقال: لأن القيام اسم صحيح و(أن) اسم ليس بالصحيح. واحتج بقول العـرب إيـاك أن تتكلم، وزعم أن المعنى إياك وأن تتكلم. فرد ذلك عليه أن العرب تقول: إياك بالباطل أن تنطق ، فلو كانت الواو مضمرة في (أن) لم يجز لما بعدِ الواو من الأفاعيل أن تقع على ما قبلها؛ ألا ترى أنه غير جائز أن تقول: ضربتك بالجارية وأنت كفيل ، تريد وأنـت كفيل بالجارية، وإنك تقول: رأيتك وإبانا تريد، ولايجوز رأيتك إبانا وتريد"[3]. واستشهد الفراء على عدم مجيء الواو بين (إياك) وبين (أن) والفعل، بقول الشاعر[4]:

قَبح بالسرائر في أهلهـا وإياك في غيرهم أن تبوحا

وقال: "فجاز أن يقع الفعل بعد (أن) على قوله (في غيرهم)، فدلّ ذلك علـى أن إضمار الواو في (أن) لايجوز"[1].

ولم يجز حذف الواو بين إياك وبين الاسم بعدها، ولذلك تأول قول الشاعر[2]:

فإياك المحاين أن تحينا

فكان الاصل عليه أن يقول: فإياك والمحاين، فقال الفراء: "فإنه حـذره فقـال: إياك، ثم نوى الوقفة، ثم استأنف (المحاين) بأمر آخر، كأنه قال: أحذر المحـاين، ولـو

---

(2) كتاب سيبويه: 179/1، وظ: الاصول في النحو: 260/2.

(3) معاني القرآن للفراء: 165/1.

(4) السابق: 165/1.

(1) معاني القرآن للفراء: 166/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 166/1.

أراد مثل قوله: "إياك والباطل) لم يجز الغاء الواو، لأنه اسم أُتبع اسماً في نصبه، فكان بمنزلة قوله في غير الأمر: أنت ورأيك وكل ثوب وثمنه، فكما لم يجز أنت رأيك، أو كل ثوب ثمنه فكذلك لايجوز (إياك الباطل) وأنت تريد: إياك والباطل"[3].

وعلل ابن يعيش منع حذف هذه الواو، بعلة اخرى هي : "أن الفعل المقدر لايتعدى الى مفعولين فلم يكن بد من حرف العطف او حرف الجر نحو: إياك والأسد وإياك من الأسد فتكون قد عديته الى الاول نفسه ثم عديته الى الثاني بحرف جر"[4].

وأجاز أبو اسحاق الحضرمي (ت:117هـ) حذف هذه الواو، لان المعنى فيه يصير على تقدير فعل آخر "كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر"[5]. وكذلك فقد اجاز حذفها ابن الناظم أيضاً[6]. والأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد[7].

وعد الرضي حذف هذه الواو شاذاً[8]، ووافقه ابن هشام ايضاً[9].

ولا أُوافق الفراء ومن وافقه في ما ذهبوا اليه من عدم جواز حذف هذه الواو؛ لأن العرب قد تحذف جملاً كاملةً وهم يقصدون معناها ويريدونه، فما بال هذه الواو لايحذفونها وهم يريد ومنها أيضاً؟! ولاسيما أن أسلوب التحذير مدعاةُ للحذف لأن المتكلم يريد الانتهاء من كلامه باسرع وقت ممكن ليوصل الى المخاطب تحذيره واهميته بل خطورته في بعض المواضع فربما استغنوا عن ذكر (إياك) و(الفعل) و(الواو) واكتفوا بذكر المحذر منه فقط، فقالوا: الاسد الأسد، فأين شأن الواو تجاه اهمية الفعل والضمير؟! ثم أن (العلة التي ذكرها الفراء قائمةٌ على جعل الواو معية وتسقط إذا

---

[3] معاني القرآن للفراء: 166/1.

[4] شرح المفصل: 25/2.

[5] كتاب سيبويه: 279/1، وظ: المقتضب: 213/3.

[6] ظ: أوضح المسالك: 113/3.

[7] ظ: هدية السالك: 112/3.

[8] ظ: شرح الرضي على كافية بن الحاجب: 183/1.

[9] ظ: مغني اللبيب: 2/ 482، وظ: أوضح المسالك: 4/ 76.

جعلتْ عاطفة، أما العلى التي ذكرها ابن يعيش فهي أقرب الى المنطق منها الى اللغـة، ولو سمِع عن العرب شواهد أُخر على ذلك لجاز جوازاً حسناً"[1].

صرف الاسم الممنوع من الصرف

قرر النحاة أن الإسم إذا اجتمعت فيه علتان منِع من الصرف، كما لو اجتمعـت فيه الوصفية مع العدل في صيغة (فَعال) و(مفْعل) الدالة على الأعداد العشرة الأولـى، وذلك نحو: آحاد وموحد، وثناء ومْثنى، وثُلاث ومثلث، ورباع ومربع، وهكذا... الـى العشرة[2]، فقال الفراء في قوله تعالى : " **مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ** "(النـساء/ 3): "فإنهـا حروف لا تُجرى؛ وذلك أنهن مصروفات عن جهاتهن؛ ألا ترى أنهن للثلاث والثلاثـة، وأنهن لايضفن الى ما يضاف إليه الثلاث والثلاثة: فكان لامتناعه من الإضافة كأن فيه الألف واللام. وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويل الإضافة ؛ كما كان بناء الثلاثة إن تضاف إلى جنسها، فيقال: ثلاث نسوة، وثلاثة رجال. وربما جعلوا مكان ثُلاث وربـاع مثْلث ومربع، فلا يجري أيضاً؛ كما لم يجر ثُلاث ورباع لانه مصروف، فيه من العلـة مافي ثُلاث ورباع"[3] وكذلك "الواحد يقال فيه موحد وأُحاد ووحاد، ومثنـى وثنـاء"[4]، واستشهد على هذا بقول تميم بن مقبل[5]:

تَرى النعراتِ الزرقَ تحتَ لبانه   أُحاد ومثْنَى أَصقَعتْها صواهله[1]

فجاء الشاعر بكلمتي (أُحاد ومثنى) ممنوعتين من الصرف. وقد أشار الفراء الى لغة فيها عند العرب، وجعلها مساويةً للغة المنع، فيلحقها التنوين، فقال: "ومـن جعلهـا نكرة وذهب بها الى الأسماء أجراها. والعرب تقول: ادخلوا ثُـلاثَ ثـلاث وثلاثـاً"[2]. واستشهد على هذا بقول الشاعر[3]:

---

(1) ظ: الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو: 82.

(2) ظ: كتاب سيبويه: 1/ 7-13.

(3) معاني القرآن للفراء: 254/1.

(4) السابق: 255/1.

(5) السابق: 255/1،ظ: ديوانه: 252، وفيه: (الخضر) مكان (الزرق) و(فرادى) مكان (أحاد).

(1) النعرات:جمع نعرة وهي ذبابة تسقط على الدواب فتؤذيها،والصواهل:جمع صاهلة،والصهيل:صوت الخيل.

(2) معاني القرآن للفراء: 254/1.

(3) السابق: 1/ 254.

وإن الغلام المستهام بذكره قتلنا به مِن بين مثْنى وموحـدِ

بأربعةٍ منكم وآخر خامسٍ وسادٍ مع الإظلام في رمح معبدِ

فصرف الشاعر كلمتي (مثنى وموحدِ)، إلاّ أن الفراء، رجح لغة المنـع علـى الصرف فقال: "فوجه الكلام ألا تُجرى وأن تجعل معرفة؛ لأنها مصروفة، والمصروف خِلْقته أن يترك على هيئته، مثل: لُكع ولَكاع. وكذلك قوله: " **أُولِي أَجْنِحَـةٍ مَثْنَـى وَثُـلَاثَ وَرُبَـاعَ** " (فاطر/1)[4] فترجيح الفراء للغة عدم الصرف في هذه الأسماء ، قـد يكـون تفضيلاً للغة الأكثر شيوعاً ويدلّ على هذا أنه استشهد بآيتين قرآنيتين وبيت شعري، ولم يستشهد على لغة الصرف سوى ببيت شعري واحد. وقد يكون عند الفراء شـيء مـن نزعة البصريين التي تعد ما وافق قاعدتهم من الشواهد هو الافشى وما جاء مخالفاً لهـا لايعتد به ولا يلتفت اليه.

وكذلك فقد يصرف الاسم وهو على صيغة مثنى الجموع (فعائل) و(مفاعيـل) ، واستشهد على هذا بقوله تعالى: " **إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً** " (الانـسان/4) و"**وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَ** " (الانسان/15) ، ثم قال: "فأجروا ما لايجرى ، وليس بخطـأ لأن العرب تجري ما لايجري في الشعر فلو كان خطأ ما أدخلـوه فـي أشـعارهم"[5]، وكذلك فقد استشهد بقول متمم بن نويرة:

فما وجد أظآرٍ ثلاثٍ روائمٍ رأين مجراً من حوارٍ ومصرعا [1]

فاجرى الشاعر (روائم) وهي على صيغة منتهى الجموع (فعائل) الممنوعة من الصرف. فقال الفراء: "فاجرى روائم وهي مما لايجري فيما لا أحصيه في أشعارهم"[2]. وعلى الرغم من أن الفراء قد قصر هذا على الشعر فقط، إلا انه قد يفهم من قوله "وليس بخطأ... فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم"، أنه يجيزه حتى في غير الـشعر لانـه

---

(4) السابق: 255/1.

(5) معاني القرآن للفراء: 218/3.

(1) معاني القرآن للفراء: 218/3، وظ: كتاب العين للخليل: 168/8، ولسان العرب (ظأر) وفيه (مخرا) بـدل (مجرا)، أظآر: جمع ظؤور وهي الناقة التي تعطف على غير ولدها، الحوار: ولد الناقة حين تضعه الى ان يفطم.

(2) معاني القرآن للفراء: 3/ 218.

وارد في كلام العرب بدليل وروده في القرآن الكريم والفراء في هذا الموقف يناقض ما قاله في الصفحة السابقة إذ منع فيه صرف الاسم الممنوع من الصرف فموقفه من هـذا متذبذب ولم يستقر فيه على رأي واضح، إذ منعه مرةً وألمح الى جوازه مرة أخرى في هذا الموضع.

وقد أجاز الفراء صرف الاسم او عدم صرفه إذا كان اسماً معرفـة يـراد بـه المؤنث فيجوز صرفه إذا ٌأريد به معنى المذكر، ويمتنع صرفه إذا ٌأريـد بـه معنـى المؤنث، ومن هذا عنده قوله تعالى : " **وَيَوْمَ حُنَيْنٍ** " (التوبـة/ 25)، فقـال الفـراء : "وحنَين وادٍ بين مكة والطائف، وجرى (حنين) لانه اسم لمذكر. وإذا سميت ماء أو وادياً أو جبلاً باسم مذكّر لا علة فيه أجريته. من ذلك حنين، وبدر ، وأُحد، وحِراء، وثَبِيـر، ودابق، وواسط،... وربما جعلت العرب واسط وحنين وبدر، اسما لبلدته التي هو بهـا فلا يجرونه"[3]، واستشهد على عدم الصرف بقول حسان بن ثابت[4]:

نصروا نبيهم وشَدوا أَزره بحنين يوم تواكُل الأبطال

فقصد بـ(حنين) واقعة حنين المعروفة أو البقعة والبلادة التي جرت فيهـا تلـك المعركة: ولذلك منعه من الصرف. ومثله أيضاً قول الشاعر[5]:

ألسنا أكرم الثقلين رجلا وأعظمه ببطن حِراء نارا

(فجعل حراء اسماً للبلادة التي هو بها، فكان مذكراً يسمى به مؤنث فلم يجر)[1].

وكذلك قول الشاعر[2]:

لقد ضاع قوم قلّدوك أمـورهم بدابقَ إذ قيل العدو قـريب
رأوا جسداً ضخما فقالوا مقاتل ولم يعلموا أن الفؤاد نخيب

---

[3] السابق: 1/ 429، 175/2.

[4] السابق: 1/ 429، 175/2، وظ: الانصاف: 2/ 494، وشرح الجمل: 2/ 439.

[5] معاني القرآن للفراء: 429/1، 175/2، ونُسب لجرير وليس في ديوانه، ظ: الحلل في اصلاح الخلل مـن كتاب الجمل: 323، ويروى: (سيعلم أو ستعلم أينا خبر قديماً واعظمنا ببطن حراء نارا)، ظ: المقتضب: 3/ 359.

[1] معاني القرآن للفراء: 1/ 429، 175/2.

[2] معاني القرآن للفراء: 1/ 429، ولم ينسب الى قائله.

فمنع (دابق) من الصرف؛ لأنه ذهب به الى معنى البلدة وهي مؤنثة، فاجتمعـت فيه علتان هما العلمية والتأنيث كما هو الحال في الأعلام المؤنثـة التـي منهـا قـول الشاعر[3]

رهبان مدين لو رأوك تَنَزلُوا   والعصم من شَعفِ العقول الفادر[4]

فـ(مدين) هنا اسم ممنوع من الصرف لأن فيه علتين هما العلميـة والتأنيـث، وعلى هذا المعنى حملت الاسماء (حنين، حراء، دابق) ؛ فمنعت من الـصرف، وهـذا ينطبق على كل اسم علم مذكر يحمل على المعنى فيذهب به الى المؤنث.

مجيء (إذا) و(إذ) فجائيتين

من المعاني التي تفيدها الاداتان (إذا) و(إذ) هو معنى المفاجئة، ومن هذا عنـد الفـراء قولـه تعـالى: " **وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَّاءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ** "(يونس/21)، فقال الفراء: "اكتفى بـ(إذا) من (فعلوا) ولو قيل (من بعد ضراء مـستهم مكروا) كان صواباً. وهو في الكلام والقرآن كثير، وتقول: خرجت فإذا أنا بزيد. كذلك يفعلون بـ(إذْ)"[5] أي أن (إذا) و(إذ) إذا كانتا بمعنى المفاجئة دخلتا على الجمل الفعليـة والاسمية على حدٍ سواء. واستشهد على هذا بقول جميل بن معمر[6]:

بينما هن بالأراك معا   إذ أتى راكب على جمله

وذكر الفراء أن (إذا) كانت للمفاجئة فالأكثر حذفها في الكلام، ومعناهـا مـراد فقال: "وأكثر الكلام في هذا الموضع أن تطرح (إذا)[1]، واستـشهد علـى هـذا بقـول الشاعر[2]:

بينا تَبغيهِ العشَاء وطَوفه   وقع العشاء على سِرحان[3]

[3] السابق: 2/ 304 ونُسِب لكثير عزة وهو موجود في ديوانه : 531، وكذلك نُسب لجرير وهو موجود فـي ديوانه: 236 وفي شرد ديوانه: 305.

[4] العصم: جمع اعصم وهو الوعل. والعقول جمع عقل وهو الملجأ وشعف العقـول : رؤوسـها واعاليهـا، والفادر: الوعل المسن.

[5] معاني القرآن للفراء: 1/ 459.

[6] السابق: 1/ 459، وظ: ديوانه: 89، وفيه (بدا) مكان (أتى).

[1] معاني القرآن للفراء: 460/1.

[2] السابق: 460/1، ولم ينسب الى قائله.

فالمعنى: إذ وضع العشاعبه... فـ (معناهما واحد بـ(إذ) وبطرحها)[4].

مجيء صلة (الذي) اسماً مضافاً وليس معرّفاً بالألف واللام:

ذكر الفراء أن صلة الاسم الموصول (الذي) قد تأتي اسماً مضافاً تابعاً لـه فـي الاعراب، فقال: "... العرب تقول: مررت بالذي هو خير منك، وشر منك، ولا يقولون: مررت بالذي قائم؛ ن (خيرا منك) كالمعرفة؛ إذا لم تدخل فيه الألف والـلام، وكـذلك يقولون مررت بالذاي أخيك، وبالذي مثلك، إذا اجعلوا صـلة الـذي معرفـة أو نكـرة لاتدخلها الألف واللام جعلوها تابعة للذي"[5]. واستشهد على هذا بما انشده الكسائي[6]:

إن الزبيري الذي مِثْلَ الحلم مشى بأسلايك في أهل العلم[7]

فجاء الشاعر بصلة (الذي) اسماً مضافاً وهو قوله (مثل الحلم)، وجعلـه تابعـاً للاسم الموصول في اعرابه.

مجيء (مَنْ) الموصولة للمفرد والمثنى والجمع

تكون (من) اسم موصول للمفرد والمثنى والجمع وللمذكر والمؤنث بلفظ واحـد للعاقل فقط[8].

واستشهد الفراء على مجيئها دالةً على المفرد والجمع ، بقول الشاعر[1]:

هيا أُم عمرو من يكن عقْر داره جِواء عِدِى يأكل الحِشـراتِ

ويسود من لفْح السموم جبينـه ويعر وإن كانوا ذوى نَكَراتِ[2]

فـ(من) هنا واقعة على المفرد والجمع معاً، بدليل قولـه (وإن كـانوا)، فـذكر المفرد ثم ذكر بعده الجمع.

---

(3) تبغيه: تطلبه، السرحان: الذئب، الطوف: الهلاك.

(4) معاني القرآن للفراء: 460/1.

(5) معاني القرآن للفراء: 365/1.

(6) السابق: 1/ 365.

(7) الحلم: جمع حلمه وهي الصغيرة من القردان او دوردة تقع على الجلد فتأكله.

(8) ظ: شرح ابن عقيل: 1/ 146-147.

(1) معاني القرآن للفراء: 111/2.

(2) عقر الدار: أصلها، الجواء: الواسع من الأودية وهو موضع في نجد، الحوي: الحوض الصغير. نكـرات: جمع نكرة: اسم من الإنكار أي استنكار مالايوافقهم كناية عن القدرة والقوة.

ومن شواهد دلالتها على المثنى، قول الفرزدق[3]:

تَعس فإن واثقتني لاتخونُني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
وأنت امرؤ يا ذئب والغدر كنتما أُخَيين كانا أُرضِعا بِلِبـان[4]

فجاء الشاعر بالفعل (يصطحبان) بصيغة المثنى وهو عائد لـ(من) ؛ لأنه صلتَّها.

الملحق بجمع المذكر السالم

ذكر النحاة طائفة من الأسماء تكون ملحقة بجمع المذكر السالم في جمعه، وتعرب إعرابه، ومن هذه الالفاظ سنة وعضة وثُبة وظبة[5] وذكر الفراء الفاظاً أخرى منها، قُلين والبرين وعزين وأُبيكرين، والوايلين، ومرقين، وعِلين، وعشرين[6].

وأجاز سيبويه في بعض هذه الألفاظ أن تجمع جمع مؤنث سالما، وجمع مذكر سالماً أيضاً، فنقول: سنوات وعضوات، وسنون وعضون[7]، وانما جعلت ملحقة لعدم توافر شروط الجمع فيها[8].

وقد ذكر الفراء لغة أخرى عند العرب في اعراب هذه الألفاظ، وهي أن تبقى مجموعة بالياء والنون في الرفع والنصب والجر، وتظهر على نونها حركات الاعراب الثلاث فقال: "ومن العرب من يجعلها بالياء على كل حال، ويعرب نونها فيقول:

---

(3) معاني القرآن للفراء: 111/2. وظ: ديوانه: 870.

(4) اللبان: لبن الرضاع.

(5) ظ: شرح ابن عقيل: 62/1-65.

(6) العضة: الكذب والبهتان، الثبة: الجماعة من الفرسان، ظبة: حد السيف والسنان والنصل والخنجر وما أشبه ذلك، ظ: لسان العرب (ظبا) ، قلين: لعبة من العوادان يلعب بها الصبيان، البرين او البرون: جمع برة وهي حلقة من المعادن كالصفر والنحاس توضع في انف البعير، عزين: جمع عزة وهي الجماعة من الناس. أُبيكرين: تصغير أبكرين: وهو جمع أبكر وهو الفتي من الابل. الوايلين: جمع ويل وهو المطر: مرقين: جمع مرق وهو الطعام المعروف، عليون: ارتفاع بعد ارتفاع.

(7) ظ: كتاب سيبويه : 3/ 598، وظ: لهجة قبيلة أسد: 200-201.

(8) ظ: شرح ابن عقيل: 60/1 -61.

عِضِينُك، ومررت بعضينِك وسنينِك وهي كثيرة في أسد وتميم وعـامر"[1]. واستـشهد بقول الصمة بن عبد الله القشيري[2]:

ذراني من نَجدٍ فإن سِنينَـه   لعبن بنا شِيبا وشيبننا مـرد ا

متى ننج حبواً من سنينٍ ملحةٍ   نُشَمر لأخرى تُنزلُ الأعصم الفْردا[3]

ومنه أيضاً قول بعض بني أسد[4]

مثل المقَالي ضربت قُلينُها

وكذلك قول الشاعر[5]:

* الى برين الصفْر الملْويات*

ومن ذلك أيضاً، قول الشاعر[6]:

قد رويتْ إلا الدهيدينا   قُليصات وأُبيكرينـا

وقول الشاعر[7]:

فأصبحت المذاهِب قد أذاعت   بِها الإعصار بعد الوابلينا

وقد أشار الفراء الى جمع هذه الالفاظ جمع مؤنث سالماً، وأشار كذلك الى لغـةٍ أخرى فيها وهي مجيؤها منصوبةً بالفتحة وليس بالكسرة كجمع المؤنث السالم، واستشهد على هذه اللغة بقول أبي ذوئيب الهذلي[8]:

إذا ما جلاها بالأيام تحيرت   ثُباتاً عليها ذُلْها واكتئابها

فجاء بالاسم (ثبة) مجموعاً جمع مؤنثٍ سالماً، ومنصوباً بالفتحة بدليل الحالقـه تنوين النصب، إلا أن هذه اللغة قليلة بل أرجعها الفراء الى توهم العرب بها فقال: "...

---

(1) معاني القرآن للفراء: 92/2، وظ: البحر المحيط: 456/5، وارتشاف الضرب: 268/1.

(2) معاني القرآن للفراء : 92/2، وظ: شرح ابن عقيل: 65/1، وشرح شواهد ابـن عقيـل، لعبـد المـنعم الجرجاوي: 27.

(3) الأعصم من الظباء والوعول: مافي ذراعيه او في احداهما بياض وسائر جسده اسود او أحمر.

(4) معاني القرآن للفراء: 92/2 ، وظ: تهذيب اللغة للازهري (قلا).

(5) معاني القرآن للفراء: 92/2.

(6) معاني القرآن للفراء: 347/3، وظ: لسان العرب (دهده)، وخزانة الادب: 3/ 408.

(7) معاني القرآن للفراء: 247/3، وظ: الصحاح (دهده) واللسان (دهده).

(8) معاني القرآن للفراء: 93/2، وظ: الخصائص : 3/ 304.

وكذلك قولهم الثبات واللغات، وربما عربوا التاء منها بالنصب والخفض وهي تاء جماع ينبغي ان تكون خفضاً في النصب والخفض، فيتوهمون أنها هاء، وأن الألف قبلها من الفعل"[1].

ويبدون أن الفراء قد تأثّر مذهب البصريين في عدم قبول هذه اللغة وعلل مجيئها بالتوهم والخطأ، وإن كان العرب قد نطقوا بها، فجعلوا الأسم المجموع جمع مؤنث سالماً كالاسم المفرد تظهر عليه الحركات الثلاث ويلحقه التنوين فيها جميعاً، وقد ذكر ابن جني اقوالاً من النثر في هذه اللغة، فقال: "والمحفوظ في هذا قول أبي عمرو لأبي خيرة وقد قال: استأصل الله عِرفاتَهم بنصب التاء... وأجاز أيضاً أبو خيرة: حفرت إراتَك جمع إره[2] على نحو انشاد الكوفيين: ألا يزجر الشيخ الغيور بناتَه، وانشادهم: أيضاً: فلما جلاها بالايام تحيرن ثباتاً عليها ذُلها واكتئابها، وأصحابنا لايرون فتح هذه التاء في موضع النصب)[3]. وقد تأول البصريون هذه الشواهد فجعلوا (ثباة، إراة، عرفات، بنات) أسماء مفردة وليست بجمع[4]، ولم يجيزوا فتح هذه التاء إلاّ إذا تركبت تلك الاسماء مع (لا) النافية للجنس[5].

وماجاء هذا التأويل منهم إلا من أجل اخضاع كلام العرب للقاعدة التي وضعوها، فما المانع من معاملة جمع المؤنث السالم معاملة الأسماء الاخرى فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة، ولاسيما ان هذا قد ورد عن العرب بالاضافة الى يسره إذ يكون الاسم المفرد والجمع في الاعراب سواء.

النداء بالهمزة (أ)

---

[1] معاني القرآن للفراء: 93/2.

[2] الإرة: موقد النار أو هي حفرة النار، ظ: لسان العرب (وأر، أري).

[3] الخصائص: 3/ 304.

[4] ظ: الخصائص: 3/ 304، وظ: روح المعاني: 79/5.

[5] الخصائص: 3/ 305.

الهمزة من أدوات النداء، وتستعمل لنداء القريب، فلا ينادى بها البعيـد، فهـي لتنبيه القريب المصغي إليك الذي لايحتاج الى مد الصوت في ندائه[1]. واستشهد الفـراء على هذا بقول الشاعر[2]:

أبني لبينّي لستم بيدٍ   إلاّ يدٍ ليست لها عضد

فالشاعر نادى بالهمزة أبناءه، في محل الخطاب؛ لأنهم بالقرب منه. وكذلك قول الشاعر[3]:

أضمر بن ضمرةُ ماذا ذكر   ت من صِرمة أخذت بالمرار[4]

فنادى الشاعر ضمرة بالهمزة وهو يخاطبه وكأنه واقفٌ أمامه. وجعل الفراء من هذا قوله تعالى: " **أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ**" (الزمر/ 9) فجعل الهمزة هنا حرف نـداء فقال: "وقوله: " **أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَـاءَ اللَّيْلِ**" قرأها يحيى بن وثاب بالتخفيف. وذُكر ذلـك عن نافع وحمزة وفسروها يريد: يامن هو قانت. وهو وجه حسن، العرب تدعو بـألف كما يدعون بها . فيقولون: يازيد أقبل ، وأزيد أقبل"[5]. وأجاز الفراء في هذه الآية وجهاً ثانياً هو أن تكون الهمزة فيها حرف استفهام ؛ فقال: "وقد تكون الألف استفهاماً بتأويـل أم لأن العرب قد تضع (أم) موضع الألف إذا سبقها كلام، قد وصفتُ منه ذلك ما يكتفى به. فيكون المعنى: أمن هو قانت (خفيف) كالأول الذي ذكر بالنسيان والكفر"[6].

وقد رد النحاة ماذهب اليه الفراء والقراء من أن الهمزة في هذه الآيـة حـرف نداء؛ لأن القرآن المجيد لم يقع فيه نداء بغير (يـا)[7]، ورجحـوا أن تكـون الهمـزة للاستفهام الذي يفيد التنبيه، فتكون (من) مبتدأ، وخبره محذوف لدلالـة الكـلام عليـه

---

(1) ظ: كتاب سيبويه: 2/ 229-230، والمقتضب: 4/ 223، والاصول في النحو: 400-401، والكـشاف: 224/1.

(2) معاني القرآن للفراء: 2/ 416.

(3) السابق: 416/2، ولم ينسب الى قائله.

(4) الصرمة: القطعة من الإبل، والمرار: موضع.

(5) معاني القرآن للفراء: 2/ 416.

(6) السابق: 416/2-417.

(7) ظ: البحر المحيط: 92/1-93، والأشباه والنظائر: 89/2، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم: 3/ 625.

تقديره: (أمن هو قانت كمن ليس كذلك؟)[1]. وحجتهم في هذا ان الهمزة لم ترد في القرآن الكريم حرف نداء، بل وردت في كل المواضع التي ذكرت فيها للاستفهام ، كقوله تعالى: " **أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا**" (فاطر/8) وقوله تعالى: " **أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ** " (الزمر/ 22) وقوله " **أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللَّهِ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطٍ مِنْ اللَّهِ** " (ال عمران/ 162)، وكذلك فقد استبعد ان هشام أن تكون الهمزة في تلك الآية للنداء كما قال الفراء إلا أن ما يقربها من النداء ليس مجازاً. وتقدير الاستفهام فيها على المجاز وليس على الحقيقة، فضلاً عن كثرة الحذف في الاستفهام ، إذ حذف شيئان: معادل الهمزة والخبر...[2].

وفي الحقيقة أن جميع ماقاله النحاة له نصيب من الصحة وكذلك ما ذهب اليه الفراء؛ لأن تقدير وليس الاستفهام في تلك الاية لايخلو من معنى التنبيه، والتنبيه من معاني النداء وليس الاستفهام، لأن الاستفهام هو طلب المعرفة والخبر، ثم أن إجماع النحاة على ان اداة النداء (الهمزة) لم ترد في القرآن، فيه نظر، لأن تعبير القرآن لايمكن أن تحده أقوال النحاة واللغويين والمفسرين ، لأن القرآن حمال وجوه.

وكذلك فقد ذكر الفراء أن حرف النداء (يا) يستعمل لنداء القريب والبعيد على حدٍ سواء، وذهب النحاة الى أن الاصل في استعماله هو لنداء البعيد؛ لامكان امتداد الصوت ورفعه بها، ويستعمل لنداء النائم والساهي والغافل لانه بمنزلة البعيد، وأما استعماله لنداء القريب فهو مجاز يراد به التوكيد[3]. وذهب قسم من النحاة الى أن جميع ادوات النداء المستعملة في نداء القريب هي تفيد التوكيد، فقال سيبويه: "وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك ، مقبلاً عليك توكيداً"[4].

---

[1] ظ: مشكل اعراب القرآن: 2/ 258، والجنى الداني: 36، والكشاف: 3/ 390.

[2] ظ: مغني اللبيب: 1/ 13014.

[3] ظ: كتاب سيبويه: 2/ 229-230، والمقتضب: 4/ 233، والكشاف: 224/1، وشرح المفصل: 118/8، والجنى الداني: 354-358.

[4] كتاب سيبويه:2/ 230-232، و ظ: الاصول في النحو: 400/1-401، واللامات: 111-112، وشرح المفصل: 15/2، 118/8، والجنى الداني: 354-358.

وذهب قسم آخر من النحاة الى ان حرف النداء (يا) في الاصل لنداء البعيد والقريب معاً، فقال المبرد: "إذا كان صاحبك قريباً منك أو بعيداً ناديته بـ(يا)"[1]، وقال ابن الخشاب: "(يا) وهي الاصل تكون للقريب والبعيد"[2]. ورأى بعضهم أنها مشتركة بين القريب والبعيد، لكثرة الاستعمال[3]. وقرر بعضهم أن هذا هو الظاهر من استقراء كلام العرب[4]. وانكر الرضي الاسترابذي قول من قال بأن (يا) تستعمل لنداء القريب مجازاً فقال: "استعملها في القريب والبعيد على السواء. ودعوى المجاز في أحدهما أو التأويل خلاف الأصل"[5]. وجعل الدكتور قيس الاوسي استعمالها لنداء البعيد هو الأصل، واستعمالها لنداء القريب هو لإفادة معنى التوكيد، وإن كانت تستعمل لكليهما على حد سواء[6]. ولم يذكر أحد من النحاة سبباً لكثرة استعمال (يا) في نداء القريب والبعيد، على الرغم من أن هناك أداة خاصة لنداء القريب هي الهمزة، بل لم يلتفت أحد الى الفرق بين (يا) و(أ) في النطق. فربما يكون السبب وراء غلبة (يا) في نداء القريب، هو شدة الهمزة وصعوبة النطق بها ؛ لأنها كالتهوع، فاصبحت من الاصوات التي يتجنبها كثير من العرب فإما أن يحذفوها تماماً، أو أن يسهلوها أو يقلبوها ألفاً او واواً او ياء.

---

(1) المقتضب: 4/ 35.

(2) المرتجل: لابي محمد بن الخشاب: 191.

(3) ظ:الجنى الداني: 354-358، ومغني اللبيب: 373/2.

(4) ظ: همع الهوامع: 172/1.

(5) شرح الكافية: 2/ 381.

(6) ظ: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: 224.

بعد هذه الجولة مع الشاهد الشعري النحوي في كتاب معاني الفـراء ، توصـل الباحث الى جملة من النتائج هذا ابرزها:

1. أظهر البحث جوانب عديدة من نحو الكوفيين، إذ إهتم الباحث ببيان العديد من آرائهم ومذاهبهم النحوية وإيضاحها.
2. أثبت البحث أن لغة قريش لم تكن أفصح لغات العرب قاطبة، ولـم ينـزل القـرآن الكريم بها، وإنما كانت فصيحة كسائر لغات العرب الأخرى.
3. بين البحث أن النحاة- بصريين وكوفيين- جوزوا مجيء اسم الاشارة بمعنى الاسـم الموصول، على خلاف ماقرره الأنباري إذ جعل هذه المسألة خلافية بينهما فـضلاً عن مسائل اخرى[1].
4. إن لغة (أكلوني البراغيث) لغة شائعة عند العرب، فربما تكون قد مثلت حقبة مـن حقب تطور اللغة، وليس كما ذهب بعض النحاة من أنها شاذة، بدليل ورودهـا فـي القرآن الكريم وكلام الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وكلام العرب.
5. اثبت الباحث صحة رفع الإسم، وفيه معنى الأمر او التحذير.
6. جواز دخول اللام في خبر (لكن) حملاً لها على (إن)، تأكيداً للمعنى.
7. أشار الباحث الى وجود تشابه كبير بين خبر كان وأخواتها، والحال وربمـا يصل هذا التشابه الى حد الاتفاق والتطابق بينهما.
8. أثبت البحث أن الميم في كلمة (اللهم) ليست عوضاً من ياء النداء المحذوفة كما يرى البصريون ذلك، وليست عوضاً عن جملة (يا الله امنا بخير) كما يرى الكوفيون وإنما هي جزء من الكلمة نفسها التي هي اسم لله سبحانه وتعالى.
9. أثبت البحث صحة ما ذهب اليه الفراء في أن (غير) إنما بنيت ؛ لأنها تقـع موقـع الحرف في بعض الاحيان كوقوعها في موضع (إلا).
10. رجح الباحث مذهب الكوفيين في جواز النصب بالصفة المشبهة صـيغ المبالغـة حملاً لها على اسم الفاعل والمفعول في العمل، لوروده عن العرب.

---

[1] ظ: دراسة في النحو الكوفي: 337-334، 351-356، ففيها تفصيل لمسائل أخرى.

11. اثبت البحث صحة اضافة الشيء الى ما يوافقه في المعنى لوروده في القرآن الكريم وكلام العرب فيكون ذلك لقصد التأكيد أو الإبانة في المعنى او يكون لغـرض لمـح الفرق في المعنى بين اللفظين؛ لانه قد لايتطابقان تطابقاً تاماً في معنى واحد بل لابد أن يكون بينهما فرقٌ في المعنى.
12. أثبت البحث أن الفصل بين المتضايفين بغير الجار والمجرور أو الظـرف لـيس بصحيح ؛ لعدم ورود شواهد عليه تثبته سوى بيت واحد وقد تعددت رواياته.
13. أوضح البحث أن النصب بـ(لان) والجر بها كلاهما وارد عن العـرب، ولكـن الأفشى في الاستعمال هو النصب والجر قليل.
14. رجح البحث مذهب الكوفيين في جواز إعراب جزءي العـدد المركـب ، فيكـون الجزء الأول معرباً بحسب العوامل الداخلة عليه ويكون الثاني مضافاً اليه.
15. أثبت البحث صحة إلحاق نون الوقاية باسم الفاعل والمفعول ؛ وذلك لوروده فـي كلام الرسول محمد (ص والـه) وكلام العرب، زيادة على أن هذه النـون قـد تـدفع الغموض عن المعنى في مواضع عديدة.
16. إن مصطلح الحرف عند الفراء مصطلحاً عاماً، تارةً يعني به الحرف وأخرى يعني به الاسم وثالثة يعني به الفعل وربما عنى به السياق أيضاً.
17. أوضح البحث أن زمن فعل جواب الشرط ومعناه لايتحققان إلا بعد تحقـق وقـوع فعل الشرط في زمنه ومعناه بغض النظر عن الصيغة الصرفية للفعلين كليهما.
18. أثبت الباحث صحة جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم عليه، وكـذلك العكـس ؛ إعتماداً على المعنى المقصود؛ لان جعل الجواب لأحدهما يؤدي الى تغيير المعنـى فتحديد المعنى المقصود هو الفيصل في ذلك فيخصص الجواب لأحدهما.
19. أثبت الباحث صحة مجيء اسم التفضيل وكذلك التعجـب مـن جميـع الألـوان والعاهات، لأن هناك تفاوتاً كبيراً وفَرقاً شاسعاً بين درجات الألـوان وكـذلك فـي العاهات، وهذا ما أثبته العلم الحديث.

20. رجح الباحث ماذهب اليه الكوفيون من أن الواو هي التي تصرف الكلام عن جهته التي كان عليها، وتغيره عن معنى الكلام الذي قبله، فهي التي تنصب الفعل بعـدها وليس بـ(أن) مضمرة كما يرى البصريون.

21. بين البحثُ أن إبقاء الحرف الأخير من الفعل المضارع المعتل الآخر فـي حالـة جزمه هو استعمال عربي ، قد يكون لغة لبعض العرب، وربما يكون قد مثل مرحلة من مراحل نشوء اللغة بدليل ورود الشواهد الشعرية التي تثبته ، وكـذلك بعـض القرآءات القرآنية.

اولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب المطبوعة

- ♦ إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبو بكر الشَرجي الزبيدي (ت:802هـ)، تحقيق: د.طارق عبد عون الجنابي، عالم الكتب، بيـروت، ط1، 1407هـ-1987م.
- ♦ ابن جني النحوي: د.فاضل صالح السامرائي، دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 1389هـ-1969م.
- ♦ أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسـري، دار الحريـة للطباعة، بغداد، 1979م.
- ♦ أبز زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: د. أحمد مكـي الأنـصاري، القـاهرة، 1382هـ-1962م.
- ♦ اتحاف فضلاء البشر بقـراءات الأربعـة عـشر: للـدمياطي أحمـد بـن محمـد (ت1117هـ)، مصر، 1359هـ.
- ♦ الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي (ت:911هـ) مطبعـة حجـازي، مصر.
- ♦ إحياء النحو: ابراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنـشر، القـاهرة، 1959م.
- ♦ ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت:745هـ)، تحقيـق: د. مصطفى أحمد النماس، ط1، مطبعة المدني، مصر، 1408هـ-1987م.
- ♦ الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعـين الملـوحي، مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق، 1391هـ-1971م.
- ♦ أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين: د.قيس اسماعيل الأوسي، بيـت الحكمـة ، بغداد، 1988م.

♦ اسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمـد بـن أبـي سـعيد الأنبـاري (ت:577هـ): تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبعة مجمع اللغة العربيـة بدمـشق، 1377هـ-1957م.

♦ الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ-1985.

♦ اصلاح النطق: ابو يوسف يعقوب بن اسحق بن السكين (ت:244هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف، مصر، ط3، 1970م.

♦ الأصمعيات: للأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت216هـ)، تحقيق: احمـد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، 1375هـ.

♦ الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج (316هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلـي، مطبعة سليمان الأعظمي ، بغداد، 12393هـ-1973م.

♦ اصول النحو العربي: د.محمد عيد، طبعه دار الثقافة، 1973م.

♦ الأضداد: ابن السكيت: تحقيق: أوجست هفنر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1913م.

♦ الأضداد للسجستاني: أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت:255هـ) تحقيق: د.محمد عودة أبو جري، مراجعة: د.رمضان عبد التواب، مكتبـة الثقافـة الدينية، 1414هـ-1994م.

♦ الأضداد في اللغة، محمد حسين آل ياسين، مطبعة المعارف، بغـداد، 1394هـ-1974م.

♦ اعراب القرآن، أبو جعفر احمد بن محمد بن اسـماعيل النحـاس (ت:338هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، ط3، مطبعة عالم الكتب، بيروت، 1409هـ-1988م.

♦ الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني (ت:356هـ) مؤسسة جمال للطباعة، بيروت-لبنان (مطبعة دار الكتب).

♦ الإغراب في جدل الإعراب: أبو البركات الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط2، دار الفكر ، بيروت، 1391هـ-1971م.

- الإقتراح في علم اصول النحو: جلال الدين السيوطي، حيـدر آبـاد-الـدكن، ط2، 1359هـ.
- الأمالي: أبو علي اسماعيل بم القاسم القالي (ت:356هـ)، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط2، 1407هـ-1987م.
- أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت:646هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان، دار الجيل، بيروت، 1409هـ-1989م.
- أمالي الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي (ت: 340هـ)، تحقيق، عبد السلام هارون، ط1، مطبعة المدني، القاهرة، 1382هـ.
- الأمالي الشجرية: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله علي بن حمزة العلوي الحـسني المعروف بإبن الشجري (ت:542هـ)، ط1، مطبعة دائرة المعارف العثمانية حيـدر آباد الدكن، 1349هـ.
- أمالي المرتضى: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلـوي ، تحقيـق: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنـان، ط2، 1387هـ-1967م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: العكبـري، مطبعة التقدم، القاهرة، 1347هـ.
- الإنتصاف من الإنصاف على هامش الانصاف: محمد محيي الـدين عبـد الحميـد، مطبعة السعادة، مصر، ط4، 1380هـ-1961م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البـصريين والكـوفيين: أبـو البركـات الانباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، مطبعـة الـسعادة، مـصر، 1380هـ-1961م.
- أنوار التنزيل واسرار التأويل (تفسير البيضاوي) عبد الله بن عمر محمد البيـضاوي (ت:685هـ)، المطبعة العثمانية، 1329هـ.

- أوضح المسالك الى الفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسـف بـن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت:761هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبـد الحميد، دار الندوة، بيروت، ط6، 1980م.
- الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت:377هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط1، مطبعة دار التأليف، مصر، 1389هـ-1969م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبـارك، ط5، دار النفائس، بيروت، 1406هـ-1986م.
- البارع في اللغة: أبو علي القالي، تحقيق : هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، ودار الحضارة العربية، بيروت، ط1، 1975م.
- البحر المحيط: أثير الدين، أبو عبد الله، محمد بن يوسف بن علي بن يوسـف ابـن حيان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة، الرياض، السعودية، د.ت.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد الزركشي (ت:794هـ)، تحقيق: محمـد ابو الفضل ابراهيم، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1958.
- البيان في غريب اعراب القرآن: ابو البركات الأنباري، تحقيق: د.طه عبد الحميـد طه، دار الكتاب العربي، مصر، 1969م.
- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت:255هـ) تحقيق: د. علي أبو ملحم، دار مكتبة الهلال-بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.
- تاج العروس على جواهر القاموس: مرتضى الزبيدي (ت:1202هـ)، ط1، المطبعة الخيرية، مصر، 1316هـ.
- تاريخ آداب العرب: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربـي، بيـروت، ط4، 1384هـ-1974م.
- تاريخ الرسل والملوك: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت:310هـ)، طبعـه مقابلة على طبعة بريل، ليدن، 1879م.
- تاريخ النقد العربي عبد العرب من العصر الجاهلي الى القرن الرابـع: طـه أحمـد ابراهيم، دار الحكمة ، بيروت (د.ت).

♦ تاريخ اليعقوبي: أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح الكاتب العباسـي المعروف باليعقوبي (ت:284هـ)، مؤسسة أهل البيت (ع) قم، دار صادر، بيروت.

♦ تأويل مشكل القرآن: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت:276هـ ـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1423هـ -2002م.

♦ التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبـري (ت:616هـ ـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحيار الكتب العربية، مصر، 1976م.

♦ تجديد النحو العربي: د. عفيف دمشقية، ط1، معهد الإنماء العربي، طرابلس، لبنان- بيروت، 1976م.

♦ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر العرب في علم مجازات العرب: أبو الحجـاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت:476هـ ـ)، تحقيـق: د.زهير عبد المحسن سلطان، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992م.

♦ تحقيقات نحوية: د.فاضل صالح الـسامرائي، ط1، دار الفكـر للطباعـة والنـشر والتوزيع، عمان-الأردن، 1421هـ -2001م.

♦ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد بـن هـشام الأنـصاري، تحقيق: د.عباس مصطفى الصالحي: ط1، المكتبة العربية، بيـروت، 1406هـ ـ- 1986م.

♦ التراكيب اللغوية في العربية، دراسة وصفية تطبيقية: د.هادي نهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، 1987م.

♦ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين بن مالـك الأندلـسي (ت:671هـ ـ)، تحقيق: محمد كامل بركات ، دار الكتـاب العربـي للطباعـة والنـشر، مـصر، 1387هـ -1967م.

♦ التطور اللغوي التاريخي: د.ابراهيم السامرائي، دار الأندلس، بيروت –لبنـان، ط3، 1983م.

♦ التطور النحوي للغة العربية: برجشتراسر ، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، 1981م.

♦ تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء اسماعيل بن كثير (ت:774هـ)، دار الجيل، بيروت، ط1، 1408هـ-1988.

♦ التفسير الكبير: فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (544-604هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.

♦ التنبيه على حدوث التصحيف: حمزة بن الحسن الأصفهاني (ت:360هـ)، تحقيق: محمد أسعد طلس، مطبعة الرقي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1388هـ-1968م.

♦ تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:370هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم مراجعة: علي محمد البجاوي، الدار العربية للتأليف والترجمة.

♦ توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت:384هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، 1377هـ-1958م.

♦ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني، مطبعة الدولة، استانبول، 1930م.

♦ جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري): أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1388هـ-1968م.

♦ الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت:671هـ)، مطبعة دار الكتب العربية، القاهرة، 1380هـ-1960م.

♦ الجمل: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي ، تحقيق: ابن ابي شنب ، مطبعة بلنسكيك ، باريس، 1376هـ-1957م.

♦ الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ)، حلب، 1404هـ-1984م.

♦ جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسين بن دريد (ت:321هـ)، تحقيق: رمزي بعلبكي-دار العلم للملايين.

- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: د. عبد المنعم سـيد عبـد العـال، دار الاتحاد العربي للطباعة، مصر، 1977م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: حسين بن قاسم المرادي (ت:749هـ)، تحقيـق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعـة الموصـل، 1396هـ - 1976م.
- حاشية الأمير على مغني اللبيب لابن هـشام: الـشيخ محمـد الأميـر الأزهـري (ت:1232هـ)، مطبعة مجازي، القاهرة، 1372هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: الشيخ محمد الخـضري (1287هـ)، دار إحياء الكتب العربية، مصر، (د.ت).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان (1206هـ)، دار احياء الكتب العربية ، مصر، (د.ت).
- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح: على هامش شرح التصريح للأزهري: الشيخ يس العليمي الحمصي، دار احياء الكتب العربية، عيسى البـابي الحلبـي، مـصر ، (د.ت).
- الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه (ت:370هـ)، تحقيق: د.عبد العـال سـالم مكرم، دار الشروق، بيروت، د.ت.
- الحروف: أبو نصر الفارابي (ت:339هـ)، تحقيق محسن مهـدي، دار المـشرق، بيروت (د.ت).
- حروف المعاني للزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجـاجي ، تحقيـق: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1984م.
- الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمـل، أبـو محمـد بـن الـسيد البطليوسـي (ت:521هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعود، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980م.
- الحيوان: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام هـارون، مطبعـة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط1، 1362هـ - 1943م.

♦ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغـدادي (1039هـ ـ)، تحقيق عبد السلام هارون ، مطبعة المدني، ط2، القاهرة، 1404هـ -1984م.

♦ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار، مطبعـة الكتـب المصرية، القاهرة، ط2، 1371هـ -1952م.

♦ خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي، د.عفيف دمشقية، دار العلم للملايين ، بيروت، ط1، 1980م.

♦ دراسات في اللغة، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د.نعمة رحيم العزاوي، الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1986م.

♦ دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عظيمة، مطبعة السعادة.

♦ الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث الهجري: د. محمد حـسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1400هـ -1980م.

♦ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د.حسام سـعيد النعيمـي، دار الطليعـة للطباعة والنشر، بغداد، 1980م.

♦ دراسات نقدية في النحو العربي: د. عبد الرحمن أيوبن مطـابع الأبنـاء، الكويـت (د.ت).

♦ دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء: د.المختار أحمد ديـرة، دار قتيبة للطباعة والنشر، طرابلس، ط2، 1424هـ -2003م.

♦ دروس اللغة العبرية: ربحي كمال، مطبعة جامعة دمشق، ط4، 1966م.

♦ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بـن أمـين الـشنقيطي، مطبعة كردستان العلمية، ط1، 1328هـ.

♦ الدر المنثور: جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت –لبنان، (د.ت).

♦ دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني (ت:474هـ)، مطبعة المنار، القاهرة، 1980م.

♦ اللغة العربية: ربحي كمال، مطبعة جامعة دمشق، ط1، 1378هـ -1958م.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق: محمد حسين آل ياسين، مطبعة المعارف، بغـداد، ط2، 1384هـ-1964م.
- ديوان أبي داود الانصاري: تحقيق: غوستاف فـون، دار مكتبـة الحيـاة بيـروت، 1395هـ.
- ديوان أبي محجن الثقفي، صنعة أبي هلال العسكري، قدم له: د.صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط1، 1389هـ-1970م.
- ديوان الأحوص: عبد الله بن محمد بن عبد الله الأوسي: جمع وتحقيق: د. ابـراهيم السامرائي، مكتبة الاندلس، بغداد، شارع المتنبي، 1389هـ-1969م.
- ديوان الأخطل: تحقيق: انطوان صالحاني، بيروت، 1891.
- ديوان الأسود بن يعفر: صنعة: د.نوري حمودي القيسي، مطبعة الجمهورية، بغداد، 1970م.
- ديوان الأعشى: ميمون بن قيس: تحقيق: فوزي عطوي: الشركة اللبنانيـة للكتـاب، بيروت، المطبعة اللبنانية، 1968م.
- ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، ط3، دار المعارف، مـصر، 1969م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت: جمع بشير بموت، المطبعـة الوطنيـة، بيـروت، ط1، 1352هـ-1934م.
- ديوان أوس بن حجر: تحقيق: د. محمـد يوسـف نجـم، دار صـادر، بيـروت، 1380هـ-1960م.
- ديوان بشر بن ابي خازم الأسدي: تحقيق: د.عزة حسن، دمشق، ط2، 1392هـ-1972م.
- ديوان تميم بن مقبل: تحقيق: د.عزة حسن، دمشق، 1381هـ-1962م.
- ديوان جران العود النميري: تحقيق وتذييل: د.نوري حمودي القيـسي، دار الحريـة للطباعة، بغداد، 1982م.

♦ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د.نعمام محمد أمين طه، دار المعارف ، مصر، 1969، مطبعة دار صادر ، بيروت، 1353هـ.

♦ ديوان جميل بن معمر العذري، تحقيق: فـوزي عطـوي، بيـروت –لبنـان، ط1، 1969م.

♦ ديوان حاتم بن عبد الله الطائي: د. فوزي عطوي، الشركة اللبنانية للكتاب، 1969م.

♦ ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق: د.وليد عرفات، ط1، 1971م.

♦ ديوان الحطيأة: بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق: د.نعمام أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1378هـ-1958م، وطبعـه دار صـادر- بيروت، 1387هـ-1967م.

♦ ديوان الحماسة: أبو تمام حبيب بن أوس الطائي، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد صالح، دار الرشيد، بغداد، 1980م.

♦ ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان: تحقيق: د. حسين نـصار، دار الكتـب العربيـة، القاهرة، 1969م.

♦ ديوان ذي الرمة: تحقيق: د. عبد القدوس أبو صالح، ط1، مطبعة طربين، دمـشق، 1382هـ-1972م.

♦ ديوان رؤية (مجموع اشعار العرب): اعتنى بتصحيحه: وليم بـن الـورد، مطبعـة لايبزك، 1903م.

♦ ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني: تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف مصر، 1968.

♦ ديوان طرفة بن العبد (شرح الشنتمري): مكسن سلعسنون، مطبعة شلون، 1900م.

♦ ديوان طُفيل بن كعب الغنوي، تحقيق: فريتس كرنكوف، لندن، 1927م.

♦ ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح: د.حسن نصار، مطبعة مـصطفى البـابي الحلبي، مصر، ط1، 1377هـ-1957م.

♦ ديوان العجاج: رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق: د.عزة حسن، مكتبـة دار الشرق، بيروت، 1971م.

♦ ديوان عدي بن زيد العبادي: جمع وتحقيق: محمد جبار المعيبـد، دار الجمهوريـة للنشر والطبع، بغداد، 1965م.

♦ ديوان الفرزدق: تحقيق: عبد الله اسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوين القـاهرة، ط1، 1354هـ-1936م.

♦ ديوان الفرزدق: جمع وضبط وتقديم: الاستاذ علـي خـريس، مؤسـسة الأعلمـي للمطبوعات، بيروت-لبنان، ط1، 1416هـ-1996م.

♦ ديوان القطامي، تحقيق: د.ابراهيم السامرائي ود.احمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، 1960م.

♦ ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق: د.ناصر الدين الأسد، دار صـادر، بيـروت، ط2، 1387هـ-1967م.

♦ ديوان كثير عزة: جمع وشرح: د. احسان عباس ، بيروت، دار الثقافة، 1971م.

♦ ديوان كعب بن مالك الأنصاري: تحقيق ودراسة: سـامي مكـي العـاني، مطبعـة المعارف، بغداد، ط1، 1386هـ-1966م.

♦ ديوان لبيد: دار صادر ، بيروت، 1386هـ-1966م.

♦ ديوان معن بن أوس المزني: صنعة: د.نوري حمودي القيسي وحاتم صالح الضامن، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ط1، 1977م.

♦ ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر للطباعة والنشر، بيـروت، 1371هـ-1961م.

♦ ديوان نصيب بن رياح الأموي: تحقيق: د.داود سلّوم، مطبعـة الارشـاد، بغـداد، 1968م.

♦ ديوان الهذليين : جمع أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري (ت:274هـ)، تحقيـق محمود أبو الوفا وأحمد الزين نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

♦ ذم الخطأ في الشعر: أحمد بن فارس (ت:395هـ)، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة، 1400-1980م.

- ذيل الأمالي والنوادر: أبو علي القـالي، دار الكتـاب العربـي، بيـروت-لبنـان، 1398هـ-1978م.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة، 1366هـ.
- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية: غانم قدوري الحمـد، مؤسـسة المطبوعـات العربية، بيروت، ط1، 1402هـ-1982م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1395هـ-1975م.
- الرواية والإستشهاد باللغة: د.محمد عيد، مطبعة دار نشر الثقافة، مصر، 1976م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الفضل محمود الألوسـي (ت:1270هـ)، دار احياء التراث العربي، بيروت (د.ت).
- زاد المسير في علم التفسير: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجـوزي (ت:569هـ)، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، بيروت، ط1، 1964.
- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباري، تحقيق: د. حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1979م.
- زهر الآداب وثمر الألباب: ابراهيم بن علي الحصري القيروانـي (ت:453هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1953م.
- السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت:334هـ)، تحقيـق: د.شوقي ضيف، دار المعارف ، مصر، (د.ت).
- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط2، دار العلم، دمشق، 1413هـ-1993م.
- سر صناعة الإعراب: تحقيق: مصطفى السقا ومحمد الزفزاف، وابراهيم مـصطفى، وعبد الله الأمين، دار المعارف العمومية، دار احياء التراث العربي القديم، مطبعـة مصطفى الحلبي، مصر، ط1، 1374هـ-1954م.
- سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، تحقيـق: عبـد المتعـال الـصعيدي، القـاهرة، 1372هـ-1953م.

♦ سمط اللآليء: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيو (ت:487هـ)، تحقيق: عبد العزيـز الميمني، القاهرة، 1936م.

♦ سؤلات نافع بن الأزرق الى عبد الله بن عباس، تحقيـق: د. ابـراهيم الـسامرائي، مطبعة المعارف، بغداد، ط1، 1968م.

♦ شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيـع، 1988.

♦ شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك: بهـاء الـدين عبـد الله بـن عقيـل العقيلـي (ت:769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميـد، ط6، دار الفكـر بيـروت، 1394هـ-1974م.

♦ شرح ابن الناظم: أبو عبد الله بدر الدين بن جمال الدين محمد بن مالك، بيـروت – لبنان، (د.ت).

♦ شرح أبيات سيبويه: أبو جعفر أحمد بن محمد النحـاس (ت:338هـ)، تحقيـق: د.زهير غازي زاهد، مطبعة الغري، النجف، ط1، 1974م.

♦ شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت:385هـ)، تحقيق: د.محمد علي سلطاني، مطبعة الحجاز، دمشق، 1396هـ-1976م.

♦ شرح أشعار الهذليين: جمع أبي سعيد السكري، تحقيق: عبد الستار فـراج، مطبعـة المدني، القاهرة، 1984م.

♦ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ابو الحـسن علـي نـور الـدين الأشـموني (ت:929هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيـروت- لبنان، ط1، 1375هـ-1955م.

♦ شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (ت:905هـ)، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ، مصر، (د.ت).

♦ شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور الإشبيلي (ت:669هـ)، تحقيق: د.صاحب أبـو جناح ، دار احياء التراث الاسلامي، 1400هـ-1980م.

♦ شرح ديوان جرير: محمد اسماعيل عبد الله الصاوي، دار صادر ، بيروت.

♦ شرح ديوان الحماسة لأبي تمام الطائي: أحمد محمد المرزوقي، تحقيق: أحمد أمـين وعبد السلام هارون، القاهرة، 1951م.

♦ شرح ديوان الفرزدق: جمع وطبع وتعليق: عبد الله اسـماعيل الـصادوي، مطبعـة الصاوي، مصر، ط1، 1354هـ -1936م.

♦ شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسـترابادي (ت:686هـ)، تصحيح وتعليق: د.يوسف حسن عمر، 1393هـ -1973م.

♦ شرح السيرافي لكتاب سيبويه: أبو سعيد، السيرافي (مخطوط) معهـد المخطوطـات العربية برقم 137 نحو.

♦ شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي، محمـد نـور الدين ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجـازي، القـاهرة، ط1، 1939.

♦ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميـد، دار الفكر.

♦ شرح شواهد ابن عقيل: الشيخ عبد المنعم عوض الجرجاوي (ت:1195هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، ط2، (1355هـ -1937م).

♦ شرح شواهد الشافية: عبد القادر بن عمر البغدادي، مطبعة حجازي، 1356هـ.

♦ شرح شواهد المغني: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكـر الـسيوطي، تـصحيح وتعليق: أحمد ظافر كوجان، طبع ونشر لجنة التراث العربي، (1386هـ -1966م).

♦ شرح الصولي لديوان أبي تمام: دراسة وتحقيق: د. خلف رشـيد نعمـان، مؤسـسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1982م.

♦ شرح الفصيح لابن هشام اللخمي (ت:577هـ): دراسة وتحقيق: د. مهـدي عبيـد جاسم، وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الاثار والتراث، ط1، 1409هـ -1988م.

♦ شرح القصائد التسع المشهورات : صنعه أبي جعفر النحاس (ت:338هـ)، تحقيق: أحمد خطاب العمر ، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1393هـ -1973م.

♦ شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري، تحقيـق: عبـد الـسلام هـارون، دار المعارف، 1963.
♦ شرح قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبـد الحميـد، مطبعة الساعدة، مصر، ط12، 1386هـ -1966م.
♦ شرح اللمع لجامع العلوم: نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين بن علـي النحـوي الضرير (ت:543هـ): دراسة وتحقيق: د.محمد خليل مراد الحربي، دار الـشؤون الثقافية، بغداد، ط1، 2002م.
♦ شرح المفصل: موفق الدين ابن علي بن يعيش النحوي (ت:643هـ)، طبـع دار الطباعة المنيرية، مصر (د.ت).
♦ شرح المفضليات: القاسم بن بشار الانباري (ت:304هـ)، بيروت، 1920م.
♦ شرح المقدمة المحتسبة: طاهر بن أحمد بن يابشاذ (ت:469هـ)، تحقيق: خالد عبـد الكريم، الكويت، ط1، 1976م.
♦ شعر عبد الرحمن بن حسان: جمع وتحقيق: (سامي مكي العاني، مطبعة المعـارف، بغداد، 1971م.
♦ شعر العجير السلولي: صنعة: محمد نايف الدليمي ، مجلة المورد، المجلد الثـامن، العدد الثامن، بغداد، 1979م.
♦ شعر قيس بن زهير العبسي: تحقيق: عادل البياتي، النجف، 1972م.
♦ شعر الكميت بن معروف الأسدي: تحقيق: حاتم الضامن، مجلة الورد، المجلد الرابع، العدد الرابع، 1975م.
♦ شعر المتوكل الليثي: تحقيق: د. يحيى الجبوري ، لبنان، 1971م.
♦ شعر مزاحم العقيلي، تحقيق: د.نوري حمودي القيسي وحاتم الضامن: مجلة معهـد المخطوطات، المجلد الثاني والعشرون، الجزء الاول، القاهرة، 1976م.
♦ شعر النابغة الجعدي: تحقيق: عبد العزيز رياح المكتب الاسلامي، دمشق،1964م.
♦ شعر يزيد بن مفرغ الحميري: جمع وتقديم: د.داود سـلّوم نـشر وتوزيـع مكتبـة الأندلس، مطبعة الإيمان، بغداد، 1968م.

♦ الشعر والشعراء: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، دار الثقافة، بيروت-لبنـان، ط4، 1400هـ-1980م.

♦ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمـال الـدين بـن مالـك الاندلسي (ت:672هـ) تحقيق: د. طه محسن عبد الواحد، دار احياء التراث، بغداد، 1405-1985م.

♦ الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار النايلة، مطبعة الزهـراء، بغـداد، ط1، 1396هـ-1976م.

♦ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين أحمـد بـن فـارس، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيـروت، 1382هـ-1963م.

♦ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): اسماعيل بن حماد الجوهري (ت:393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر، 1377هـ.

♦ الصناعتين، أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل (ت:395هـ)، تحقيق: محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، القاهرة، ط1، 1371هـ-1952م.

♦ ضحى الإسلام: أحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، (د.ت).

♦ ضرائر الشعر: ابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: ابراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط1، 1980م.

♦ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: محمود شكري الآلوسـي، شـرح: محمـد بهجت الأثري، المطبعة السلفية، القاهرة، 1341هـ.

♦ الطرائف الأدبية: عبد العزيز الميمني، نشر بيروت عن طبعة مصر 1937هـ.

♦ ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: د. فتحي عبد الفتاح الـدجني، دار بيـروت، ط1، 1974.

♦

♦ العربية بين أمسها وحاضرها: د.ابراهيم السامرائي، دار الحرية للطباعـة، بغـداد، 1398هـ-1978م.

- العربية ولهجاتها: د. عبد الرحمن أيوب ، معهد البحوث والدراسات العربية، مطبعة سجل العرب، القاهرة، 1968م.
- العقد الفريد: أحمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: أحمد أمين وآخرين، مطبعة لجنـة التأليف، 1946م.
- علل النحو: ابو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت:381هـ)، تحقيـق ودراسـة: د.محمود جاسم الدرويش.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: أبو علي الحـسن بـن رشـيق القيروانـي (ت:406هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل للنشر والتوزيـع والطباعة، بيروت، ط4، 1974م.
- العوامل المائة النحوية في اصول العربية: عبد القاهر الجرجـاني (ت471هـ ت9، شرح الشيخ خالد الأزهري الجرجاني (ت:905هـ) تحقيـق وتقـديم د. البـدراوي زهران ، دار المعارف، القاهرة، ط2، (د.ت).
- العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيـق: د. مهـدي المخزومـي، ود.ابـراهيم السامرائي ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط2، 1986م.
- عيون الأخبار: ابن قتيبة (ت:276هـ)، دار الكتب ، القاهرة، 1343هـ.
- غريب الحديث: ابن قتيبة، دار الكتب العمية، بيـروت-لبنـان، ط1، 1408هـ - 1988م.
- غريب الحديث: أبو اسحق ابراهيم بن اسحق الحربي، تحقيق ودراسة : د.سـليمان ابراهيم بن محمد العايد، دار المدنة للطباعة والنشر والتوزيع، مركز البحث العلمـي وإحياء التراث الاسلامي، السعودية، ط1، 1405هـ -1985م.
- الفائق في غريب الحديث: جار الله الزمخشري، تحقيق: محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القـاهرة، ط1، 1364هـ -1945م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (تك1250هـ) ، عالم الكتب، بيروت (د.ت).

♦ فصول في فقه اللغة : د.رمضان عبد التواب، مطبعـة الخـانجي، القـاهرة، ط3، 1987م.
♦ الفعل زمانه وأبنيته: د. ابراهيم السامرائي، مطبعة العـاني، بغـداد، 1386هـ-1966م.
♦ فقه العربية المقارن: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1999م.
♦ فقه اللغات السامية: كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، جامعـة الرياض، 1977م.
♦ فقه اللغة: د.عبد الحسين المبارك، مطبعة جامعة البصرة، 1986م.
♦ فقه اللغة: د.علي عبد الواحد وافي، ط7، الهيأة المصرية العامة للكتـاب، مـصر، 1972م.
♦ فقه اللغة العربية: د.كاصد ياسر الزيدي، مطبعة جامعة الموصل، ط1، (د.ت)
♦ الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية: جرجي زيدان، مطابع دار الهـلال، مـصر، ط2، 1940م.
♦ فهرس شواهد سيبويه: أحمد راتب النفاخ، دار العلم، بيـروت، ط1، 1389هـ-1970م.
♦ الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الحميد الجـامي، دراسـة وتحقيق: د. اسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينيـة، بغـداد، 1403هـ-1983م.
♦ في اصول النحو: سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ط3، 1383هـ-1964م.
♦ في حركة تجديد النحو العربي وتيسيره في العصر الحديث: د. نعمة رحيم العزاوي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1965م.
♦ في اللهجات العربية: د.ابراهيم أنيس، المطبعة الفنية الحديثة، مصر، ط3، 1965م.
♦ في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، المطبعـة العـصرية للطباعـة والنشر، لبنان، 1384هـ-1964م.

♦ القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة: د. حازم سليمان الحلي، مطبعة القضاء، النجف الأشرف، 1407هـ-1987م.
♦ القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم، دار المعارف، مصر، 1968م.
♦ قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيـي الـدين عبـد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، 1424هـ-2003م.
♦ القطع والائتناف: أبو جعفر النحاس، تحقيق: د.أحمد خطاب العمر، مطبعة العـاني، بغداد، ط1، 1398هـ-1978م.
♦ قواعد الساميات: د.رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1981م.
♦ القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفـة، محمـد عاشـور الـسويح، الـدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط1، 1986م.
♦ قيس وليلى شعر ودراسة: جمع وتحقيق وشرح: د.حسين نصار، دار مصر للطباعة، (د.ت).
♦ الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، عارضـه باصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار الفكر، القاهرة، (د.ت).,
♦ كتاب سيبويه: أبو بشر عمر وبن عثمان بن قنبر (ت:180هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ط2، 1977م.
♦ كتاب في اصول اللغة للمجمع اللغوي، القاهرة، 1969م.
♦ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جـار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت:538هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيـروت، (د.ت).
♦ الكشف في وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: أبو محمد مكي بن أبـي طالـب القيسي (ت:437هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مطبوعـات مجمـع اللغـة العربية بدمشق، 1974م.

♦ اللامات: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د.مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمـشق، 1389هـ -1969م.

♦ اللباب في علل البناء والاعراب: أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبـد الله العكبري (ت:616هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنـان، ط1، 1399هـ - -1979م.

♦ لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور (ت:711هـ)، دار صـادر، بيـروت، 1956م.

♦ اللغات في القرآن: رواية ابن حسنون باسناده الى ابن عبـاس (68هـ)، تحقيـق: د.صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2، 1972م.

♦ اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، الهيأة المصرية العامة، 1973م.

♦ اللغة والنحويين القديم والحديث: عباس حسن، دار المعارف، مصر، القـاهرة، ط1، 1966م.

♦ لمع الأدلة في اصول النحو: أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1391هـ -1971م.

♦ اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن ، مطبعة العـاني، بغداد، ط1، 1402هـ -1982م.

♦ اللهجات العربية في التراث: د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1978م.

♦ اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبدة الرجحي، مكتبة المعـارف للنـشر والتوزيع ، الرياض، ط1، 1420هـ -1999م.

♦ اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية: تشيم رابـين، ترجمـة وتقـديم وتعليق: د.عبد الكريم مجاهد، بيروت، ط1، 2002م.

♦ لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: د. غالـب فاضـل المطلبـي، دار الحريـة للطباعة، بغداد، 1398هـ -1978م.

♦ لهجة قبيلة أسد، د.علي ناصر غالب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989م.

♦ ما ينصرف ومالاينصرف: أبو اسحق الزجاج إبراهيم بن السري (ت:311هـ)، تحقيق: هدى محمود فراعة، مطابع الاهرام، القاهرة، 1971م.

♦ المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية: د. مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط2، 1385هـ-1965م.

♦ مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت:210هـ)، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة ، مصر، 1962م.

♦ مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت:291هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط3، 1950م.

♦ مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق: لجنة من العلماء والمحققين ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، ط1، 1415هـ-1955م.

♦ محاضرات في اللهجات العربية واسلوب دراستها: د. أنيس فريحة، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1955م.

♦ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصيف، ود.عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار التحرير للطباعة والنشر، القاهرة، 1386هـ.

♦ مختصر في شواذ القراءات: ابن خالوية (ت:370هـ)، تحقيق: براجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، 1934م.

♦ المخصص: أبو الحسن علي بن اسماعيل النحوي المعروف بابن سيدة (ت:458هـ)، المطبعة الامرية الكبرى ببولاق، 1320هـ.

♦ المدارس النحوية: د.شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ، 1968م.

♦ مدارك التنزيل وحقائق التأويل: عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار الفكر، بيروت (د.ت).

♦ مدرسة البصرة النحوية: نشأتها وتطورها: د. عبد الرحمن السيد، دار المعارف بمصر، مطابع سجل العرب، ط1، 1388هـ-1968م.

- ♦ المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي: د.محمود حسيني محمود، دار الرسـالة، بيروت، ط1، 1407هـ-1986م.
- ♦ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د.مهدي المخزومي، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط2، 1377هـ-1958م.
- ♦ المذكر والمؤنث: أبو بكر بن الأنباري (ت:327هـ) ، تحقيق: د.طارق عبد عـون، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1978م.
- ♦ المذكر والمؤنث: أبو زكاريا يحيى بن زياد الفراء (ت:207هـ)، تحقيق: رمـضان عبد التّواب، مكتبة دار التراث ، القاهرة، 1975م.
- ♦ المرتجل: أبو محمد بن الخشاب، تحقيق: علي حيدر، دمشق، 1972م.
- ♦ المزهر في علوم اللغة وانواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمـد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتاب العربي، عيسى البابي الحلبي، (د.ت).
- ♦ مسند أحمد بن حنبل: دار صادر، بيروت (د.ت).
- ♦ مشكل اعراب القرآن: مكي بن ابي طالب القيسي ، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.
- ♦ معاني القرآن للأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشـعي البلخـي البـصري المعروف بالأخفش (ت:215هـ)، تحقيق: د.فائز فارس، ط2، الكويت، 1401هـ-1981م. وطبعه دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1423هـ-2002م.
- ♦ معاني القرآن للفراء: ابو زكريا يحيى بن زياد الفراء (207هـ)، الجـزء الأول: تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علـي النجـار، دار الـسرورن ط1، 1955، والجزء الثاني، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مطابع سجل العرب، 1966، والجزء الثالث، تحقيق: د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي وعلـي النجدي ناصف ، دار السرور (د.ت).
- ♦ معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحق بن ابراهيم بن السري الزجـاج (ت:311هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي ، عالم الكتب ، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م.

♦ معاني النحو: د.فاضل السامرائي، نشر جامعة بغداد، 1986م-1987م.

♦ معاهد التنصيص على شرح شواهد التلخيص: عبد الرحيم العباسي (ت:963هـ ـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مصر، 1367هـ -1947م.

♦ المعجب في علم النحو: رؤوف جمال الدين، مطبعة الآداب، النجف الأشرف ، ط1، 1398هـ -1978م.

♦ معجم البلدان: ياقوت الحموي (ت:626هـ)، دار صادر ، بيروت، 1977م.

♦ معجم الشعراء: أبو عبد الله محمد بن عمران المرزباني (ت:384هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فرج، داء احياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القـاهرة، ط1، 1379هـ -1960م.

♦ معجم شواهد العربية: عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ط1، 1392هـ -1970م.

♦ معجم القراءات القرآنية: د.أحمد مختار عمر، ود. عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1408هـ -1988م.

♦ معجم ما استعجم من اسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد عبد الله بـن عبـد العزيـز البكري الأندلسي (ت:487هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1403هـ -1983م.

♦ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الانصاري، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيـروت، ط5، 1979م، ومطبعـه دار الكتب العلمية العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1418هـ -1998م.

♦ المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بـن عمـر الزمخـشري، دار الجيـل، بيروت، (د.ت).

♦ المفضل في شرح ابيات المفصل: محمد بدر الدين أبو فراس النعسانس الحلبي، على هامش المفصل.

♦ المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت:178هـ)، تحقيق: أحمد محمـد شاكر وعبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1389هـ .

♦ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بـدر الـدين بـن أحمـد العينـي (ت:855هـ) على هامش خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي، مطبعـة بولاق.
♦ المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم محمد المرجان، المطبعة الوطنية، عمان-الاردن، ط1، 1982م.
♦ المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، 1965م.
♦ مقدمة ابن خلدون: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت:808هـ)، بيروت (د.ت).
♦ المقرب: علي بن مؤمن ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبـد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد (د.ت).
♦ المنتخب من كلام العرب: محمد جعفر الشيخ ابراهيم الكرباسـي، مطبعـة الآداب، النجف الأشرف : 1403هـ -1983م.
♦ المنطلقات التأسيسية والفنية للنحو العربية: د.عفيف دمشقية ، معهد الإنماء العربي ، طرابلس، ط1، 1978م.
♦ منهاج البلغاء وسراج الأدباء: أبو الحسن حازم بن أحمد القرطاجني (ت:684هـ)، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، المطبعة الرسـمية الجمهوريـة التونـسية، ط1، 1966م.
♦ منهج السالك على ألفية ابن مالك: أبو حيان النحوي الأندلسي، تحقيق: سدني جليزر، نيوهافن 1947م.
♦ المؤتلف والمختلف: الحسن بن بشير الآمدي (ت:370هـ)، تحقيق: عبد الستار احمد فراج، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1381هـ-1961م.
♦ الموفي في النحو الكوفي: أبو طلحة، عبد القادر، صدر الدين بن عبد الله بـن عبـد القادر بن عبد الله بن حسن الكنغراوي، الاستانبولي، الحنفي السلفي، (1349هـ)،

شرح وتعليق وتوضيح : محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، (د.ت).

♦ موقف النحاة من الإحتجاج بالحديث الشريف: د.خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981م.

♦ ميزان الذهب في صناعة شعر العرب: أحمد الهاشمي، مطابع دار الثورة للصحافة والنشر، بغداد، 1399هـ -1979م.

♦ نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري: د.محمد حسين علي صغير، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1410هـ -1990م.

♦ نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي: د. أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي، ط2، 1404هـ -1984.

♦ النحو العربي، شواهده ومقدماته: د.أحمد ماهر البقري، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، اسكندرية، مصر، 1988م.

♦ النحو العربي، قواعد وتطبيق: د.مهدي المخزومي، مصر، ط1، 1966م.

♦ النحو العربي مذاهبه وتيسيره: د.مجهد جيجان الدليمي، ود. محمد صالح التكريتي، ود.عائد كريم علوان الحريزي، جامعة بغداد، كلية التربية (د.ت).

♦ النحو العربي نقد وبناء: د. ابراهيم السامرائي، دار الصادق ، بيروت، 1968م.

♦ نحو الفعل: د.أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1974م.

♦ النحو الوافي: عباس حسن، دار المعارف مصر، ط3، ط4، ط5، (د.ت)

♦ نحو وعي لغوي: د.مازن المبارك، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، (د.ت).

♦ النحو وكتب التفسير: د. ابراهيم عبد الله رفيدة، طبع المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس: 1984م.

♦ نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، دار المعارف، مصر، ط5، 1973م.

♦ النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (ت:833هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الصباغ، مطبعة محمد، مصر (د.ت).

♦ نظرات في اللغة والنحو: طه الراوي، المكتبة الأهلية، بيروت، ط1، 1962م.
♦ نظرية النحو القرآني نشأتها وتطورها ومقوماتها الأساسية: د. أحمد مكي الأنصاري، مطابع أبي الفتوح ، مصر، ط1، 1405هـ.
♦ نقد الشعر: قدامة بن جعفر (ت:377هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، مطبعة الدجوي، ط2، 1398هـ-1968م.
♦ نقض كتاب في الشعر الجاهلي: محمد الخضر حسين ، المطبعة السلفية، القاهرة، ط1، 1345هـ.
♦ نهج البلاغة : الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) (ت:40هـ)، جمع الشريف الرضي (ت:406هـ) دار المعرفة، بيروت-لبنان، (د.ت).,
♦ النوادر في اللغة: أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري (ت:215هـ)، تصحيح وتعليق: سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت).
♦ هدية السالك الى تحقيق أوضح المسالك على هامش اوضح المسالك: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط6، 1980م.
♦ همع الهوامع شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تصحيح: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة، بيروت، (د.ت).

ثالثاً: الرسائل الجامعية

♦ الشاهد الشعري الشاذ في كتب النحو حتى نهاية القرن الخامس الهجري: قاسم كتاب عطا الله، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بابل، 2001م.
♦ القراءات القرآنية في ضوء القياس اللغوي والنحوي: د.حامد عبد المحسن كاظم، رسالة دكتوراه، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية، 1417هـ-1996م.
♦ لهجة قبيلة عامر بن صعصعة: ستار جبار عسر، رسالة ماجستير، كلية التربية ، جامعة بابل، 1425هـ-2004م.

♦ المصطلح النحوي عند الفراء في معاني القرآن: حسن أسعد محمد، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1992م.

♦ النسفي نحوياً من خلال تفسيره مدارك التنزيل وحقائق التأويل: حامد عبد المحسن كاظم، رسالة ماجستير، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 1990م.

رابعاً: البحوث المنشورة

♦ آراء الفراء النحوية في مسائل خلافية من خلال كتابه معاني القرآن: د.حسن أسعد محمد، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، العدد: 35، 1423هـ - 2002م.

♦ دلالة الكسرة في العربية: د.رشيد العبيدي، مجلة الأستاذ، العدد: 5، 1990م.

♦ صورة بشار بن برد في كتاب الأغاني: د. محسن غياض، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد العشرون، 1390هـ - 1970م.

♦ كتاب معاني القرآن للفراء: بهاء الدين الزهوري، مجلة التراث العربية، اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، العدد: 91، 1424هـ - 2003م.

♦ اللهم: رؤية جديدة في الصيغة والإعراب: د. سليمان القصاة، مجلة التربية والعلم، كلية التربية، جامعة الموصل: العدد:11، 1991م.

♦ مسائل من اسلوب الشرط في القرآن الكريم: د. عبد الوهاب محمود ، مجلة التربية والعلم، جامعة الموصل، العدد: 5، 1987م.

♦ المصطلح الكوفي: د. محيي الدين توفيق ابراهيم، مجلة التربية والعلم ، كلية التربية، جامعة الموصل، العدد : 1، 1979.

♦ المعجمية العربية (منهج الخليل في دراسة الدلالة القرآنية في كتاب العين): د. أحمد نصيف الجنابي، مجموعة أبحاث الندوة التي عقدها المجمع العلمي العراقي، في 15-16 شعبان، 1412هـ، 18-19 شباط ، 1992م، مطبعة المجمع العلمي العراقي.

- -محاضرات اللسانيات: د.صباح عباس السالم، على طلبة الدراسات العليـا، كليـة التربية، قسم اللغة العربية/ فرع اللغة، 2003م.

Abstract

The researcher studies syntactical poetic witness to one of founders of syntactic kufa school, Al-Far'o Yahia Bin-Ziyad Abu Zakaria (207H) in his book; the senses of Quran.

The research has preface, four sections , conclusion, index and references. In the preface, he defines the term of poetic witness through linguistic and syntactic and its importance. He also deals with the principals and conditions which they were put by lexicologists and grammarians, they depends on them to accept poetic witness. He appears the criticism and the objection against lexicologists and grammarians in that subject.

In the first section, the researcher studies the poetic witness which deals with nominatives through its grammar:- subject, predicate and the appositives of nominatives: adjective, affirmation and compassion, and other things for this diction.

In the second section, he explains the poetic witness which deals with accusative:- predicate (to be- was), object and the appositives of accusatives and other things refer to them.

In the third section, he refers to the genitives: prepositions and their usage with verbs, addition , elision and appositives.

In the fourth section there are two enquiries: the first uses the witness of in jussives such as verb condition and the clause condition and the elision of them, and the use of swear with condition. The second enquiry deals with interjection, elative of colures, handicaps and different matters.

In the conclusion , the researcher finds out the results which lead to some facts: the Kufians did not have specific book for syntactic while the Basrahians had it. He also proved that the language of Qureish was not the fluent or eloquent language for Arabs, and the Holy Qur'an was not be revealed with the language of Qureish and other useful results.